# الإسلام الشيعي والسياسة

## إيران والعراق ولبنان


تأليف

جون أرمجاني

ترجمة

أ.م.د. نصر محمد علي




الإسلام الشيعي والسياسة
إيران والعراق ولبنان

# الإسلام الشيعي والسياسة

# إيران والعراق ولبنان

تأليف: جون أرمجاني

ترجمة: نصر محمد علي

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023








ISBN: 978 - 1 - 77472 - 190 - 2

يونيو/حزيران 2023

# الإسلام الشيعي والسياسة

## إيران والعراق ولبنان


تأليف

جون أرمجاني

ترجمة

نصر محمد علي




# الفهرس

**مقدمة المركز** 11
**الفصل الأول: المقدمة** 15
غايات الكتاب 17
الإسلام السنّي والإسلام الشيعي 18
استشهاد الإمام الحسين 25
استشهاد الحسين في تاريخ الشيعة، ووجدانهم، وشعائرهم 29
الإمام الثاني عشر 31
الإمام الثاني عشر في الخطاب الشيعي المعاصر 35
نقد السنّة للإسلام الشيعي 35
الدولة الصفوية (1501-1736): تحوّل إيران صوب الإسلام الشيعي 36
الصفويون والسلطة الشيعية الدينية 38
إيران والعراق ولبنان وغيرها 39
**الفصل الثاني: إيران في ظل حكم الدولتين القاجارية والبهلوية** 43
روسيا وبريطانيا وإيران: القرن التاسع عشر 43
ثورة التبغ 45
المزيد من التعاقدات الخارجية 47
الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911) 48
إيران، وبريطانيا، وروسيا، والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها 52
رضا شاه: التغريب والعلمنة 54
رضا شاه واقتصاد إيران ونفطها 57
إيران إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها 60
محمد مصدق 62
محمد رضا بهلوي وحقبة ما بعد مصدق 67
سياسات محمد رضا بهلوي خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الفائت 70
محمد رضا بهلوي والمؤسسات الشيعية الإيرانية 74
آفاق ثورية 75

**الفصل الثالث: الثورة الاسلامية الإيرانية وما بعدها** 79
التيارات الفكرية 79
الخميني: مهندس الثورة ومفكرها وقائدها 82
الاحتجاجات الثورية 85
عودة الخميني إلى إيران 88
إقامة جمهورية إسلامية شيعية 89
المبادئ الدستورية 91
التأسيس على المبادئ الشيعية: الإرث المختلط 99
الإيرانيون المؤيدون للملكية 101
مقاومة الولايات المتحدة 102
الحرب العراقية الإيرانية 107
إسقاط طائرة ركاب إيرانية 113
انتهاء الحرب العراقية الإيرانية 116
برنامج إيران النووي 117
خطة العمل الشاملة المشتركة 122
الشكوك بشأن التدخلات الخارجية 125
**الفصل الرابع: العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى عام 1990** 129
الحرب العالمية الأولى 131
معارضة البريطانيين 133
بذور الاستقلال العراقي 139
الاستقلال 142
التنافس الشيعي- السنّي: حقبة الأربعينات والخمسينات من القرن الفائت 144
الشيعة والشيوعية 146
الشيعة وحزب البعث 151
حزب الدعوة 152
حزب الدعوة ينشر رسالته 157
تعزيز سلطة البعث والسنّة 158
محاولات حزب البعث الأخرى لإضعاف نفوذ الشيعة 162
الاحتجاجات الشيعية 164
عسكرة المقاومة الشيعية 168
إيران في العراق 170

**الفصل الخامس: العراق منذ عام 1990 وما بعده** 173
ثورات الشيعة في حقبة ما بعد حرب الخليج وردود الحكومة 174
الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 أيلول/سبتمبر 2001 178
ردود الولايات المتحدة في حقبة ما بعد 9/11 181
مبررات الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق 182
الولايات المتحدة في العراق 184
جيش المهدي الشيعي 186
ردود العلمانيين الشيعة 188
الديمقراطية في العراق: الانتخابات، والدستور الجديد، وتشكيل الحكومة 189
تفاقم الصراعات السنّية - الشيعية 193
الإسلاميون السنّة: القاعدة في العراق 194
الإعداد غير المتعمد لمرحلة الجيش السنّي: الدولة الإسلامية في العراق وسوريا 197
صعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) وانتشارها 199
أبو بكر البغدادي وتنظيم داعش 202
الربيع العربي، والحرب الأهلية في سوريا، وتنظيم داعش 202
تنظيم داعش وخصومه الشيعة العراقيون 203
تنظيم داعش بإزاء الحرس الثوري الإسلامي الإيراني 204
إضعاف تنظيم داعش 206
الدمار والديمقراطية 206
**الفصل السادس: لبنان** 211
الاستعمار الفرنسي والمسيحيون المارونيون 212
شيعة لبنان 213
صوغ الديمقراطية الدستورية 214
الشيعة ولبنان الكبير 217
لبنان المستقل والميثاق الوطني 219
تهميش الشيعة 221
الإسلام الشيعي والشيوعية 222
موسى الصدر وحركة أمل الشيعية 223
الحرب الأهلية اللبنانية 227
انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية: اتفاق الطائف وما بعده 230
حركة الأمل والحرب الأهلية اللبنانية 233
إسرائيل وعملية الليطاني 237

اختفاء موسى الصدر 239
الثورة الإسلامية الإيرانية: حركة أمل وصعود حزب الله 240
استشهاد الإمام الحسين وحزب الله 247
حزب الله: أهداف المستقبل والنضال الشيعي 250
حزب الله والفلسطينيون 252
اغتيال رفيق الحريري وتداعياته 253
المطالب الموجهة إلى حزب الله وردوده 255
حرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل 256
استراتيجية حزب الله لحقبة ما بعد حرب عام 2006 263
حزب الله والخدمات الاجتماعية والتعليم والإعلام 264
حزب الله في السياسة اللبنانية 268
أنماط ثورية 273
**الفصل السابع: آفاق المستقبل ـ إيران والعراق ولبنان والولايات المتحدة** 277
إيران 277
العراق 282
لبنان 283

*إلى خوان إي بول*

*أستاذاً، ومعلماً، ومستشاراً، وناصحاً*

# مقدمة المركز

يعتني مركز الرافدين للحوار (R.C.D) بالنتاجات العلمية ذات البُعد التحليلي العميق، والتي تعالج قضايا حساسة ومعاصرة، وتتعلق بصُلب حياة المسلمين ومعتقداتهم وما يتخللها من اختلافات غائرة أو سطحية، وإشكالات فكرية ربما تزداد عمقاً وتشوّهاً بتجاهلها والتستّر عليها، في حين يمكن حلّها من خلال تفكيكها والبحث في أسسها ومعالجتها بطريقة موضوعية وصريحة. إنّ الكتاب الذي بين أيدينا يخوض غمار مثل تلك الموضوعات ويتطرق إلى القضايا الدقيقة ويحاول تعريتها ووضع الحلول المناسبة لها.

وتضمّنت إحدى الركائز الأساسية للكتاب تفسيره حركة التاريخ الإسلامي بأنه صراع بين أتباع أيدولوجياته المختلفة، الشيعية بكل رموزها وأئمتها والسُنّية بدولها وحكّامها، ويبحث بعمق في جذور الحياة الفكرية والسياسية للمسلمين بنحوٍ عام، وفي حياة الشيعة على وجه الخصوص، في الدول التي يُشكّلون فيها أكثرية سكانية أو كتلة بشرية كبيرة، وهي إيران والعراق ولبنان. ومناقشة العوامل التي عززت وضعهم دينياً وسياسياً، ووفّرت لهم شعوراً عميقاً بالهوية الطائفية الدينية، ومنحتهم فرصاً قوية للمشاركة في الحياة السياسية في بلدانهم.

وبحث المؤلف الأنماط الثورية التي عليها شيعة اليوم، ومدى ارتباطها الوطيد بالاستنهاض الديني والسياسي عبر التاريخ، من خلال جملة قضايا رئيسية، مثل استشهاد الإمام الحسين (ع) ودور ذلك في تاريخ الشيعة ووجدانهم وشعائرهم، والإمام الثاني عشر الغائب (ع) وموقعه في الخطاب الشيعي المعاصر، ومسألة الاستعمار الغربي المقترن بنهب ثرواتهم واستغلالهم وقمعهم سياسياً، والدول المسلمة التي هيمن عليها السُنّة وعدّها الكثير من الشيعة سبباً في تهميشهم وإقصائهم سياسياً وإضعافهم اقتصادياً لأسباب مذهبية من وجهة نظره، مما أدى إلى المزيد من التحشيد الديني لديهم ضدها واندلاع الصراعات والمقاومة لها، مع تحليل عميق للطرق التي تطوّر فيها الإسلام الشيعي دينياً وسياسياً في السياقات التاريخية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن الحادي والعشرين.

وركّز الكتاب على إيران، بوصفها الدولة التي تتمتع بحكومة شيعية، وتمتلك تأثيراً كبيراً على الشيعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة، وتتخذ من دعمها لهم فيه وفي أجزاء أخرى من العالم، والذي يحمل أبعاداً دينية وسياسية، سبيلاً لتوسيع أهدافها على حساب خصومها من الدول السُنّية القوية كالمملكة العربية السعودية والعراق أبان حكم صدام حسين. ويذهب المؤلف إلى رأي أن إيران تنحاز لشيعة العراق ولبنان، بوصفهم حلفاءً ضد التوسع الأمريكي والسنّي، فهي تقوم بحمايتهم وتثقيفهم وتغذيتهم دينياً وتحشيدهم سياسياً بوصفها مسألة مبدأ، وانطلاقاً من التزام قادتها العاطفي العميق بضرورة تمكين الشيعة سياسياً وتقوية مؤسساتهم، وليس بسبب رغبات الحكومة الإيرانية في حماية إيران من التهديدات الخارجية فقط.

ويُعنى الكتاب أيضاً بما يراه من المشتركات والاختلافات العديدة بين ما يُسميه الإسلام السنّي والإسلام الشيعي، في المعتقدات والمواقف تجاه الانظمة الحاكمة والنظرة إلى التاريخ والحياة والمجتمع، ويتتبّع تاريخياً التأثير البالغ الذي تركته الدولة الصفوية في تحوّل إيران صوب الإسلام الشيعي والمحاولات الاستعمارية الروسية والبريطانية والأمريكية في إيران إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، وصولاً إلى الثورة الاسلامية والحرب العراقية الإيرانية وبرنامج إيران النووي.

وخصص المؤلف فصولاً مسهبة عن الدولتين الأخريين؛ إذ قدّم فيها تحليلاً مفصّلاً لتطور العراق التاريخي منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى عام 1990، والأسباب التي جعلته يحتل اهمية استثنائية في المنظومة الشيعية الشرق أوسطية، وبحث معارضتهم البريطانيين والنضال من أجل الاستقلال، وما قال عنه إنه تنافس شيعي-سنّي عبر حقبة الأربعينات والخمسينات والستينات ومرحلة حكم حزب البعث المليئة بالقمع ضدهم. ورصد النقلة النوعية التي أحدثها الغزو الامريكي 2003، وما أحدثه من خلخلة في موازين القوى بين الطرفين، وموقف القوى الشيعية الإسلامية والعلمانية من التغيير والديمقراطية والانتخابات والدستور الجديد وتشكيل الحكومات وتفاقم الصراعات السنّية- الشيعية عبر القاعدة وداعش.

وتناول المؤلف عملية الاستنهاض الديني والسياسي للشيعة في لبنان ومدى ارتباطه بتاريخ الاستعمار الفرنسي والتنوع الديني هناك الذي يضم إلى جانبهم السنّة والمسيحيين والدروز. كما تَحَرَّى تطور أوضاعهم بجهود السيد موسى الصدر وظهور حركة أمل الشيعية

والحرب الأهلية اللبنانية وصعود حزب الله وما يقدّمه من خدمات اجتماعية والتعليم والإعلام ودوره في الصراع ضد الكيان الإسرائيلي. ويبقى أن نذكّر إن جميع ما ورد في هذا الكتاب من آراء وتحليلات ومعلومات لا تمثل بالضرورة رأي وتوجه المركز، بل هي تعود إلى المؤلف نفسه.

**المراجع**

**أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض**

# الفصل الأول

## المقدمة

تعد إيران واحدة من أكبر الدول وأكثرها نفوذاً في الشرق الأوسط وهي الدولة الوحيدة التي تعتمد قوانينها وحكومتها بالكامل تقريباً على الإسلام الشيعي. ففي العصر الحديث، كان للأنظمة السياسية الإيرانية وسياساتها تأثير عميق على المنطقة وعلى سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وتعد إيران ثالث أكبر دولة من حيث السكان في الشرق الأوسط، بعدد نسماتها البالغ ما يقرب اثنين وثمانين مليون نسمة، (فهي تضم عدداً من سكان أقل قليلاً من مصر وتركيا اللتين تحتلان المرتبة الأولى والثانية على التوالي) والسابعة عشر من حيث عدد السكان في العالم[1] وتمتلك إيران ثاني أكبر احتياطيات نفطية في العالم (حيث تعد مع الدول الأربع الأخرى المجاورة من بين أكبر خمس دول تمتلك احتياطيات نفطية في العالم)، وثاني أكبر احتياطيات من الغاز الطبيعي في العالم (بعد روسيا التي تمتلك احتياطيات أكثر). وتمتلك إيران أكثر من 2.8 مليون جندي في الخدمة الفعلية، وفي القوات شبه العسكرية (الموازية)، والاحتياط، ومن ثم فهي تمتلك واحدة من أكبر الجيوش في الشرق الأوسط[2]. وتعد إيران من الناحية الجيوسياسية، من أكثر الدول أهمية في المنطقة، ولها

(1) The World Factbook, «Egypt,» www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/eg.html; The World Factbook, «Turkey,» www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/tu.html; The World Factbook, «Iran,» www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/geos/ir.html (accessed April 12, 2018).

(2) James M. Griffin, A Smart Energy Policy: An Economist’s Rx for Balancing Cheap, Clean, and Secure Energy (New Haven: Yale University Press, 2009), 21; Country Comparison—Natural Gas—Proved Reserves, https://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/rankorder/2179rank.html; International Institute for Strategic Studies, The Military Balance 2010 (Oxfordshire: Routledge, 2010), 251–253.

حدود كبيرة تمتد بجانب العديد من الدول والممرات المائية، بما في ذلك، من بين بلدان أخرى، أفغانستان، والعراق، وباكستان، وتركيا، وبحر قزوين، ومضيق هرمز، والخليج العربي، الأمر الذي يضعها عند نقطة محورية عسكرياً واقتصادياً، حيث ينخرط الجيش الامريكي في قتال نشط في العراق وأفغانستان، كما يتموضع عسكريون أمريكيون إضافيون في دول أخرى بالقرب من إيران.

إذاً إيران بلدٌ مهم، وهو محور تركيز هذا الكتاب لأنها: 1. واحدة من أكثر البلدان كثافة بالسكان في الشرق الأوسط. 2. تضم أكبر عدد من الشيعة مقارنة بأي بلد في تلك المنطقة. 3. وهي الدولة الوحيدة التي شهدت ثورة اسلامية شيعية ناجحة أطاحت بحكومة علمانية، وأقامت حكومة وقوانين قائمة على الإسلام الشيعي.4. هي الداعم الديني، والسياسي، والعسكري، والمالي الرئيس للجماعات الدينية والسياسية الشيعية في الشرق الأوسط، بما في ذلك الجماعات في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن وبعض الدول العربية في الخليج العربي. 5. ماتزال خصماً قوياً للولايات المتحدة، وإسرائيل، والمملكة العربية السعودية، وحلفاء الولايات المتحدة الآخرين في المنطقة.

كانت إيران، بوصفها الدولة الحديثة الوحيدة التي تتمتع بحكومة إسلامية شيعية وتستند إلى القوانين الإسلامية الشيعية، عاملاً مهماً في تأثيرها الهائل على حلفائها الشيعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة. والواقع في الوقت الذي حافظت فيه الحكومة الإيرانية على أسس راسخة في مفاهيمها للمبادئ الشيعية التقليدية، فقد كيّفت نفسها باستمرار مع التغيرات الدينية، والسياسية، والعسكرية، والاقتصادية الحديثة. وقد مكّنت هذه المرونة فيما يتعلق بالتقاليد الشيعية، من ناحية، والوقائع الحديثة من ناحية أخرى، الحكومة الإيرانية من الحفاظ على الهوية والقوانين الشيعية، وأقنعت جمهورها الشيعي داخل إيران وخارجها بشرعيتها الدينية والسياسية. وعلى هذا النحو، يمكن لإيران أن تكون حداثوية وتتمتع بحكومة إسلامية شيعية، على خلاف افتراضات بعض الغربيين غير المسلمين التي ترى عدم امكانية التوفيق بين الحكومة الإسلامية الشيعية والحداثة.

وفي حين إن 98 % من سكان إيران مسلمون، فإن 89 % من سكانها هم من المسلمين الشيعة، و9 % منهم من المسلمين السنّة[1]. مع ذلك فإن الشيعة في أنحاء العالم كافة

---

(1) Jalil Roshandel with Nathan Chapman Lean, Iran, Israel, and the United States: Regime Security vs. Political Legitimacy (Santa Barbara, California: Praeger, 2011), 15.

يشكلون 10 % من المسلمين، فيما يشكل السنّة حوالي 90 % [1]. كما يشكّل الشيعة أقلية في الشرق الأوسط ككل، فيما يشكّل المسلمون السنّة أغلبية تلك المنطقة. ومع ذلك يشكّل الشيعة ما يقرب من 65 % من السكان في العراق، الذي يشترك بحدود طويلة مع إيران، و45 % من السكان في لبنان. ومن ثم فإن لهذه البلدان الثلاثة، كنسبة مئوية من سكانها، عدد كبير من السكان الشيعة بنحوٍ خاص، وشكلت العديد من المدن في تلك البلدان مراكزاً رئيسة للنشاط الديني والسياسي الشيعي في العصر الحديث.

## غايات الكتاب

يرى هذا الكتاب أنه منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، التي أسست لحكومة إسلامية شيعية في إيران، استعمل القادة الدينيون والسياسيون، وجميعهم تقريباً من الشيعة، الإسلام الشيعي بوصفه سبيلاً ذي أهمية حاسمة لتوسيع أهداف إيران في الشرق الأوسط وخارجه. ومنذ الثورة الإسلامية الإيرانية، كان القادة الدينيون والسياسيون الإيرانيون قلقين للغاية بشأن أمن إيران بإزاء ما يعتقدون أنه عداء من جانب الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى وتوسعها، وما يعده هؤلاء القادة الإيرانيون بأنه تهديدات مستمرة وقوية من لدن الزعماء والدول السنّية. وكان من بين هؤلاء القادة والدول السنّية الرئيس العراق السنّي السابق صدام حسين (والذي كان في ذلك المنصب من العام 1979 إلى 2003)، وكذلك الحال عائلة آل سعود وحلفائهم السياسيين في المملكة العربية السعودية (وجميعهم من السنّة تقريباً)، والتي تبعد أميال قليلة من ساحل إيران، عبر الخليج العربي. وفيما حاولت الحكومة الإيرانية الانحياز للشيعة في بلدان مختلفة، مثل العراق ولبنان، بوصفهم حلفاءً دينيين وسياسيين ضد التوسع الأمريكي والسنّي، حاولت في الوقت نفسه حماية هؤلاء الشيعة وتثقيفهم وتغذيتهم دينياً وتحشيدهم سياسياً بوصفها مسألة مبدأ، وليس بسبب رغبات الحكومة الإيرانية في حماية إيران من التهديدات الخارجية فحسب.

لدى القادة الدينين والسياسيين في إيران التزام عميق وعاطفي بتمكين الشيعة دينياً وسياسياً وبسبل أخرى، لأن هؤلاء الشيعة، على وجه التحديد، إخوانهم؛ إذْ يعتقد القادة الدينيون والسياسيون في إيران ان الله قد أوكل إليهم مسؤولية حماية الشيعة وتمكينهم في

(1) V. G. Julie Rajan, Al Qaeda's Global Crisis: The Islamic State, Takfir, and the Genocide of Muslims (Abingdon, UK: Routledge, 2015), 48.

أنحاء العالم كافة، بما في ذلك الشيعة في الشرق الأوسط. يركّز هذا الكتاب، بنحو رئيس، على التحشيد الديني والسياسي للشيعة في إيران والعراق ولبنان للأسباب التالية: 1. تضم هذه البلدان نسبة عالية نسبياً من السكان الشيعة. 2. لديها مؤسسات شيعية قوية. 3. تعد أهم مراكز النشاط الديني والسياسي الشيعي.4. ان اعضاء الجمهورية الإسلامية الإيرانية يركزون جلّ اهتمامهم على الشيعة في تلك البلدان.

يركز هذا الكتاب على الإسلام الشيعي والتحشيد الديني والسياسي منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى اوائل القرن الحادي والعشرين، تبعاً للتسلسل الزمني (الكرونولوجي) والتاريخي، مع التركيز على المواضع التالية فيما يتصل بالشيعة في إيران والعراق ولبنان وهي: 1. القمع السياسي والاستعمار الغربي. 2. أدوار رجال الدين الشيعة في التحشيد الديني والسياسي والايديولوجيات التي حفّزت ذلك التحشيد. 3. الطقوس الدينية ومنها التعزية التي سهلت المقاومة السياسية الشيعية.4. دعم رجال الدين والمؤسسات الشيعة الايرانيين وتأثيرهم على التحشيد الديني والسياسي الشيعي في إيران والعراق ولبنان. 5. الصراعات بين الشيعة وغير الشيعة، بما في ذلك الشيعة والسنّة، والسياقات التاريخية لتلك الصراعات. كما يستعرض هذا الكتاب، في الوقت نفسه، التاريخ السياسي لتلك الدول الثلاث لكل بلد على حدة، ويحلل الطرق التي تطور فيها الإسلام الشيعي دينياً وسياسياً في تلك السياقات منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن الحادي والعشرين.

هذا الكتاب موجّه في المقام الأول إلى طلبة الجامعات والكليات وإلى الجمهور العام الذي قد يمتلك معرفة محدودة بموضوعات الكتاب. ويُقدم في الوقت نفسه، دراسة زمنية (كرونولوجية) تاريخية لكل دولة عن دور الإسلام الشيعي في الدين والسياسة في إيران والعراق ولبنان، مع ايلاء اهتماماً خاصاً للمسائل الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية والاستراتيجية. فهو يفسر هذه الحقائق بطريقة تفترض القليل من المعرفة المسبقة من جانب القراء او لا توجد بالمرة. هذه الخصائص التي تميز هذا الكتاب عن العديد من الكتب الأخرى في هذا المجال وكلها تقريباً مكتوبة لجمهور الباحثين.

## الإسلام السنّي والإسلام الشيعي

ان دعم إيران للشيعة في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم له أبعاد دينية وسياسية، شأنه في ذلك شأن التنافس بينها وبين المملكة العربية السعودية. وعلى هذا النحو، فإن من

الأهمية بمكان مناقشة أوجه الشبه والاختلاف بين الشيعة والسنة. يوجد ما يقرب من 1.8 مليار مسلم في العالم، وعلى هذا النحو، فإن الإسلام هو ثاني أكبر ديانة في العالم من حيث العدد[1]؛ إذْ أن أكبر ديانة في العالم هي المسيحية التي تضم ما يقرب 2.3 مليار معتنقاً لها[2]. يعتقد المسلمون الشيعة والسنّة ان الله الواحد الرحمن الرحيم هو إله الكون بأسره، الذي أنزل رسائله المقدسة إلى الأنبياء كافة، بدءاً من آدم حتى ختم رسالته وأتمها بوحيه إلى النبي محمد للمدة من عام 610-632 م في منطقة غربية من المملكة العربية السعودية في العصر الحديث. هذا الوحي منصوص عليه في القرآن، وهو أهم نص مقدس في الإسلام. كما يحظى الحديث، الذي يشتمل على روايات سنية وشيعية، بأهمية كبيرة. فهو يضم أفكار من بينها ما يعتقد المسلمون أنه أوصاف لأقوال [النبي] محمد ورفاقه أو المقربين منه وأفعالهم. يُقدم القرآن والحديث نصوصاً تنطوي على توجيهات لكل جانب من جوانب حياة المسلمين تقريباً دينياً، وسياسياً، واقتصادياً، واجتماعياً، وشخصياً.

يؤمن الشيعة والسنّة بوحدانية الله، وبالملائكة، وبالأنبياء اليهود والمسيحيين، وبالنصوص المقدسة لتلك الديانات، وحكم الله النهائي على البشر كافة، وكذلك سيادة الله المطلقة على الكون. ويؤمن السنّة والشيعة فيما يتعلق بهذه المبادئ، بأركان الإسلام الخمسة وهم مطالبون بأدائها. تتكون هذه الأركان الخمسة من الاعتراف العلني بالدين الذي يبدأ به الشخص في الدخول إلى الإسلام (الشهادة) وأداء خمس صلوات في اليوم (الصلاة)، وتقديم نسبة من أموال الفرد سنوياً، تدفع إلى مسجد أو جمعية خيرية (الزكاة)[3]، والصوم أو الامتناع عن مجموعة من الانشطة (الصيام) خلال ساعات النهار من شهر رمضان، والحج إلى مكة، المملكة العربية السعودية، مرة واحدة في حياة الشخص إذا استطاع/استطاعت إلى ذلك سبيلا. وتقع أشهر

(1) Michael Lipka, «Muslims and Islam: Key Findings in the U.S. and Around the World,» Pew Research Center, August 9, 2017, http://www.pewresearch.org/facttank/201709/08//muslimsandislamkeyfindingsintheusandaroundtheworld/(accessed March 28, 2018).

(2) Conrad Hackett and David McClendon, «Christians Remain World's Largest Religious Group, but They are Declining in Europe,» Pew Research Center, April 5, 2017, http://www.pewresearch.org/fact ank/201705/04//christiansremainworldslargestreligiousgroupbuttheyaredecliningineurope/(accessed March 28, 2018).

(3) يدفع الشيعي خُمس أمواله من أرباحه السنوية بعد استقطاع مؤونته واحتياجاته واحتياجات عائلته الكاملة إلى أحد علماء الدين (المجتهدين) الذين يعتقد انه يليق بالتقليد الديني أو من ينوب عنه، وتسري هذه القاعدة غالباً على أتباع مذهب الشيعة الإمامية الإثنى العشرية. (المُراجع)

صوم رمضان والحج إلى مكة المكرمة في اوقات مختلفة من سنة إلى أخرى لأن التقويم الإسلامي قمري وليس شمسي كالتقويم الغربي أو الغريغوري.

ويأتي مصطلح الإسلام من الكلمة العربية الخضوع. فكثيراً ما يقول المسلمون أن عليهم التزاماً فردياً ومجتمعياً بالخضوع لله، وأن أوامر الله كلها مذكورة في الحديث والسنّة (والتي تتكون من اقتباسات وأمثلة إيجابية و«سلبية» وضعها النبي محمد)، وبالنسبة للشيعة تعاليم الأئمة الاثني عشر. وانطلاقاً من هذا المبدأ، يعتقد الشيعة والسنّة أن عليهم التزاماً بتحري السلام مع الله والبشر والعالم عبر الخضوع لله وأوامره. وبالنسبة للمسلمين جميعهم، الحياة هي هبة منحها الله للكائنات كافة، بما في ذلك البشر. وهكذا، فالبشر ملزمون بالعيش بروح الخضوع لله، وبسلام واحترام الحياة. وغالباً ما يستشهد المسلمون بالقرآن، بوصفه دليلاً على تعاليم الإسلام عن السلام والرحمة، في السورة 6، الآية 54 (القرآن 6:54)، والتي جاء فيها ﴿فَقُلْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾.

وعلى الرغم من ان هذه الأفكار قد وردت في نصوص الإسلام المقدسة، فقد ظهرت اختلافات في الإسلام، كما هو الحال مع كل دين تقريباً يضم عدداً كبيراً من المعتنقين. وأحد أوجه الاختلاف في الإسلام يتمثل بالتمييز بين المسلمين الشيعة والسنّة. تستند وجهات نظر السنّة والشيعة، التي تظهر في هذا الوصف، إلى تصورات شيعية وسنّية أنموذجية لتاريخهم المقدس. لا يُقصد من هذا القسم أن يعرض التاريخ بالضرورة كما حدث بالفعل بل يقدم، عوضاً عن ذلك، فهماً للصور النمطية التي تكونت لكل جانب من تاريخه المقدس. غالباً ما يشير الشيعة والسنّة إلى اختلافات قوية في الرأي فيما يتصل بمن كان ينبغي أن يكون خليفة النبي محمد بعد وفاته، وهو الأمر الذي يُشكّل سبباً للانقسام بين هذين الفرعين من الإسلام[1]. يُعد محمد شخصية مهمة للغاية لكل من الشيعة والسنّة لأسباب متنوعة بما في ذلك حقيقة ان المسلمين كافة يعتقدون ان الله اختاره لتلقي القرآن ونقله، والذي يعتقد المسلمون انه يضم كلام الله الفعلي الكامل. كما ان الله اختار محمد بوصفه النبي الذي يُعبّر عن رسالة القرآن بثقة ودقة وعلى نطاق واسع وبكل قوة. وبالنسبة للمسلمين فإن محمد هو خاتم الانبياء لأنه كان انموذجاً مثالياً، يجسد أسمى مبادئ الإسلام الأخلاقية والدينية في

(1) Laurence Louër, Sunnites et Chiites: Histoire politique d’une discorde (Paris: Seuil, 2017), 13–70.

حياته، بما في ذلك أقواله وأفعاله. كان محمد، من وجهة نظر المسلمين، زعيماً شجاعاً وقف مدافعاً عن تعالم الإسلام في مواجهة المعارضة الدينية، والسياسية، والعسكرية[1]. ومن هذا المنطلق، ولأن الله رحمن، ورحيم، وخلق البشر، فإن الله يعلم ما هو الأفضل لهم من النواحي كافة، التي تشمل المجالات الدينية، والسياسية، والاقتصادية والشخصية. وتبعاً للمسلمين فقد قدّم الله تعالى، عبر القرآن والحديث والسنّة النبوية، المبادئ الأسمى والأشمل للطريقة التي يجب أن يعيش فيها البشر حياتهم.

لأن الله أمدّ محمد، من خلال الملك جبرائيل الذي أنزل القرآن لمحمد، بهذه المعرفة الشاملة المطلقة، فإن جميع أقوال محمد وأفعاله تقريباً تشكل أفضل أنموذجاً يُحتذى به. وفيما يتصل بهذه الأفكار، فإن أفعال محمد الحكيمة وقراراته العسكرية الحاذقة كفلت سلامته واتباعه المسلمين وازدهارهم في القرن السابع، عندما واجه هؤلاء المسلمون أعداداً كبيرة من القوى المعادية التي حاولت قتل محمد والمسلمين الأوائل كافة، وتدمير الإسلام بنحو نهائي. ونظراً لأن محمد كان القائد المثالي الذي فهم رسالة الإسلام وجسدها وعبّر عنها بأفضل طريقة ممكنة، وانه أسس أول مجتمع إسلامي (الأمة) الذي من شأنه أن ينمو ويزدهر حتى يوم الدين، فإن خليفة محمد المباشر والخلفاء اللاحقين له هو أمر سيكون ذا أهمية حاسمة.

توفي محمد عام 632 م، ويعتقد السنّة أن أبا بكر، الذي يعدّونه صاحب محمد المقرب ورفيقه، الخليفة الشرعي المباشر. فيما يعتقد الشيعة في الوقت نفسه ان الخليفة الشرعي لمحمد كان علي بن أبي طالب، المعروف أيضاً باسم علي أو الإمام علي في أوساط الشيعة. ولما كان السنّة يعتقدون أن ابا بكر كان الخليفة الأول، فقد كان، على هذا النحو، الأول ضمن سلسلة طويلة من الخلفاء (أو زعماء كل السنّة في العالم)، حتى وفاة آخر الخلفاء، عبد المجيد الثاني، في العام 1924[2]. ويعتقد السنّة أن أبا بكر كان الخليفة الشرعي لعدد من الاسباب، بما في ذلك، من وجهة نظرهم، انه أُنتخب من جانب زعماء مسلمين جديرين بالثقة، وانه كان من أصحاب محمد المقربين خلال حياته[3]. فضلًا على اختيار محمد لأبي بكر لمرافقته على نحو وثيق في هجرة الجماعة الإسلامية الأولى من مكة إلى المدينة في العام

(1) وهكذا كان قولًا وفعلًا صلى الله عليه وآله وسلّم. (المُراجع)

(2) تولى عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز الأول الخلافة في الدولة العثمانية بتاريخ 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1922، وخُلع عنها في 3 آذار 1924 ونُفي وتوفي في باريس عام 1944. (المُراجع)

(3) Frederick Matthewson Denny, An Introduction to Islam, 2nd ed. (New York: Macmillan Publishing Company, 1994), 83.

622 م ليعد هذا الأمر من لدن أهل السنّة الركيزة الأساس التي أستند إليها قرار تعيين ابو بكر بوصفه خليفة. وتذكر هذه الحجة السنّية أيضاً أنه في الأيام الأخيرة من حياة محمد عندما كان مريضاً، أذن لأبي بكر بإمامة المصلين في المسجد، والتي كان محمد يؤديها بنفسه من قبل. وبالنسبة للسنّة فقد أكدت المكانة الخاصة لأبي بكر لما تزوج محمد من عائشة ابنة ابي بكر. زد على ذلك، فقد عُيّن أبا بكر لقيادة أول مناسك للحج الرسمي إلى مكة المكرمة في العام 631 م. ويعد السنّة هذه المهمة، والمهام المماثلة الموكلة لأبي بكر، دليلاً على التقدير، الأمر الذي يفصح عن أنه الخليفة الشرعي لمحمد[1].

يعتقد الشيعة، في تناقض حاد مع موقف السنّة، أن أبا بكر والأشخاص الآخرين الذين انتخبوه للخلافة استولوا ظلماً (او اغتصبوا) خلافة محمد من علي، الذي أعلنه محمد على الملأ انه خليفته تبعاً للشيعة، وأن علي الذي كان إبن عم محمد وصهره (منذ أن تزوج فاطمة بنت محمد)، قد تلقى أمراً من محمد ليكون خليفته. وقد صرّح النبي، على وفق الشيعة، بهذا الإعلان في خطبة له في العام 632م في غدير خم بالقرب من مكة المكرمة[2]. ويُفسر السنّة خطبة محمد على أنها تفصح عن العلاقة الروحية بينه وبين علي، ولا تعني بالضرورة أن محمداً أراد أن يكون علي خليفته المباشر بعد وفاته[3]. وبالنسبة للشيعة، هناك أدلة أخرى تثبت لهم على نحو مقنع ان علي كان خليفة محمد الشرعي. فمن وجهة نظر الشيعة على سبيل المثال، بعد وقت قصير من تلقي محمد أول آيات القرآن، وأمره الله بدعوة اقربائه المقربين للإسلام، أخبرهم محمد انه من سيكون أول مسلم يغدو الخليفة الأول له[4]. وعلى

(1) Khalil Athamina, «Abu Bakr,» in Encyclopaedia of Islam Online, Three, eds. Kate Fleet, Gudrun Kraemer, Denis Matringe, John Nawas, Everett Rowson (Leiden, The Netherlands: Brill, 2015), n.p.

(2) An English translation of a relevant portion of Muhammad's sermon is in Ludwig W. Adamec, «Ghadir alKhumm,» in Historical Dictionary of Islam, 3rd ed. (Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield, 2017), 143–144.

(3) Robert M. Gleave, «Ali b. Abi Talib,» in Encyclopaedia of Islam Online, Three, n.p.

(4) يقصد الكاتب بهذه الآية لما نزل قوله تعالى ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الشعراء/214. جمع النبي محمداً (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) أعمامه من بني عبد المطلب وعرض عليهم الاسلام، وقال لهم: أيكم يؤازرني على هذا الأمر على أن يكون أخي ووصيي وخليفتي فيكم فلم يجبه أحد إلا الامام علي(عليه السلام)، فقال النبي محمد: إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له وأطيعوا. ينظر: محمد بن جرير الطبري، تاريخ الرسل والملوك (تاريخ الطبري)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ج2، بيروت، 2002م، ص ص 228229. (المترجم).

وفق الشيعة فقد كان علي أول من قبل هذه الدعوة واعتنق الإسلام. وعليه أوفى محمد بوعده وأعلن لاحقاً ان علي خليفة له[1]. وتبعاً للشيعة، فقد أكد محمد أن علياً كان معصوماً من الخطأ والمعصية في أفعاله وأقواله. وفي الوقت نفسه يعتقد الشيعة أن كل ما قاله علي وفعله كان متوافقاً تماماً مع تعاليم الإسلام، وكان أكثر الاشخاص معرفة في الأمور المتعلقة بالإسلام والأوامر الصادرة عنه[2].

يذكر الشيعة انه في العام 622م، عندما كان المكيون غير المسلمين ينوون قتل محمد لأن رسالة الإسلام مثّلت تهديداً لهم، قد تطوع علي بشجاعة للنوم في سرير محمد في منزله في مكة، فيما استعد المسلمون الآخرون للهجرة، لذا لو أن المعتدون قد نفذوا الهجوم لقتلوا علياً بدلاً من محمد[3]. وعلى وفق الشيعة، فإن علي قد خدم محمد والمسلمين أيضاً ككل عبر القتال إلى جانب المسلمين في عدة معارك ضد أعداء الإسلام خلال القرن السابع. ويعتقد الشيعة انه لو لم يكن علي حاضراً لما انتصر المسلمون في تلك المعارك ولقتل أعداء الإسلام المسلمين ودمروا الإسلام[4].

وبالنسبة للشيعة فإن كل هذه الأحداث والسمات والافعال وغيرها، التي تتصل بعلي، تثبت ان علي كان الخليفة الشرعي لمحمد بعد وفاته. وقد أفضت الفضائل التي تميّز فيها علي وحقيقة أن محمداً كان يكنّ حباً افلاطونياً خاصاً له، إلى وضعٍ بات فيه العديد من المسلمين خلال القرن السابع يحملون إخلاصاً عميقاً لعلي، وهم يعدون الشيعة الأوائل. وفي الوقت نفسه، كان هناك أناس أخرون، يشعرون بالغيرة من علي وأتباعه. وبات بعض هؤلاء الأشخاص جزءاً من فرقة مناهضة لعلي، وربطوا أنفسهم بما بات لاحقاً بالفرع السنّي

(1) Allamah Sayyid Muhammad Husayn Tabataba'i, Shi`ite Islam, trans. Seyyed Hossein Nasr (Albany: State University of New York Press, 1977), 39.

(2) Ibid., 39–40.

(3) لما أراد النبي محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) الهجرة الى المدينة المنورة أمر علياً (عليه السلام) أن يبيت في فراشه ويفدي رسول الله بنفسه، ونزلت في تلك الليلة هذه الآية ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ ﴾ البقرة/207. وقال الثعلبي من مفسري السنّة إن هذه الآية نزلت في حق علي. ينظر: أحمد بن محمد بن ابراهيم الثعلبي، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق ناصر بن محمد المنيع، دار التفسير، المجلد الخامس، المملكة العربية السعودية، 2015م، ص ص 314315. (المترجم).

(4) Ibid.

للإسلام[1]. ومهما يكن من أمر، فإن مصطلح «الشيعة» يشير إلى «شيعة علي» أو «أولئك الذين يقفون إلى جانب علي»، فيما يشير مصطلح «السنّي» إلى «أهل السنّة والجماعة»[2]. أو اولئك الذي يتبعون نهج النبي محمد، على الرغم من ان كلاً من الشيعة والسنّة يعتقدون أنهم يتبعون نهج محمد[3].

ومن بين الاختلافات العديدة بين السنّة والشيعة، النظرة إلى دور الأئمة الاثني عشر في الإسلام الشيعي، أولهم علي، الذي حكم لدى الشيعة بوصفه إماماً عام 632 م، بعد وفاة محمد مباشرة[4]، وآخرهم محمد ابن الحسن المهدي، المعروف أيضاً باسم المهدي أو الإمام الثاني عشر الذي ولد عام 868م[5]. ويعد الشيعة الأئمة الاثني عشر القادة المعصومين الروحيون والدينيون لجميع المسلمين الشيعة، وقد تلقى هؤلاء الأئمة ارشادات مستمرة من الملائكة[6]، وزودوا الشيعة بتوجيهات كاملة[7]. يرفض المسلمون السنّة تماماً الأئمة الاثني عشر في الإسلام الشيعي ويعتقدون أن فكرة الأئمة الاثني عشر بدعة لعدة أسباب، من بينها اعتقاد السنّة بأن محمداً كان آخر شخص تحدث اليه ملك، وانه مستحيل على أي إنسان، ليس نبياً أن يكون معصوماً من الخطأ. فيما يرفض الشيعة، في الوقت نفسه، كل الخلفاء السنّة، باستثناء علي الذي حكم بوصفه الخليفة الرابع من عام 656 إلى 661، لأن الشيعة يعتقدون ان هؤلاء

(1) لا يُمكن عدّ أتباع المذاهب الإسلامية السُنية مناهضين للإمام علي عليه السلام، فهم يحترمون منزلته في الاسلام وتاريخه الشامخ، لكنهم يخالفون من يعتبره الخليفة الأول وغير ذلك (المراجع).

(2) F. E. Peters, Islam: A Guide for Jews and Christians (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003), 133.

(3) William A. Graham, Islamic and Comparative Religious Studies: Selected Writings (Farnham, UK: Ashgate, 2010), 167.

(4) Moojan Momen, Shi`i Islam: A Beginner's Guide (Oneworld Publications: London, UK: 2016), 24.

(5) Hussein AbdulRaof, Theological Approaches to Qur'anic Exegesis: A Practical Comparative Contrastive Analysis (Abingdon, UK: Routledge, 2012), 38, n. 5.

يُعرف الإمام الثاني عشر باسم محمد بن الحسن العسكري ومحمد المنتظر.

(6) لقد أخذ الأئمة علومهم من النبي محمد (صلى الله عليه وعلى آله وسلم) وكل إمام يورث ما عنده من العلوم إلى الإمام الآخر، ولا يتلقون علومهم من الملائكة، وإن كانوا مُحدَّثين من قبل الملائكة، وهناك حالات مماثلة، فقد نقل القرآن الكريم إن الملائكة أوحت الى أم النبي موسى وأوحت إلى النحل، وأهل البيت عليهم السلام ليسوا استثناءً. (المترجم).

(7) Hamid Mavani, Religious Authority and Political Thought in Twelver Shi`ism: From Ali to PostKhomeini (Abingdon, UK: Routledge, 2013), 52.

والخلفاء اللاحقين جميعهم قد تولوا ظلماً قيادة المجتمع الإسلامي، وإن هذه القيادة كان يجب أن تؤول بنحو شرعي إلى الأئمة الاثني عشر[1].

ويعتقد الشيعة عادة، فيما يتصل بهؤلاء الأئمة والجوانب الأخرى للإسلام الشيعي، ان الإسلام يقدم ارشادات للبشر بشأن كل جانب من جوانب الحياة[2]. وبالنسبة للشيعة فإن الإسلام يعالج ثلاث مجالات من الشؤون الانسانية وهي: أولاً، الحياة الروحية للمجتمعات والافراد. ثانياً، الوجود المادي للمجتمعات والأفراد. ثالثاً، الجوانب المجتمعية والحكومية لحياة البشر. ويعتقد الشيعة أيضاً ان الائمة الاثني عشر قدّموا للشيعة التوجيه المناسب في هذا المجالات الثلاثة. ويعتقدون أيضاً ان الشخص الذي يمتلك وظيفة الارشاد في هذه المجالات الثلاثة يجب ان يعيّنه الله والنبي محمد، وهو ما كان عليه الحال بالنسبة للأئمة الاثني عشر. وفي الوقت نفسه، فقد عيّن محمد نفسه بأمر الله، وعلى هذا النحو، فإن الله، وهو يعلم الحاجة إلى الخلافة والقيادة السليمة داخل الطائفة الشيعي، قدّم أوامر تشير إلى أن النبي محمد ثم الأئمة الاثني عشر سيتحملون مسؤولية قيادة المسلمين بحكمة وبصيرة روحية[3].

## استشهاد الإمام الحسين

يؤدي استشهاد الإمام الثالث للشيعة، الحسين، دوراً محورياً في هذا الفرع من الإسلام لأسباب شتى، بما في ذلك حقيقة ما يعتقده الشيعة بأن أفعاله البطولية في قتاله ضد السنّة[4] الذين قتلوه، يرمز إلى النضال ضد أشكال الشر والقمع كافة التي عاشها الشيعة

(1) Albert Hourani, A History of the Arab Peoples (Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1991), 486–488.

ان لكلمة إمام معانٍ مختلفة بين السنّة والشيعة على التوالي. ففي الوقت الذي يشير إليه مصطلح «إمام» في أوساط الشيعة عادة إلى الزعماء الاثني عشر المعصومين من الطائفة الشيعية، يشير هذا المصطلح في الإسلام السنّي عادة إلى الشخص الذي يتولى إمامة المصلين في المسجد. وأحد الألقاب المتعددة لرجال الدين الشيعة الذين يؤمّون الصلاة في المساجد هو الملّا.

(2) Tabataba'i, Shi`ite Islam, 173.

(3) Ibid., 173–190.

(4) يصف الكاتب في هذا الموضع وفي مواضع أخرى من الكتاب الفئة الباغية التي ساهمت بقتل الحسين عليه السلام بالسنّة، وهذا الأمر محل نظر، شأنه في ذلك شأن معظم المواضع التي وردت فيها مثل هذه التسميات التي تكرر الصورة النمطية السائدة لدى بعض الباحثين الأجانب بشأن تفسير الحوادث التاريخية التي نختلف معهم حولها أساساً. (المترجم).

عبر التاريخ وفي حياتهم المعاصرة. وجرت العادة بأن يعيد الشيعة طقوس استشهاد الحسين خلال اليوم العاشر (عاشوراء) من شهر محرم عبر جلد انفسهم (ومن ثم يجربون طقوس ألم استشهاد الحسين) وكذلك عبر تمثيل أو مشاهدة مسرحية الآلام أي التعزية، حيث يؤدي ممثلون شيعة شخصيات مختلفة كانت حاضرة في المعركة حيث استشهد الإمام الحسين عام 680 م ودمج الشيعة مراراً وتكراراً، على مدار القرنين العشرين والحادي والعشرين، الدين بالسياسة في طقوس التعزية، ووصفوا خصومهم الدينيين والسياسيين المعاصرين أياً كانوا بأنهم أعداء الإمام الحسين، ونصبوا أنفسهم على أنهم الإمام الحسين الصالح وحلفاؤه الذين هم عادلون ويحاربون الشر. ان طقوس التعزية، التي تشكل بالنسبة للشيعة تجارب روحانية ماثلة مع استشهاد الإمام الحسين، تحمل في طياتها مشاعر عميقة بالحزن أو الشفقة المتجذرة بعمق في أنحاء الإسلام الشيعي كافة. وغالباً ما يبكي الشيعة بشغف كبير في هذه الطقوس والطقوس ذات الصلة بها، لأن استشهاد الإمام الحسين أمر حقيقي بالنسبة لهم[1].

يعتقد الشيعة أن الإمام الحسين كان إماماً لمدة عشر سنوات، وهو الابن الثاني لعلي، أول إمام شيعي، وأمه فاطمة، وهي ابنة محمد من زوجته الأولى خديجة[2]. والخليفة السنّي، الذي حكم خلال الجزء الأخير من حياة الحسين، هو معاوية بن أبي سفيان الذي كان أول خليفة في الخلافة الأموية، التي حكمت من عاصمتها دمشق، وهي مدينة في سوريا المعاصرة، من عام 661 م حتى حوالي 750م[3]. ويعتقد الشيعة أن الإمام الحسين عاش في ظروف صعبة تتمثل بالقمع والاضطهاد أثناء خلافة معاوية وابنه يزيد، الذي خلف والده بوصفه خليفةً أموياً عام 680م بعد وفاة والده في ذلك العام[4]. ويعتقد الشيعة أن الخليفتين السنيين معاوية ويزيد قد نظروا إلى علي وأفراد عائلته مثل الحسن، الذي كان الإمام الشيعي الثاني، والإمام الحسين شقيقه الاصغر، تهديداً لسلطتهما، فقد تبنى هذين الخليفتين سياسات قاسية حيالهما وأفراد عائلاتهما[5]. وقد طلب معاوية، قبل وفاته من الاشخاص ذوي النفوذ الذين عاشوا في ظل

(1) Mahmoud Ayoub, Redemptive Suffering in Islam: A Study of the Devotional Aspects of Ashura in Twelver Shi`ism (The Hague: Mouton Publishers, 1978), 23–51.

(2) Ibid., 196.

(3) Hourani, A History of the Arab Peoples, 486–487.

(4) Ibid., 487.

(5) Tabataba'i, Shi`ite Islam, 196.

خلافته، أن يمنحوا البيعة ليزيد الذي عينه معاوية خليفةً له[1]. مع ذلك، لم يطلب معاوية من الإمام الحسين أن يقدم تلك البيعة. أضف إلى ذلك أبلغ معاوية يزيد، في وصيته الأخيرة، أنه إذا رفض الحسين أن يبايعه فعليه أن يغضّ الطرف عن هذا الأمر بصمت، لأنه إن لم يفعل ذلك، سيواجه عواقب سلبية جرّاء ذلك[2]. وتبعاً للشيعة، فقد تجاهل يزيد نصيحة والده، وأمر حاكم المدينة المنورة (مدينة في المملكة العربية السعودية حالياً)، حيث كان يعيش الإمام الحسين، بعد وفاة والده مباشرة، بإجبار الإمام الحسين على مبايعة يزيد، الذي أبلغ والي المدينة انه يريد رأس الإمام الحسين إذا لم يمتثل لهذا الطلب.

وبعد أن أبلغ حاكم المدنية الإمام الحسين بهذا الطلب، طلب الإمام الحسين تأجيل الرد، وغادر المدينة المنورة مع عائلته في رحلة إلى المسجد الحرام في مكة المكرمة، وهو أكثر المواقع الدينية قدسية في الإسلام. وسعى الإمام الحسين في حوالي آيار/مايو عام 680 م للذهاب إلى هناك لمدة أربعة أشهر تقريباً طلباً للحماية، نظراً لحقيقة أن المسجد الحرام بالنسبة للمسلمين، موقع متفق عليه بنحو عام للجوء والأمن. وتبعاً للشيعة، فقد تلقى الإمام الحسين، أثناء وجوده في المدينة، رسالة من مسلمي الكوفة، وهي مدينة في العراق حالياً، يدعونه فيها للقدوم إلى تلك المدينة وقبول قيادة الناس هناك بهدف البدء بثورة ضد قيادة يزيد الجائرة والظالمة. واستمرت مدة إقامة الإمام الحسين في مكة حتى وقت الحج في العام 680م. وعلى وفق الشيعة فإن الإمام الحسين اكتشف أن بعض أتباع يزيد دخلوا مكة بوصفهم حجاجاً بهدف قتله. وبعد أن علم بهذه المؤامرة، قرر المغادرة في الوقت نفسه الذي كان فيه إخوانه المسلمين في مكة يزاولون طقوسهم الإسلامية أثناء الحج. وتبعاً للشيعة، فقد ألقى الإمام الحسين في مكة، قبل مغادرته اياها، كلمة قصيرة للحجاج هناك، أعلن أنه سيغادر قريباً إلى العراق وانه سيستشهد هناك. ومن بين الأفكار الأخرى في خطابه، انه شجع المسلمين روحياً وشدد على أهمية تقديم المسلمين أرواحهم في سبيل الله[3].

عرف الإمام الحسين أنه لن يبايع يزيد، وكان يعلم أيضاً أنه سيُقتل نتيجة لذلك إلى حدٍ ما[4]. ويعتقد الشيعة أن الإمام الحسين كان على علم بأن موته كان حتمياً في مواجهة القوة العسكرية الهائلة للخلافة الأموية ورغبة يزيد في القضاء على المعارضة الشيعية، في سياق

(1) Ibid., 196–197

(2) Ibid., 197.

(3) Tabataba'i, Shi`ite Islam, 197–198.

(4) Ibid., 198.

دأب يزيد المستمر لتوطيد سلطته، ولاسيما بالنظر إلى حقيقة أنه كان ثاني خليفة أموي. وفي الوقت الذي كان فيه الإمام الحسين في طريقه إلى الكوفة وعلى بعد أيام قليلة من تلك المدينة، تلقى أخباراً تفيد بأن عم يزيد[1] في الكوفة قد قتل اثنين من أنصاره في الكوفة، وقُيدت قدماهم أثناء جرهما في الشوارع. وتبعاً للشيعة فقد وُضعت الكوفة ومحيطها في ظل رقابة صارمة وأن أعداداً كبيرة من الجنود المنتمين إلى الجيش الأموي في انتظار الإمام الحسين وعائلته. ويعتقد الشيعة أن البديل الوحيد المتاح أمام الحسين كان هو السير صوب الكوفة ومواجهة الموت. وحتى لو كان الإمام الحسين قد قرر الذهاب إلى مكان آخر، فإن أنصار الأمويين كانوا سيقتلونه، بالنظر لحقيقة أنهم سيطروا فعلياً على منطقة الشرق الأوسط بأكملها.

وحاصر جيش يزيد الإمام الحسين وعائلته وجماعته في كربلاء على بعد حوالي خمسين ميلاً من الكوفة. وتبعاً للشيعة، فقد مكث الحسين وأنصاره بالكامل لمدة ثمانية أيام مع تضييق الحصار العسكري حولهم وازدياد عدد الجنود الموجودين في الجيش الأموي المحيط به. وفي نهاية المطاف حاصر الإمام الحسين وجماعته جيش قوامه ثلاثون ألف جندي معادٍ. وقد أراد أن يعرف على وجه اليقين أي الجنود من أنصاره يدينون بالولاء التام له، لذا أمر بالليل جنوده كافة بالتجمع حوله، وفي كلمة قصيرة قال أن الحقيقة الوحيدة المتبقية هي الموت والاستشهاد لأولئك الذين ظلوا موالين له. ونظراً لأن عناصر الجيش الأموي كانوا يريدون قتله في المقام الأول، فإنه قرر تحرير جنوده من الالتزامات كافة حياله، كي يتسنى لأي شخص يرغب في الهروب من جيشه القيام بذلك في ظلام الليل والحفاظ على حياته[2]. ثم أمر الإمام الحسين بإطفاء الأنوار ورحيل معظم أفراد جيشه الذين انضموا له لمصالحهم الخاصة ولم يكونوا موالين بالكامل. وبقي معه عددٌ قليل نسبياً، وجميعهم من أقرب الرفاق وأكثرهم ولاءً.

ودعا الإمام الحسين للمرة الثانية[3] من بقوا إلى المغادرة في أمان في عتمة الليل. ورداً

(1) يقصد الكاتب ان مَن كان بالكوفة هو ابن عم يزيد، وليس عمه، وهو عبيد الله بن زياد بن أبيه (ابن أبي سفيان). المترجم.

(2) Ibid., 198–199.

(3) لم يتكرر من الامام الحسين (عليه السلام) طلبه من أصحابه مغادرته والنجاة بأنفسهم، بل كان لقاؤه الوحيد هو ليلة العاشر من المحرم، وطلب من أصحابه بأن يأخذ كل واحدٌ منهم بيد أحد من أفراد عائلته وينجون بأنفسهم في ظلام الليل، ولكنهم رفضوا جميعاً تركه، وعزموا على القتال معه حتى الاستشهاد. (المترجم)

على ذلك، فإن الأشخاص كافة الذين قرروا سابقاً البقاء على ولائهم للإمام الحسين، أكدوا ولاءهم له، قائلين أنهم سيدافعون عنه وعن أسرته حتى آخر قطرة من دمائهم وطالما يمكنهم حمل السيف. وفي اليوم التاسع من شهر محرم الإسلامي، أصدر الجيش الأموي إعلاناً نهائياً للإمام الحسين يفيد بأنه يمكن أن يبايع يزيد أو يواجه الحرب. طلب الإمام الحسين تأجيلاً لعبادة الله في جزء من الليل واتخذ قراره النهائي في الانخراط في القتال خلال اليوم التالي. وفي اليوم العاشر من شهر محرم (يوم عاشوراء)، جمع الإمام الحسين الجماعة الصغيرة من أتباعه، والتي كانت تتألف من أقل من تسعين، وقاتلوا جميعاً حتى آخر نفس. وقد قُتل الإمام الحسين وجميع أفراد جماعته تقريباً، بما في ذلك العديد من أفراد عائلته[1].

ومن وجهة نظر الشيعة بعد أن أنهى الجيش الأموي ذلك الجزء من الحرب إلى حد كبير، فقد سرقوا كل شيء من جماعة الإمام الحسين وأحرقوا خيامهم. وقام جنود من الجيش الأموي بقطع رؤوس الاشخاص الذين كانوا في جماعته، وجردوهم من ملابسهم، وتركوا الجثث مسجاة على الأرض دون دفن. وكل ذلك كان يرمي إلى الإساءة إلى أنصار الإمام الحسين[2]. وأخذ الجيش الأموي عدة أسرى، منهم علي بن الحسين، وهو ابن الإمام الحسين البالغ اثنان وعشرون من عمره وبات رابع إمام شيعي، ومولده حمد بن علي الذي أصبح خامس إمام للشيعة، والحسن المثنى ابن الإمام الثاني وصهر الإمام الحسين[3].

## استشهاد الحسين في تاريخ الشيعة، ووجدانهم، وشعائرهم

يحظى استشهاد الإمام الحسين بأهمية كبيرة لدى الشيعة، وهو من الأهمية بمكان لدرجة يصعب إيضاحها[4]. صحيح ان اغتصاب ابي بكر غير المشروع لحق علي في خلافة محمد مباشرة بوصفه زعيماً للمسلمين بعد وفاة محمد هو الحدث الذي دشّن تأسيس الفرع الشيعي في الإسلام وساعد على تبريره، بيد ان استشهاد الامام الحسين أعطى للإسلام الشيعي زخماً قوياً وأدى دوراً حاسماً في تجسيد أفكاره في أذهان الشيعة. يؤدي استشهاد الإمام الحسين

(1) Ibid.,199.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 199–200.

(4) Moojan Momen, An Introduction to Shi`i Islam: The History and Doctrines of Twelver Shi`ism (New Haven: Yale University Press, 1985), 32–33.

دوراً مركزياً في شعائر الشيعة ومعتقداتهم. وهي السبيل الرئيس الذي يفهمون من خلاله هوياتهم السياسية والدينية بوصفهم شيعة. بالنسبة للشيعة، فإن حقيقة أن الإمام الحسين كان صالحاً مكابداً يمنحهم الأمل في أنهم يستطيعون أيضاً من تحمل أي نوع من المعاناة التي قد يواجهونها على أيدي السنّة أو القوى الأخرى التي قد تسعى إلى إيذائهم. ان التماهي مع الامام الحسين في الحياة اليومية للشيعة ومن خلال شعائر التعزية مرة واحدة سنوياً في العاشر من محرم يمكن أن يزوّد الشيعة بالقوة عندما يواجهون المصاعب[1]. فقد فهم الشيعة، خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين على وجه الخصوص، في أنحاء مختلفة من العالم، بما في ذلك إيران والعراق ولبنان، تقوى الامام الحسين واستشهاده في كربلاء على أنها تجسيد للمقاومة الدينية والسياسية ضد القوى القمعية كافة خلال حياته. وعلى المنوال نفسه، نظر الشيعة في تلك البلدان إلى الإمام الحسين، في حياتهم اليومية وفي شعائر التعزية، بوصفها أنموذجاً يحتذى به لمقاومتهم الدينية والسياسية للقوى المعادية للشيعة، سواء من بلدانهم أو غيرها من البلدان، حيث حشد هؤلاء الشيعة أنفسهم دينياً وسياسياً.

يميل السنّة من جانبهم إلى التقليل بشدة من شأن استشهاد الامام الحسين أو تجاهله. صحيح ان السنّة قد يكون لديهم آراء مختلفة بشأن الخلفاء الامويين، بما في ذلك معاوية ويزيد، غير أنهم يعتقدون ان ليزيد والجيش الأموي مبرراً في قمع ما يعدونه تمرداً للإمام الحسين وعائلته[2]، حيث ساعدت تلك الاجراءات على توطيد سلطة السنّة وتمكين الأمويين من الحفاظ على النظام في الميادين التي تحكمها. وقد يزعم هؤلاء السنّة بأن الثورات ضد الخلفاء او الحكام السنّة، الذين وضعوا في السلطة بنحو عادل، يمكن أن يخلق الفتنة في المجتمعات ذات الأغلبية السنّية المسلمة وأن هؤلاء الحكام السنّة يتحملون مسؤولية محاربة تلك الفتن والحفاظ على النظام الديني والسياسي[3]. بإزاء ذلك، فقد كان للشيعة ممارسة تتضمن لعن الخلفاء السنّة الثلاثة الأوائل[4]، الذين أدّوا أدواراً مهمة في إقامة الخلافة

(1) Ibid., 33.

(2) هذه القضية نسبية، فالكثير من اهل السنّة يعتبرون الإمام الحسين عليه السلام شهيداً مظلوماً..

(3) Shemeem Burney Abbas, Pakistan's Blasphemy Laws: From Islamic Empires to the Taliban (Austin: University of Texas Press, 2013), 45–46.

(4) لم يكن اللعن موجوداً في ادبيات الشيعة ضد الخلفاء الثلاثة أو غيرهم ممن تولى الحكم، ولكن كان الشيعة يعارضون ويواجهون سياسة الخلفاء الثلاثة كما حصل في مواجهة أبي ذر الغفاري للخليفة الثالث. (المترجم).

السنية القمعية في المقام الأول، والذين كانوا، من منظور شيعي، مسؤولين عن إثارة الصراع والفوضى في أوساط المسلمين إبان حكم الخلفاء السنّة الثلاثة الأوائل[1].

يوجد إلى جانب الشعائر الشيعية المقدسة المتعلقة باستشهاد الامام الحسين، ضريح الامام الحسين في كربلاء، العراق، وهو مسجد ومكان دفن الإمام الحسين. ويقع هذا الضريح بالقرب من المكان الذي استشهد فيه خلال معركة كربلاء. ويعد قبر الإمام الحسين من أقدس الأماكن لدى الشيعة، خارج مكة والمدينة، ويقوم عدد كبير من الشيعة بزيارة الموقع[2]. ففي كل عام يزور كربلاء الملايين من الزائرين لإحياء ذكرى عاشوراء والمشاركة في شعائر التعزية وغيرها من الشعائر التي تتصل بذكرى استشهاد الإمام الحسين. كما يشارك ملايين الاشخاص سنوياً في طقوس الأربعين التي تقام في كربلاء بعد أربعين يوماً من يوم عاشوراء؛ إذْ تخلد تلك الشعائر ذكرى استشهاد الإمام الحسين[3].

## الإمام الثاني عشر

قدّم شخص آخر في الإسلام الشيعي، حافزاً دينياً وسياسياً رمزياً مهماً للشيعة، وهو الإمام الثاني عشر أو المهدي. وُلد المهدي، وأسمه الكامل محمد بن الحسن المهدي، في سامراء، العراق، عام 868م[4]. بعد استشهاد والد المهدي، وهو الامام الحادي عشر للشيعة، عام 872م، بات المهدي الامام الثاني عشر المعروف بلقب الإمام الغائب. وبعد مدة وجيزة من استشهاد والد المهدي، استتر المهدي المقدس، بأمر من الله، وهو ما يُعرف بالغيبة. وتُعرف الحالة الأولى بالغيبة الصغرى، واستمرت من العام 872م حتى عام 939 م. ولم يظهر الإمام الثاني عشر، خلال تلك الحقبة، إلا لعدد قليل من نوابه فقط، في ظروف استثنائية، عادة للرد على أسئلة المتعلقة بالمسائل الدينية. كان للإمام الثاني عشر العديد من هؤلاء النواب، الذي عملوا على خلافة بعضهم الآخر، وفي وقتٍ قريب من وفاة آخرهم، عُرف ان الغيبة الصغرى للإمام الثاني عشر ستنتهي، وستبدأ الغيبة الكبرى[5]. ستستمر هذه الغيبة الكبرى، أو عصر الغيبة

(1) Ibid., 46.

(2) Momen, An Introduction to Shi`i Islam, 33.

(3) Norbert C. Brockman, «Karbala, Iraq,» in Encyclopedia of Sacred Places, 2nd ed., vol. 1, AM, (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2011), 270–272.

(4) Tabataba'i, Shi`ite Islam, 210.

(5) Ibid., 210–211.

المقدس للإمام الثاني عشر، حتى يأذن الله له بالخروج والظهور للشيعة والعالم بأسره. وهكذا يعتقد الشيعة ان الله قد منح الإمام الثاني عشر قوة اعجازية ليعيش حياة أطول بكثير من أي إنسان آخر، وأنه يختبئ في مكان أو أماكن سرية في مكانٍ ما على وجه الأرض[1]. فعلى سبيل المثال وبالنظر إلى تاريخ ميلاد الامام الثاني عشر عام 868م فإن عمره في العام 2000 يُقدر بحوالي 1132 عاماً.

يستعمل الشيعة العديد من أحاديث أئمة الشيعة وتعاليمهم لدعم عقيدتهم ذات الصلة في الظهور المستقبلي للمهدي. وتنصّ هذه الأحاديث والتعاليم على أن الإمام الثاني عشر، شأنه شأن سائر أئمة الشيعة، هو من نسل النبي محمد عبر علي[2]، وان ظهوره سيمكّن المجتمع من بلوغ الكمال الحقيقي والتطبيق الكامل للحياة الروحية[3]. وعلى وفق هذه النصوص الشيعية المقدسة، فإن المهدي سيمر، بعد ولادته، بحقبة طويلة من الغيبة المقدسة ثم يعود للظهور مرة أخرى، ويملأ العالم عدلاً وقسطاً، ليحل محل الظلم والصراع الذي أفسد العالم[4].

وزيادة على الأحاديث وتعاليم الأئمة، يؤسس الشيعة أيضاً عقيدتهم بخصوص المهدي على الحجج الدينية والفلسفية؛ إذْ يعتقد الشيعة انه منذ أن سكن البشر الأرض، تمنوا أن يعيشوا حياة مليئة بالسعادة بمعناها الحقيقي، وسعوا جاهدين لتحقيق هذا الهدف. ولو لم يكن لهذه الرغبة وجود موضوعي، لما جُبلت عليها الطبيعة البشرية، بالطريقة نفسها التي لو لم يكن هناك طعام، لما كان هناك جوع. وبالمثل أيضاً لو لم يكن هناك ماء، فلن يكون هناك عطش، وإذا لم يكن هناك تكاثر، فلن يكن هناك انجذاب جنسي بين الجنسين. لذلك وعلى وفق هذه الحجة وبسبب الضرورة الداخلية والحتمية، سيشهد المستقبل يوماً تُملأ فيه المجتمعات البشرية عدلاً ويعيش فيه الجميع بسلام وطمأنينة وسيتمتع البشر في هذا الوقت بالفضيلة والكمال تماماً. وستحدث اقامة مثل هذه الحالة المثالية في المقام الأول من خلال رعاية الله للبشر. وبالنسبة للشيعة فإن زعيم هذا المجتمع الذي يتمتع بالقسط والعدل، هو

(1) ليس بالضرورة الاختباء بقدر ما يكون التواري عن أعين الناس، وربما الظهور لبعضهم بصور مختلفة حسبما يعتقد الشيعة الإمامية الإثنى عشرية. (المُراجع)

(2) Clinton Bennett, In Search of Muhammad (London, UK: Cassell, 1999), 159.

(3) Tabataba'i, Shi`ite Islam, 212.

(4) Ibid.

المهدي الذي سيخرج في النهاية من غيبته المقدسة ويعود للظهور لقيادة البشرية كافة خلال هذه الحقبة المستقبلية المثالية[1].

وإحدى السبل التي اعتمدها الشيعة لدعم فكرة المهدي ووضعها في سياق تاريخي وديني هي الإشارة إلى أفكار مماثلة في ديانات غير إسلامية. فعلى سبيل المثال، يُلمِّح الشيعة إلى الاشارة إلى المنقذين أو الشخصيات المماثلة التي ستعبر عن نفسها أو تظهر في المستقبل، والتي هي جزء لا يتجزأ من منظومة معتقدات الديانات البوذية والمسيحية والهندوسية واليهودية. ويذكر الشيعة أن اتباع هذه الديانات وغيرها يعبرون عن سعادتهم بمجيء مثل هذا المنقذ أو المنقذين، على الرغم من اعترافهم بوجود اختلافات معينة بين هذه الديانات وفي أوساطها بخصوص الافكار المتصلة بشأن هذا المنقذ أو المنقذين.

ويدرك الشيعة حجتين على الأقل تتعارضان مع أفكارهم بشأن المهدي. تنطوي إحدى هذه الحجج على سؤال مؤداه، لماذا انتظر الله كل هذه المدة الطويلة ليأمر المهدي بالظهور مرة أخرى، ولاسيما بالنظر إلى حقيقة وجود الكثير من المعاناة والحرب والجور في العالم. ردّ الشيعة المعتاد على هذا النقد مفاده، ان الله عليم، رحيم، وقادر على كل شيء، فهو يعرف ما هو الأفضل للبشر ويعرف بالضبط متى يأمر المهدي بالظهور مرة أخرى. وتماشياً مع هذه الحجة، يؤكد الشيعة أن معرفة البشر محدودة، مقارنة بمعرفة الله اللامتناهية، وأن معرفة البشر المحدودة لا يمكن ان تتيح لهم الفهم الصحيح للوقت الذي ينبغي فيه أن يظهر المهدي مرة أخرى[2].

ثمة حجة أخرى طرحها معارضو الإسلام الشيعي بشأن المهدي، وهي انه يستحيل على أي إنسان العيش أكثر من ألف عام. يرد الشيعة على ذلك بالقول ان هذه الحجة تستند إلى عدم احتمال ان يعيش الشخص مثل هذه المدة الطويلة من الزمن، وليس إلى استحالتها؛ إذْ يقر الشيعة ان العمر الذي عاشه المهدي او أطول منه كلاهما أمراً مستبعداً في ظل الظروف العادية. بيد ان الشيعة يقولون، دفاعاً عن موقفهم بشأن حياة المهدي المديدة على نحو استثنائي، ان أحاديثهم وتعاليم أئمتهم تشير إلى ان حياة المهدي تتمتع بصفات اعجازية.

(1) Ibid., 212.

(2) Ibid., 212–213.

ويعتقد الشيعة ان هذه المعجزات ليست مستحيلة ولا يمكن نفيها بالحجج العلمية. وعلى هذا المنوال، يذكر الشيعة انه لا يمكن إثبات أن الأسباب والعوامل الموجودة في العالم هي فقط تلك التي يدركها البشر، بل قد تكون هناك أسباب أخرى، مثل المعجزة، التي لا يعرفها البشر[1]. وعليه، بالنسبة للشيعة، من الممكن أن يكون لفرد واحد أو أكثر من البشر أسباب وعوامل تمنحهم حياة طويلة تصل إلى الألف أو عدة آلاف من السنين. وفي هذا الصدد، يجد الشيعة معارضة فكرة عمر المهدي الطويل أمراً غير معتاد بنحو خاص؛ إذْ يقبل الناس في تلك الديانات معجزات الله التي تظهر في كتبهم المقدسة[2].

أضف إلى ذلك، يقول معارضو الإسلام الشيعي انه على الرغم من أن الشيعة يعدون المهدي ضرورياً لتفسير تعاليم الإسلام الشيعي للشيعة وتوجيههم، فإن غيبة المهدي المقدس تنفي هذا الغرض بالذات، نظراً لأن إماماً غائباً لا يستطيع البشر الوصول إليه، لا يمكن أن يكون مفيداً أو فاعلاً. ويقول هؤلاء المعارضون للإسلام الشيعي انه إذا أراد الله ان يستخلف إماماً لإصلاح العالم، فإن الله يستطيع أن يمكّن مثل هذا الشخص من أن يولد في اللحظة المطلوبة ولا يحتاج أن يخلقه قبل قرون. ويذكر الشيعة، رداً على ذلك، انه في الوقت الذي يقع على عاتق الإمام الثاني عشر تفسير الإسلام الشيعي رسمياً في تجلياته الواضحة او الظاهرية، فإنه يتحمل مسؤولية تفسير المعاني الخفية والغامضة للإسلام الشيعي. وبهذه الصفة يتولى الإمام الثاني عشر مسؤولية القائد الروحي الذي يوجّه حياة الشيعة الروحية وأفعالهم حيال الله. وبالنسبة للشيعة فإن هذا التوجيه الروحي غير المادي لا يتطلب حضور الإمام المادي. فهو قادر على نقل أفكاره للمؤمنين بطرق إعجازية وغير مادية. ويعتقد الشيعة أن الإمام الثاني عشر يراقب البشر من الداخل ويتواصل روحياً مع البشر، حتى لو كان غائباً بجسده عن الأعين. ويعتقد الشيعة ان وجود الإمام الثاني عشر ضروري دائماً حتى لو لم يحن الوقت بعد لظهوره المادي فيما يتصل بالبشر والسلام والعدالة العالميين الذين سيحققهما بعد وقت قصير من ظهوره مرة أخرى[3].

(1) Ibid., 213–214.

(2) Ibid., 214.

(3) Ibid.

## الإمام الثاني عشر في الخطاب الشيعي المعاصر

أدت فكرة عودة الإمام الثاني عشر دوراً حاسماً في الفلسفة السياسية الشيعية لدى العديد من المثقفين الشيعة المعاصرين في الحقب الحديثة والمعاصرة مثل الفلسفة السياسية الثورية لآية الله روح الله الخميني، الذي كان المحفّز الرئيس للثورة الإسلامية في إيران عام 1979، والتي أطاحت بملك إيران العلماني محمد رضا شاه، وأُستبدلت حكومة إيران العلمانية بحكومة إسلامية شيعية. وتضمنت إحدى حجج الخميني الداعمة لجمهورية إسلامية شيعية في إيران وفي أماكن أخرى فكرة ان الشيعة يتحملون مسؤولية انشاء حكومة إسلامية وإدامتها، وهي أفضل حكومة يستطيع البشر ادارتها وتجسيد مبادئ الإسلام السامية، التي تشمل العدالة، والسلام، والإنصاف حتى عودة ظهور الإمام الثاني عشر وإقامته لأفضل شكل من أشكال الحكم. وبالنسبة للخميني، فإن هذا النظام المجتمعي سيكون أحد مكونات العصر المثالي الذي لا يمكن إلا للإمام الثاني عشر تأسيسه[1]. كما يعتقد أعضاء بعض الجماعات الدينية والسياسية الشيعية في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك العراق ولبنان، على سبيل المثال، أن العمل الذي يقومون به، أو الحكومة الإسلامية الشيعية التي قد يؤسسونها في المستقبل، ماهي إلا اجراءات مؤقته لحين ظهور الإمام الثاني عشر في نهاية المطاف[2].

## نقد السنّة للإسلام الشيعي

يرفض المسلمون السنّة تقريباً كل جانب من جوانب معتقدات الشيعة فيما يتعلق بالأئمة الاثني عشر جميعهم، بما في ذلك معتقدات الشيعة بشأن الإمام الثاني عشر، وغيبته المقدسة، وعودة ظهوره بعد عدة قرون[3]. وعلى وفق تفسيرات أهل السنّة للقرآن والحديث، لا يوجد أي أساس للاعتقاد بالأئمة الاثني عشر، بما في ذلك المفاهيم التي تتضمن ان الملائكة يرشدون الأئمة وأن الأئمة معصومون. وبالنسبة للسنّة، فإن الأنبياء الذين يظهرون في القرآن

(1) Abbas Amanat, Apocalyptic Islam and Iranian Shi`ism (London, UK: I.B. Tauris, 2009), 199, 221.

(2) Patrick Cockburn, Muqtada alSadr and the Battle for the Future of Iraq (New York: Scribner, 2008), 102–103. See also Joseph Alagha, Hizbullah's Identity Construction (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2011), 50.

(3) Gabriel Warburg, Islam, Sectarianism, and Politics in Sudan since the Mahdiyya (Madison, Wisconsin: The University of Wisconsin Press, 2003), 22–23.

(في السلالة النبوية من آدم إلى محمد) هم في الواقع البشر الوحيدون الذين يمكن عدّهم كاملين أو شبه كاملين. زد على ذلك، وعلى وفق تفسير السنّة للقرآن والحديث، فإن آخر انسان تحدث إليه ملك هو النبي محمد، هو الخاتم النهائي للأنبياء كافة. وبالنسبة للسنّة، فإنه من البدعة (أو مخالفاً للعقيدة السنّية المقبولة) الاعتقاد بأن أي شخص، على خلاف الأنبياء، هو شخص كامل أو الاعتقاد بأن الملائكة تتحدث إلى أي شخص بعد محمد، لأن الله قد أرسل له آياته النهائية والكاملة وغير القابلة للتغيير كما تظهر تلك الآيات في القرآن في المقام الأول[1]. كما يرفض السنّة بشدة فكرة ان الإمام الثاني عشر قد غاب، وانه عاش لمدة أطول من العمر الطبيعي، وأنه سيعود لتدشين مرحلة السلام والعدالة.

صحيح أن السنّة يؤمنون بفكرة المهدي الذي قد يظهر في نهاية الزمان أو بالقرب منه ليبدأ مدة سلام وعدالة، فإن هذا الشخص لن يعود بعد مدة الغيبة المقدسة، بل سيولد في الوقت المناسب، ويعيش حياة طبيعية[2]. وفي الواقع، يتهم بعض السنّة الشيعة بالبدعة، وهو ما يعني كل أمر محدث على غير مثال سابق، أو إضافات غير تقليدية إلى العقيدة والممارسات الإسلامية[3]. وهكذا، في الوقت الذي يسرد هذا الكتاب في السوابق التاريخية للتحشيد الديني والسياسي الشيعي وأيديولوجياته في إيران والعراق ولبنان، فإن أوجه التشابه والاختلاف الديني بين الشيعة والسنّة تكمن وراء جوانب مهمة من الخطاب داخل هذه الفروع الإسلامية والخلافات في أوساط معتنقيها.

## الدولة الصفوية (1501-1736): تحوّل إيران صوب الإسلام الشيعي [4]

قبل أن تُرسخ الأسرة الحاكمة الصفوية أقدامها في إيران، كانت نسبة كبيرة من سكانها من السنّة، وكان الشيعة يشكّلون أقلية فيها. وقد أعلن إسماعيل، وهو سليل بيت صفوي في شمال إيران يبلغ من العمر خمسة عشر عاماً، في آذار/مارس عام 1501، نفسه «ملك

(1) Mike Shuster, «The Origins of the ShiiteSunni Split,» NPR (National Public Radio in the United States), February 12, 2007, https://www.npr.org/sections/parallels/20077332087/12/02//theoriginsoftheshiitesunnisplit (accessed April 12, 2018).

(2) Warburg, Islam, Sectarianism, and Politics in Sudan, 22–23.

(3) Ziauddin Sardar and Merryl Wyn Davies, The NoNonsense Guide to Islam (London, UK: New Internationalist Publications/Verso, 2004), pp. 62–63.

(4) الحديث عن الدولة الصفوية يكتنفه الاختلاف في بعض المصادر. (المُراجع)

الملوك» ومؤسس دولة شيعية جديدة، أطلق عليها الدولة الصفوية[1]. وبعد مدة وجيزة من تسنّمه عرش إيران، أمر المساجد كافة بتلاوة الأذان الشيعي عوضاً عن الأذان السنّي. وتفصح العبارة الإضافية الواردة في الأذان الشيعي «أشهد أن علياً ولي الله»، على وفق اعتقاد الشيعة، عن ان السلطة الشرعية للإمام علي ولذريته[2]. كما أصدر اسماعيل مرسوماً ملكياً يطلب من رعاياه أن يلعنوا علناً الخلفاء الثلاثة الأوائل للإسلام السنّي، وإن لم يفعلوا ذلك، فستُقطع رؤوسهم. ونظراً لوجود عدد قليل جداً من الأشخاص في إيران ممن لديهم معرفة بالإسلام الشيعي، فقد أمر إسماعيل باستقدام علماء شيعة من لبنان، وشمال سوريا، وجنوب العراق، وشبه الجزيرة العربية[3]. وعلى الرغم من ان اسماعيل لم يلتزم بشدة بالشريعة الشيعية شخصياً، إلا انه قد روّج بحماس للإسلام الشيعي خلال مدة حكمه، معتقداً أن ذلك من شأنه أن يوطّد أركان حكمه[4]. وقد تبنى اسماعيل في بداية حكمه استراتيجيات لتحويل الناس إلى الإسلام الشيعي بهدف اقامة دولة ومجتمع شيعيين. وقد تبنى هذه التدابير في بيئة كانت فيها الإمبراطورية العثمانية إلى الغرب من إيران، وامبراطورية المغول من الشرق والجنوب، ومناطق آسيا الوسطى إلى الشمال يحكمها السنّة وتضم عدداً كبيراً من السكان السنّة، ناهيك عن وجود عدد كبير من السكان السنّة في إيران[5].

وفي سياق شن اسماعيل لحروبه ضد خصومه في الشرق والغرب، كان أسلوبه في الغزو يشتمل على إكراه الناس والترويج للنهج الشيعي في الشريعة الإسلامية عبر تعيين رجال الدين الشيعة، الذين يمثّلون حكومته في المناطق المحتلة. وطالب الصفويون أنصار إسماعيل الذي يُطلق عليهم اسم المبلّغين، جماهيرهم بالتأكيد على الشتائم التي عبروا عنها ضد الخلفاء السنّة الثلاثة الأوائل، مع التأكيد على الولاء لعلي وعائلته. وقد عاقب هؤلاء المبلّغون من قاومهم بشدة او قتلوهم، فقد ذبحوا عشرات الآلاف في عملية التحول القسري تلك[6]. لقد استفاد إسماعيل وأنصاره الصفويون من دعم العلماء الشيعة من جبل عامل في جنوب

(1) Abbas Amanat, Iran: A Modern History (New Haven: Yale University Press, 2017), 33.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 47.

(5) Roy Mottahedeh, The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran (New York: Pantheon Books, 1985), 93.

(6) Amanat, Iran: A Modern History, 47–48.

لبنان الذين ساعدوا، بمعرفتهم بالإسلام الشيعي، الصفويين في عملية تلقين الإسلام الشيعي لأولئك الذين ضمن نطاق الدولة الصفوية. وعبر استعمال هذه الاستراتيجيات والاستراتيجيات المماثلة، حوّل اسماعيل إيران إلى دولة ذات أغلبية شيعية[1].

كما روّج اسماعيل أيضاً للثقافة الفارسية بوصفها وسيلة لتوطيد حكمه وتوسيع نطاق السلطة الصفوية. صحيح انه دعم الانتشار القسري للإسلام الشيعي، إلا انه كان يرى ان مملكته تقتفي ارث ملوك إيران قبل الإسلام. وفي السياق نفسه، دعم اسماعيل انتاج نسخ مصورة رائعة من كتاب الشاهنامة (كتاب الملوك)، وهي ملحمة إيرانية وطنية، تضرب بعمق في جذور وعي الإيرانيين للمؤلف الفردوسي (940-1020). يروي كتاب الشاهنامة، الذي أراد فردوسي كتابته في أنقى صور الفارسية، قصة اسطورية، وإلى حدٍ ما، الماضي التاريخي للإمبراطورية الفارسية منذ خلق العالم حتى الفتح العربي لإيران في القرن السابع. عُدّت هذه الملحمة حافزاً مقنعاً ومتواصلاً للهوية العرقية الإيرانية. وقد استدعى إسماعيل، واضعاً في الحسبان أهمية الشاهنامة والهوية القومية الإيرانية، رسّامين عظماء إلى بلاطه الملكي من أجل انشاء لوحات كانت على طراز المنمنمات الإيرانية الطبقية. كما قام بتسمية ثلاثة من أبنائه الأربعة على أسماء أبطال أسطوريين للشاهنامة. وقد واصل الملوك الصفويون اللاحقون دعم الثقافة الفارسية جيداً حتى أواخر القرن السادس عشر عبر تشجيع الرسم الفارسي وانتاج الكتب. وقد انتج الرسامون الملكيون مخطوطات رائعة مصورة للنصوص الفارسية الكلاسيكية وصدرت هذه الأشكال من الانتاج الثقافي إلى أماكن مثل إمبراطورية المغول[2]. وهكذا اعتمد اسماعيل والصفويون في توطيد سلطتهما على تقوية الإسلام الشيعي والثقافة الفارسية في المناطق التي كانوا يحكمونها. وعلى مدى عقود وقرون، ومنذ الوقت الذي باتت فيه إيران أغلبية شيعية، أصبحت الاختلافات في تلك البلاد فيما يتصل بالإيرانيين غير الشيعة، مثل العرب السنّة، عرقية، وثقافية، ولغوية.

### الصفويون والسلطة الشيعية الدينية

إن الافكار بشأن رجال الدين الشيعة سابقة على الصفويين، على الرغم من أنهم (الصفويين) قد أدو دوراً حاسماً في تعزيز سلطة رجال الدين الشيعة ولاسيما بعد منتصف

(1) Ibid., 48.

(2) Ibid., 69.

القرن السادس عشر[1]. يعتقد الشيعة ان رجال دينهم علماء، وهي مشتقة من الكلمة العربية «علم» والتي تعني في هذه الحالة المعرفة الدينية؛ إذْ يمكن لرجال الدين الشيعة التحدث على نحو موثوق به لأن لديهم الخبرة في لتفسير رسالة الله. ففي الإسلام الشيعي فإن الأوصياء والمفسرين الشرعيين للشريعة الإسلامية هم الأئمة الاثني عشر وآل النبي محمد الشرعيون وذريتهم. لقد كانت المهمة الرئيسة للأئمة الاثني عشر هي توجيه الطائفة الشيعية وتثقيفها، ونقلوا معارفهم الدينية وسلطتهم إلى رجال الدين الشيعة بعد أن غاب الإمام الثاني عشر عام 874م. وقد توارث رجال الدين الشيعة، في البدء، الشرعية الكاملة والشاملة التي أعرب عنها الأئمة الاثنا عشر. وبحلول القرن الرابع عشر، قبل الشيعة فكرة التفكير المستقل لرجال الدين الشيعة (الاجتهاد) بوصفه عملية استعملها رجال الدين للتوصل إلى قرارات شرعية. وكانت هذه المنهجية أساس السلطة القانونية لرجال الدين الشيعة. وبمرور الوقت، تولوا مهام القيادة التي استأثر بها الأئمة الاثني عشر. ان المفهوم الذي يمكن أن يعمل من خلاله رجل الدين بوصفه نائباً للإمام بلغ مرحلة من النضج في النصف الأول من القرن السادس عشر. ومن بين المسؤوليات الأخرى قاد رجال الدين الشيعة المصلين، وأعلنوا الحرب المبررة دينياً (الجهاد)، وفرضوا عقوبات، وجمعوا الضرائب الدينية[2]. لقد مكّنت السلطة الدينية والسياسية الكبيرة لرجال الدين الشيعة والاخلاص العميق الذي يكنّه الشيعة لهم في إيران والعراق ولبنان من استنهاض أتباعهم من أجل إحداث تغيير في تلك السياقات.

### إيران والعراق ولبنان وغيرها

في سياق هذه العوامل والعوامل ذات الصلة، يُعنى الفصل الثاني من هذا الكتاب الموسوم «إيران في عهد الدولتين القاجارية والبهلوية» بدراسة تاريخ المحاولات الاستعمارية الروسية والبريطانية والأمريكية في إيران إبان القرنين التاسع عشر والعشرين، وتعاون القادة السياسيون الإيرانيون مع تلك المساعي الاستعمارية، والطرق المتناقضة بنحوٍ حاد التي باتت فيها بعض أشكال الإسلام الشيعي أدواتً حاسمة لمعارضة تلك الأشكال من الاستعمار، مع وصول تلك المعارضة إلى ذروتها في الثورة الإسلامية الشيعية في إيران، والتي عبّرت

(1) Elvire Corboz, Guardians of Shi`ism: Sacred Authority and Transnational Family Networks (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2016), 4–6.

(2) Ibid.

عن نفسها بطريقة فعالة وواضحة في العام 1979. يُقدم الفصل الثالث، «الثورة الإسلامية الإيرانية وما تلاها» تحليلاً زمنياً، وتاريخياً، وأيديولوجياً للسبل التي استعمل بها الخميني وغيره من القادة الشيعة الإيرانيين الإسلام الشيعي لاستنهاض المسلمين الشيعة الايرانيين بنجاح والإطاحة بنظام محمد رضا بهلوي وتأسيس نظام حكومة إسلامية شيعية. ويصف الفصل هذه الحكومة، التي صاغ الخميني معالمها الأساسية، والسبل التي حاولت بها خدمة الإيرانيين في وقتٍ كانت تسعى جاهدة لتوفير حصن ضد الاستعمار الغربي، الذي يعتقد القادة الدينيون والسياسيون في الحكومة الإسلام ية الإيرانية انه له تأثير ضار للغاية على إيران دينياً وسياسياً، وثقافياً، واقتصادياً قبل الثورة الإسلامية الإيرانية. فيما يحلل الفصل الرابع الموسوم: «العراق من نهاية الحرب العالمية الأولى إلى العام 1990»، التحشيد الديني والسياسي للشيعة في العراق، بدءاً منذ نهاية الحرب العالمية الأولى، مروراً بحقب الاستعمار البريطاني، واستقلال العراق عام 1932 وما تلاها، وصولاً لغزو الجيش العراقي للكويت في أوائل آب/أغسطس عام 1990. ومن بين الموضوعات الأخرى التي يُعنى هذا الفصل ببحثها:

1. تاريخ حزب الدعوة الشيعي العراقي وايديولوجيته. 2. العلاقات الدينية والسياسية المعقدة بين الشيعة والسنّة العراقيين، والعلاقات الدقيقة والمتضاربة بين الشيعة العراقيين والإيرانيين. 3. الطرق التي صيغت بها الهويات الدينية والسياسية للشيعة العراقيين عندما أثبتوا ذاتهم دينياً وسياسياً بنحو متزايد في العراق خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين.

ويحلل الفصل الخامس بعنوان «العراق من عام 1990 وما تلاها»، 1. التمكين السياسي للشيعة العراقيين غداة انسحاب الجيش العراقي من الكويت في العام 1991. 2. معارضة الشيعة العراقيين المتزايدة لحكومة الرئيس العراقي صدام حسين. 3. هجمات القاعدة على أهداف في مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة، والزخم الذي وفّرته هذه الهجمات للغزو الأمريكي للعراق الذي ابتدأ من آذار/مارس عام 2003. 4. الحرب الأهلية التي تلت ذلك في العراق، والتي ضمت مقاتلين شيعة وسنّة عراقيين. 5. تشكيل المليشيات الشيعية والأحزاب سياسية خلال تلك الحرب الأهلية. 6. المشاركة السياسية للشيعة في النظام الديمقراطي العراقي الجديد. 7. صعود الجماعات السنّية داخل العراق، بما في ذلك تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش).8. معارضة الشيعة لتلك الجماعات. 9. المكاسب الدينية والسياسية الكبيرة التي حققتها إيران في العراق، ويرجع ذلك، إلى حدٍ ما، إلى دعم بعض المليشيات والأحزاب الشيعية في ذلك البلد.

ويبدأ الفصل السادس «لبنان» بالانتداب الاستعماري الفرنسي في لبنان الذي بدأ بعد الحرب العالمية الأولى والبيئة التي أوجدها لدستور لبنان عام 1929، والذي بات أنموذجاً لدستور لبنان بعد الاستقلال عام 1943. كما يسلط هذا الفصل الضوء على التركيبة الدينية في لبنان بما في ذلك العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في لبنان. ويتابع هذا الفصل عبر تحليله الاستنهاض الديني والسياسي للشيعة في لبنان، انشاء حركة أمل وحزب الله وتطورهما، وهما من أكثر الأحزاب السياسية الشيعية نفوذاً في لبنان، والطرق التي تمكن فيها هذين الحزبين الاستنهاض الديني والسياسي للشيعة في لبنان. ومن حيث تنظيم هذا المؤلف، فإن الفصول من الثاني إلى السادس تنتقل جغرافياً من الشرق إلى الغرب، حيث تقع إيران على أقصى الشرق، ولبنان إلى أقصى الغرب، والعراق تقريباً فيما بينهما. وتعد إيران مكاناً ناجعاً لاستهلال تلك الفصول بسبب حيوية الإسلام الشيعي في ذلك البلد وتأثير الأفكار والمؤسسات الشيعية في إيران على الشيعة في العراق ولبنان وأماكن أخرى. أما الفصل السابع، وهو خاتمة الكتاب، الذي يحمل عنوان، آفاق المستقبل: إيران والعراق ولبنان، والولايات المتحدة، فيُعنى ببحث آفاق 1. علاقات الولايات المتحدة مع إيران والعراق ولبنان وكذلك الشيعة في تلك الدول. 2. حماية إيران لحدودها وحلفائها في الشرق الأوسط.

## الفصل الثاني

# إيران في ظل حكم الدولتين القاجارية والبهلوية

ارتبط تاريخ العديد من الدول الاوربية وسياساتها، خلال القرن التاسع عشر وبعده، بما في ذلك روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة، بإيران. وشرعت القوى الغربية بعمليات تغلغل كبيرة في إيران في وقت مبكر نسبياً في القرن التاسع عشر في بداية عهد الدولة القاجارية الإيرانية التي حكمت من عام 1794 حتى 1925. وكان هناك تنافس استعماري قوي بين بريطانيا وروسيا، قبل تلك الحقبة وإثناءها وبعدها، على النفوذ في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، وشكّلت إيران أحد مجالات ذلك التنافس. وبسبب دأب روسيا المستمر للوصول إلى موانئ المياه الدافئة وزيادة مستويات نفوذها في المنطقة، كانت مهتمة بأن يكون لها نفوذ سياسي واقتصادي في بحر قزوين والخليج العربي والأراضي المجاورة. وفي الوقت نفسه، كانت إيران نفسها، بسبب موقعها الجغرافي المركزي ومواردها الطبيعية، مهمة للمصالح الروسية[1]. وكانت أحد أهداف السياسة البريطانية في المنطقة تتضمن منع روسيا من ممارسة نفوذ كبير في إيران، والتي كانت تضم أفغانستان في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر.

### روسيا وبريطانيا وإيران: القرن التاسع عشر

قام الروس، في هذا السياق، منذ عام 1804، بحملة توسع على حساب إيران في منطقة القوقاز. وحقق الروس في العام 1812 انتصاراً كبيراً على الإيرانيين، والذي أدى، من بين عوامل أخرى، إلى ابرام معاهدة كولستان في العام 1813، والتي وضعت إيران في موقف خسرت

(1) Madhavan K. Palat, «From the MidNineteenth Century to 1918» in History of Civilizations of Central Asia, Volume 6, Towards the Contemporary Period: From the MidNineteenth to the End of the Twentieth Century, eds. Madhavan K. Palat and Anara Tabyshalieva (Paris, France: UNESCO, 20015), 112.

فيه خمس مدن في منطقة القوقاز، وتنازلت عن مطالباتها في جورجيا وداغستان. وقد وعد الروس بإزاء ذلك بدعم مطالب ولي العهد القاجاري عباس ميرزا بالعرش، رغم أنه لم يتول العرش، وذلك يعود، إلى حدٍ كبير، لوفاته قبل والده فتح علي شاه[1].

لقد كان قبول عباس ميرزا دعم روسيا بمثابة دعوة لتدخلها في الشؤون الداخلية لإيران، وانضمت بريطانيا العظمى إلى روسيا في دعم عباس ميرزا رغبةً منها في ممارسة نفوذها في إيران ومواجهة روسيا. بعد ذلك رافق كل ولي عهد قاجاري اعتلى العرش وزير روسي وبريطاني باستثناء ولي العهد الأخير[2]. وبحلول عام 1826 أدت الخلافات بين إيران وروسيا بشأن التقسيم الغامض على الحدود والأراضي بين هذين البلدين بموجب معاهدة كُلستان إلى زيادة التوترات وساهمت هذه العوامل، من بين عوامل أخرى، في تحفيز عباس ميرزا على قيادة الجنود الإيرانيين في القتال ضد الروس في منطقة القوقاز ابتداءاً من تموز/يوليو عام 1826. وقد خسرت إيران تلك الحرب، وظهرت على إثرها معاهدة تركمانجاي التي وُقعت بين إيران وروسيا عام 1828. وخسرت إيران، بموجب تلك المعاهدة، الاراضي المتنازع عليها في القوقاز كافة، ومنحت امتيازات اقتصادية والتمتع بامتياز الحصانة من الاختصاص المحلي للرعايا والممتلكات الروسية في إيران، فيما دفعت لروسيا مبالغ طائلة من المال كتعويضات للحرب[3]. ويعني التمتع بـ «بامتياز الحصانة من الاختصاص المحلي» في هذه الحالة ان المواطنين الروس في إيران يخضعون لقوانين روسيا وليس لقوانين إيران، الأمر الذي يعني انهم محصّنون ازاء الولاية القضائية للمحاكم الإيرانية على سبيل المثال[4].

وأفضت تلك المعاهدات إلى بيئة مكنت العديد من الدول غير الإسلامية (معظمها أوروبية) من الحصول على سلسلة من الامتيازات التجارية والدبلوماسية في إيران والمعروفة باسم الامتيازات الأجنبية. وبموجب هذه الاتفاقيات، التي كانت تضر بمعظم الإيرانيين، أُعفي التجار الأجانب من رسوم الاستيراد المرتفعة والتعريفات الداخلية وقيود السفر وجعلتهم بمنأى عن الولاية القضائية للمحاكم المحلية. لقد أدت هذه المعاهدات، تساوقاً مع افتتاح

(1) Yahya Armajani and Thomas M. Ricks, Middle East Past and Present, 2nd ed. (Englewood Cliffs, New Jersey: PrenticeHall, 1986), 203–205.

(2) Ibid., 205.

(3) Elton L. Daniel, The History of Iran (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 2001), 104.

(4) Ibid.

قناة السويس وتوسيع السكك الحديدية الروسية لتمتد إلى القوقاز وأجزاء أخرى من آسيا الوسطى، أدواراً رئيسة في تغلغل العديد من الدول الغربية والموقف الاستعماري حيال إيران. وقد أدى ذلك إلى ظهور فكرة سادت في أوساط الإيرانيين مفادها أن الدول الأجنبية هي المتآمر الحقيقي في إيران، وأن المؤامرات الأجنبية قد أثّرت فعلاً في جميع الأحداث في إيران، وأن الدول الأجنبية كانت تقف تقريباً خلف كل أزمة ومشكلة في ذلك البلد[1]. وقد نجحت بريطانيا، في خضم هذا المناخ السياسي الذي ساد في منتصف القرن التاسع عشر، إلى حد كبير في مشاريعها العسكرية للاستيلاء على أراضي في أفغانستان والخليج العربي، والتي كانت مناطق جيواستراتيجية مهمة لبريطانيا والتي سلمتها إيران من دون مقاومة تُذكر، الأمر الذي أدى إلى إبرام معاهدة باريس التي وقعت بين إيران وبريطانيا في العام 1857. وبموجب تلك المعاهدة وافقت إيران على الجلاء من أفغانستان، وعلى شرط يقضي باللجوء إلى بريطانيا بوصفها وسيطاً في أي نزاع مستقبلي مع أفغانستان، وكلا الشرطين كانا في صالح بريطانيا بنحو كبير[2].

## ثورة التبغ

قدّم الملك القاجاري ناصر الدين شاه، في سياق تراجع قوة السلطة الإيرانية وتزايد النفوذ الغربي داخل البلاد، العديد من التنازلات الاقتصادية والسياسية للقوى الغربية، بما في ذلك بريطانيا. ويعود تقديم هذه التنازلات، لأنه كان مسرفاً مبذراً من جانب ومن جانب آخر لأن الدولة القاجارية كانت تعاني من عجز يبلغ حوالي مليون دولار سنوياً. وبسبب ضعف الدولة الإيرانية، لم تكن قادرة على تصحيح هذا العجز عبر زيادة الإيرادات الضريبية[3]. وقد أدت هذه الظروف إلى واحدة من أشهر التنازلات في التاريخ الإيراني والمقاومة، في الوقت نفسه، على مستوى البلاد المعروفة باسم «ثورة التبغ» لعامي 1891 و1892[4]؛ إذْ شكّلت هذه الاحتجاجات أحداثاً مهمة في المراحل الأولى لإيران بوصفها دولة قومية، وأسست أنموذجاً للاحتجاجات الدينية والسياسية المستقبلية في البلاد. فقد تفاوض رئيس الوزراء الإيراني علي

(1) Ervand Abrahamian, A History of Modern Iran (Cambridge: Cambridge University Press, 2008), 36–37.

(2) Armajani and Ricks, Middle East Past and Present, 207.

(3) Abrahamian, A History of Modern Iran, 38.

(4) Ibid.

أصغر خان أمين على امتياز مع الميجور جيرالد تالبوت، وهو من الرعايا البريطانيين، من شأنه أن يمكّن تالبوت من تأسيس شركة إمبريـال توباكو. وستحصل هذه الشركة البريطانية على حقوق حصرية لمدة خمسين عاماً لإنتاج أنواع التبغ في إيران كافة وبيعها وتصديرها، مقابل دفع مبلغ مباشر لشاه إيران، بالإضافة إلى ايجار سنوي و25 % من الارباح[1].

ونظراً لأن التبغ كان يُستعمل على نطاق واسع في إيران، فإن هذا الامتياز سيؤثر على نسبة كبيرة جداً من سكان إيران[2]. لقد كتب رجال دين مسلمون وآخرون في إيران، ممن عارضوا الامتيازات، مقالات صحفية ووزعوا منشورات أخرى تنتقد الامتيازات[3]. واندلعت احتجاجات عامة، في وقتٍ لاحق، كانت موجّهة ضد امتيازات التبغ في شيراز، وهي مدينة تقع في غرب إيران، حيث أغلق التجار السوق الرئيس (أو البازار) فيما دعا أحد رجال الدين المسلمين إلى الحرب ضد شركة التبغ، وركن إلى التفسير الإسلامي لتبرير ذلك. كما اندلعت احتجاجات مماثلة في مدن أخرى[4]. وفي وقتٍ لاحق حرّمت فتوى (وهي رأي ديني وشرعي صادر عن رجل دين مسلم خبير)، كتبها وأصدرها رجل الدين الشيعي البارز ميرزا حسن شيرازي في طهران[5]، استعمال التبغ[6]. وقد حفّزت هذه الفتوى على مقاطعة التبغ في خضم المزيد من الاحتجاجات، الأمر الذي أدى إلى قيام ملك إيران القاجاري آنذاك، ناصر الدين، بإلغاء امتيازات التبغ[7]. وأرسل شيرازي بعد هذا الإلغاء رسالة أنهت المقاطعة[8].

لقد أدى احتجاج التبغ والغاء الامتيازات التي أعقبته، دوراً مهماً في الطرق التي يفسر فيها الإيرانيون تاريخ بلادهم ويتصورونه، ولاسيما فيما يتعلق بدور رجال الدين الشيعة في الإسلام والسياسة في إيران؛ إذ قاد احتجاجات التبغ تحالف مكون من المثقفين الإصلاحيين والتجار

(1) Daniel, The History of Iran, 115.

(2) Ibid., 115–116.

(3) Ibid., 116.

(4) Ibid.

(5) المرجع الديني الأعلى آنذاك الميرزا محمد حسن الشيرازي كان يتخذ من مدينة سامراء مقراً له، وأصدر فتواه الشهيرة منها. (المُراجع)

(6) David S. Powers, «Fatwa, premodern» in Encyclopaedia of Islam, Three, Kate Fleet, Gudrun Krämer, Denis Matringe, John Nawas, Everett Rowson, eds. (Brill Reference) http://dx.doi.org/10.1163912 1573/_ei3_COM_27048 (accessed September 5, 2017).

(7) Daniel, The History of Iran, 116.

(8) Ibid., 116.

الإيرانيين العاديين، بقيادة رجال دين شيعة نشطين دينياً وسياسياً ممن عملوا في اطار حركة موجهة ضد حكومة إيرانية فاسدة[1]. لقد كانت هذه الاحتجاجات تجليات عامة حية لمعارضة الايرانيين القوية لبيع الحكومة الإيرانية مصالح هذا البلد المهمة لدولة أجنبية. وفي الوقت نفسه، فإن تلك الاحتجاجات مهّدت السبيل لحركات احتجاجية لاحقة في إيران حذت حذوها من حيث التكوين والأساليب التي تبنتها[2].

## المزيد من التعاقدات الخارجية

لم تكن امتيازات التبغ رغم كل ذلك المرة الأخيرة التي أبرم فيها القادة السياسيون الإيرانيون اتفاقيات مع دول أجنبية كانت تضر بمصالح إيران؛ إذ تفاوض، على سبيل المثال، أحد وزراء مظفر الدين، الذي خلف ناصر الدين وحكم من عام 1896 حتى عام 1907، على ترتيب قرض مالي مع روسيا، حيث استعملت إيران جزءاً من تلك الأموال لسداد ديونها الخارجية، مع تضمين شرط يمنع إيران بمؤداه من الاقتراض من بلدان أخرى لمدة عشر سنوات[3]. وقد ضمنت هذه الاتفاقية سداد ديون إيران لروسيا كاملة خلال تلك الحقبة. وأن تعمل الحكومة الإيرانية على سداد القرض من الإيرادات المتولدة من إدارة الجمارك الجديدة في إيران تحت إشراف بلجيكي[4].

وقد وقّع الملك مظفر الدين اتفاقية، في غضون الوقت نفسه تقريباً في العام 1901، تمنح وليام نوكس دارسي (وهو رجل اعمال ثري بريطاني المولد مؤسس صناعة النفط والبتروكيمياويات في إيران) حقوقاً حصرية لمدة ستين عاماً لاستعمال موارد الغاز والبترول الإيرانية جميعها تقريباً خلا المحافظات الشمالية الخمس من البلاد[5]. وبإزاء ذلك قدّم دارسي 40 ألف جنيه استرليني نقداً وأسهماً إلى جانب 16 % من الأرباح المستقبلية. لقد كان هذا الاتفاق محفوفاً بالمخاطر بالنسبة لدارسي، فبحلول عام 1905 كان على وشك الإفلاس[6]. مع ذلك وفي ذلك الوقت، كان المسؤولون البريطانيون يفكرون في تحويل الاسطول البحري

(1) Ibid.
(2) Ibid., 116-117.
(3) Ibid., 118.
(4) Ibid.
(5) Ibid., 119.
(6) Ibid., 119.

في تلك البلاد من الفحم إلى النفط كوقود، وساعدوا في الاتفاق مع شركة نفط بورما (وهي شركة اسكتلندية مسجلة مقرها الرئيس غلاسكو) لدعم دارسي[1]. وفي نهاية المطاف ولما كانت هذه الشركة قاب قوسين أو أدنى من التوقف عن البحث عن النفط، اكتشفت النفط في العام 1908، الأمر الذي أدى إلى انشاء شركة النفط الأنجلو- فارسية في العام 1909، مع حصول الحكومة البريطانية على حصة مسيطرة في تلك الشركة من أجل تلبية احتياجاتها فيما يتعلق بالحرب العالمية الأولى[2]. لقد استفاد الملك مظفر الدين شخصياً من هذه الاتفاقات واستعمال الأموال التي حصل عليها لمثل هذه المشاريع، التي تراعي مصالحه الذاتية، في رحلاته باهظة الثمن إلى أوروبا[3]. وقد أدت كل هذه العوامل الاقتصادية دوراً حاسماً في تهيئة بيئة مواتية للثورة الدستورية الإيرانية التي حدثت بين عامي 1905 و1911، وأدت عوامل مماثلة، في وقت لاحق من تاريخ إيران، إلى الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 [4].

لقد كان لاستعادة المساعي الاقتصادية الأجنبية تأثيراً سلبياً للغاية على البازار (وهم التجار الإيرانيون في الأسواق الإيرانية)، وأرباب الحرف، ومقرضي الأموال، الذين كانوا أهم مراكز الاقتصاد الإيراني[5]؛ إذ منحت الحكومة الإيرانية للأجانب أسعار جمركية تفضيلية فيما يتصل بالواردات والصادرات، وبذلك تسببت في وضع مصاعب أمام التجار المحليين للمنافسة بنجاح. أضف إلى ذلك، كان لاستيراد السلع المصنعة منخفضة التكلفة نسبياً ولاسيما المنسوجات، تأثير ضار على الصناعات الحرفية المحلية، الأمر الذي كان مدعاةً للسخط والاستياء.

### الثورة الدستورية الإيرانية (1905-1911)

تألفت الجماعة التي شاركت في تنسيق الثورة الدستورية الإيرانية من الإصلاحيين الإيرانيين ذوي الميول الأوروبية، بضمنهم المثقفون والموظفون المدنيون والضباط العسكريون، الذين كانوا موحّدين، إلى حد ما، في معارضتهم للفساد الملكي والنفوذ الأجنبي في إيران. وكانوا

(1) Ibid.

(2) Ibid., 119.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed. (Boulder, Colorado: Westview Press, 2016), 134.

(4) Daniel, The History of Iran, 120; Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 134.

(5) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 135.

يعتقدون أن إيران تتراجع في ظل حكم القاجاريين وأنه يتعيّن تبني اصلاحات مهمة في سبيل تقوية إيران سياسياً، واقتصادياً، وعسكرياً. ويعتقد هؤلاء ذوي العقلية الإصلاحية أن الحكومة الدستورية هي عنصر حاسم لتقوية إيران بهذه الطرق وغيرها[1].

لقد أدى رجال الدين الشيعة أيضاً دوراً مهماً في الثورة الدستورية. ففي الواقع قدّم رجال الدين الشيعة، في مناسبات عدة خلال تلك الثورة، القيادة من خلال توفير التحصن[2] (وهي عادة ايرانية لتوفير الحماية من الاعتقال لأي شخص يذهب إلى مبنى ديني طالباً ملاذاً آمناً) للمتظاهرين وحلفائهم، الذين ربما كانوا يخشون الانتقام على أيدي الحكومة الإيرانية على أفعالهم[3]. وكانت لشريحة كبيرة من رجال الدين الشيعة في إيران صلات وثيقة مع البازار، وبالتالي فإنهم سوف يعانون مالياً من الشركات الأجنبية التي كانت تعمل في إيران. كما أن سياسات الملك مظفر الدين المتمثلة في الامتيازات والمحاباة حيال الشركات الأجنبية والحكومية لتحقيق مكاسب شخصية، أوجدت بيئة اجتماعية واقتصادية مماثلة لتلك التي أدت دوراً في تحفيز احتجاج التبغ في العام 1891، والذي انتقد خلاله رجال الدين الشيعة الملك لمخالفته المبادئ الإسلامية[4]. وفي المراحل التي سبقت الثورة الدستورية الإيرانية واثنائها، كان هناك رجال دين شيعة قلقين بشأن الحفاظ على استقلالهم عن الحكومة الإيرانية، وربما نظروا إلى الثورة الدستورية على أنها فرصة لحماية استقلالهم في الحاضر والمستقبل، مع الاعتقاد بأن الدستور يمكن أن يزيد من نفوذهم[5]. لقد استفاد رجال الدين الشيعة من الثورة الدستورية من خلال المواد الدستورية المقترحة والتي تنصّ على أن الإسلام الشيعي سيكون الدين الرسمي للدولة وأن لجنة من رجال الدين الشيعة ستراجع التشريعات الجديدة كافة من أجل ضمان امتثالها للشريعة الإسلامية.

(1) Ibid.

(2) (بست نشستن) تعادلها في العربية التحصّن، للمفردة دلالات متعددة، اهمها أن الشخص المعارض أو الذي يخشى التعرض لسخط السلطة وعقوبتها يلجأ لمرقد ديني أو مسجد معروف أو بيت أحد مراجع الدين ليأمن نفسه من العقاب. رغم ذلك كانت السلطات في بعض الأحيان يقمعون حتى المتحصنين. (المترجم).

(3) Daniel, The History of Iran, 121. See also Mateo Mohammad Farzaneh, The Iranian Constitutional Revolution and the Clerical Leadership of Khurasani (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2015), 196–197.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 135.

(5) Ibid.

لقد بدأت المرحلة الأولى من الثورة الدستورية بسلسة من الاحتجاجات العامة في إيران في كانون الأول/ديسمبر عام 1905 وانتهت في العام 1906، عندما واجه الملك مظفر الدين مظاهرات كبيرة مناهضة للحكومة قادها البازار ورجال الدين الشيعة، واستجاب الإصلاحيون لمطالب المتظاهرين، ووقّعوا إعلاناً أدى إلى انشاء جمعية دستورية لإيران. اجتمعت الجمعية الأولى في تشرين الأول/أكتوبر عام 1906 ووضعت مادتين دستوريتين عدلت فيهما من توزيع السلطة السياسية في إيران. وقد حدّت المادة الأولى التي يشار اليها عموماً باسم «القانون الأساسي» من سلطة الملك، عبر منح مجلس النواب بأعضائه المنتخبين سلطة البت النهائي فيما يتصل بالقروض والامتيازات وابرام المعاهدات والموازنات[1].

وقّع الملك مظفر الدين على القوانين الأساسية، وهو على فراش الموت، في 30 كانون الأول/ديسمبر عام 1906 [2]. وأوضحت المادة الثانية الموسومة القوانين التأسيسية التكميلية، حقوق المواطنين الإيرانيين ومنحت البرلمان الإيراني سلطات إضافية، بما في ذلك التأثير فيما يتصل بتعيين وزراء الحكومة وإقالتهم[3]. وقد وافق خليفة الملك مظفر الدين، الملك محمد علي، بتردد على القوانين الأساسية التكميلية في الجزء الأخير من عام 1907 [4].

لقد أراد الملك محمد علي، في الوقت نفسه، اعادة تثبيت سلطته وسلطة الدولة القاجارية. وتسببت حقيقة تدهور الاقتصاد الإيراني، إلى جانب التضخم وارتفاع أسعار المواد الغذائية، بقدر كبير من عدم الرضا بشأن الشكل البرلماني للنظام السياسي، ومن ثم توليد المزيد من الدعم للسلطة الملكية. وتحالف بعض أنصار الحكم الملكي مع بعض رجال الدين الشيعة من أجل التنكيل بمؤيدي الدستور الإيراني ونعتهم بالملحدين، في محاولة منهم لتشجيع الإيرانيين على دعم الملك. وفي خضم هذه البيئة المتقلبة وقّع البريطانيون والروس اتفاقية في آب/أغسطس عام 1907 نصّت على ان هذين البلدين سيقسّمان إيران إلى مناطق نفوذ، الأمر الذي من شأنه أن يخدم مصالح هاتين القوتين الأجنبيتين.

(1) Ibid., 136.

(2) Daniel, The History of Iran, 122. See also Abbas Amanat, Iran: A Modern History (New Haven: Yale University Press, 2017), 315–325.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 136.

(4) Ibid.

إذ ستسيطر بريطانيا، بموجب بنود هذه الاتفاقية، على الجزء الجنوبي الشرقي من إيران، فيما ستسيطر روسيا على شمال إيران، وسيتم انشاء منطقة محايدة في الجزء الأوسط من البلاد. وفي سياق هذا التقسيم الإقليمي، كان الملكيون الذين عارضوا الدستور، في وضع يسمح لهم الاعلان عن أن الشكل الدستوري للحكومة كان حتى أقل فاعلية من الملك في الحفاظ على استقلال إيران عن الدول الأجنبية. وفي خضم السخط المتزايد من الحكومة والوضع في إيران ككل، قاد الملك محمد علي ثورة مضادة في حزيران/يونيو عام 1908. وأرسل لواءً عسكرياً لإغلاق البرلمان الإيراني، واعتقل اعضاء بارزين من أنصار الدستور وأعدمهم وأعاد السلطة الملكية في طهران. ودخلت إيران أحد عشر شهراً من الحرب الأهلية التي انتهت في آب/أغسطس عام 1909 [1].

وخلال العامين التاليين، نشبت نزاعات خطيرة في البرلمان الإيراني بين الإصلاحيين من جهة وتحالف التجار ورجال الدين الشيعة من جهة أخرى. وانشق التحالف السابق، الذي توحّد في معارضته القاجاريين فيما يتصل بالمجالات التالية: 1. العلاقة بين الحكومة ورجال الدين الشيعة. 2. الحقوق المتساوية للأقليات غير المسلمة في إيران. 3. اتساع وتيرة الاصلاحات الاجتماعية. وقد تبدّت الخلافات اللفظية في البرلمان الإيراني بشكل صراعات مسلحة في طهران بين مناصري مختلف الأيديولوجيات السياسية وفي أوساطهم. وفي لجّة عدم الاستقرار السياسي في طهران وأجزاء أخرى من البلاد، نزل الجنود البريطانيون في بوشهر بإيران، الواقعة على الخليج العربي، في العام 1911، من أجل حماية مجال النفوذ البريطاني في جنوب شرق إيران. وفيما كان البريطانيون يحتلون أجزاءً من منطقة نفوذهم في جنوب إيران، غزت روسيا شمال إيران، وهدد الروس، في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1908، باحتلال طهران مالم تقبل الحكومة الإيرانية طلبهم بإقالة المستشار المالي الأمريكي الذي عُيّن في وقت سابق في إيران. وبعد أن رفض مجلس النواب الإيراني طلب الروس قام رئيس الوزراء والحكومة الإيرانية بحلّ البرلمان المنعقد ووافقوا على مطالب الروس، وبذلك تنتهي مدة الثورة الدستورية الإيرانية.

(1) Ibid., 137.

## إيران، وبريطانيا، وروسيا، والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها

ظل البرلمان الإيراني، في المدة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، التي بدأت في عام 1914، معلّقاً، وحكم البلاد وزراء الحكومة الإيرانية، الذين راقبهم المسؤولون البريطانيون والروس عن كثب. واستمرت روسيا، في الوقت نفسه، بممارسة نفوذها في شمال إيران، فيما حافظت بريطانيا على مجال نفوذها في الجزء الجنوبي من البلاد. وقد انشأت الدولة دستوراً، خلال الثورة الدستورية الإيرانية، وقللت من سلطة الملوك القاجاريين. ومع ذلك، ففي صيرورة تلك الثورة وفي أعقابها، تفاقمت بعض الانقسامات داخل البلاد، وفي الوقت الذي ضعف فيه تحالف رجال الدين الشيعة والتجار والمصلحين في حقبة الثورة الدستورية وبعد انتهائها، إلا أن الهدف المتمثل بالحد من التدخل الخارجي في شؤون إيران عُدّ بمثابة قوة موحِّدة بين هذه الجماعات[1].

وعلى الرغم من هذه النتائج المخيبة للآمال، فقد كانت هناك أنماط متسقة نسبياً بين احتجاج التبغ والثورة الدستورية وصعود محمد مصدق إلى السلطة بوصفه رئيساً لوزراء إيران في أوائل الخمسينات (والرحيل المؤقت للملك محمد رضا بهلوي من إيران عام 1953)، والثورة الإسلامية الإيرانية، التي بدأت في عام 1979 [2]. وتكونت هذه الانماط من:

1. الرغبة في تحرير إيران، قدر المستطاع من التدخل الأجنبي، ولاسيما الغربي، وهو الأمر الذي يتصل بشكوك الإيرانيين بوجود تدخل أجنبي في سياسات البلاد الداخلية والدولية.
2. التطلع إلى تمكين إيران من ممارسة سيادتها واستقلالها فيما يتعلق بطيف واسع من المجالات بما في ذلك المجالات السياسية، والحكومية، والاقتصادية، والدينية، والثقافية.
3. أمل بعض الايرانيين على الأقل، ولاسيما فيما يتعلق بالثورة الدستورية، وصعود مصدق إلى السلطة، والثورة الإسلامية الإيرانية، في أن تصبح البلاد أكثر ديمقراطية.
4. المشاركة الكبيرة لرجال الدين الشيعة والبازار في احتجاج التبغ، والثورة الدستورية، وصعود مصدق إلى السلطة، والثورة الإسلامية الإيرانية.

أدت الاحداث المرتبطة بالحرب العالمية الأولى، التي استمرت بين عامي 1914- 1918،

(1) Ibid.

(2) Robin Wright, The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran (New York: Vintage Books, 2001), 302.

دوراً في إضعاف سلطة الحكومة الإيرانية، والإضرار بسيادة تلك الحكومة، وإضعاف الاقتصاد الإيراني[1]. وعلى الرغم من ان الملك القاجاري أحمد شاه، الذي خلف الملك القاجاري محمد علي في العام 1909، قد ترأس بلاطه الملكي في طهران، إلا أن المسؤولين البريطانيين والروس حازوا قدراً هائلاً من القوة السياسة والاقتصادية في إيران خلال الحرب العالمية الأولى. وتقلّص نفوذ روسيا إلى حدٍ ما نتيجة انسحاب الجنود الروس من إيران والذي عجلت به الثورة الروسية عام 1917 [2].

فيما واصلت بريطانيا حماية مصالحها النفطية في إيران، للمدة الممتدة من عام 1918 حتى عام 1921، واتخذت تدابير لزيادة قوتها رداً على ما اعتقدت انه قد يهدد نفوذها في ذلك البلد جراء اندلاع الثورة الروسية؛ إذ دفعت بريطانيا إعانات مالية كبيرة للحكومة الإيرانية والتي أدّت دوراً حاسماً في تمكين تلك الحكومة من أداء مهامها. كما استثمر المسؤولون البريطانيون قدراً هائلاً من الوقت والجهد لإعادة تنظيم المؤسسة العسكرية الإيرانية، الأمر الذي أدّى إلى زيادة نفوذ المسؤولين البريطانيين فيها ومعرفتهم بها. وقد حاول البريطانيون أيضاً التأثير على الجماعات السياسية في إيران على النحو الذي من شأنه أن يخدم المصالح البريطانية، وقد تسبب كل ذلك بإحباط عميق من جانب أعداد غفيرة من الإيرانيين، بما فيهم رجال الدين الشيعة، الذين استاءوا من النفوذ البريطاني والأجنبي في البلاد[3].

وأصدرت الحكومة البريطانية في العام 1919، الاتفاقية الانجلو- فارسية، والتي نصّت على أنها ستمنح إيران قرضاً بإزاء امتلاك بريطانيا الحق في منح إيران قروضاً مستقبلية، وأسلحة، ومستشارين حكوميين، ومستشارين عسكريين، ومعلمين (من بين شروط تقييدية أخرى). وخرجت مظاهرات مناهضة لبريطانيا في عدد من المدن الإيرانية تعبيراً عن سخط المتظاهرين من الحكومة الإيرانية التي عدّوها متخاذلة وموالية لبريطانيا بنحوٍ كبير[4]. قاد رضا خان في 21 شباط/فبراير عام 1921، وهو جنرال في لواء القوازق[5]، مجموعة من ما يقرب من ثلاثة آلاف رجل إلى طهران، الأمر الذي أدى إلى انقلاب ناجح. وأعلن رضا خان

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 176.

(2) Ibid., 176.

(3) Ibid., 176.

(4) Abrahamian, A History of Modern Iran, 60–61.

(5) ضياء الدين الطباطبائي (و. 1888 ـ ت. 29 آب/أغسطس 1968).

الأحكام العرفية، وحصل على دعم الوحدات العسكرية المحلية، ونصّب رئيساً جديداً لوزراء إيران السيد ضياء[1] طباطبائي[2]. كما ألغى رضا خان الاتفاقية الأنجلو- فارسية، ووقّع اتفاقية سوفيتية إيرانية، حيث وافق السوفييت على الانسحاب من محافظة جيلان شمال إيران وإلغاء القروض كافة والمطالبات والامتيازات السابقة (أي القيصرية)، ماعدا مصائد الأسماك الروسية في بحر قزوين. مع ذلك فقد احتفظ الروس بالحق في العودة إلى إيران إذا ما غزتها قوة ثالثة وشكّلت تهديداً للاتحاد السوفيتي[3]. وبات رضا خان، خلال الحقبة الأخيرة من حكم الاسرة القاجارية، قائداً للجيش، ثم وزيراً للحرب، ثم رئيساً للوزراء، وبعد ذلك، القائد العام للقوات المسلحة[4]. ثم عقد جمعية تأسيسية في العام 1925 صوتت في اجتماع في العام نفسه لمنح الملكية لرضا خان وعائلته. وخلع رضا خان أحمد شاه، الذي كان آخر ملوك القاجاريين، وقَبِل التاج بوصفه أول ملك بهلوي، وعيّن ابنه محمد رضا بهولي خلفاً له في نهاية المطاف. وظل ملكاً على إيران حتى عام 1941 عندما غزا البريطانيون والسوفييت إيران (المعروف باسم الغزو الانجلو-سوفيتي)، وهو الوقت الذي كان قد اعتلى فيه نجل رضا خان العرش خلفاً لأبيه. وازدادت القوة والنفوذ الأجنبيين بنحو كبير داخل إيران في ظل كل من هؤلاء الملوك البهلويين، الأمر الذي مهد السبيل لاندلاع احتجاجات شيعية وعلمانية في وقت لاحق في البلاد[5].

## رضا شاه: التغريب والعلمنة

بعد تسنّم رضا خان عرش إيران، عُرف باسم رضا شاه. وعمل خلال مدة توليه العرش على اجراء تغييرات مهمة داخل إيران، بما في ذلك الحكومة نفسها، وعاداتها العسكرية والثقافية وعلاقة الحكومة برجال الدين الشيعة والتعليم[6]. ففي مجال الشؤون الحكومية على سبيل المثال كانت الانتخابات الإيرانية تجرى بانتظام خلال مدة تولي رضا شاه العرش،

(1) أُسس لواء القوازق الفارسي على يد الروس عام 1879، ودربهم الروس، وكان من أكثر الوحدات فاعلية في الجيش القاجاري (المُراجع).

(2) Ibid., 63.

(3) Abrahamian, A History of Modern Iran, 64.

(4) Ibid., 65.

(5) Ibid.

(6) Ibid., 65–96.

لكن مع ذلك فإن مناوراته السياسية، والتي كانت ترمي لخدمة مصالحه الخاصة، جعلت تلك الانتخابات تكاد تكون بلا مغزى[1]؛ إذْ سيطر على النظام السياسي، وقد وافق البرلمان الإيراني بسهولة على المقترحات التشريعية التي تتوافق مع رغباته. وعزز رضا شاه سلطته السياسية وبسطها عبر الغاء الأحزاب السياسية، وحظر النقابات العمالية، واعتقل العديد من المسؤولين الذين عارضوه، لابل قتلهم في بعض الحالات. لقد عزز من حجم الجيش الإيراني ليصل إلى مائة ألف فرد، والذي ضم ألوية مدرعة، وقوة جوية، وبحرية. وشيّد رضا شاه، بوصفه سبيلاً لبسط سلطته، أواصر وثيقة العرى بالجيش وحاول تعزيز علاقته بضباط الجيش الإيراني، عبر منحهم رواتب مجزية، ووفّر لهم نادٍ فاخر في طهران، وفرصة لشراء الأراضي بأسعار مخفّضة. وأحدث الملك توسعاً هائلاً في عدد المناصب الإدارية في الحكومة، وأوجد جماعات كبيرة من الموظفين الحكوميين، الذين كانت وظائفهم تعتمد على إصلاحاته. وحصل رضا شاه على مساحات كبيرة من الأراضي، واستعمل عائداته المالية لتشييد الفنادق والكازينوهات والمنظمات الخيرية. ومنح وظائف داخل تلك المرافق عبر نظام المحسوبية إلى الاشخاص الذين دعموا حكمه[2].

كما عمل رضا شاه على علمنة المجتمع الإيراني، وقد فعل ذلك، إلى حدٍ ما، عبر محاولته علمنة القوانين الإيرانية ونظامها القضائي[3]. وحدّ من دور رجال الدين الشيعة في نظام المحاكم الإيراني، عبر وضع تراتبية لمحاكم الدولة، حلّ فيها القضاة العلمانيون ومسؤولون حكوميون آخرون محل رجال الدين الشيعة بوصفهم قضاةً. وتمتع قضاة الدولة هؤلاء بسلطة البت في تقرير أي القضايا سترفع للمحاكم الإسلامية الإيرانية وأي القضايا سترفع إلى محاكم الدولة العلمانية. ولم تُلغ الشريعة نفسها ومحاكم الشريعة الإسلامية في إيران، التي تعمل على أساس الشريعة، بل عوضاً عن ذلك كانت القضايا التي تنظر فيها تلك المحاكم تتصل بقانون الأسرة بنحو حصري تقريباً[4].

كما أضعف رضا شاه من الاستقلال المالي لرجال الدين الشيعة؛ إذ ألغى قانوناً، صودق عليه في عام 1932، كان قد منح رجال الدين الشيعة الحق في تسجيل الوثائق القانونية، كما

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 177.

(2) Ibid., 177–178.

(3) Ibid., 178.

(4) Ibid.

أعلنت الحكومة في العام 1939 أنها ستستولي على جميع الأراضي التي ملكت لأسباب دينية والتي مُنحت بشكل خاص، وكانت تتمتع بالحماية وهي المعروفة في الشريعة الإسلامية باسم الأوقاف[1]. لقد أدت السياسات السلبية التي انتهجها الملك حيال رجال الدين الشيعة إلى الحد من سلطتهم بنحوٍ كبير، وباتت سبباً في اندلاع الاحتجاجات الشيعية اللاحقة ضد الحكومة الإيرانية[2]. وامتدت سياسات العلمنة التي تبنّاها رضا شاه لتشمل مجالات الممارسات الثقافية والعادات، والتي كانت مسيئة لبعض الحساسيات الشيعية. فعلى سبيل المثال تمت الموافقة على قانون في العام 1928 يُلزم الرجال بارتداء ملابس على غرار الملابس الأوروبية، كما طلب من الإيرانيين، بدءاً من العام 1935، ارتداء القبعات[3]. كما حظرت إيران في العام 1936 على النساء ارتداء الحجاب. وعندما حضر المسؤولون الذكور حفلات الاستقبال الحكومية الرسمية مع زوجاتهم، شجّعت الحكومة الإيرانية الزوجات على خلع الحجاب[4]. كما حظرت الحكومة الإيرانية الفصل بين النساء والرجال في الأماكن العامة، وهو الأمر الذي ينتهك المفاهيم التقليدية للإسلام.

وقد حدثت بعض التغييرات بعيدة المدى في المجتمع الإيراني فيما يتصل بالتعليم؛ إذْ خصصت الحكومة الإيرانية المزيد من الأموال للتعليم والتي كان لها العديد من الآثار بما في ذلك الزيادة الضخمة في عدد الطلاب المسجلين في المدارس الابتدائية والثانوية. كما أنشأت الحكومة الإيرانية جامعة طهران التي كانت علمانية. وزيادة على عمل الجامعات الأوروبية داخل إيران، فقد وفرت الحكومة ما يقرب من مائة منحة للدراسة في الجامعات الأوروبية. وباتت نسبة عالية نسبياً من خريجي المدارس الثانوية والجامعات موظفين حكوميين وأنشأوا فريقاً إدارياً فريداً داخل الحكومة الإيرانية، والذي امتلك خبرات تعليمية ومقاربات مماثلة حيال الاصلاح الحكومي والمجتمعي. كان هناك شيعة ايرانيين عدّوا علمنة التعليم أمراً مناقضاً للإسلام[5].

(1) Ibid.

الوقف: وهو تبرع خيري ثابت وغير قابل للتصرف بموجب الشريعة الإسلامية، والذي يتضمن عادة تبرع شخص او جماعات بمبنى او قطعة ارض أو أصول أخرى لأغراض دينية أو خيرية إسلامية مع عدم وجود نية من جانب المتبرع أو المانحين لاستعادة تلك الأصول.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 178.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 179.

(5) Ibid.

وتماشياً مع تلك التحركات وغيرها التي قام بها رضا شاه حيال العلمنة، حاول تأسيس ثقافة علمانية قومية موحدة داخل المجتمع الإيراني ككل، وهو أمر كان يمثل تحدياً نظراً للعدد الكبير للجماعات العرقية واللغوية في إيران. لقد حاول رضا شاه توليد هذه الثقافة العلمانية عبر التأكيد على تاريخ إمبراطوريات إيران القديمة، ومنجزاتها ومظاهرها الثقافية، والتي كانت جميعها سابقة للإسلام، وهو الدين الذي دخل جنوده الأوائل الأراضي الإيرانية لأول مرة في ظل الإمبراطورية الساسانية في العام 633م[1]. وقد شجعت المناهج الدراسية في المدارس العامة الأفكار والمشاعر المؤيدة لإيران (على النقيض من تلك المؤيدة للإسلام أو الدين). وأنشأت الحركات، التي كانت شبيهة بفتيان وفتيات الكشافة، من أجل تعزيز وجهات النظر القومية في أوساط شباب إيران[2]. كما حاول رضا شاه حظر استعمال لغات الأقليات في إيران (حيث كانت توجد لغات أخرى غير الفارسية وهي اللغة الأكثر انتشاراً في البلاد)، وعلى الرغم من هذا الحظر إلا انه كان غير ناجح إلى حد كبير في ضوء حقيقة وجود عدد كبير نسبياً من اللغات، اضافة إلى الفارسية، مازال يستعمل في البلد. كما حظر أنواع الملابس التي كانت خاصة بالأقليات العرقية في إيران، وحاول الحد من عدد الكلمات العربية والتركية التي كانت تستعمل في اللغة الفارسية. وانشأت الحكومة الإيرانية أيضاً جمعية الإرشاد العام من أجل رعاية القومية الإيرانية عبر البث الإذاعي وتوزيع الكتيبات والمجلات والمنشورات الأخرى[3]. ويتوافق نمط إصلاحات رضا شاه مع نمط أوسع في الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين؛ إذْ أجرى محمد علي باشا، الذي حكم مصر بين عامي 1805-1848، إصلاحات مماثلة للتحديث والتغريب والعلمنة، كما فعل القادة العثمانيون في إمبراطورتيهم عبر اصلاح التنظيمات، التي نفذوها بين عامي 1839 و1876 [4].

## رضا شاه واقتصاد إيران ونفطها

تبنّى رضا شاه أيضاً سياسات فاقمت مصاعب المحرومين اقتصادياً في إيران. فعلى سبيل المثال، وفي إطار جهوده الرامية لزيادة الإيرادات من داخل إيران للحكومة، نفّذ ضرائب غير

(1) Ibid.

(2) Ibid., 179.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 62–67, 76–86.

مباشرة على المواد الاستهلاكية مثل الشاي والسكر والتبغ، بطريقة أثّرت سلباً على الفقراء في إيران. كما وضع سياسات عززت بنحوٍ مباشر وضعاً أفضى إلى تقوية مواقف كبار مالكي الأراضي على مستأجريهم، وتسبب في تدهور نوعية حياة الفلاحين الذين عملوا في تلك الأراضي. ونفّذت حكومة رضا شاه سياسات سمحت لمالكي الأراضي بزيادة حجم الممتلكات التي يمتلكونها، لدرجة أنه بحلول منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، بات ما يقرب من 95 % من سكان الريف بلا أرض[1]. وشكّلت هذه السياسات جزءاً بالغ الأهمية من نظام المحسوبية لرضا شاه. وحاول في سياق هذا الدأب كسب دعم العائلات القوية، التي استفادت من سياساته المتعلقة بالأراضي، عبر عرض مناصب حكومية لهم وتهيئة الظروف التي من شأنها زيادة احتمالية انتخابهم للبرلمان الإيراني. ولكن لسوء الحظ كانت سياسات رضا شاه حيال الفقراء استغلالية بنحوٍ واضح[2]. وفي الواقع فقد انتقد آية الله روح الله الخميني، في المدة التي سبقت الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، بشدة الطريقة غير العادلة التي عومل بها المحرومون في إيران. ووعد بتصحيح المظالم وإحداث تحسين في أوضاعهم بشكل ملحوظ بعد الثورة[3].

وفي الوقت الذي كانت فيه العديد من سياسات رضا شاه موجهة، إلى حدٍ ما، صوب جعل إيران خالية من التبعية الخارجية، التي بموجبها وضع الملوك القاجاريين وغيرهم إيران تحت رحمتها، إلا أن رضا شان لم يكن قادراً على التحكم بشركة النفط الأنجلو- فارسية، وهي شركة أجنبية، بالقدر الذي كان يتمناه؛ إذْ عملت الشركة باستقلال هائل في محافظة خوزستان الإيرانية الغنية بالنفط، والتي تقع في غرب إيران وشمال الخليج العربي مباشرة[4]. وكان لتلك الشركة نفوذ في إيران، إلى حدٍ ما، بسبب وجود ثلاثين ألف إيراني على كشوف مرتباتها، فكانت أكبر أرباب العمل الصناعيين في البلاد[5]. ووُقّعت في العام 1933 اتفاقية بين الحكومة الإيرانية وشركة النفط الانجلو- فارسية

(1) Nikki R. Keddie, Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran (New Haven: Yale University Press, 1981), 103.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 180.

(3) Jack R. Censer, Debating Modern Revolution: The Evolution of Revolutionary Ideas (London: Bloomsbury, 2016), 161.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 180.

(5) Ibid., 180.

بعد أربع سنوات من المفاوضات (والتي عدلت فيها امتياز دارسي لعام 1901) الذي منحت إيران بموجبه زيادة في مدفوعات الريع السنوي، من 16 % إلى 20 % من أرباح شركة النفط الانجلو- فارسية في أنحاء العالم كافة، وضمان دفع مبلغ 750 ألف جنيه استرليني سنوياً كحد أدنى للحكومة الإيرانية[1]. بإزاء ذلك وافقت الحكومة الإيرانية على تمديد الامتياز إلى العام 1993 من تاريخ الانهاء المقرر له في العام 1961 [2]. ولسوء حظ الحكومة الإيرانية، فإن هذا الاتفاق لم يولّد سوى زيادات طفيفة في أحسن الأحوال، من حيث عائدات إيران من النفط، كما أنه لم يقدم أي تقدم تقريباً بشأن مطالبات الحكومة الإيرانية على السيادة على موارد النفط التي كانت داخل إيران نفسها. وباتت الخلافات الحادة في الرأي التي حصلت بين الحكومة الإيرانية من جهة وبين شركة النفط الانجلو-إيرانية وبريطانيا من جهة أخرى سبباً للخلافات العدائية بين إيران وبريطانيا في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية. كما شعر الإيرانيون في السنوات اللاحقة بالاستياء الشديد من هذه الامتيازات وما شابهها، وأضحت هذه المظالم محفزات مهمة أدت إلى انتخاب محمد مصدق رئيساً للوزراء في إيران عام 1951 والثورة الإسلامية عام 1979.

لقد أدى تأكيد بريطانيا للسلطة والملكية الفعلية في مناطق النفط الإيرانية، فضلاً عن استمرار نفوذها في الأجزاء الجنوبية من إيران، إلى احباط رضا شاه. وقد حاول معارضة هذا وغيره من أشكال النفوذ البريطاني عبر تعزيز العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع ألمانيا. وباتت ألمانيا أكبر شريك تجاري أجنبي لإيران في أواخر الثلاثينيات من القرن الفائت، وانخرط العمال الألمان بأشكال مختلفة من العمل والأعمال التجارية في إيران. وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية، أعلنت الحكومة الإيرانية الحياد، غير ان حكومتي بريطانيا والاتحاد السوفيتي نظرتا لإيران بارتياب، لأن اعضاء تلك الحكومتين كانوا على علم بعلاقات إيران القوية مع ألمانيا. وبعد غزو الجيش الألماني للاتحاد السوفيتي في حزيران/يونيو عام 1941، باتت إيران ساحة مهمة للأهداف الجيواستراتيجية والجيوسياسية للبلدان المنخرطة بنحو مباشر في الحرب العالمية الثانية. وحتى يتمكن البريطانيون والسوفييت من إنشاء طريق إمداد «الممر

(1) Ibid.

(2) Ibid. See also Homa Katouzian, Iran: Politics, History and Literature (Abingdon, UK: Routledge, 2013), 65–66.

الفارسي» يمتد من الخليج العربي إلى الاتحاد السوفيتي، غزا البريطانيون والسوفييت إيران في آب/أغسطس عام 1941 [1]. وهُزم الجيش الإيراني واستسلمت الحكومة بعد ذلك الغزو[2]. وتنازل رضا شاه عن منصبه بوصفه ملكاً إلى ابنه ولي العهد الأمير محمد رضا بهلوي البالغ من العمر 21 عاماً. وذهب رضا شاه إلى المنفى إلى جزيرة موريشيوس البريطانية في بادئ الأمر ثم إلى جنوب أفريقيا، حيث توفي هناك عام 1944.

## إيران إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها

قسّمت بريطانيا والاتحاد السوفيتي إيران، خلال الحرب العالمية الثانية، تبعاً لمناطق نفوذهما التقليدية؛ إذْ سيطر السوفييت على جزء كبير من الجزء الشمالي من البلاد، فيما احتل البريطانيون الجزء الجنوبي، الذي يضم ثروات إيران النفطية[3]. وكان هذا الوضع مشابهاً للوضع في إيران في أواخر القرن التاسع عشر وأثناء الحرب العالمية الأولى. وأقامت القوتان منطقة محايدة (ضمت العاصمة الإيرانية طهران) في الجزء الأوسط من البلاد والتي كان تحت سيطرة إيران ظاهرياً. ونشرت الولايات المتحدة جنوداً في البلاد عام 1942 بوصفه جزءاً من جهود الحلفاء الحربية[4]؛ إذْ كان احتلال إيران، من وجهة نظر القوى المتحالفة، أمراً بالغ الأهمية لأهدافها في الحرب لأن إيران تنتج النفط الذي كان ضرورياً للحلفاء، وكانت على مقربة من الدول الأخرى المنتجة للنفط بالقرب من الخليج العربي، كما وفّرت طرقاً حيوية، وسريعة، وممرات سكك حديدية لنقل المعدات الحربي وغيرها من الإمدادات من الخليج العربي إلى الاتحاد السوفيتي. لقد كانت إيران بمثابة ركيزة جيوسياسية للحلفاء؛ إذ حاولوا عرقلة النفوذ الألماني العسكري والسياسي

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 181. See also Jeffrey R. Macris, The Politics and Security of the Gulf: AngloAmerican Hegemony and the Shaping of a Region (Abingdon, UK: Routledge, 2010), 43–49.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed.,181. See also Frank Brenchley, Britain and the Middle East: An Economic History, 1945–1987 (London: I.B. Tauris, 1989), 54.

(3) Kristen Blake, The U.S.Soviet Confrontation in Iran, 1945–1962: A Case in the Annals of the Cold War (Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield Publishing Group/University Press of America, 2009), 9.

(4) Ibid.

لألمانيا النازية في آسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. لقد مثّلت الاجراءات البريطانية والسوفييتية في إيران انتهاكات جسيمة لسيادة إيران وكرامتها الوطنية. واستمرت المشاعر والذكريات السلبية التي حملتها هذه الأحداث في أذهان الإيرانيين طوال القرنين العشرين والحادي والعشرين[1]، وأدت دوراً في تحفيز المواقف المعادية للغرب، ومن ثم المواقف المناهضة للولايات المتحدة، والتي أدت دوراً كبيراً في إثارة الثورة الإسلامية[2].

ونشرت الولايات المتحدة في العام 1942 آلاف الجنود في إيران للمساعدة في الحفاظ على الممر الفارسي. أضف إلى ذلك، فقد عمل المدنيون والعسكريون الأمريكيون بوصفهم مستشارين للحكومة الإيرانية، وقاموا بتيسير احداث التغييرات، والتي يأتي معظمها في سياق ما عده الأمريكيون تغريباً، وحداثة، وزيادة في الكفاءة، في مجالات مثل الإدارة المالية، والأمن الداخلي، والتنظيم العسكري. وعبر هذه الوسائل وغيرها أرست الولايات المتحدة الأساس لما كان سيصبح مشاركة منها في الحكومة والمجتمع الإيراني بعد الحرب العالمية الثانية[3]؛ إذْ واصلت علاقتها مع محمد رضا شاه في أعقاب تلك الحرب بهدف مساعدة إيران في التنقيب عن النفط وتكريره وتصديره مع استعمال إيران بوصفها حاجزاً عسكرياً وسياسياً ضد امكانية التوسع السوفيتي في الشرق الأوسط[4].

وفي سياق حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد قوّض عدم الاستقرار السياسي والتدخل الأجنبي حكومة إيران واقتصادها في أواخر الاربعينات من القرن المنصرم. ومع استمرار هذا الاضطراب، كان من بين التساؤلات المهمة فيما يتصل بمن سيحكم إيران هو: هل سيحكم البرلمان الإيراني الذي أنتخب، جنباً إلى جنب مع مجلس الوزراء، البلاد أم أن محمد رضا بهلوي سيكرس حكمه على البلاد كما فعل والده رضا شاه بهلوي؟ وفي سياق هذه السؤال فقد نافست حركة احتجاجية واسعة الانتشار في إيران حكم محمد رضا بهلوي في ضوء النفوذ البريطاني والأمريكي في إيران. وكانت هذه الحركة في نهاية المطاف أحد

(1) يبدو أن المقصود القرنين التاسع عشر والعشرون.

(2) Wilfrid Buchta, «Iran» in AntiAmericanism in the Islamic World, ed. Sigrid Faath (London: C. Hurst and Company, 2006), 165–181.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 273–275.

(4) Ibid., 274.

العوامل العديدة التي ساهمت في انتخاب محمد مصدق الذي كان سياسياً إيرانياً وبرلمانياً، ومؤلِّفاً، ومسؤولاً إدارياً، ورئيساً لوزراء إيران عام 1951 [1].

## محمد مصدق

لقد كان السبب وراء اكتساب مصدق وحزب الجبهة الوطنية السياسي، الذي أسسه، زخماً سياسياً كبيراً في إيران يكمن إلى حد كبير في تقويض سيادة إيران بوسائل شتى خلال معظم النصف الأول من القرن العشرين، بما في ذلك الامتيازات التي منحتها إيران للدول الأجنبية ووجود جنود أجانب في إيران، وتدخل البلدان الأجنبية في الحياة السياسية لإيران[2]. كان هناك إيرانيون يعتقدون ان علاقات الدول الأوروبية وغيرها من الدول الغربية مع إيران تتسم بعدم الاحترام الثقافي، والاعتداءات الاقتصادية والسياسية، فضلاً عن التلاعب الامبريالي بإيران[3]. وفي الوقت نفسه، وجّه إيرانيون آخرون استياءهم صوب مختلف الملوك الإيرانيين، الذين سمحوا بالسيطرة الأجنبية في المقام الأول. وقد أعرب محمد مصدّق عن هذا الاستياء، وقاد إيران في واحدة من أكثر الحركات القومية أهمية وتأثيراً من العام 1950 حتى عام 1953. وتُفصح سيرة مصدّق الذاتية، عن انه وُلد في كنف عائلة من الطبقة العليا ودرس في جامعات باريس وسويسرا، وحصل على درجة الدكتوراه في القانون. وباشر عمله في الأجهزة الحكومية في العام 1915، وشغل منصب وزير في مجلس الوزراء، ومحافظاً لإحدى المحافظات، وعضواً في البرلمان الإيراني. واشتهر مصدق خلال حياته السياسية بدعمه للديمقراطية ومعارضته للنفوذ الأجنبي في البلاد. ووُضع في أواخر الثلاثينيات من القرن المنصرم، قيد الإقامة الجبرية لمعارضته رضا شاه، وبات نشطاً مرة أخرى في الحياة السياسية الإيرانية بوصفه عضواً منتخباً في البرلمان الإيراني في العام 1943 [4].

وقد عززت معارضة مصدق الصريحة للتدخل الأجنبي وتصريحاته المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للاستبداد الملكي، طوال الاربعينات من القرن المنصرم، من الدعم واسع النطاق

(1) Stephen Kinzer, Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq (New York: Times Books/Henry Holt and Company, 2006), 129.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 274. See also Shabnam J. Holliday, Defining Iran: Politics of Resistance (Abingdon, UK: Routledge, 2016), 35.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 275.

(4) Ibid., 275.

في إيران؛ إذْ اتحدت العديد من الأحزاب السياسية والحركات المرتبطة بها تحت قيادة مصدق لتشكيل حزب الجبهة الوطنية في العام 1949[1]. وكان هذا التحالف مدعوماً من جانب مختلف أعضاء الطبقة الوسطى في إيران، بما في ذلك، على سبيل المثال، رجال الدين الشيعة الذين دعموا دوراً أكبر للشريعة والمهنيين ذوي التعليم الغربي الذين دعموا العلمنة المتزايدة في قوانين إيران وحكومتها والمجتمع بنحو عام. ومن بين العوامل التي وحّدت هذه المكونات المتباينة في المجتمع الإيراني، على الأقل مؤقتاً، كانت الكاريزما التي يتمتع بها مصدق جنباً إلى جنب مع معارضتهم المشتركة للنفوذ الأجنبي وتوسيع السلطة الملكية الاستبدادية[2].

إذ كانت السيطرة على صناعة النفط الإيرانية من لدن شركة النفط الانجلو- فارسية التي كانت تهيمن عليها بريطانيا، واحدة من القضايا السياسية الرئيسة في إيران التي حفّزت دعم مصدق والجبهة الوطنية. فقد أسست تلك الشركة، بحلول أواخر الأربعينات من القرن الماضي، حضوراً هائلاً في إيران، لدرجة انها كانت في الواقع وكأنها دولة داخل ذلك البلد. وعلى هذا النحو قامت الشركة الانجلو- فارسية ببناء مدينة تتبع للشركة داخل مدينة عبادان الإيرانية، موقع مصفاة نفط كبيرة بالقرب من الخليج العربي في محافظة خوزستان التي تسيطر عليها بريطانيا تاريخياً. علاوة على ذلك، قدّمت الشركة الانجلو- فارسية خدماتها البلدية الخاصة، وشيدت طرقها ومطاراتها، وأقامت ترتيباتها الأمنية مع مختلف القبائل. وشغل الأجانب المناصب الإدارية والتنظيمية والكتابية داخل الشركة والكيانات المرتبطة بها، وكان الإيرانيون يعملون إلى حد كبير بوصفهم عمال يدويين. وعلى الرغم من ان شركة النفط الأنجلو- فارسية كانت شركة خاصة، إلا ان الحكومة البريطانية كانت تملك أغلب أسهمها. ومع تزايد الاحباط من نفوذ الشركة في أوساط الإيرانيين، طالب مصدق في العام 1950 الحكومة الإيرانية بإلغاء هذا الامتياز، وأعرب عن دعمه الثابت لتأميم صناعة النفط بالكامل في إيران[3].

وفي الوقت الذي نظّم فيه مصدّق وأنصاره مظاهرات عامة وألقوا خطباً في محاولاتهم للتأثير على الرأي العام لصالح قضيتهم، سعى رجل ديني شيعي رفيع المستوى يُدعى آية الله السيد أبو القاسم كاشاني، وهو شخصية مناهضة للإمبريالية وعضواً في الجبهة

(1) Abrahamian, A History of Modern Iran, 115.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 276.

(3) Ibid., 276.

الوطنية، إلى دمج الإسلام بالقومية الإيرانية في محاولته لاستنهاض الايرانيين لصالح تأميم موارد إيران النفطية، وحثّ المسلمين المخلصين والمواطنين الوطنيين على محاربة «أعداء الإسلام وإيران عبر الانضمام إلى النضال من أجل التأميم»[1]. وعلى الرغم من أن العلاقات بين آية الله كاشاني ومصدق قد شهدت توترات في وقت لاحق، إلا ان كاشاني، عبر الكاريزما التي تمتع بها، ومكانته بوصفه زعيماً شيعياً، واستعماله المقنع للغة الدينية السياسية الشيعية، قد أدى دوراً مهماً في حشد الدعم لتأميم النفط[2]. واتخذ البرلمان الإيراني في العام 1951، في غمرة دعم مصدق والجبهة الوطنية، خطوتين. اولاً، أصدر تشريعاً يؤمم فيه النفط في إيران. ثانياً، انتخب، بأغلبية الأصوات، مصدق بوصفه رئيساً لوزراء إيران[3]. وكرّس مصدق نفسه، خلال مدة ولايته التي استمرت من أيار/مايو 1951 حتى آب/أغسطس عام 1953، لتأميم صناعة النفط الإيرانية، كما سخّر نفسه وحركته لأهداف أوسع بكثير تتصل بمستقبل إيران السياسي[4].

ورداً على المصادقة على قانون تأميم صناعة النفط في إيران، دعت شركة النفط الانجلو-فارسية إلى مقاطعة دولية للنفط المنتج في إيران. وجددت الحكومة البريطانية تأكيد قرار الشركة عبر اعلانها دعم المقاطعة وتعزيز وجودها البحري في الخليج العربي بالقرب من شواطئ إيران. وانضمت الولايات المتحدة إلى المقاطعة في عام 1952، ومن ثم منع إيران من بيع نفطها دولياً. ونتيجة لذلك فقد عانت إيران من أزمة مالية جراء الخسارة الكاملة تقريباً لعائدات النفط. وعلى الرغم من الصعوبات الاقتصادية المؤلمة إلا أن مصدق لم يتنازل فيما يتصل بالتأميم وقطعت الحكومة الإيرانية علاقاتها الدبلوماسية مع بريطانيا في تشرين الأول/أكتوبر عام 1952 [5].

(1) Ervand Abrahamian, Iran between Two Revolutions (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982), 265–266.

(2) Seyed Hossein Mousavian with Shahir Shahidsaless, Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace (New York: Bloomsbury Academic, 2014), 49–50.

(3) Trevor W. Harrison, «Islamic Nationalism, Imperialism, and the Middle East» in Against Orthodoxy: Studies in Nationalism, eds. Trevor W. Harrison and Slobodan Draculic (Vancouver, Canada: University of British Columbia Press [UBC Press], 2011), 276.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 276.

(5) Ibid., 276.

وقد تسبب هذا النزاع الهائل بين إيران وشركة النفط الانجلو- فارسية بأزمة محلية ودولية. وكان مصدق ملتزماً بإنهاء هيمنة التدخل الأجنبي في إيران مع اعادة تأسيس المؤسسات البرلمانية والحكومية الأخرى التي نصّ عليها دستور إيران لعام 1906. ونتيجة لذلك، انخرط مصدق في صراع على السلطة مع ملك إيران محمد رضا بهلوي وأحد أقوى داعميه الأجانب، ألا وهي الولايات المتحدة. ومنح البرلمان الإيراني في العام 1952 مصدق مجموعة خاصة من سلطات الطوارئ، التي استعملها أساساً لمهاجمة النظام الملكي. وتلقى حكماً من لجنة برلمانية في البرلمان الإيراني يمنحه بالفعل سيطرة أكبر على الجيش الإيراني، وقلّص مصدق من حجم الجيش الإيراني، وقام بتنحية بعض الضباط العسكريين، وحاول إجراء إصلاحات في الأراضي. وكانت تحركات مصدق مرتبطة بأهدافه الرامية لاستبدال حكم محمد رضا بهلوي بحكم القانون الدستوري، وإخضاع الجيش الإيراني للبرلمان (ورئيس الوزراء) عوضاً عن الملك، وإعادة توزيع الأراضي وغيرها من الممتلكات، والتي كانت تؤول إلى أعضاء الطبقات العليا في إيران، بسبب نظام المحسوبية الذي أسسه رضا شاه إلى حدٍ ما[1].

وعلى الرغم من ان هناك إيرانيين يدعمون أهداف مصدق والجبهة الوطنية، لكن لم يكن لديه، بوصفه رئيساً للوزراء، الموارد الكافية، وواجه صعوبات في تنفيذ السياسات التي كان مؤيدوه يأملون بتنفيذها. ومع انحسار الإيرادات الحكومية الإيرانية بسبب المقاطعة الأجنبية للنفط الموجه ضد إيران، ارتفعت الأسعار ومعدل البطالة[2]. صحيح ان سياسات مصدق كانت تحظى بدعم شعبي، لكن كان هناك استياءً من الصعوبات التي كانت تواجهها إيران اقتصادياً وبطرق أخرى. وفي ظل هذه البيئة شكّلت جماعة صغيرة من الضباط الساخطين لجنة سرية للتخطيط للإطاحة بمصدق وإعادة سلطة الملك[3].

ونسّقت تلك الجماعة من المتآمرين العسكريين جهودها مع جواسيس من الولايات المتحدة وبريطانيا، اللتين عارضت حكومتاهما تأميم مصدق للنفط والسياسات الأخرى. أضف إلى ذلك، كانت الحكومتان الأمريكية والبريطانية قلقتين من انه حتى لو لم ينجح مصدق في تنفيذ سياساته، فإن حزب توده، وهو حزب شيوعي في إيران (تساوقاً مع المشاركة السوفيتية المحتملة في السياسة الإيرانية) يمكن أن يتسبب في دفع إيران للاصطفاف مع الاتحاد

(1) Ibid., 277. See also Abrahamian, Iran between Two Revolutions, 272.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 277.

(3) Ibid.

السوفيتي. وأرسلت حكومة الولايات المتحدة، بالتنسيق مع الحكومة البريطانية، عملاء من وكالة المخابرات المركزية الأمريكية إلى طهران للعمل مع جماعة المتآمرين العسكريين الإيرانيين في تنظيم انقلاب ضد مصدق. ووافق محمد رضا بهلوي على الانقلاب ووقّع مرسوماً يقضي بتعيين قائد اللجنة السرية الجنرال فضل الله زاهدي رئيساً لوزراء إيران.

وبعد مدة وجيزة من فشل المحاولة الانقلابية الأولى، غادر محمد رضا بهلوي إيران متوجهاً إلى روما، إيطاليا[1]. بيد أن القوات العسكرية الإيرانية التي دعمت الملك حاولت في 19 آب/أغسطس عام 1953، أي بعد ثلاثة أيام من رحيله، بالتنسيق الوثيق مع الأمريكيين والبريطانيين، الانقلاب مرة أخرى، ونجحت في القبض على مصدق، وعاد محمد رضا بهلوي إلى إيران وأعاد تنصيب نفسه ملكاً[2]. حشد مصدق، من العام 1951 حتى عام 1953، أعداداً ضخمة من الإيرانيين في سلسلة من المحاولات الشاملة لاستعادة السيادة الوطنية لإيران وإقامة ديمقراطية دستورية وبرلمانية بطريقة تحد من سلطة الملك بنحو كبير. وأدى انقلاب عام 1953 وعودة محمد رضا بهلوي ملكاً إلى انغماس الولايات المتحدة المكثف في الشؤون الداخلية والدولية لإيران[3].

لقد ظل الانقلاب على مصدق راسخاً في ذاكرة الإيرانيين، حيث يتذكرون ذلك الانقلاب بوصفه مثالاً آخراً على التدخل المباشر لبريطانيا والولايات المتحدة في شؤونهم وعلى النفاق الأمريكي والبريطاني. وعلى وفق هذا المنظور، فإن إحدى الطرق التي أظهر فيها الأمريكيون والبريطانيون النفاق في هذا الوضع هو أنهم ادعوا دعم الديمقراطية من ناحية، فيما دعموا دعماً قوياً انقلاباً ضد زعيم منتخب ديمقراطياً، وهو مصدق، والذي جاء بزعيم استبدادي وغير ديمقراطي إلى السلطة، وهو محمد رضا بهلوي. وفي الواقع، فقد كان أحد العوامل التي أدت إلى اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 هو الامتعاض الشديد الذي شعر به الإيرانيون في المقام الأول ضد الحكومة الأمريكية لدعمها الثابت للانقلاب ضد مصدق، وعودة محمد رضا بهلوي إلى السلطة ودعم الولايات المتحدة القوي خلال مدة حكمه بوصفه ملكاً قمعياً لإيران[4].

(1) Ibid., 277. See also Mansoureh Ebrahimi, The British Role in Iranian Domestic Politics,–1951 1953 (Switzerland: Springer, 2016), 93.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 277.

(3) Ibid., 277.

(4) Ervand Abrahamian, The Coup, 1953, the CIA, and the Modern Roots of Modern U.S.— Iranian Relations (New York: The New Press, 2013), 213–217.

### محمد رضا بهلوي وحقبة ما بعد مصدق

اتخذ محمد رضا بهلوي، بعد انقلاب عام 1953، طائفة متنوعة من التدابير في محاولاته الرامية لتقليل احتمالية عدم تكرار الظروف التي أدت إلى معارضته في أوائل الخمسينيات من القرن الفائت. وفي الوقت نفسه، باتت هذه التدابير من العوامل التي أدت إلى الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 والسقوط الأخير لمحمد رضا بهلوي بوصفه ملكاً لإيران. ومهما يكن من أمر، فإن الخلاف بشأن النفط الإيراني، الذي كان احد العوامل المحفزة المهمة وراء شعبية محمد مصدق وصعوده إلى السلطة، فقد سوّي باتفاقية دولية للنفط. وبصدد هذه المسألة، فقد وافق محمد رضا بهلوي على مبدأ تقاسم أرباح النفط بالتساوي، ووقع عقداً مع اتحاد الشركات الذي تكون من شركة بريتش بتروليوم، المالكين السابقين للشركة الانجلو- فارسية، وثمان شركات نفطية أوروبية وأمريكية أخرى[1]. وكان لهذا الاتفاق دور في تعزيز مكانة إيران في سوق النفط العالمية، وزيادة الإيرادات التي دخلت خزائن الحكومة في ذلك البلد. وعمل محمد رضا بهلوي أيضاً على تحسين علاقات إيران مع الدول الغربية[2]. فاستعادت إيران وبريطانيا العلاقات الدبلوماسية في عام 1954، فيما أعلن الملك التزامه بالتحالف الغربي ووقوفه بالضد من الاتحاد السوفيتي وحلفائه. كما وجّه إيران صوب مختلف أشكال التنمية التي تحاكي نماذج الدول الغربية[3]. كانت هذه العلاقات الدبلوماسية واعتماد إيران للنماذج الاقتصادية والثقافية على النمط الغربي من العوامل التي أدت إلى تلقي إيران مبالغ كبيرة من المساعدات من الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال قدّمت الولايات المتحدة، بين عامي 1953 و1963، لإيران خمسمائة مليون دولار مساعدات عسكرية؛ إذْ وضعت الحكومة الأمريكية ثلاثة أهداف على الأقل في الحسبان فيما يتصل بهذا الشكل والاشكال الأخرى من المساعدات التي قدمتها لإيران وهي على النحو الآتي:

1. أراد الأمريكيون وغيرهم من الغربيين الاستمرار في تلقي النفط بأسعار معقولة من إيران، الأمر الذي أفاد المستهلكين الأمريكيين والغربيين وكذلك شركات النفط التي تتعامل مع إيران[4].

---

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 278. See also Abrahamian, Iran between Two Revolutions, 419–420.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 278.

(3) Ibid.

(4) Daniel P. Ritter, The Iron Cage of Liberalism: International Politics and Unarmed Revolutions in Middle East and North Africa (Oxford, UK: Oxford University Press, 2015), 37–38.

2. أرادت الولايات المتحدة تزويد إيران بالدعم العسكري والاقتصادي والسياسي الذي مكّن الشركات الأمريكية والغربية من الاستفادة مالياً من السوق الاستهلاكية المربحة في إيران[1].

3. عدَّ السياسيون الأمريكيون وأعضاء مؤسستها العسكرية إيران بوصفها عازلاً عسكرياً وجيوسياسياً بالغ الأهمية إزاء إمكانية التوسع السوفييتي في الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة[2].

ودأب محمد رضا بهلوي، بدعم قوي من الولايات المتحدة، على اضطهاد الأفراد والجماعات التي عارضته، وتفكيك الجبهة الوطنية وسجن قادتها، بما في ذلك مصدق على سبيل المثال. كما لم تألُ قوات أمن الملك جهداً في سبيل تدمير الحزب الشيوعي الإيراني، وفضح شبكته السرية، وسجن أعضائه، واعدام معظم قياداته وتعذيبهم[3]. وفي سياق محاولات محمد رضا بهلوي للقضاء على اشكال المعارضة له ولحكومته كافة، فقد عمد إلى تشكيل، بدعم قوي من الولايات المتحدة وإسرائيل، السافاك، التي كانت تمثل قوة الشرطة السرية تابعة له، واضطلعت بتولي رقابة واسعة النطاق على الإيرانيين وبمعاملة السجناء السياسيين معاملةً قاسية في السجون الإيرانية[4]. كان محمد رضا بهلوي وحكومته يسيطرون على ما يسمى بالنظام السياسي ثنائي الحزبية لدرجة انه لا يمكن التمييز بين الحزبين تقريباً من حيث دعمهما لحكومة الملك[5].

وثمة تحدٍ على المدى القصير للسياسات القمعية لحكومة محمد رضا حصل بين عامي 1960 و1963 عندما شهدت إيران ركوداً دورياً في اقتصادها؛ إذْ ضغطت الولايات المتحدة على الملك للعمل على تبني نهج أكثر ليبرالية في الحكم، ونتيجة لذلك، سمح للجبهة الوطنية بالمشاركة في الانتخابات. كانت هناك اضطرابات ومظاهرات ضد الحكومة الإيرانية في

(1) Ali Pirzadeh, Iran Revisited: Exploring the Historical Roots of Culture, Economics, and Society (Switzerland: Springer, 2016), 242–243.

(2) Shireen T. Hunter, Iran's Foreign Policy in the PostSoviet Era: Resisting the New International Order (Santa Barbara, California: Praeger, 2010), 35.

(3) Ibid., 278.

(4) Hooshang Amirahmadi, Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience (Albany: State University of New York Press, 1990), 16.

(5) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 278.

خضم انتقاد الجبهة الوطنية للحكومة، والوضع الاقتصادي المتدهور، وتلاعب الحكومة بنتائج الانتخابات[1].

ومن الجوانب المهمة لهذه الحركات الاحتجاجية خطب آية الله الخميني وبياناته ضد الحكومة الإيرانية. فقد انتقد محمد رضا بهلوي على جشعه وفساده وتهميشه للفقراء والمحرومين وتقويض سيادة إيران. كما أعرب الخميني عن اعتقاده بأن حكومة الملك انتهكت المبادئ الأساسية للإسلام ببيعه النفط لإسرائيل ومنح امتيازات اقتصادية للولايات المتحدة. واعتقل السافاك الخميني في العام 1963 بسبب خطبه وبياناته وانشطته المناهضة للحكومة. ولما علمت أعدادٌ متزايدة من الإيرانيين باعتقال الخميني، انخرطوا في احتجاجات كبيرة ضد هذا الاعتقال وضد الحكومة الإيرانية في طهران وغيرها من المدن الإيرانية الكبرى. واستمرت تلك المظاهرات لمدة ثلاثة أيام قبل أن يقمعها الجيش الإيراني الذي تسبب بمقتل مئات، وربما الآلاف من الإيرانيين في هذه العملية[2]. ثم نُفي الخميني إلى تركيا في العام 1964. ثم غادرها، بعد عام من ذلك، متوجهاً إلى العراق، حيث استمر في الكتابة والخطابة حتى عام 1978، عندما اضطر لمغادرة ذلك البلد إلى فرنسا. وعاد الخميني، قائداً للثورة الإسلامية الإيرانية، في 1 شباط/فبراير عام 1979، بعد رحيل محمد رضا بهلوي من إيران في 16 كانون الثاني/يناير عام 1979 [3].

لقد كانت احتجاجات عام 1963 تعبيراً حياً آخراً عن قوة رجال الدين الشيعة في إيران في استنهاض أعداد كبيرة من الإيرانيين عبر إظهار الصلة بين التعاليم الشيعية وبين الظروف الدينية والسياسية والاقتصادية التي واجهها الإيرانيون. كما جسدت الاحتجاجات، بطرق صارخة وواضحة، المعارضة المتأصلة التي أبداها المتظاهرون للتأثير الأجنبي في بلادهم، إلى جانب التزام عميق حيال الاسلام الشيعي وقادته من رجال الدين[4]. وفي حالة هذه الاحتجاجات، فإن الانتقادات وجهت لملك استبدادي كانت مصالحه في نظر المتظاهرين، ضارة بمصالح إيران ككل[5].

---

(1) Ibid., 278.

(2) Ibid., 279.

(3) Ali Rahnema, «Ayatollah Khomeini's Rule of the Guardian Jurist: From Theory to Practice,» in A Critical Introduction to Khomeini, ed. Arshin AdibMoghaddam (New York: Cambridge University Press, 2014), 95.

(4) Arang Keshavarzian, Bazaar and the State in Iran: Politics of the Tehran Marketplace (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007), 239.

(5) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 279.

لقد اعتقد محمد رضا بهلوي ان الاحتجاجات أفصحت عن جملة من الظروف التي يمكن أن تضرّ بمنصبه بوصفه ملكاً. لذا فقد أولى، بعد انتهاء المظاهرات، اهتماماً متزايداً للمؤسسات التي اعتقد أنها تشكل أسس سلطته. وتضمنت هذه المؤسسات نظامه الموسّع للمحسوبية في المحاكم وتعيين اداريين في مناصب مختلفة رفيعة المستوى في الحكومة والجيش الإيراني[1]. لقد ركز كثيراً على المؤسسة العسكرية، لأنه كان يعتقد ان مستقبله السياسي يعتمد إلى حد كبير على تقويتها، كما عمل على تعزيز الصلات التي كانت قائمة بينه وبين تلك المؤسسة[2].

## سياسات محمد رضا بهلوي خلال عقدي الستينات والسبعينات من القرن الفائت

وضع محمد رضا بهلوي إيران ونفسه، خلال عام 1973 وبعده على وجه الخصوص على نحو مكّن إيران من زيادة أسعار النفط بشكل حاد، الأمر الذي أدى في بعض الاحيان إلى زيادة هذه الأسعار أربع أضعاف، ولاسيما خلال سبعينيات القرن المنصرم[3]. وشجعت الولايات المتحدة الملك على استعمال عائدات النفط لشراء مجموعة متنوعة من الأسلحة للجيش الإيراني. وقد مكّن هذا الوضع حكومة محمد رضا بهلوي من شراء أي أسلحة غير نووية كانت تريدها تقريباً من الولايات المتحدة، الأمر الذي جعل من إيران في نهاية المطاف قوة عسكرية قوية في الشرق الأوسط[4]. اقتضت هذه المشتريات الضخمة من المعدات العسكرية نشر أعداد كبيرة من المدربين والمستشارين الأجانب داخل إيران قدموا من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى[5]. ان وصول الآلاف من الموظفين من مقاولي الدفاع الأمريكيين وأفراد المؤسسة العسكرية الأمريكية برواتبهم السخية، وحصولهم على السكن، الذي لم يكن بالضرورة متوفراً للإيرانيين، وفي بعض الأحيان السلوك غير المحتشم قد أدى إلى استياء متزايد من جانب الإيرانيين، ولاسيما أولئك الذين اعتقدوا ان تحالف الملك القوي مع الدول الغربية ينتهك سيادة إيران، وأعرافها الدينية والأخلاقية والثقافية.

---

(1) Ibid.

(2) Anthony H. Cordesman, Iran's Military Forces in Transition: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction (Westport, Connecticut: Praeger, 1999), 22.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 279.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 279–280.

وإذ كانت الأولوية الرئيسية لمحمد رضا بهلوي كانت دعم سلطته السياسية، فإنه أراد أيضاً تغريب المجتمع الإيراني وتحديثه وعلمنته. مع ذلك فقد انطوت هذه السياسات على تناقض صارخ. ففي الوقت الذي حاول فيه الملك زيادة القدرات الإنتاجية لإيران، قمع بوحشية، في الأعم الأغلب، أي تحديات لسلطته. ونتيجة لذلك، تغيرت أوجه البلاد اقتصادياً واجتماعياً، خلال مدة حكم محمد رضا بهلوي بوصفه ملكاً لإيران، غير ان ذلك لم يستتبعه، تقريباً، أي تغييرات مكافئة بالطريقة الاستبدادية التي حكم فيها الملك البلاد. وأنتج هذا الأمر موقفاً متناقضاً بين الملك، الذي قرر اصلاح أوجه محددة من المجتمع الإيراني، وبين شريحة كبيرة من سكان إيران الذي أرادوا نظاماً سياسياً أكثر حرية من شأنه أن يسمح لمبادئ مثل حرية التعبير والصحافة والتجمع[1].

وقد أُعلن عن سياسات محمد رضا بهلوي للإصلاح في إيران في العام 1963 وسميت بـ «الثورة البيضاء»، والتي كانت تهدف إلى اقتراح لإصلاح إيران من دون معارك وسفك دماء[2]. صاغ محمد رضا بهلوي هذه الاصلاحات على غرار تلك التي قام بها المصلحون العلمانيون الآخرون في الشرق الأوسط بما في ذلك مصطفى كمال أتاتورك، الذي تولى رئاسة تركيا من عام 1923 حتى عام 1938 [3]. وكان أهم عنصرين من عناصر سياسات محمد رضا بهلوي هي محاولاته للإصلاح الزراعي وتأسيس فرق لمحو الأمية، والذي كرس لزيادة الالمام بالقراءة والكتابة في البلاد. لسوء الحظ فقد سنّ برنامج الاصلاح الزراعي بطريقة أدت للكثير من النتائج السلبية؛ إذْ تلقى ما يقرب 92% من المزارعين السابقين -أي ما يقرب من مليوني شخص- من ملّاك الأراضي، قطعاً من الأراضي كانت أقل من الحد الأدنى للحجم الذي يحتاجونه لتوفير سبل العيش للأسر بمستوى أعلى من مستوى الكفاف. شعر الناس في المناطق الريفية الإيرانية، الذين لم يتمكنوا من كسب عيش لائق نتيجة لهذا الوضع، بالاغتراب المتزايد عن الحكومة الإيرانية فهم 1. إما عادوا إلى كونهم عمال لا يملكون أرضاً في المناطق الريفية الإيرانية أو 2. باتوا جزءاً من هجرة داخلية واسعة النطاق إلى مدن إيرانية ومناطق حضرية أخرى. وتصاعد هذا النوع من الهجرة الداخلية نتيجة للاستعمال الواسع النطاق للمعدات الزراعية الممكننة، الأمر الذي أدى إلى زيادة البطالة في المناطق الريفية الإيرانية، لأن هذا

(1) Ibid., 280.

(2) Ibid., 170–175.

(3) Ibid.

النوع من المعدات قلل من الحاجة إلى العمالة اليدوية[1]. كانت المشاكل الهائلة، التي تسببت فيها هذه السياسات، من بين الأسباب التي أدت إلى اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية[2].

كانت فرق محو الأمية جزءاً من سياسة الحكومة للحد من الأمية، ولاسيما في المناطق الريفية الإيرانية. وعمل أعضاء هذه الفرق، الذين جُندوا في الجيش وحصلوا على الأقل شهادة الثانوية العامة، في مدارس مختلفة[3]. وارتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة في إيران، نتيجة لهذه البرامج، من 26 % إلى 42 %[4]. وفي الوقت نفسه توسعت الجماعات خمسة أضعاف، وزادت المستويات التعليمية المتوسطة بمقدار ثلاثة أضعاف[5]. وعلى الرغم من هذه المكاسب الإيجابية ظاهرياً، ظل 68 % من البالغين الإيرانيين أميين، خلال المدة نفسها من عام 1963 حتى عام 1977، فيما ارتفع العدد الفعلي للأميين من ثلاثة عشر مليوناً إلى خمسة عشر مليوناً[6]. وفي الوقت نفسه أكمل أقل من 40 % من الأطفال التعليم الابتدائي، وتدهورت نسبة المعلمين إلى الطلاب في المدارس العامة. وفي هذا السياق لم يفتح سوى ستين ألف مقعداً فقط للطلاب الجدد على المستوى الجامعي لحوالي 290 الف متقدم. ومع ذلك ظلت نسبة الحاصلين على الشهادات الجامعية واحدة من أدنى المعدلات في الشرق الأوسط.

وفي منحى آخر، في الوقت الذي حاول فيه محمد رضا بهلوي تحسين نظام الرعاية الصحية في إيران، كان لدى إيران واحداً من أسوأ نسب معدل الأطباء مقارنة بعدد المرضى، وكانت واحدة من أعلى معدلات وفيات الأطفال، وواحدة من أدنى نسب معدل المستشفيات مقارنة بعدد السكان في الشرق الأوسط[7]. ونظراً لأن محمد رضا بهلوي أراد إضفاء الشرعية على منصبة على أساس يختلف عن استعمال نظامه القاسي للقوة، فقد أضفى على سياساته أسماء نبيلة تُخفي حكمه الاستبدادي، في محاولة منه لتحويل الانتقادات عن حكمه الفاسد والقمعي. تلك العوامل أدت دوراً أيضاً في الثورة الإسلامية الإيرانية[8].

(1) Ibid., 279–280.
(2) Ibid., 170–175.
(3) Ibid., 280.
(4) Abrahamian, Iran Between Two Revolutions, 446.
(5) Ibid., 446–447.
(6) Ibid., 447.
(7) Ibid.
(8) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 282.

واستعمل الملك، على مدار سنين، ما زعم انه مكاسب إيجابية للثورة البيضاء بوصفها أحد مبررات حكمه. وإذ كانت هناك فوائد لبعض سياسات الملك، إلا أن تلك الفوائد اقتصرت على عدد صغير من الطبقة الوسطى والعليا، الذين أقاموا علاقات شخصية مع المقربين من نظام الملك. لهذا السبب ولأسباب ذات صلة، لم تصنع الثورة البيضاء الولاء في أوساط أعداد كبيرة من الإيرانيين لحكومة الملك، وزاد السخط في أوساط الإيرانيين، بمن فيهم الإيرانيون الذين سيشاركون في سنوات لاحقة في الثورة الإسلامية الإيرانية.

وبالتوازي مع مبادرات محمد بهلوي السياسية، حاول استعمال الرموز غير الإسلامية للدولة القومية الإيرانية لصالحه، عبر التأكيد على فكرة أن الأسرة البهلوية كانت وريثة لما وصفه نظامه السلالة الملكية لما قبل الإسلام. وقد تجاهل الملك، في سياق تأكيده على إنجازات هذه الإمبراطوريات الإيرانية القديمة ومحاولة ربطها بحكمه، إلى حدٍ كبير الماضي الإسلامي النابض بالحياة لإيران، الأمر الذي زاد من نفور أعداد كبيرة من الإيرانيين، الذين كانت أغلبيتهم العظمى من مسلمين. وعلى الرغم من جهود الملك، إلا انه لم يصنع لنفسه صورة بوصفه حاكماً يهتم بصدق لرفاهية الإيرانيين كافة. وتعود جذور هذه المشاكل، في جزء منها، إلى حقيقة انه وعائلته كانوا فاسدين وأن محمد رضا بهلوي أدار حكومته على نحو سيئ.

فقد استولى الملك وعائلته على ملايين الدولارات سنوياً من الأموال الحكومية الإيرانية لأغراضهم الشخصية. وفي الوقت نفسه، حصل الإيرانيون، الذين كانوا جزءاً من نظام المحسوبية للملك، على مبالغ كبيرة من المال من الشركات الأجنبية في إيران عبر ترتيب تراخيص الاستيراد للأفراد من تلك الشركات الأجنبية وتمكينهم من الوصول إلى مسؤولين حكوميين رفيعي المستوى. والواقع ان الفوارق الشاسعة في توزيع العائدات بين أوساط الشعب الإيراني، والقمع السياسي النشط للحكومة، قد أدى إلى نفور أعداد كبيرة من الإيرانيين من حكومة بلادهم، كما قام جهاز السافاك الذي تلقّى دعماً هائلاً من الولايات المتحدة، وبنحو منهجي بقمع أي قنوات يمكن للإيرانيين التعبير من خلالها عن معارضتهم[1].

(1) Ibid.

## محمد رضا بهلوي والمؤسسات الشيعية الإيرانية

تأثّر رجال الدين الشيعة والمؤسسات الشيعية في إيران سلباً من سياسات الملك أيضاً. كما عملت السياسات الحكومية، مثل الإصلاح الزراعي، على تقويض سبل عيشهم من خلال منح الحكومة الإيرانية نفوذاً لمصادرة الأراضي الممنوحة على أساس ديني، لأغراضها الخاصة، والتي كانت العائدات المالية منها ضرورية في صيانة المساجد والمدارس الدينية الإسلامية[1]. ومكّنت السياسات الأخرى في عهد محمد رضا بهلوي الحكومة الإيرانية من إقحام نفسها في المناطق التي كانت حكراً على رجال الشيعة. فعلى سبيل المثال، قدّم فرق محو الأمية في إيران، التي أنشأت نتيجة للثورة البيضاء، بديلاً للمدارس الدينية الشيعية، التي كانت خلال مدة طويلة من تاريخ إيران، المصدر الوحيد للتعليم في المناطق الريفية النائية في إيران. كما عارض رجال الدين الشيعة سياسات الملك التي حاولت جعل المجتمع الإيراني أكثر انصافاً وعدالة للمرأة، على أساس ان تلك السياسات تتعارض مع تعاليم الإسلام. كما حاول محمد رضا بهلوي المحاججة ضد معارضة رجال الدين الشيعة لهذه السياسات وغيرها، عبر التأكيد على أن سياساته كانت متوافقة مع الإسلام من حيث أنها تُرسي أسساً للعدالة والمساواة، وهما مبدآن إسلاميان يحظيان بتقدير كبير. كما اقترح الملك أن على رجال الدين الشيعة قصر اهتمامهم على مسائل التدين الشخصي، عوضاً عن إقحام انفسهم في مسائل السياسة العامة[2].

وفي الوقت الذي هددت فيه سياسات محمد رضا بهلوي بتقليل تدفق الايرادات عن رجال الدين الشيعة أو حجبها عنهم، إلا انهم لم يتحفزوا لمعارضة سياسات الملك لمصالح ذاتية فحسب؛ إذْ اعتقد رجال الدين هؤلاء اعتقاداً راسخاً ان سياسات الملك كافة تقريباً، بما في ذلك العلمنة والتغريب والتحديث، قد انتهكت تماماً معظم مبادئ الإسلام الشيعي، بما في ذلك تأكيده على العدالة الاجتماعية. وفيما جعلت السياسات الحكومة الإيرانية وبناها المؤسسية من الخطر على رجال الدين الشيعة التعبير عن معارضتهم لحكومة الملك بنحو علني، إلا ان صلاتهم القوية والشخصية غالباً مع أعداد كبيرة من الشيعة في أنحاء العراق كافة قد أتاحت لهم فرصاً للتعبير عن آرائهم في المساجد ومن خلال قنوات دينية أخرى. وقد زاد

(1) Ibid., 283.

(2) Ibid.

محمد رضا بهلوي من حدة القمع داخل إيران، وكل ذلك بدعم مالي وسياسي وعسكري من الولايات المتحدة، التي كانت أقوى حليف له منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. لقد ألغى نظام الحزبين (الذي كان يعمل في ظل قيود صارمة) وأسس نظام الحزب الواحد يدعى حزب البعث الوطني. وقد أدى الانتقال إلى دولة الحزب الواحد إلى تعظيم الطابع الاستبدادي للنظام، وولّد حقبة جديدة من السياسات والإجراءات الحكومية القاسية، بما في ذلك الاعتقالات والرقابة والتعذيب في السجون الإيرانية، والتي أدت إلى الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 [1].

## آفاق ثورية

وفي هذا السياق، فإن من بين العوامل التي أدت إلى قيام الثورة الإسلامية الإيرانية، والتي سيتم بحثها في الفصل القادم، على النحو الآتي:

1. استيلاء محمد رضا بهلوي وعائلته على مبالغ كبيرة لاستخدامهم الشخصي على حساب الإيرانيين.
2. التباينات الاقتصادية الهائلة في البلاد.
3. استعمال السافاك والأجهزة الحكومية المماثلة لسجن الإيرانيين واستجوابهم وتعذيبهم وفي بعض الحالات اعدامهم، ممن تعتقد الحكومة الإيرانية أنهم يعارضونها.
4. إنفاق الحكومة الإيرانية مليارات الدولارات على الأسلحة (التي تم شراؤها من الولايات المتحدة بنحو كبير) والتي كانت تفوق احتياجات إيران.
5. تغريب كل جانب من جوانب القانون والثقافة الإيرانية تقريباً وعلمنتها، بما في ذلك الحد، بنحو كبير، من نفوذ رجال الدين الشيعة في إيران وتمويلهم.
6. تعزيز محمد رضا بهلوي للمحاكم العلمانية في إيران، والذي اشترط على القضاة الحصول على شهادات غير دينية في القانون، فيما أسس مركزاً منافساً للدراسات الإسلامية في جامعة طهران، والذي من شأنه أن يدرّس الإسلام والمواضيع ذات الصلة على نحو لا يعارض حكومة محمد بهلوي.
7. تدخل الحكومة الإيرانية اعتماد رجال دين شيعة، بقصد منع رجال الدين الذين قد يعارضون الحكومة الإيرانية.

(1) Ibid., 284.

8. معاملة الحكومة الإيرانية القاسية لرجال الدين الشيعة الذين عارضوها، بما في ذلك فرض قيود أو حدود على لباسهم الديني والاحتفال بالطقوس الدينية التي كانت تنطوي على إمكانية استعمالها وسيلةً للاحتجاج على الحكومة.
9. مطالبة الحكومة الإيرانية طلاب المدارس الدينية الشيعية، الذين كانوا يدرسون الإسلام بغرض أن يصبحوا رجال دين شيعة، بأن يخدموا في الجيش الإيراني.

أثارت سياسات محمد رضا بهلوي غضب شريحة واسعة من الشعب الإيراني بما في ذلك 1. الجماعات المؤيدة للديمقراطية التي يعتقد أعضاؤها ان سياساته كانت غير ديمقراطية واستبدادية، 2. الجماعات الشيوعية والاشتراكية التي اعتقدت أن سياساته تنتهك المبادئ الأساسية للعدالة الاقتصادية والسياسية، و3. الشيعة الذين رأوا ان سياساته تنتهك أهم القيم الدينية، والسياسية، والأخلاقية للإسلام.

لقد انضمت هذه القوى وغيرها في حركة جماهيرية واسعة ضد محمد رضا بهلوي، وكانت جزءاً لا يتجزأ من الثورة الإسلامية الإيرانية. وفي الوقت نفسه، كان للتحالفات بين الحكومة الإيرانية والدول الاستعمارية الغربية خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، والأضرار التي سببتها هذه التحالفات للإيرانيين، إلى جانب الانقلاب المدعوم من بريطانيا وأمريكا ضد محمد مصدق، من العوامل الرئيسة التي حفزت الثورة الإسلامية.

وفي حين ذهب البعض إلى القول أن آية الله روح الله الخميني وحلفاءه من المسلمين الشيعة قد اختطفوا الثورة من القوى الثورية غير الدينية في المجتمع الإيراني، إلا أن هذا التفسير ينطوي على إشكالية لأنه لا يسلِّم على نحوٍ وافٍ بعقود من الزمن وظّفها آية الله الخميني وحلفاؤه الشيعة في تنظيم الثورة الإيرانية، ومحاضرات الخميني وكتاباته التي كُتبت قبل الثورة بوقتٍ كبير والتي وصفت شكل الحكومة إذا ما نجحت الثورة الإسلامية. وظل الخميني، في السنوات التي سبقت الثورة الإسلامية، على اتصال دائم مع القادة الشيعة داخل إيران، وكانت هناك شبكة واسعة من الملالي في المساجد الشيعية الإيرانية وغيرها من الأماكن التي تعبّر عن الأفكار الثورية الشيعية على الرغم من البيئة السياسية القمعية في البلاد. وهكذا عندما انخرطت مختلف القوى الشيعة الملتزمة دينياً والقوى العلمانية داخل إيران في مظاهرات حاشدة ضد حكومة محمد رضا بهلوي في بداية عام 1979، كان الشيعة الذين شاركوا في تلك المظاهرات على دراية بالمثل الثورية الشيعية

للخميني، ولديهم رؤية لما سيبدو عليه شكل الحكومة الشيعية في إيران إذا ما نجحت الثورة.

ولما اندلعت الثورة ناور الخميني بذاته عن قصد سياسياً ودينياً في سبيل السعي لتحقيق أقصى فائدة لنفسه ومُثله في أوساط العلمانيين الإيرانيين، على سبيل المثال، الذين تصوروا حكومة مختلفة للغاية عن تلك التي تصورها الخميني ونفذها في نهاية المطاف. في الواقع، لقد انتصر الخميني وحلفاؤه في صراعات مهمة على السلطة خلال الحقبة الثورية. مع ذلك، كانت الثورة الإسلامية، من حيث الاتجاهات الأكبر في التاريخ الايراني في القرنين التاسع عشر والعشرين، حدثاً ضخماً وكانت جزءاً من نمط أوسع من الاحتجاجات السياسية في إيران، بما في ذلك احتجاج التبغ، والثورة الدستورية، وانتخاب محمد مصدق رئيساً للوزراء، وجميعهم شاركوا دينياً وسياسياً وشيعياً، إلى جانب مشاركة القوى العلمانية في المجتمع الإيراني.

## الفصل الثالث

# الثورة الاسلامية الإيرانية وما بعدها

أُتيح أمام الإيرانيين، في خضم البيئة السياسية القمعية في إيران في عهد محمد رضا بهلوي، سبيل يمكنهم من خلاله التعبير عن مظالمهم في العام 1977، عندما قامت بعض المنظمات الغربية التي تركز على حقوق الإنسان، مثل منظمة العفو الدولية، بإتاحة المعلومات للجمهور بشأن انتهاكات النظام الإيراني لحقوق الإنسان، بما في ذلك استعماله التعذيب ضد السجناء السياسيين في إيران. كما شجع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وإدارته بقوة، بعد تسنّمه الرئاسة عام 1977، محمد رضا بهلوي من أجل جعل سياسات حكومته وممارساتها متوافقة مع المفاهيم الغربية لحقوق الإنسان[1]. لذا أمر الملك، الذي أراد تفادي المواجهة مع حليفه الرئيس، الولايات المتحدة، بتخفيض متواضع لاستعمال قوة الشرطة، ووضع إصلاحات ضعيفة نسبياً لمحاكمة خصومه السياسيين، ودعا إلى إطلاق سراح ما يقرب من ثلاثمائة سجين سياسي في إيران. وعلى الرغم من ان هذه التغييرات في السياسة اتسمت بالفتور، إلا ان تلك التغييرات الطفيفة، تساوقاً مع تاريخ سياسات الملك القمعية، أفضت إلى تهيئة بيئة أُعيد فيها تأسيس المنظمات السياسية القديمة، التي عارضت الملك، وأدت أيضاً إلى تشكيل منظمات جديدة[2].

### التيارات الفكرية

اعتقد مهدي بازركان، وهو ناشط سياسي وعميد كلية العلوم والتكنولوجيا ورئيس وزراء إيران لمدة وجيزة بعد عودة آية الله الخميني إلى إيران، بضرورة أن يكون في

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 357.

(2) Ibid.

إيران حكومة ديمقراطية تعمل على دمج المبادئ الإسلامية في قوانينها[1]. كان بازركان أحد مؤسسي حركة الحرية في العام 1961 والتي كانت مواقفها دستورية وديمقراطية، بحيث اعتقد أعضاء تلك الحركة أنها كانت متوافقة مع الإسلام[2]. كان بازركان مسلماً تقياً يؤمن بأهمية الإسلام في الحياة السياسية وأكد أن بعض المبادئ الإسلامية والديمقراطية تعزز بعضها بعضا بطرق إيجابية ومفيدة[3]. كان يؤمن بالحفاظ على تاريخ إيران وثقافتها وأهميتهما في المجالات السياسية والمجتمعية في إيران. واعتقد بازركان ان محمد رضا بهلوي قد ذهب بعيداً جداً فيما يتعلق باحتضانه الثقافة الغربية على حساب جوانب مهمة من التراث الثقافي الإيراني[4]. وأكد بازركان ان الإسلام نفسه يحتوي على مبادئ ملزمة تتصل بالعدالة والإنصاف والمساواة والحرية من بين جملة مبادئ، وانه بالإمكان دمج هذه المبادئ وما يتصل بها في مجموعة من سياسات التحديث لإيران التي كانت إسلامية وإيرانية وديمقراطية[5].

كان علي شريعتي أيضاً مثقفاً وناشطاً بارزاً، وكانت أعماله وأفكاره جزءاً من التأثير الذي حفّز الثورة الإسلامية الإيرانية، على الرغم من وفاة شريعتي في العام 1977، قبل عامين من ظهور تلك الثورة بشكل كامل ووصول آية الله الخميني إلى السلطة في إيران[6]. كان شريعتي ناشطاً في حركة الحرية في سنواتها الأولى ودرس في جامعة السوربون بباريس للحصول على الدكتوراه التي نالها في مجال تاريخ الإسلام في القرون الوسطى، والتي تُذكر في شهادة علي شريعتي الرسمية[7]. وكانت الدروس التي أخذها في جامعة السوربون في الغالب في مجالات

(1) Ervand Abrahamian, Iran between Two Revolutions (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982), 457–458.

(2) Michael Axworthy, Revolutionary Iran: A History of the Islamic Republic (London: Allen Lane, 2013), 4–5, 99.

(3) Ibid., 457–458.

(4) Joanna De Groot, Religion, Culture and Politics in Iran: From the Qajars to Khomeini London: I.B. Tauris, 2007), 191.

(5) Ibid. See also Abrahamian, Iran between Two Revolutions, 457–458, 504.

(6) Ali Rahnema, An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shariati (London: I.B. Tauris, 2000), 368.

(7) Axworthy, Revolutionary Iran, 99; Ali Rahnema, «Ali Shariati: Teacher, Preacher, Rebel» in Pioneers of Islamic Revival, ed. Ali Rahnema (London: Zed Books, 1994), 225.

علم الاجتماع، والتاريخ، والفلسفة، والاديان المقارنة، والدراسات الإسلامية[1]. وعمل شريعتي بعد عودته إلى إيران بوصفه محاضراً[2].

تأثر شريعتي بما عدّه إنجازات الثورتين الجزائرية والكوبية، إلا انه عارض الجوانب العلمانية لتلك الحركات الثورية، معتقداً ان الإسلام الشيعي يجب أن يكون ركيزة أساسية للثورة في إيران، وهو ما دعا إليه شريعتي[3]. وأيّد شريعتي وجهة نظر إصلاحية للعالم، جمعت بين سمات الماركسية، والتحررية الدينية المسيحية، والإسلام الشيعي، والهوية الثقافية الإيرانية، وأعرب عن معارضته القوية للحكومات الشمولية. وأكد ان الإسلام، ولاسيما الإسلام الشيعي، هو نظرة عالمية ثورية، تغطي جوانب الحياة كافة، ولاسيما السياسية، ودعا المسلمين إلى معارضة أشكال الظلم والقمع والاستغلال كافة[4]. وعلى وفق شريعتي، فإن النبي محمد أراد إقامة نظام اجتماعي توحده أسمى المعايير الأخلاقية، والذي من شأنه يرسخ العدالة والتضامن الإنساني والتوزيع العادل للثروة، وفي نهاية المطاف مجتمع لاطبقي[5]. كما انتقد شريعتي، في منتصف سبعينيات القرن المنصرم، الرقابة والعلمانية والفساد التي مارستها إدارة محمد رضا بهلوي وكذلك بعض رجال الدين الشيعة بسبب سلبيتهم السياسية في مواجهة سياسات الملك القمعية، وباتت أفكار شريعتي منتشرة على نطاق واسع في أوساط طلاب المدارس الثانوية والجامعات في إيران، حيث زودتهم بمجموعة من الأفكار التي لامست أعمق أحاسيسهم الدينية والسياسية بوصفهم مسلمين وإيرانيين[6].

ويمكن بنحو عام تقسيم رجال الدين الشيعة، في المدة التي سبقت الثورة الإسلامية مباشرة، إلى ثلاثة جماعات أيديولوجية. اعتقدت إحداها إن الإسلام الشيعي ينبغي أن يقتصر

(1) Rahnema, «Ali Shariati,» 225.

(2) Ibid., 226–228.

(3) Siavash Saffari, Beyond Shariati: Modernity, Cosmopolitanism, and Islam in Iranian Political Thought (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2017), 7.

(4) For intellectual resonances in modern Sunni thought, see Jon Armajani, Dynamic Islam: Liberal Muslim Perspectives in a Transnational Age (University Press of America/Rowman and Littlefield Publishing, 2004), 1–14.

(5) Abrahamian, Iran between Two Revolutions, 466.

(6) David Buchman, «Shiite Islam in Contemporary Iran: From Islamic Revolution to Moderating Reform,» in Islam in World Cultures: Contemporary Perspectives, ed. R. Michael Feener (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2004), 87.

على مجال التقوى الشخصية وأن لا يكون للإسلام الشيعي سوى دور ضئيل أو معدوم يؤديه في السياسة أو الحركات الثورية. أما الجماعة الثانية من رجال الدين الشيعة، والتي تألفت من الاصلاحيين السياسيين المعتدلين، فقد آمنت بإقامة شكل دستوري وديمقراطي في الحكم في ظل حكم ملكي. فيما طالبت جماعة ثالثة، والتي كانت تؤمن بالتغيير الديني والسياسي الأكثر شمولاً وتحولاً في إيران، بتحول شامل في الحكومة عبر المطالبة بالإطاحة بمحمد رضا بهلوي والنظام الملكي برمته، وإقامة دولة إسلامية يحكمها رجال الدين الشيعة. وقاد هذه الجماعة من رجال الدين الشيعة آية الله روح الله الخميني، زعيم الثورة الإسلامية الإيرانية، وبدت هذه القوة الدافعة التي تمتعت بجلاء الموقف والتي دمجت بمهارة الأيديولوجيات الدينية والسياسية، جذابة للعديد من الإيرانيين في الحقبة التي سبقت الثورة الإيرانية وفي مراحلها الأولى[1].

## الخميني: مهندس الثورة ومفكرها وقائدها

تلقى الخميني جزءاً من تعليمه في مدرسة شيعية في قم بإيران، وهي مركز مهم للتعليم الشيعي[2]. وعارض بشدة سياسات كل من رضا شاه بهلوي وابنه محمد رضا بهلوي، وعدّ ان كلاً الملكين يريدان تحجيم سلطة رجال الدين بنحوٍ كبير أو حتى القضاء عليها، وان كليهما يريدان علمنة المجتمع الإيراني كله على حساب الإسلام[3]. واعتقلت حكومة الملك محمد رضا بهلوي الخميني لانتقاده العلني الملك لإرسائه سياسات تنتهك المبادئ الإسلامية[4]. وبعد إطلاق سراح الخميني من السجن، واصل التنديد بمحمد رضا بهلوي وحكومته. ونتيجة لذلك اعتقلت الحكومة الإيرانية الخميني مرة أخرى، ونُفي بعد ذلك إلى تركيا عام 1964. وانتقل بعد عام إلى مدينة النجف الشيعية المقدسة بالعراق، حيث أقام فيها حتى انتقل إلى باريس، فرنسا عام 1978 [5].

واستمر الخميني اثناء منفاه في انتقاد الحكومة الإيرانية بعبارات حادة، وأوضح رؤيته

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 358.

(2) Shaul Bakhash, The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution, rev. ed. (New York: Basic Books, 1990), 19–24.

(3) Ibid.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 358.

(5) Ibid.

لإيران بوصفها جمهورية إسلامية من دون ملك[1]. نُشر كتاب الخميني المطوّل الموسوم ولاية الفقيه في العام 1970، ويحوي هذا الكتاب محاضرات الخميني وكتاباته الأخرى[2]. ويجادل في هذا الكتاب انه في حالة عدم وجود إمام يوحى اليه من الله (والذي يُعد في الإسلام الشيعي زعيماً مقدساً معصوماً من الخطأ)، يجب أن يتحمل رجال الدين الشيعة (أو الفقهاء) مسؤولية حكم دولة إسلامية شيعية[3]. ومن وجهة نظر الخميني، فإن رجال الدين الشيعة هؤلاء لهم الحق في أن يحكموا بأمر الله، في ضوء حقيقة ان رجال الدين يمتلكون العلم، والمعرفة، والبصيرة الروحية لتفسير القرآن والحديث والسنّة (صور لأقوال النبي محمد وأفعاله)، وتعاليم الأئمة الشيعة، والشريعة بطريقة تتوافق مع الإسلام الشيعي وتمت بصلة وثيقة بالمجتمعات المعاصرة، مثل إيران[4]. وقد صرّح الخميني بنحو قاطع ان تفويض (أو سلطة) رجال الدين الشيعة يعني أنهم يجب أن يحكموا البلد ويديرونه على وفق أحكام الشريعة[5]. وجادل الخميني بأن مؤسسة النظام الملكي تتعارض مع الإسلام، كما دعا إلى الإطاحة بحكومة محمد رضا بهلوي من خلال ثورة إسلامية وإقامة حكومة إسلامية شيعية على وفق رؤية الخميني[6]. ويقف نهج الخميني النشط سياسياً على طرف نقيض حاد مع مواقف الشيعة ذوي النهج الهادئ، الذين يعتقدون أن الشيعة يجب أن ينأون بأنفسهم عن السياسة، فيما يظلون ملتزمين دينياً، حتى ظهور الإمام الثاني عشر[7].

وقد قام الخميني بقدر هائل من العمل في الحقبة السابقة على الثورة الإسلامية الإيرانية

(1) Annabelle SrebernyMohammadi and Ali Mohammadi, Small Media, Big Revolution: Communication, Culture, and the Iranian Revolution (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1994), 119–135.

(2) يُترجم كلا المصطلحين «Vilayati faqih» and «Velayate faqeeh» إلى اللغة العربية بـ ولاية الفقيه.

(3) Imam Khomeini (Ayatollah Ruhollah Khomeini), Governance of the Jurist (Velayate Faqeeh), 7–77; Ruh Allah Khumayni, Islam and Revolution I: Writings and Declarations of Imam Khomeini (1941–1980), trans. Hamid Algar (n.p.: Mizan Press, 1981), 27–125; and Said Amir Arjomand, The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran (New York: Oxford University Press, 1988), 98.

(4) Arjomand, The Turban for the Crown, 98–99.

(5) Ibid.

(6) Alexander Knysh, Islam in Historical Perspective, 2nd ed. (New York: Routledge, 2017), 440.

(7) M. Ismail Marcinkowski, Religion and Politics in Iraq: Muslim Shia Clerics between Quietism and Resistance (Singapore: Pustaka Nasional PTE, 2004), 70–102.

لتمهيد السبيل لها. فعلى سبيل المثال، درّب الخميني، بحلول السبعينيات من القرن الماضي، ما يقرب من خمسمائة شخص، باتوا في نهاية المطاف رجال دين وعلماء شيعة، وحضر اثنا عشر ألف طالب محاضراته التي سبقت نفيه من إيران عام 1964 [1]. وأُختير معظم رجال الدين الشيعة البارزين الذين شغلوا أعلى مناصب السلطة في الحكومة الإيرانية بعد الثورة الإسلامية الإيرانية من مجموعات كبيرة من تلاميذه، وجميعهم تقريباً ألهمتهم رؤيته للحكومة الإسلامية[2]. كما روّج الخميني أيضاً للثورة الإسلامية الإيرانية عبر نشر رسالته في إيران من خلال شرائط مسجلة، ونشرات، وكتيبات تحوي أفكاره المؤيدة للإسلام والسابقة للثورة والمناهضة للملكية والمناهضة للاستعمار[3]. وبصّرت المبادئ الواردة بوسائط الاتصال تلك الإيرانيين بمظالم الملك ورؤيته لإيران، فيما ألهمتهم لدعم ما سيغدو في نهاية المطاف ثورة إيران الإسلامية، وعودة الخميني إلى إيران في عام 1979، وقيادته للبلاد حتى وفاته في عام 1989 [4].

وشكك آخرون، في الوقت نفسه، ممن عارضوا حكومة محمد رضا بهلوي، والذين أيّد بعظهم مُثلاً ديمقراطية علمانية معينة، في مطالب الخميني بإسقاط الملك أو رؤيته لحكومة إسلامية[5]. ومع ذلك، فمع اكتساب الحركة الزخم صوب الثورة الإسلامية، ولّدت أفكار الخميني دعماً متزايداً في صفوف أعداد متزايدة من الإيرانيين. وجذبت رسالته الدينية والسياسية الإيرانيين، عبر الأجيال، وتم تضمينها في الكلمات والرموز والأفكار، تناشد اعمق مشاعرهم الدينية والسياسية والثقافية[6]. واعتمد الخميني، من بين العناصر الأخرى، على تراث الإيرانيين المشترك في الاحتجاج المستند، في جانب منه، إلى المثل العليا المناهضة للإمبريالية، والتي ترجع جذورها إلى أحداث مثل احتجاج التبغ في العام 1891، والثورة الدستورية الإيرانية بين عامي 1905 و1911، بالإضافة إلى صعود مصدق

(1) Arjomand, The Turban for the Crown, 98.

(2) Ibid., 98.

(3) SrebernyMohammadi and Mohammadi, Small Media, Big Revolution, 119–135.

(4) Ibid.

(5) John L. Esposito and John O. Voll, Islam and Democracy (New York: Oxford University Press, 1996), 66.

(6) Stephen C. Poulson, Social Movements in Twentieth Century Iran: Culture, Ideology, and Mobilizing Frameworks (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2006), 224–225.

إلى السلطة، ومدة توليه رئاسة الوزراء، وما تلاها في الخمسينيات من القرن الماضي[1]. وفي الوقت الذي كانت مختلف أنواع الأفكار الثورية تكتسب شعبية في إيران، بما في ذلك افكار الخميني، نشرت صحيفة حكومية رسمية، المسماة اطلاعات، في كانون الثاني/ يناير عام 1978، هجوماً حاداً ضده[2]. كان هذا المقال عاملًا دفع الطلاب والبازار، التجار في قم، إيران، للمشاركة في مظاهرة كبيرة في كانون الثاني/يناير احتجاجاً على حكومة محمد رضا بهلوي[3].

## الاحتجاجات الثورية

استعملت وحدات الجيش الإيراني القوة المادية لإنهاء المظاهرات، الأمر الذي أسفر عن مقتل العديد من الأشخاص. وفي الإسلام الشيعي والثقافة الإيرانية، من المعتاد أن يتجمع أفراد الأسرة والأصدقاء المقربون لشخص متوفى بعد أربعين يوماً من وفاة ذلك الشخص لإحياء ذكرى وفاته[4]. دعا آيات الله البارزون وغيرهم، الذي انخرطوا في معارضة محمد رضا بهلوي، الإيرانيين للاحتفال باليوم الأربعين بعد مقتل العديد من الأشخاص في قم من خلال المشاركة في الطقوس والشعائر الإسلامية العرفية في المساجد في أنحاء إيران كافة. وبهذه الطريقة، أُدمجت الاحتجاجات ضد الملك في نسق الطقوس الشيعية التقليدية والمألوفة. وخلال هذه الطقوس الخاصة والشعائر والطقوس في المستقبل، عمل آيات الله وغيرهم من رجال الدين الشيعة على الدمج بين الإسلام وبين الاحتجاج ضد محمد رضا بهلوي بسلاسة. وبذلك، حافظ هؤلاء على سلطتهم الحالية واستعمال تلك

(1) Eva Patricia Rakel, «Iranian Foreign Policy since the Iranian Islamic Revolution:2006–1979 » in The Greater Middle East in Global Politics: Social Science Perspectives on the Changing Geography of the World Politics, ed. M. Parvizi Amineh (Leiden: Brill, 2017), 150–152. See also Mohsen Sazegara and Maria J. Stephan, «Iran's Islamic Revolution and Nonviolent Struggle» in Civilian Jihad: Nonviolent Struggle, Democratization, and Governance in the Middle East, ed. Maria J. Stephan (New York: Palgrave Macmillan, 2009), 185–204.

(2) Misagh Parsa, Social Origins of the Iranian Revolution (New Brunswick, New Jersey: Rutgers University Press, 1989), 209.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 360.

(4) Diane D'Souza, Partners of Zaynab: A Gendered Perspective of Shia Muslim Faith (Columbia: University of South Carolina Press, 2014), 172–173.

السلطة لمواصلة توجيه الاحتجاجات العامة ضد الملك[1]. وأُقيمت طقوس تذكارية تقليدية في 18 شباط/فبراير عام 1978 لذكرى أربعينية المتظاهرين الذين لقوا حتفهم في الشهر السابق، إلى جانب مظاهرات سلمية حدثت في معظم المدن الإيرانية الكبرى. بيد ان المظاهرات باتت عنيفة في مدينة تبريز الواقعة شمال غرب إيران، وتوجهت الدبابات إلى تلك المدينة من أجل إنهاء التظاهرات. وقد مات مائة شخص في تلك المشاحنات. ونُظّمت نتيجة لذلك، سلسلة أخرى من فعاليات إحياء الذكرى الشيعية، وأسفرت عن رد فعل حكومي عنيف. وقتلت الحكومة الإيرانية عدداً كبيراً من المتظاهرين في تلك الاحتجاجات، واقيمت مناسبة لإحياء ذكرى إسلامية شيعية بعد أربعين يوماً من ذلك في 10 أيار/مايو عام 1978. وتكررت هذه الدورة من المظاهرات وردود الفعل العنيفة والموت وفعاليات احياء الذكرى الإسلامية الشيعية، حيث باتت أعداد أكبر من الإيرانيين معارضة على نحو متزايد لحكومة محمد رضا بهلوي، بسبب التاريخ الطويل من ممارسات الحكومة القمعية وإجراءاتها الوحشية ضد المتظاهرين[2].

كما وقعت، في 8 أيلول/سبتمبر عام 1978، سلسلة من المواجهات الواسعة في طهران بين متظاهرين من مختلف قطاعات المجتمع الإيراني، من ناحية، والقوات المسلحة الحكومية من ناحية أخرى[3]. واستعمل الجيش في ذلك الصراع الوسائل المتاحة له كافة تقريباً، بما في ذلك الدبابات والمروحيات الحربية لقمع المظاهرات. وقتل مرة أخرى عدداً كبيراً من المتظاهرين. كانت أحداث هذا اليوم، التي باتت تسمى بالجمعة السوداء، محورية في تحشيد الإيرانيين ضد محمد رضا بهلوي. وعلى حد تعبير المؤرخ إيرفاند أبراهاميان فقد وضعت الجمعة السوداء «بحراً من الدم» بين محمد رضا بهلوي والشعب الإيراني[4]. وتسببت التدابير الوحشية التي اتخذتها الحكومة الإيرانية في زيادة أعداد الإيرانيين لدعم الخميني، وجعل أعضاء حركة الحرية يدعمون مطالب الخميني بإسقاط الملك[5]. وأعقبت أحداث الجمعة السوداء سلسلة من الاضرابات في قطاعات الاقتصاد الإيراني مثل مصافي النفط

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 360.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 361.

(4) Abrahamian, Iran between Two Revolutions, 516.

(5) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 361.

وحقول النفط. ووصلت الإضرابات العمالية إلى مستوى مرتفع في تشرين الأول/أكتوبر وأدت إلى إغلاق مؤقت لمعظم الصناعات الكبيرة وتباطؤ كبير في الاقتصاد الإيراني.

وقد حدثت لحظة مهمة في الحركة الثورية في كانون الأول/ديسمبر 1978، خلال عشرة أيام من محرم، وهو الوقت الذي يُحيي فيه الشيعة ذكرى استشهاد أهم شهداء الإسلام الشيعي، الإمام الحسين، الذي عاش خلال القرن السابع الميلادي. والشعائر في شهر محرم وما يرتبط بها من معانٍ تكتسب أهمية كبيرة في الإسلام الشيعي. فقد باتت الأطر الدينية والسياسة التي جرت فيها الشعائر الشيعية في كانون الأول/ديسمبر عام 1978 وأنماط المقاومة، التي كانت متأصلة في تلك الشعائر، وما يتصل بها من مواعظ، نمطاً مألوفاً منذ مدة طويلة، أُتبع في السنوات التي سبقت الثورة الإسلامية. وبدءاً من 2 كانون الأول/ديسمبر، تدفق الآلاف من المسلمين الشيعة الذين كانوا يشاركون شعائر محرم احتجوا في الوقت نفسه على ملك إيران بوصفه جزءاً من الطقوس نفسها في شوارع طهران. وكان المتظاهرون يرتدون كفن الاستشهاد الأبيض، الذي يرمز إلى استعدادهم لمحاكاة استشهاد الإمام الحسين؛ إذْ اعتقد هؤلاء المتدينون والمتظاهرون أنه مات وهو يقاوم طاغية زمانه ورفعوا رايات ويافطات تطالب بعودة الخميني وجعله زعيماً للبلاد. وعلى الرغم من مقتل سبعمائة متظاهر خلال الأيام الثلاثة الأولى من شهر محرم، استمرت الاحتجاجات المناهضة للحكومة، الأمر الذي أدى إلى خروج مسيرة كبيرة قوامها حوالي مليوني شخص في طهران في 12 كانون الأول/ديسمبر عام 1978 [1].

وضعف دعم الجيش الإيراني لمحمد رضا بهلوي خلال مظاهرات محرم تلك. وفرّ بعض الجنود الإيرانيين، الذي ذعروا جرّاء قتل أعداد كبيرة من المدنيين الإيرانيين العُزّل، من وحداتهم وانضموا إلى الاحتجاجات، فيما هجر جنود آخرون وحداتهم ولم يشاركوا في الاحتجاجات بالمرة. وفي خضم هذه البيئة السياسية المضطربة، وافق شابور بختيار، وهو سياسي إيراني معتدل، على أن يصبح رئيساً للوزراء شرط أن يغادر محمد رضا بهلوي البلاد. غير أن بختيار وموقفه السياسي المعتدل لم يجسدا ذلك النوع من التغيير السياسي الذي تصوره عدد كبير من الإيرانيين؛ إذْ انتقده أعضاء في حركة الحرية والخميني، الذين أصدروا إعلاناً يفيد بأن أي حكومة لها علاقة بمحمد رضا بهلوي غير شرعية وأن خدمة مثل هذه

(1) Ibid.

الحكومة يعد انتهاكاً للمبادئ الإسلامية[1]. وغادر ملك إيران البلاد في 16 كانون الثاني/ يناير عام 1979 وتوفي بعد عام في المنفى في مصر. وعاد آية الله الخميني إلى إيران في الأول من شباط/ فبراير من ذلك العام وسط بهجة جماهيرية عارمة للملايين من أنصاره؛ إذْ رحبت به جموع غفيرة من الناس في أنحاء البلاد كافة. لقد أدت ثورة سياسية ودينية سلمية إلى حد كبير، قادها وألهمها زعيم ومفكر إسلامي شيعي يتمتع بشخصية كاريزمية، إلى الإطاحة بمحمد رضا بهلوي وإنهاء حكم الأسرة البهلوية في إيران.

## عودة الخميني إلى إيران

بحلول الوقت الذي عاد فيه الخميني، كانت حكومة إيران وجيشها، واقتصادها، وأجهزة الأمن الداخلي قد فقدت الكثير من قوتها. ولم يكن مستقبل البنى الحكومية لإيران واضحاً للمدة بين عامي 1979-1982، لأن محمد رضا بهلوي قد تم تنحيته من الملكية وأن جماعات مختلفة داخل إيران، بما في ذلك الخميني وأنصاره، كانت تتنافس على السلطة السياسية مع رغبتها في رسم مستقبل إيران على نحو يتفق مع أيديولوجياتها الدينية والسياسية. وكانت القضية الرئيسة المثارة بهذه المدة الانتقالية تتخلص في سؤال مؤداه: هل ستخضع حكومة إيران لقيادة الخميني ورجال الدين الشيعة الآخرين وتتحول إلى جمهورية إسلامية، أم ستكون بنيتها الحكومية علمانية وديمقراطية بنحوٍ كبير بطريقة تعكس أولويات حركة الحرية وحلفائهم؟ وبعد مدة من الاضطرابات والصراع داخل البلاد، هيمن الخميني وحلفاؤه، الذين أيّدو فكرة إيران بوصفها جمهورية إسلامية[2].

ولم يعترف الخميني، الذي عمل على نحو يتفق مع مبدئه القائل بأن أي فرد قد قبل تعييناً من محمد رضا بهلوي كان مخالفاً للإسلام، ببختيار بوصفه رئيساً للوزراء. وسيطر مدنيون مسلحون يدعمون الخميني على المباني الحكومية في 11 و12 شباط/فبراير عام 1979، الأمر الذي أدى إلى عدد من الاعتقالات وإجبار بختيار على الاستقالة من منصب رئيس الوزراء. وفرّ بختيار من إيران في الوقت نفسه تقريباً الذي فرّ فيه العديد من مساعديه وآخرين، الذين خدموا محمد بهلوي[3].

(1) Ibid., 362.

(2) Ibid.

(3) Kathryn Spellman, Religion and Nation: Iranian Local and Transnational Networks in Britain (New York: Berghahn Books, 2006), 23.

ثم عيّن الخميني مهدي بازركان رئيساً لوزراء إيران، وكانت إحدى مسؤوليات بازركان الرئيسة هي إرساء النظام الإداري والاستقرار الاقتصادي داخل البلاد[1]. وحاول هو وحكومته، التي كانت تتألف من المعتدلين، تشجيع إنشاء هيئات حاكمة علمانية وديمقراطية إلى حدٍ كبير. ومع ذلك فإن الهيأة التي قدمها الخميني، مجلس الجمهورية الإسلامية، وهي منظمة حاكمة موازية، قد وضعت قيوداً شديدة على قدرة بازركان وحكومته على رسم السياسات وسنّها، ولاسيما تلك التي تعكس رؤيتهم العلمانية إلى حد كبير ألا وهي حكومة ديمقراطية ودستورية في إيران. لقد كان مجلس الجمهورية الإسلامية، الذي تألف من رجال الشيعة بنحوٍ رئيس ويعمل تحت إشراف الخميني، في ذلك الوقت أقوى منظمة حكومية في إيران؛ إذْ قام هذا المجلس برسم السياسات والقوانين والمراسيم وتنفيذها مع امتلاكه سلطة النقض على السياسات التي اقترحتها حكومة بازركان[2]. وجعلت السطات الواسعة التي يتمتع المجلس من المستحيل تقريباً على بازركان وحلفائه تنفيذ مقترحاتهم السياسية، واستقال من منصب رئاسة الوزراء مستاءً ومحبطاً إزاء رفض رجال الدين الشيعة لسياساته وافعاله الأخرى [يقصد المجلس]، التي أيّدها بعض رجال الدين هؤلاء، مثل أخذ الطلاب الإيرانيين لرهائن أمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران بدءاً من 4 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1979 [3].

## إقامة جمهورية إسلامية شيعية

استمرت في هذا السياق بعض الأعمال التي أدت إلى قيام إيران بوصفها جمهورية إسلامية عبر استفتاء وطني في 31 آذار/مارس عام 1979. وافق ذلك الاستفتاء على استبدال النظام الملكي السابق بجمهورية إسلامية[4] وبعد هذا الاستفتاء قدّمت مسودة الحكومة لدستور البلاد للمداولة والنقاش إلى جمعية خبراء منتخبة شعبياً، كانوا في معظمهم من رجال الدين الشيعة. وأخبر الخميني مجلس الخبراء أن الدستور الإيراني يجب أن يقوم «على الإسلام بنسبة

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 362.

(2) Ibid.

(3) Baqer Moin, Khomeini: Life of the Ayatollah (New York: Thomas Dunne Books/St. Martin's Press, 2001), 221.

(4) Parvin Paidar, Women and the Political Process in TwentiethCentury Iran (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997), 226.

مائة %»[1]. وقد عمل مجلس الخبراء، على وفق توجيهات الخميني، على وضع دستور اشترط أن تستند القوانين الإيرانية كافة على المبادئ الإسلامية. وقد أدى هذا الدستور الذي أُسس على أساس الإسلامي دوراً أساسياً على الطريق صوب تحول إيران جمهورية إسلامية[2].

وتمت الموافقة على دستور جمهورية إيران الإسلامية في استفتاء وطني جرى في الثاني والثالث من كانون الأول/ديسمبر عام 1979، وتمت مراجعة أجزاء من هذا الدستور عام 1989 [3]. ومن العناصر الشيعية الواضحة في هذا الدستور هو تكريس مفهومها الخاص لولاية الفقيه في الدستور. وبرغم ان هذا المصطلح لم يستعمل في صيغة الدستور لعام 1979، إلا ان المبادئ المتصلة بذلك المفهوم ومسؤوليات الفقيه موصوفة فيه[4]. وفيما يتعلق بهذا المنصب الذي أُسند إلى الخميني حتى وفاته عام 1989، فقد نصّ الدستور على أن أهم السلطات الدينية والسياسية للدولة ستكون بيد الفقيه حتى ظهور الإمام الشيعي الثاني عشر[5]. وعلى وفق الشيعة، فإن الإمام الثاني عشر (المعروف أيضاً باسم المهدي أو الإمام الغائب) هو شخصية مقدسة معصومة من الخطأ وُلد حوالي عام 868م، واختفى وسيظهر مرة أخرى لقيادة الشيعة في معركة كبرى ضد قوى الشر، وتطهير الإسلام، وإعادة السلام والعدل إلى العالم[6].

---

(1) Rouhollah K. Ramazani in his «Introductory Note» to «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution],» Middle East Journal 34, no. 2 (Spring 1980): 181–182.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 364.

(3) Mahmood T. Davari, The Political Thought of Ayatullah Murtaza Mutahhari: An Iranian Theoretician of the Islamic State (London: RoutledgeCurzon, 2005), 138.

النص الكامل لدستور جمهورية إيران الإسلامية المعدل لعام 1989 متاح على الموقع الإلكتروني للبرلمان الإسلامي لإيران على الموقع التالي:

http://en.parliran.ir//UploadedData/89/Contents/635996064834543008.pdf(accessed September 30, 2017) with the title «The Constitution of the Islamic Republic of Iran, 1979; Last amended in 1989.»

(4) Rouhollah K. Ramazani, «Introductory Note» to «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution],» 182. See also «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran,» Principle 5, p. 189; Principle 110, pp. 198–199.

(5) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 364; Momen, Introduction to Shi`i Islam, 161; Rouhollah K. Ramazani, «Introductory Note,» 182–183.

(6) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards (New York: Oxford University Press, 2016), 26. See also Tabatabai, Shi`ite Islam, 212.

## المبادئ الدستورية

تبعاً لكتابات الخميني ودستور إيران لعامي 1979 و1989، فإن المسلمين الشيعة، الذين ينتظرون عودة الإمام الثاني عشر، يتحملون مسؤولية حكم أنفسهم على وفق الشريعة الإسلامية، التي تتضمن وجود ولاية الفقيه على رأسها، حتى عودة الإمام الثاني عشر[1]. وتنص المادة 5 من دستور إيران لعام 1989، والتي تشبه المادة 5 في دستور إيران لعام 1979، على ان ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر؛ الشجاع القادر على الإدارة والتدبير»[2]. وعلى وفق المادة 110 من دستور إيران لعام 1989، فإن ولاية الفقيه أو المرشد الأعلى لجمهورية إيران الإسلامية تضطلع بمسؤوليات عديدة تشمل:

1. رسم السياسة العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام.
2. الإشراف على حسن تنفيذ السياسات العامة للنظام.
3. إصدار الأمر بالاستفتاء العام.
4. القيادة العامة للقوات المسلحة.

(1) Imam Khomeini (Ayatollah Ruhollah Khomeini), Governance of the Jurist (Velayate Faqeeh): Islamic Government, trans. Hamid Algar (Tehran, Iran: The Institute for Compilation and Publication of Imam Khomeini's Works, International Affairs Division, n.d.), 19–27, http://www.iranchamber.com/history/rkhomeini/books/velayat_faqeeh.pdf (accessed September 30, 2107). See also «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution],» Principle 5, p. 189; «The Constitution of the Islamic Republic of Iran, 1979; Last amended in 1989,» Article 5, p. 12.

(2) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, Article 5, at https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=en (accessed July 7, 2018). Constituteproject.org is a scholarly website directed by Zachary Elkins, Tom Ginsburg, and James Melton, which is part of the Comparative Constitutions Project that produces comprehensive data about the world's constitutions. See http://comparativeconstitutionsproject.org/aboutccp and http://comparativeconstitutionsproject.org/contact. With respect to Iran's 1979 constitution, see «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution]» Middle East Journal 34, no. 2 (Spring 1980): Principle 5, p. 189.

5. إعلان الحرب والسلام والنفير العام.

6. تنصيب وعزل وقبول استقالة كل من:

أ. فقهاء مجلس صيانة الدستور.

ب. المسؤول الأعلى في السلطة القضائية.

ت. رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في جمهورية إيران الإسلامية.

ث. رئيس أركان القيادة المشتركة.

ج. القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.

ح. القيادات العليا للقوات المسلحة.

7. حلّ الخلافات بين أجنحة القوات المسلحة الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

8. حلّ مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام.

9. توقيع مرسوم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب.

10. عزل رئيس الجمهورية مع أخذ مصالح البلاد بعين الاعتبار،

11. إصدار العفو أو تخفيف عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بناء على اقتراح من رئيس السلطة القضائية[1].

مكّنت النصوص التي كانت مماثلة لتلك الموجودة في دستور إيران لعام 1979 الخميني من توطيد سلطته بعد الموافقة على ذلك الدستور. وبعد يوم واحد من وفاته في العام 1989، انتخب مجلس الخبراء آية الله الخامنئي خلفاً له.

أسست دساتير عام 1979 و1989 لجمهورية إيران الإسلامية العديد من الكيانات السياسية داخل الحكومة الإيرانية. ويُنتخب بعض المسؤولين في الحكومة الإيرانية فيما يُعين آخرين لشغل مناصبهم. وأراد واضعوا الدساتير 1979و1989 أن تعكس تلك الدساتير والكيانات الحكومية التي أسستها، أولويات الإسلام الشيعي والديمقراطية، مع الاعتقاد بأن بعض جوانب

(1) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org, Article 110.

الديمقراطية متأصلة في الإسلام الشيعي[1]. وفي الواقع، ان الكيانات الحكومية كافة، التي سيتم مناقشتها، ظهرت في دستور عام 1979. وقد عُدّل هذا الدستور في العام 1989. ونظراً لأن هذه التعديلات هي الأحدث، فإن هذا الوصف يستند إلى دستور عام 1979، بما في ذلك التعديلات التي أجريت في عام 1989.

ينتخب مجلس الخبراء المرشد الأعلى لإيران، الذي يحمل لقب آية الله (يوجد العديد منهم في إيران) وهو الذي يتولى ولاية الفقيه، ويتألف هذا المجلس من ستة وثمانين عضواً، يجب أن يكونوا جميعهم من رجال الدين الشيعة. هذا المجلس مُلزم قانوناً بانتخاب شخص مؤهل بدرجة عالية، من بين مؤهلات أخرى، من حيث معرفته بالشريعة الإسلامية والمسائل المتصلة بها، ليكون المرشد الأعلى لإيران[2]. وفي حالة عجز المرشد الأعلى عن أداء مهامه القانونية أو فقدان إحدى مؤهلاته المنصوص عليها في الدستور، يعزله مجلس الخبراء من منصبه ويتولى هذا المجلس اختيار مرشد أعلى جديد[3]. كما يتولى المجلس اختيار مرشد أعلى جديد إذا مات أثناء توليه المنصب أو استقال[4]. وينتخب الإيرانيون أعضاء مجلس الخبراء بعد أن يقوم مجلس صيانة الدستور بفحص المرشحين المحتملين للمجلس[5]. وتجرى انتخابات مجلس الخبراء كل ثمان سنوات[6].

ويلي المرشد الأعلى، رئيس إيران وهو القائد الأعلى للدولة والمسؤول عن تنفيذ الدستور الإيراني. وبوصفه الرئيس التنفيذي، فإن الرئيس الإيراني، مسؤول عن ممارسة السلطة التنفيذية، باستثناء الأمور التي تقع على عاتق المرشد الأعلى[7]. ويتولى مجلس صيانة الدستور

(1) Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future (New York: W.W. Norton and Company, 2006), 180–181.

(2) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org, Article 107.

(3) Ibid., Article 111.

(4) Ibid.

(5) Stephen C. Poulson, Social Movements in Twentieth Century Iran: Culture, Ideology, and Mobilizing Frameworks (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2006), 252.

(6) Lowell Barrington, Michael J. Bosia, Kathleen Bruhn, Susan Giaimo, and Dean E. McHenry Jr., Comparative Politics: Structures and Choices (Boston: Wadsworth/Cengage Learning, 2010), 271.

(7) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org, Article 113.

فحص المرشحين لرئاسة إيران، ويُنتخب الرئيس الإيراني عبر التصويت المباشر للشعب لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لولاية ثانية مدتها اربع سنوات[1]. وعلى وفق الدستور الإيراني، يُنتخب الرئيس من بين الشخصيات الدينية والسياسية البارزة؛ وأن يكون إيراني الأصل؛ ويحمل الجنسية الإيرانية، وتتوفر فيه القدرات الإدارية وحسن التدبير؛ وذو ماضٍ جيد؛ وتتوفر فيه الأمانة والتقوى؛ مؤمن بالمبادئ الأساسية لجمهورية إيران الإسلامية والإسلام الشيعي، وهو المذهب الرسمي لإيران[2]. ويتولى الرئيس الإيراني، من بين مسؤوليات أخرى، المهام الآتية:

1. يلتزم بالامتثال لجميع التشريعات التي أقرها البرلمان الإيراني أو تمت الموافقة عليها من خلال استفتاء، وإحالة تلك القوانين إلى السلطات المختصة للتنفيذ[3].
2. يوقّع المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق التي تبرم بين الحكومة الإيرانية، وسائر الدول، وكذلك المعاهدات المتعلقة بالمنظمات الدولية، بعد أن يصادق عليها البرلمان الإيراني[4].
3. يتولى مسؤولية أمور التخطيط والموازنة، فضلاً عن الخدمات المدنية داخل البلاد[5].
4. يُعيّن السفراء باقتراح من وزير الخارجية وموافقة رئيس الجمهورية، ويوقع رئيس الجمهورية أوراق اعتماد السفراء، ويتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول الأخرى[6].
5. يقدّم استقالته إلى المرشد الأعلى لإيران ويواصل أداء مهامه طالما لم تقبل استقالته[7].

وفيما يتعلق بنصوص الدستور الخاصة بمجلس الوزراء الإيراني، والذي يسيمه الدستور بـ «مجلس الوزراء»، فإن رئاسته تُسند إلى رئيس الجمهورية الذي يشرف على عمل هؤلاء الوزراء عبر اتخاذ التدابير اللازمة بالتنسيق بين قرارات الوزراء فرادى وبين قرارات الحكومة ككل[8]. الرئيس مسؤول أمام البرلمان الإيراني عن إجراءات مجلس الوزراء[9].

(1) Ibid., Article 114.
(2) Ibid., Article 115.
(3) Ibid., Article 123.
(4) Ibid., Article 125.
(5) Ibid., Article 126.
(6) Ibid., Article 128.
(7) Ibid., Article 130.
(8) Ibid., Article 134.
(9) Ibid.

ويضم مجلس الوزراء عادة ما يقرب من اثنين وعشرين وزيراً وإثني عشر نائباً للرئيس، يتولى كل منهم المسؤولية عن مجالات محددة، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة، والطاقة الذرية، والاتصالات، والتراث الثقافي، والسياحة، والدفاع، والتعليم، وحماية البيئة، والشؤون الخارجية، والصحة، والعمل، والرياضة، وشؤون المرأة، والأسرة[1].

يتولى مجلس صيانة الدستور، الذي يختلف عن مجلس الوزراء، مسؤولية، من بين مسؤوليات أخرى، حماية أحكام الإسلام ودستور إيران، مع التأكد من توافق القوانين التي يقرها البرلمان الإيراني معها[2]. يتألف مجلس صيانة الدستور من إثني عشر فقيهاً شيعياً، يُعين المرشد الأعلى ستة منهم، فيما ينتخب البرلمان الإيراني الستة الآخرين من بين الأشخاص الذين رشّحهم رئيس القضاء الإيراني[3]. ويُنتخب أعضاء هذا المجلس لمدة ست سنوات. ومع ذلك يتم تغيير نصف أعضاء كلا الفريقين عن طريق القرعة، بعد مرور ثلاث سنوات من الولاية الأولى، ويُعين أعضاء جدد مكانهم[4]. وإذا وجد أغلبية أعضاء مجلس صيانة الدستور أن التشريع الذي أقره البرلمان الإيراني لا يتوافق مع أحكام الإسلام أو الدستور الإيراني، فيتعين عليهم إعادة هذا التشريع إلى البرلمان الإيراني لمراجعته وتنقيحه[5]. كما يتولى هذا المجلس مسؤولية تفسير الدستور الإيراني، ويمكنه تقديم تفسيره بأغلبية ثلاثة ارباع أعضائه[6]. ويتولى مجلس صيانة الدستور أيضاً مسؤولية الإشراف على انتخابات مجلس الخبراء، والرئيس، والبرلمان، فضلاً عن الاستفتاء العام[7]. ويُعيّن المرشد الأعلى أعضاء مجلس تشخيص مصلحة النظام، الذي يختلف عن مجلس صيانة الدستور، وله سلطة اتخاذ القرارات في الحالات التي يوجد فيها خلافات في الرأي بين البرلمان الإيراني ومجلس صيانة الدستور بشأن القوانين التي أقرها البرلمان. كما يمكن أن يضطلع المجلس بمهام أخرى[8].

(1) Karen Latchana Kenney, Iran (Edina, Minnesota: Abdo Publishing, 2012), 100.

(2) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org, Article 91.

(3) Ibid.

(4) Ibid., Article 92.

(5) Ibid., Article 94, Article 96.

(6) Ibid., Article 98.

(7) Ibid., Article 99.

(8) Ibid., Article 112.

ينتخب الشعب أعضاء البرلمان الإيراني لمدة اربع سنوات ويتألف من 270 نائباً[1]. ويتولى مجلس صيانة الدستور التدقيق بالمرشحين المحتملين، كما يبتّ بالمرشحين الذين يُسمح لهم بالترشح لشغل مقاعد البرلمان[2]. وتبعاً للدستور الإيراني، فإن لكل من الزرادشتيين واليهود نائب واحد في البرلمان، وللمسيحيين الآشوريين والكلدانيين مجتمعين نائب واحد، ولكل من المسيحيين الأرمن في شمال وجنوب إيران نائب واحد[3]. والواقع ان ضمان تمثيل أعضاء تلك الديانات التوحيدية بنائب واحد أو أكثر في البرلمان يتوافق مع المبدأ الإسلامي المتمثل بـ «أهل الكتاب»، الذي يهدف إلى حماية المسيحيين، واليهود، والزرادشتيين، عندما يكونوا أقليات دينية في البلدان ذات الأغلبية المسلمة[4].

ويحظر الدستور الإيراني، رداً على مناسبات عديدة في تاريخ إيران منحت فيها الحكومات الإيرانية امتيازات لدول أجنبية، منح الامتيازات للأجانب لإنشاء شركات أو مؤسسات في الزراعة، والصناعة، والتعدين، والتجارة، وغيرها، من الخدمات[5]. كما ينص الدستور الإيراني أن يُنتخب أعضاء مجالس القرى، والبلدات، والمدن، والمقاطعات، والمحافظات، من لدن المجتمع المحلي نفسه[6]. ويُعيّن المرشد الأعلى الإيراني رئيس السلطة القضائية ويتحمل مسؤولية ضمان الفصل في القضايا القانونية وإدارة القوانين الإيرانية بما يتفق مع الشريعة[7].

ويعبر الدستور الإيراني عن التزام قوي بالمؤسسة العسكرية الإيرانية لعدة أسباب منها: 1. تاريخ من التدخل الأجنبي الكبير في الشؤون الداخلية لإيران.2. رغبة القيادة الدينية والسياسية الإيرانية بعد مدة وجيزة من نجاح الثورة الإيرانية، في قمع المعارضة في أوساط

---

(1) Ibid., Articles 62–64.

(2) Lowell Barrington, Comparative Politics: Structures and Choices, 2nd ed. (Boston: Wadsworth/ Cengage Learning, 2013), 189.

(3) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www. constituteproject.org , Article 64.

(4) Eric Orlin, Lisbeth S. Fried, Jennifer Wright Knust, Michael L. Satlow, and Michael E.Pregill, eds., The Routledge Encyclopedia of Ancient Mediterranean Religions (New York: Routledge, 2016), 24.

(5) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www. constituteproject.org , Article 81.

(6) Ibid., Article 100.

(7) Ibid., Article 170.

الأشخاص والجماعات داخل إيران وخارجها، الذين عارضوا الحكومة. 3. رغبة طويلة الأمد تتمثل في استعمال سياسة إيران الخارجية، وربما جيشها، في محاولة حماية إيران وتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط. 4. هدف حماية الشيعة في الشرق الأوسط وأماكن أخرى[1].

ويُعيّن المرشد الأعلى القادة العسكريين لإيران[2]. وفي هذا السياق، هناك فرعان رئيسان في الجيش الإيراني هما: الجيش النظامي وحرس الثورة الإسلامية ويتولى الجيش النظامي المسؤولية الرئيسة المتمثلة بالدفاع عن وحدة الأراضي الإيرانية، فيما يتولى حرس الثورة الإيرانية مسؤولية الدفاع عن إيران بوصفها أمة والدفاع عن النظام السياسي القائم على الإسلام في البلاد[3].

ويعبّر دستور إيران لعامي 1979 و1989 عن أهداف الحكومة للجيش الإيراني وحرس الثورة الإسلامية. فعلى سبيل المثال يشير الدستور إلى ان الجيش وحرس الثورة الإسلامية «يتحملان عبء الجهاد في سبيل الله، والنضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم»[4] وتوسَّع حرس الثورة الإسلامية وتعزز عسكرياً منذ الثورة الإسلامية عام 1979، وبات مؤثراً في المجالات المختلفة داخل إيران، بما في ذلك المجالات السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية، والثقافية[5]. ويمتلك حرس الثورة الإسلامية والجيش النظامي قوات برية، وبحرية، وجوية متماثلة. وتهدف تلك المجموعات العسكرية إلى التعاون في أوقات الحرب، وعادة ما تعمل ضمن مواقع جغرافية منفصلة إلى حدٍ كبير خلال أوقات السلم[6]. فعلى سبيل المثال تتولى البحرية التابعة لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية والبحرية النظامية كلاهما مسؤولية الدفاع عن سواحل إيران، لكنهما يعملان في مناطق مختلفة؛ إذْ يتولى الحرس الثوري الإيراني العمليات البحرية في الخليج العربي، فيما تعمل قوات البحرية التابعة للجيش النظامي على طول السواحل في الجزء الجنوبي من بحر قزوين. وفي الوقت نفسه، فإن الجيش النظامي يعمل على السفن التقليدية كبيرة الحجم لإيران،

(1) Ibid., section entitled «An Ideological Army.»

(2) Barbara Ann RiefferFlanagan, Evolving Iran: An Introduction to Politics and Problems in the Islamic Republic (Washington, DC: Georgetown University Press, 2013), 61.

(3) Ostovar, Vanguard of the Imam, 5.

(4) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org , section entitled «An Ideological Army.»

(5) Ostovar, Vanguard of the Imam, 5.

(6) Ibid.

فيما يستعمل حرس الثورة الإيرانية عادة قوارب أصغر ويضع تحت تصرفه أسطول مكون من آلاف الزوارق السريعة والمسلحة. وعلى هذا النحو، فإن القوة الجوية الإيرانية التابعة للجيش النظامي أكبر وتتحكم في عدد طائرات أكثر من القوات الجوية المسلحة لحرس الثورة الإسلامية. مع ذلك، فإن حرس الثورة الإسلامية يُشرف على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، الذي يُعد مقوماً أساسياً من مقومات النظام الدفاعي في البلاد[1].

وتماشياً مع تأكيد الدستور الإيراني على النضال لبسط حاكمية القانون الإلهي في العالم واستعمال إيران للقوات المسلحة لتحقيق ذلك وما يتصل به من أهداف، فإن الدستور الإيراني ينصّ أيضاً على أن سياسة إيران الخارجية تقوم على معارضة أي شكل من أشكال التسلط، مع أهداف الدفاع عن حقوق جميع المسلمين وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة، والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية[2]. كما ينصّ على ان الجمهورية الإسلامية تَعِد سعادة الإنسان في المجتمع البشري كله مثلها الأعلى، وتدرك ان الاستقلال والحرية وسيادة القانون والعدالة حقاً لشعوب العالم كافة لذا فهي تدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين في بقاع العالم كافة[3]. لقد أدت هذه المبادئ الدستورية دوراً حاسماً في دعم إيران الديني، والتعليمي، والمالي، والسياسي، والعسكري، للشيعة والجماعات المرتبطة بها في أماكن مثل البحرين، والعراق، ولبنان، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، واليمن، ودول عربية أخرى في الخليج العربي[4]. إن المبدأ الدستوري الذي ينص على أن إيران ستدعم النضال المشروع للمستضعفين ضد المستكبرين، يتصل أيضاً بدعم إيران للفلسطينيين، ومعظمهم من المسلمين السنّة وبعضهم من المسيحيين، في مناهضة إسرائيل[5].

(1) Ibid.

(2) Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org , Article 152.

(3) Ibid., Article 154.

(4) Fahad Mohammad Alsultan and Pedram Saied, The Development of SaudiIranian Relations since the 1990s: Between Conflict and Accommodation (London: Routledge, 2017), 50.
See also Suzanne Maloney, Iran's Long Reach: Iran as a Pivotal State in the Muslim World (Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008), 72.

(5) Cornelius Adebahr, Europe and Iran: The Nuclear Deal and Beyond (London: Routledge, 2017), 28.

## التأسيس على المبادئ الشيعية: الإرث المختلط

تماشياً مع المبادئ المتعلقة بالعدل والإنصاف، والتي تظهر في الدستور الإيراني، ومع بدء حكومة الخميني محاولاتها لتوطيد دعائمها في أوائل ثمانينات القرن الفائت، سعت إلى مساعدة مختلف قطاعات المجتمع الإيراني، والتي تأثرت سلباً بسياسات محمد رضا بهلوي. فعلى سبيل المثال، في الوقت الذي لم تضع فيه جمهورية إيران الإسلامية قيوداً على ملكية الأراضي، فقد وزّعت أكثر من 850 ألف هكتار من الأراضي الزراعية المصادرة على ما يقرب من 220 ألف أسرة محرومة في ثلاث محافظات في إيران. وشكّل المزارعون الجدد أكثر من عشرة آلاف تعاونية. كما دعمت الحكومة المزارعين بطرق أخرى. فقد رفعت أسعار السلع الزراعية، الأمر الذي مكّن إيران من تحقيق الاكتفاء الذاتي من إنتاج الحبوب، مع الشروع بحملة واسعة النطاق لمحو الأمية في أوساط الأشخاص المهمشين في المناطق الريفية. وفي الوقت نفسه قامت حكومة الجمهورية الإسلامية بتحسين وتوسيع الطرق، والكهرباء، والمياه المنقولة بالأنابيب، والعيادات الصحية في عددٍ كبير من البلدات والقرى الريفية في أنحاء البلاد كافة. وفي أعقاب تنفيذ هذه السياسات، تمكن المزارعون وغيرهم في المناطق الريفية من شراء أجهزة الراديو، والتلفاز، والهواتف، والدراجات النارية، والشاحنات الصغيرة[1]. وكانت النتيجة الإيجابية لهذه السياسات انه في المدة بين عامي 1976 -2012، ارتفع متوسط العمر المتوقع في إيران من 53 إلى 73 عاماً[2].

وجلبت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مزايا أخرى لأعضاء الطبقات العاملة في إيران وأشخاص آخرين مهمشين داخل المجتمع الإيراني. وقدّمت الحكومة دعماً مباشراً للخبز، والأرز، والسكر، والجبن، والوقود، وزيت الطهي، بالإضافة إلى دعم غير مباشر للكهرباء، والصرف الصحي، والمياه المنقولة بالأنابيب. وأصدرت الحكومة قانون العمل، الذي، على الرغم من عدم اضفائه الصبغة القانونية على الإضرابات العمالية والنقابات العمالية، إلا انه وفّر للعمال ستة أيام وثمان وأربعين ساعة عمل، مع دفع أجور أيام الجمعة (وهي غير أيام

(1) Abrahamian, A History of Modern Iran, 180.

(2) Habib Tiliouine and Richard J. Estes, eds., The State of Social Progress of Islamic Societies: Social, Economic, Political, and Ideological Challenges (Cham, Switzerland: Springer, 2016), 215.

العمل في إيران)، وحدّاً أدنى للأجور، وإجازة سنوية مدفوعة الأجر لمدة اثني عشر يوماً[1]. كانت هناك العديد من الآثار الإيجابية من هذه السياسات وما يتصل بها من سياسات. فعلى سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع في إيران، بين عامي 1976- 2015 من 100.5 حالة وفاة يومياً لكل 1000 مولود حي، إلى 13.4 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي[2]. وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في إيران بين عامي 1976-2006، من 47.49 % من السكان إلى 84.61 % من السكان[3]. وهذا يعني أن معظم الأشخاص في العديد من الجماعات العرقية داخل إيران، والذين ربما كانت لديهم لغة أخرى غير الفارسية بوصفها لغة رئيسة لهم بات يمكنهم التحدث والقراءة باللغة الفارسية[4].

وعلى الرغم من الأهداف المثالية المتعلقة بالسلام والعدالة والتي وردت في دساتير إيران لعامي 1979 و1989، فإن جمهورية إيران الإسلامية، طوال تاريخها، كان لها تاريخ من قمع المعارضة بطرق عنيفة ووحشية[5]. وهذا أمر مأساوي ومثير للسخرية في ضوء حقيقة أن سبب قيام الثورة الإسلامية الإيرانية هو أن أنصارها عارضوا قمع الأنظمة السابقة، بما في ذلك نظام محمد رضا بهلوي، وتطلعوا إلى وضع نظام حكومي جديد يضمن حقوق الإنسان، والعدالة والحرية والانعتاق للإيرانيين كافة. فعلى سبيل المثال، فيما يتعلق برغبة الجمهورية الإسلامية في تعزيز سلطتها والقضاء على المعارضة، للمدة بين شباط/فبراير 1979 وحزيران/يونيو 1981، أعدمت المحاكم الثورية الإيرانية 467 معارضاً سياسياً، بمن فيهم رئيس وزراء سابق، وستة وزراء في الحكومة، و93 شخصاً عمل في جهاز السافاك، وثمانين ضابطاً عسكرياً مكلفاً و125 ضابط صف[6]. وقد أعدمت الحكومة الإسلامية، مع

(1) Abrahamian, A History of Modern Iran, 180.

(2) The World Bank, «Mortality Rate, Infant (per 1,000 Live Births)» https://data .worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN (accessed October 7, 2017).

(3) Zahra Mila Elmi, «Educational Attainment in Iran,» Middle East Institute, January 29, 2009, http://www.mei.edu/content/educationalattainmentiran (accessed October 7, 2017).

(4) Abrahamian, A History of Modern Iran, 180.

(5) «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution],» section entitled «Trustworthiness and Justice,» p. 187. See also Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989, at www.constituteproject.org , Article 154.

(6) Abrahamian, A History of Modern Iran, 181.

استمراها في توطيد سلطتها، ما يقرب من ثمانية آلاف من المعارضين للمدة من حزيران/ يونيو 1981 حتى حزيران/يونيو 1985 [1]. وتحسّباً لوفاة آية الله الخميني، التي حصلت في 3 حزيران/يونيو عام 1989، أشرفت محاكم حكومية خاصة في العام 1988، في أعقاب الحرب الإيرانية العراقية، تحت إشراف الخميني، على إعدام ما يقرب 2800 سجين، اللذين عُدوا معارضين للحكومة الإسلامية الإيرانية وأتهموا بأنهم أعرضوا عن الله والنبي والقرآن[2]. وقد حدثت هذه الإعدامات بسبب رغبة الخميني في القضاء على أكبر عدد ممكن من خصومه من أجل تعزيز موقف خليفته وحلفائه في حال وفاته الوشيكة [3]. ولسوء الحظ، حتى بعد ذلك الوقت، استمرت جمهورية إيران الإسلامية، في انتهاك حقوق الإنسان بشتى الطرق[4].

## الإيرانيون المؤيدون للملكية

كان هناك إيرانيون، خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، قد أيّدوا، في الوقت نفسه، الأسرتين القاجارية والبهلوية، بقوة بما في ذلك سياساتهم في التغريب، والعلمنة، والتحديث؛ إذْ انجذب هؤلاء الأنصار الذين كان من بينهم أفراداً من الطبقات الوسطى والعليا في إيران، كثيراً صوب تلك السياسات، وكان تعليمهم، وتنشئتهم، وعائلاتهم، وسبل عيشهم، وأنماط حياتهم غربياً وعلمانياً. ورفض هؤلاء الإيرانيون المتأثرين بالغرب رفضاً قاطعاً الثورة الإسلامية الإيرانية وكل ما رافقها تقريباً، لأنها تتعارض تعارضاً شديداً، مع رؤاهم، ومهنهم، وأساليب عيشهم. ويندرج ضمن ذلك جماعة كبيرة من الإيرانيين المتأثرين بالغرب، وهم في الغالب من المناطق الحضرية، الذين استفادوا مالياً من سياسات القاجاريين والبهلويين. لقد قلبت الثورة الإسلامية حياتهم تماماً. فبالنسبة لأولئك الذين لم يتم ادخار أصولهم المالية أو استثمارها في بنوك خارج إيران، فقد خسروا معظمها أو كلها، لأن الحكومة الإسلامية صادرتها، بسبب مواقفهم المؤيدة للبهلويين.

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 181–182.

(4) Amnesty International, «Iran 20162017/» https://www.amnesty.org/en/countries/middleeastandnorthafrica/iran/reportiran/ (accessed October 7, 2017).

أما بالنسبة للإيرانيين المؤيدين للبهلويين، الذين كانوا بوسعهم تحمل تكاليف مغادرة إيران والحصول على إذن لدخول بلدان أخرى، فعلوا ذلك وأعادوا تأسيس أنفسهم، عادة في بلدانهم الجديدة، مثل الإمارات العربية المتحدة، ودول أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا. وشعرت نسبة كبيرة من هؤلاء الإيرانيين بالمرارة والاستياء حيال الجمهورية الإسلامية، ويعتقدون أن الحكومة قد ألحقت أضراراً كبيرة بالدولة سياسياً، واجتماعياً، واقتصادياً.

## مقاومة الولايات المتحدة

انخرطت الحكومة الإيرانية في الأشهر التي أعقبت عودة الخميني إلى إيران في 1 شباط/فبراير 1979، في اثنتين من عدة حقائق مهمة تتصل بالسياسة الخارجية للبلاد ألا وهي: 1. استيلاء الطلاب الإيرانيين على السفارة الأمريكية في طهران في 4 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1979، وهي أزمة استمرت 444 يوماً، وانتهت في 20 كانون الثاني/يناير عام 1981، عندما أُطلق سراح الرهائن كافة[1]. 2. الحرب الإيرانية العراقية التي بدأت في 22 أيلول/سبتمبر عام 1980، بهجوم العراق على إيران[2]، تلك الحرب التي استمرت قرابة ثماني سنوات، وانتهت في 20 آب/أغسطس عام 1988 [3].

ساور إيران قلقٌ عميق من أن الولايات المتحدة قد تحاول استعمال سفارتها في طهران قاعدةً لتحفيز انقلاب ضد الخميني وحكومته، كما فعلت ضد رئاسة وزراء محمد مصدق في العام 1953، كما أثار غضبها قبول الولايات المتحدة دخول محمد رضا بهلوي إلى اراضيها، لذا استولت مجموعة كبيرة من الطلاب، اعتقد بعض منهم أن الولايات المتحدة ستعيده مرة أخرى إلى إيران بعد انقلاب تخطط له، على سفارة الولايات المتحدة في طهران في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام 1979. أُحتجز تسعين شخصاً بوصفهم رهائناً كانوا داخل تلك

(1) Elaine Sciolino, Persian Mirrors: The Elusive Face of Iran (New York: Touchstone/Simon and Schuster, 2000), 373.

(2) اتهمت الحكومة العراقية إيران بقصف البلدات الحدودية الآمنة بدءاً من 4 أيلول/سبتمبر 1984 بالمدفعية بعيدة المدى. (المُراجع)

(3) Shirzad Azad, Iran and China: A New Approach to Their Bilateral Relations (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2017), 6.

السفارة، بينهم ستة وستون أمريكياً[1]. وبحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1979 أُطلق سراح الرهائن غير الأمريكيين والرهائن الأمريكيين من أصل أفريقي والاناث، وبذلك وصل العدد الإجمالي للرهائن إلى ثلاثة وخمسين[2]. طالب خاطفو الرهائن في البدء بعودة محمد رضا بهلوي إلى إيران لمحاكمته[3]. فضلًا عن ذلك أرادوا أن يعثروا على أدلة داخل السفارة الأمريكية على دعم السياسات التي انتهجها محمد رضا بهلوي وإجراءاته القمعية، وعلى المؤامرات الأمريكية الرامية للإطاحة بالخميني وحكومته[4].

وبعد دخول الطلاب للسفارة، اطلعوا على عدد كبير من الوثائق، والتي اصبحت فيما بعد كتاباً مكوناً من ثمانية مجلدات يتكون من 8500 صفحة، ويتألف من برقيات ومراسلات وتقارير صادرة عن وزارة الخارجية الأمريكية ووكالة المخابرات المركزية التي تحوي على معلومات بشأن مجموعة متنوعة من المواضيع المتعلقة بالعلاقات الإيرانية – الأمريكية[5]. حتى أن بعض الطلاب الإيرانيين، الذين استولوا على السفارة، قاموا بلصق عدد كبير من الوثائق التي مزقها عمال السفارة قبل الاستيلاء عليها[6]. وكشفت تلك الوثائق وغيرها من الوثائق ذات الصلة النقاب عن معلومات استخباراتية أمريكية مفصّلة عن شخصيات سياسية في إيران وروايات عن اجتماعات بين عملاء المخابرات المركزية الأمريكية وعناصر معتدلة داخل

(1) Seyed Hossein Mousavian with Shahir Shahidsaless, Iran and the United States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace (New York: Bloomsbury Academic, 2014), 62. See also Lungchu Chen, An Introduction to Contemporary International Law: A PolicyOriented Perspective, 3rd ed. (Oxford: Oxford University Press, 2015), 304.

(2) Axworthy, Revolutionary Iran, 172. See also CNN Library, «Iran Hostage Crisis Fast Facts,» October 29, 2016, http://www.cnn.com/201315/09//world/meast/iranhostagecrisisfastfacts/index.html (accessed October 11, 2017).

(3) Mousavian, Iran and the United States, 55.

(4) Ibid., 57.

(5) ان الكتاب الذي يحوي على مجموعة من الوثائق التي استعادها الطلاب الإيرانيون في سفارة الولايات المتحدة في طهران، بعنوان وثائق من عرين التجسس [وثائق وكرِ التجسس الأمريكي] واسم المنظمة التي نشرتها «الطلاب المسلمون الذين يتبعون خط الإمام وهي بالأصل الفارسي: (المُراجع)

Danishjuyani musalmani payrawi khatti imam, Asnadi lanahi jasusi, (Tehran: Danishjuyani musalmani payrawi khatti imam, n.d.). See also Mousavian, Iran and the United States, 58.

(6) Elaine Sciolino, «7 Years after Embassy Seizure, Iran Still Prints U.S Secrets,» New York Times, July 10, 1986.

إيران[1]. قدّم آية الله الخميني، والطلاب الذين استولوا على السفارة الأمريكية، وحلفاؤهم هذه الوثائق وغيرها بوصفها دليلاً على دعم الولايات المتحدة للسياسات التي انتهجها محمد رضا بهلوي القمعية وتواطؤ منظمة السافاك وكذلك الولايات المتحدة مع هذا الملك لمعارضة أي حكومة، بما في ذلك حكومة الخميني، التي من شأنها أن تكون معادية لمصالح الولايات المتحدة في إيران[2].

وقد وصف آية الله الخميني، مع العلم بهذه الوثائق، الولايات المتحدة بـ«الشيطان الأكبر» وسفارتها في طهران بـ «وكر التجسس» في 5 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1979 [3]. ومع تزايد المشاعر المعادية لأمريكا داخل إيران، ومع زيادة إفشاء الطلاب لمحطات التلفزيون الوطنية الإيرانية لأدلة على التجسس الأمريكي وتدخلها في شؤون إيران، بات من الصعب، بنحو متزايد، على الحكومة الإيرانية إنهاء الأزمة نظراً لحقيقة ان سبب الثورة الإسلامية كان معارضة أنصارها للتدخل الأمريكي والأجنبي في شؤون إيران[4].

وقد أعلن آية الخميني، في 12 أيلول/سبتمبر عام 1980 عن أربعة شروط لإطلاق سراح الرهائن الأمريكيين[5].

- اعادة الولايات المتحدة لثروة محمد رضا بهلوي إلى إيران، والتي جمّدتها الولايات المتحدة بعد احتجاز الرهائن[6].
- الغاء جميع دعاوى الولايات المتحدة ضد إيران، على سبيل المثال لا الحصر، ما يقرب من 390 قضية مرفوعة ضد جمهورية إيران الإسلامية وشركاتها ومؤسساتها الحكومية المختلفة[7].

---

(1) Mousavian, Iran and the United States, 58.

(2) Ibid., 58–59.

(3) Ibid., 58.

(4) Ibid.

(5) Hossein Alikhani, Sanctioning Iran: Anatomy of a Failed Policy (London: I.B. Tauris, 2000), 91.

(6) Sean D. Murphy, United States Practice in International Law, vol. 1, 1999–2001 (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002), 478.

(7) Robert M. McGreevey, «The Iranian Crisis and U.S. Law» Northwestern Journal of International Law and Business, vol. 2, no. 2 (Autumn 1980), 386–388.

- ضمان عدم تدخل عسكري أمريكي او سياسي مستقبلي في إيران.
- رفع التجميد عن الأموال الإيرانية كافة التي كانت محتجزة في الولايات المتحدة[1].

وأصدر البرلمان الإيراني في 2 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1980، قراراً ينصّ على أنه سيتم الافراج عن الرهائن إذا ما امتثلت الولايات المتحدة لهذه الشروط الأربعة[2]. وأُبلغ أعضاء إدارة جيمي كارتر في 3 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1980، الذي كان رئيساً للولايات المتحدة آنذاك، أن الحكومة الإيرانية طلبت من الجزائر أن تعمل بوصفها وسيطاً بينها وبين الولايات المتحدة في مفاوضات تحرير الرهائن[3]. واستمرت هذه المفاوضات حتى 19 كانون الثاني/ يناير عام 1981، هو تاريخ توقيع اتفاقية الجزائر التي تم بموجبها إطلاق سراح الرهائن. ومن بين الاحكام الرئيسة الواردة في اتفاقية الجزائر ما يأتي:

1. تتعهد الولايات المتحدة بعدم التدخل في شؤون إيران الداخلية.
2. تلتزم الحكومة الأمريكية برد الأموال والممتلكات الإيرانية المجمدة، والعقوبات الاقتصادية المفروضة على إيران.
3. تنهي الولايات المتحدة وإيران التقاضي بين حكومتيهما ومواطنيهما، وتحويلهما إلى التحكيم الدولي عبر محكمة أنشأتها الاتفاقية.
4. ستكفل الولايات المتحدة أن تكون قرارات المحكمة الأمريكية المتعلقة بنقل أي ممتلكات لمحمد رضا ستكون مستقلة عن الحصانة السيادية وضمان تنفيذ قرارات المحكمة[4].
5. تتعهد إيران أن تدفع ديونها إلى المؤسسات الأمريكية[5].

(1) Mousavian, Iran and the United States, 70–71.

(2) Ibid., 72. See also Hossein Alikhani, Sanctioning Iran, 91.

(3) Mousavian, Iran and the United States, 72.

(4) الحصانة السياسية هي مبدأ قانوني يرى ان صاحب السيادة أو الدولة لا يمكن أن ينسب لهما خطأ قانونياً، ويتمتعون بحصانة إزاء الدعاوى المدنية أو الملاحقة القضائية. ومن ثم فإن رفع الحصانة السيادية عن اتفاقية الجزائر فيما يتصل بمحمد رضا بهلوي يعني أن القرارات القانونية التي كان من شأنها أن تؤدي إلى إعادة اصوله إلى إيران، على سبيل المثال يجب أن تحترمها الولايات المتحدة. (المُراجع)

See Riad A. Ajami, Karel Cool, G. Jason Goddard, and Dara Khambata, International Business: Theory and Practice, 2nd ed. (Armonk, New York: M.E. Sharpe, 2006), 183.

(5) «Text of Agreement between Iran and the U.S. to Resolve the Hostage Situation,» New York Times, January 20, 1981.

أُطلق سراح الرهائن قبل مدة وجيزة من تنصيب رونالد ريغان رئيساً للولايات المتحدة في 20 كانون الثاني/يناير عام 1981 [1].

وفي حين كانت أزمة الرهائن عاملاً مهماً أدى إلى انهاء العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة، إلا انها اتاحت الفرصة الأولى، بعد الثورة الإسلامية، لكلا البلدين للانخراط في مناقشات هادفة بشأن مظالمهما حيال بعضهما بعضا[2]. صحيح ان المفاوضات ركزت بنحو رئيس على أزمة الرهائن، إلا أنها عالجت بعض الشواغل الإيرانية، وأدت إلى حلّ الأزمة[3]؛ إذْ ان احتجاز الرهائن وحقيقة أنهم احتُجزوا لمدة طويلة نسبياً يعكس أن الحكومة الإيرانية كانت وما تزال تساورها الشكوك حيال الولايات المتحدة، فقد وفر تدخل القوى الأجنبية المستمر في الشؤون الإيرانية، والذي كان من تجلياته الأكثر إثارة مثال الانقلاب ضد مصدق، فهماً لدوافع الطلاب الإيرانيين والحكومة الإيرانية خلال أزمة الرهائن.

وبالفعل فإن الوثائق التي اطلع عليها الطلاب الإيرانيون، الذين داهموا السفارة الأمريكية في إيران، وقاموا بتجميعها، أظهرت أن وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حاولت تجنيد مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى ورجال دين وآخرين بالمنفى، سواء أكان بوصفهم عملاء مأجورين أم بوصفهم عملاء غير مدركين، أثناء الثورة الإسلامية وبعدها، في محاولة لتعزيز المصالح الأمريكية فيما يتصل بالحكومة الإيرانية[4]. وكان أبو الحسن بني صدر، أحد المسؤولين، الذين حاولت وكالة المخابرات المركزية الأمريكية تجنيدهم، إلى حدٍ كبير قبل الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران، والذي كان رئيساً لإيران في المراحل الأولى من الثورة الإسلامية الإيرانية وشغل مناصب حكومية أخرى رفيعة المستوى إبان تلك الحقبة[5]. وتصف الوثائق، التي اطلع عليها الطلاب الإيرانيون وجمعوها، الاجتماعات التي شارك فيها بني صدر ومسؤول في وكالة المخابرات المركزية، كان معروفاً لبني صدر بوصفه رجل أعمال أمريكياً، حيث عرض ذلك العميل توظيف بني صدر بوصفه مستشاراً بأجر أو موظفاً بدوام

(1) John Patrick Diggins, Ronald Reagan: Fate, Freedom, and the Making of History (New York: W.W. Norton and Company, 2007), 162.

(2) Mousavian, Iran and the United States, 73.

(3) Ibid.

(4) Elaine Sciolino, «7 Years after Embassy Seizure, Iran Still Prints U.S. Secrets» New York Times, July 10, 1986.

(5) Ibid.

كامل مقابل 1000 دولار شهرياً. وذكر أن بني صدر رفض كلا العرضين[1]. واستمر نشر هذا النوع من المعلومات وبثّها في إيران، حتى بعد انتهاء أزمة الرهائن، في زيادة شكوك الإيرانيين بالولايات المتحدة وتورطها في إيران[2].

واتهمت كل من إيران والولايات المتحدة، اثناء الثورة الإسلامية وبعدها وأزمة الرهائن، بعضهما بعضا بانتهاك القانون الدولي وحقوق الإنسان[3]. فقد اتهمت إيران الولايات المتحدة بانتهاك هذه المبادئ بطرق عديدة خلال حقبة محمد رضا بهلوي، بما في ذلك العمل الأمريكي في الانقلاب على مصدق عام 1953، ودعمها السافاك وسجن هذه الوكالة وتعذيبها لآلاف من السجناء السياسيين، ودعم الولايات المتحدة لأساليب محمد رضا القمعية حيال مختلف جوانب الإسلام الشيعي[4]. فيما أكد مسؤولون في الحكومة الأمريكية من جانبهم، أن جمهورية إيران الإسلامية انتهكت حقوق الإنسان والقانون الدولي عبر احتجاز الرهائن، وقمع الأقليات الدينية، وفرضها قيود على حرية الصحافة والتعبير في إيران ودعمها للجماعات المتشددة مثل حزب الله[5].

## الحرب العراقية الإيرانية

زيادةٌ على شكوك الإيرانيين خلال مدة الثورة وأزمة الرهائن، شنّ الجيش العراقي، استجابة لأوامر من الرئيس العراقي صدام حسين، هجوماً على إيران في 22 أيلول/ سبتمبر عام 1980،

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Valerie Epps and Lorie Graham, Examples and Explanations for International Law, 2nd ed. (New York: Wolters Kluwer Law and Business, 2015), 146–148.

(4) Clair Apodaca, Understanding U.S. Human Rights Policy: A Paradoxical Legacy (New York: Routledge, 2006), 25.

(5) Human Rights Watch, «Human Rights Watch World Report, 2003; Events of 2002: November 2001–November 2002» (New York: Human Rights Watch, 2003), 450. See also Warren Christopher, Introduction in American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis, eds. Warren Christopher and Paul H. Kreisberg (New Haven: Yale University Press, 1985), 11.
Jimmy Carter, «Sanctions against Iran Remarks Announcing U.S. Actions. Speech made by President Jimmy Carter, April 7, 1980.» https://30vpln3tyz8n43tfcf2m7fs5wpengine.netdnassl.com/wpcontent/uploads/201708//Carterprimarysources.pdf.

أي بعد نحو عشرة أشهر من احتجاز الرهائن، وحوالي أربعة أشهر قبل إطلاق سراحهم. ودشّن هذا الهجوم الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت حتى 20 آب/أغسطس عام 1988 [1].

كانت هناك عدة عوامل دفعت هجوم العراق على إيران، بما في ذلك اعتقاد صدام حسين والعراقيين الآخرين ما يأتي:

1. ان العراق لم يحظ بنصيبه العادل على طول الخليج العربي نتيجة لاتفاقية سايكس- بيكو لعام 1916 بين البريطانيين والفرنسيين والتي أدت دوراً مهماً في ترسم حدود الشرق الأوسط والمعاهدات اللاحقة[2].
2. كانت معاهدة الجزائر لعام 1975، بين إيران والعراق، والتي وضعت الحدود بين هذين البلدين في منتصف الممر المائي لشط العرب، مجحفة بحق العراق، إلى حدٍ ما، لأنها أتاحت لإيران فرص للوصول إلى ذلك الممر المائي والخليج العربي أكثر مما تستحقه[3].
3. يجب ان تنضم محافظة خوزستان الغنية بالنفط، والتي تقع على الجانب الإيراني من الحدود الإيرانية العرقية، كلها أو جزء منها إلى العراق[4].
4. شجعت حكومة إيران بعد الثورة الإسلامية، المسلمين الشيعة في العراق على الانخراط في ثورة إسلامية شيعية ضد الحكومة العراقية من أجل إقامة حكومة شيعية في العراق على غرار إيران[5].

وقد اعتقد صدام حسين وآخرون في الحكومة العراقية أن الثورة الإسلامية الإيرانية والاضطرابات الداخلية في إيران، التي تمخّضت عنها، من شأنها أن تُضعف إيران لدرجة

(1) Spencer C. Tucker, «IranIraq War,» in The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan, and Iraq Conflicts, vol. 2: EL, ed. Spencer C. Tucker (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2010), 578, 581.

(2) Kourosh Ahmadi, Islands and International Politics in the Persian Gulf: Abu Musa and the Tunbs in Strategic Perspective (London: Routledge, 2008), 101.

(3) Anoushiravan Ehteshami and Raymond A. Hinnebusch, Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System (London: Routledge/Taylor and Francis ELibrary, 2002),47.

(4) Ofira Seliktar, Navigating Iran: From Carter to Obama (New York: Palgrave MacMillan, 2012), 40.

(5) Raymond A. Hinnebusch, The International Politics of the Middle East, 2nd ed. (Manchester, UK: Manchester University Press, 2015), 216.

أنها لن تكون قادرة على الدفاع عن نفسها بنحو فعال ضد الهجمات العسكرية التي يشنها العراق[1].

فيما اعتقد أعضاء الحكومة الإيرانية والأغلبية العظمى من سكان إيران من جانبهم أن هجوم العراق على إيران كان غير مبرر تماماً، وأن العراق والولايات المتحدة متحالفان مع بعضهما بعضا ضد إيران، لأن كلا البلدين يعدان إيران تهديداً بعد الثورة الإسلامية الإيرانية[2]. فمن منظور الحكومة الإيرانية، فإن هجوم العراق على إيران واسع النطاق، لدرجة أدركت أن الهجوم العسكري العراقي الأولي، والهجمات اللاحقة، تتفق مع هدف الولايات المتحدة المتمثل في الإطاحة بالحكومة الإسلامية الإيرانية[3]. ويعتقد قادة الحكومة الإيرانية اعتقاداً راسخاً بأن الولايات المتحدة قد أعطت للعراق موافقتها على هجوم العراق على إيران[4]. واعتقد قادة إيران أن هناك أدلة تدعم وجهات النظر هذه. بعض هذه الأدلة كان متاحاً وقت غزو العراق لإيران فيما ظهرت أدلة أخرى في وقتٍ لاحق. فعلى سبيل المثال، أشارت مذكرة سرية كتبها ألكسندر هيغ الذي كان وزير خارجية الرئيس الأمريكي رونالد ريغان (22 كانون الثاني/ يناير 1981-5 تموز/يوليو عام 1982) إلى اجتماع عُقد في نيسان/ابريل عام 1981 مع الأمير السعودي فهد [بن عبد العزيز]، حيث علم هيغ ان الرئيس كارتر أعطى العراقيين الموافقة على شنّ الحرب ضد إيران[5]. وعلى أي حال، فقد استندت آراء قادة الحكومة الإيرانية فيما يتعلق بالدعم الأمريكي للعراق أيضاً إلى ما رأوه طوال الحرب الإيرانية-العراقية[6]. بالنسبة

(1) Nikki R. Keddie, Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution (London: MacMillan, 1995), 119.

(2) Mousavian, Iran and the United States, 84.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 84.

(5) Michael Nelson, ed., Guide to the Presidency, vols. 1–2, 2nd ed. (London: Routledge, 1996), 1696; «Document 5: Talking Points, State Department, [for Alexander Haig meeting with Ronald Reagan], Top Secret/Sensitive, circa April 1981,» 2, on the website of the National Security Archive, which is hosted by The George Washington University, at the following web addresses:http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB394/docs/810400 %20Haig %20 TPs.pdf (accessed October 14, 2017) and http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB394/ (accessed October 14, 2017).

(6) Mousavian, Iran and the United States, 84.

لأولئك المسؤولين الحكوميين الإيرانيين، فإن حقيقة عدم معارضة حكومة الولايات المتحدة لغزو العراق، أو اقرارها به على انه انتهاك للقانون الدولي وأنه عمل عدواني، وعدم مطالبتها بانسحاب الجنود العراقيين من الأراضي المحتلة في إيران، يُعد دليلاً وافياً على دعم الحكومة الأمريكية للغزو العراقي[1].

وعلى هذا المنوال، فقد أزالت إدارة ريغان العراق من قائمة وزارة الخارجية للدول الراعية للإرهاب في 26 شباط/فبراير عام 1982 [2]. وهذا التغيير في السياسة جعل العراق مؤهلاً لتمديد ضمانات الائتمان الحكومية الأمريكية، وخفف من القيود على تصدير البضائع الأمريكية إلى العراق، وسهّل دخول العراق إلى سوق الأسلحة الدولية، وجعله في وضع يسمح له بشراء الأسلحة من الولايات المتحدة. وأرسل هذا التغيير في السياسة أيضاً رسالة إلى حلفاء الولايات المتحدة مفادها أنهم أحرار في التعامل مع العراق[3]. وانخرط الجيش الإيراني خلال آذار/مارس وآيار/مايو عام 1982 في سلسلة من المعارك حطّمت خطوط القتال العراقية وفصلت الوحدات العسكرية العراقية في شمال خوزستان وجنوبه. وفي ذلك الوقت استعادت إيران السيطرة على مدينة خرمشهر [المحمرة] الاستراتيجية في خوزستان. وبعد هذا النصر قرر القادة السياسيون والعسكريون الإيرانيون محاولة الانتقال إلى العراق والإطاحة بصدام حسين[4].

وبعد تلك الأحداث صرح نائب السكرتير الصحفي في البيت الأبيض، لاري سبيكس، الذي عمل في عهد الرئيس رونالد ريغان، في 14 تموز/يوليو بأن الولايات المتحدة «تعارض الاستيلاء على أي ارض القوة»[5]. وأفصحت هذه التصريحات والتصريحات المماثلة التي أدلى بها المسؤولين الحكوميين الأمريكيين في ذلك الوقت، في نظر المسؤولين الحكوميين الإيرانيين، عن دعم الولايات المتحدة للعراق، ففي تصور هؤلاء القادة ان الحكومة الأمريكية لم تقل

(1) Ibid.

(2) Ibid. See also Steven Hurst, The United States and Iraq since 1979: Hegemony, Oil and War (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009), 43.

(3) Mousavian, Iran and the United States, 84; Steven Hurst, The United States and Iraq since 1979, 43.

(4) Mousavian, Iran and the United States, 85.

(5) «US Calls for an End to IranIraq Fighting,» The Christian Science Monitor, July 15, 1982 https://www.csmonitor.com/1982071522/0715/.html (accessed October 15, 2017).

شيئاً عندما استولى الجيش العراقي سابقاً على ثلاث محافظات إيرانية[1]. ومما عزز شكوك الحكومة الإيرانية حيال انحياز الولايات المتحدة إلى العراق كان التحذير الذي تلقّاه القادة السياسيون الإيرانيون من المخابرات الإيرانية، حوالي 1983، والذي ذكر بأن الولايات المتحدة كانت تزود الحكومة العراقية والجيش العراقي بصور الأقمار الصناعية والتي كشفت عن الأماكن التي كانت تتحشد فيها وحدات الجيش الإيراني لشنّ هجوم على القوات العراقية[2]. وكشفت وثائق رُفع عنها السرية في وقتٍ لاحق أن دونالد رامسفيلد، الذي كان مبعوثاً خاصاً للرئيس ريغان، قد زار سراً طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي ونائب رئيس الوزراء، في كانون الأول/ديسمبر عام 1983، وشملت نقاط الحديث في اجتماع رامسفيلد تأكيدات إدارة ريغان لعزيز بأن الولايات المتحدة «ستعد أي انتكاسة كبيرة لموقف العراق بمثابة هزيمة استراتيجية للغرب»[3].

والتقى رونالد ريغان وطارق عزيز في البيت الأبيض بعد بضعة أشهر في 26 تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1984 [4]. واتفقت الولايات المتحدة والعراق خلال هذا الاجتماع أو بعده بقليل على استعادة العلاقات الدبلوماسية التي قطعها لعراق والعديد من الدول العربية الأخرى مع الولايات المتحدة في العام 1967 بعد انتصار إسرائيل على مصر، وسوريا، والأردن،

(1) Mousavian, Iran and the United States, 85.

(2) Ibid., 87.

(3) «Document 29: United States Interests Section in Iraq Cable from William L. Eagleton Jr. to the United States Embassy in Jordan. 'Talking Points for Amb. [Ambassador] Rumsfeld's Meeting with Tariq Aziz and Saddam Hussein,' December 14, 1983,» 2, on the website of the National Security Archive, which is hosted by The George Washington University, at the following web addresses: http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB82/iraq29.pdf (accessed October 15, 2017) and http://nsarchive2.gwu.edu/NSAEBB/NSAEBB82/(accessed October2017 ,15 ). See also Mousavian, Iran and the United States, 87.

(4) «President Reagan's Photo Opportunities on November 26–29, 1984: President Reagan Meeting with Foreign Minister Tariq Aziz of Iraq in Oval Office on November 26,» Reagan Library, published on August 22, 2017, YouTube Video, 0:003:34, https://www.youtube.com/watch?v=wircTm08fFk (accessed October 15, 2017). See also Bernard Gwertzman, »U.S. Restores Full Ties with Iraq but Cites Neutrality in Gulf War,» New York Times, November 27, 1984, https://www.nytimes.com/198427/11//world/usrestoresfulltieswithiraqbutcitesneutralityingulfwar.html (accessed June 20, 2018).

في الحرب العربية الإسرائيلية لعام 1967 [1]. وقد كتب جورج شولتز الذي كان وزيراً للخارجية الأمريكية خلال إدارة ريغان (16 تموز/يوليو عام 1982 - 20 كانون الثاني/يناير عام 1989)[2]، لاحقاً في مذكراته في الوقت الذي كانت تتبنى فيه الولايات المتحدة بالأساس سياسة عدم إمداد أي من القوات العراقية او الإيرانية بالسلاح، إلا ان دعم الولايات المتحدة للعراق زاد على نحو يكافئ تقريباً النجاح العسكري الإيراني في تلك لحرب[3]. وقد لاحظ الإيرانيون وجود تناقض صارخ بين موقف الحياد الرسمي لحكومة الولايات المتحدة في تلك الحرب من جهة ودعمها لصدام حسين من جهة أخرى. وقد أدى هذا التناقض الملحوظ إلى انعدام الثقة في الولايات المتحدة من جانب القادة السياسيين الإيرانيين وفي صفوف الجمهور الإيراني على نحو عام[4].

لقد كانت نسبة عالية من النفط، الذي تحتاجه الولايات المتحدة والدول الصناعية الأخرى، تتدفق عبر الخليج العربي، وكانت إيران والعراق يهاجمان الأصول النفطية لبعضهما بعضا في منطقة الخليج[5]. وعليه فقد قبلت الكويت، التي كانت حليفة للعراق في الحرب العراقية الإيرانية والتي كانت ناقلاتها تحمل النفط العراقي، العرض الأمريكي بوضع الأعلام الأمريكية على ناقلاتها النفطية ومرافقة سفن القوات البحرية الأمريكية لتلك الناقلات[6]. وأُطلق على هذا المسعى العسكري الأمريكي «اسم الإرادة الجادة»، واستمر من 24 تموز/يوليو عام 1987 حتى 26 أيلول/سبتمبر عام 1988 [7]، وكان الهدف من هذه العملية حماية السفن

(1) Gwertzman, «U.S. Restores Full Ties with Iraq.»

(2) Michael Nelson, ed., Guide to the Presidency, vol. 1–2, 2nd ed., 1696.

(3) George P. Shultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State (New York: Scribner, 1993), 237.

(4) Mousavian, Iran and the United States, 88.

(5) Donna J. Nincic, «Troubled Waters: Energy Security as Maritime Security» in Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook, eds. Gal Luft and Anne Korin (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2009), 36.

(6) John H. Cushman Jr., «U.S. Warships Set to Begin Escorts of Gulf Tankers,» New York Times, July 22, 1987, https://www.nytimes.com/198722/07//world/uswarshipssettobeginescortsofgulftankers.html (accessed June 20, 2018).

(7) Agnieszka JachecNeale, The Concept of Military Objectives in International Law and Targeting Practice (London: Routledge, 2015), 99, n.76.

الكويتية من هجمات الجيش الإيراني[1]. ومن وجهة نظر المسؤولين الحكوميين الإيرانيين، كانت هذه الاتفاقية بين الولايات المتحدة والكويت جزءاً من خطة الولايات المتحدة الأوسع نطاقاً للانخراط في الحرب ضد إيران. ومن هذا المنظور الإيراني، كانت هذه حرباً غير معلنة شنتها الولايات المتحدة ضد إيران[2].

وهاجم الجيش الإيراني في تشرين الأول/أكتوبر عام 1987 ناقلة نفط كويتية ترفع العلم الأمريكي. ورداً على ذلك، هاجمت القوات البحرية الأمريكية حقلين نفطيين إيرانيين، مما أدى إلى تدميرهما. وفي نيسان/إبريل عام 1988 أصيبت مدمرة أمريكية بأضرار بالغة جراء الألغام الإيرانية، وردت القوات البحرية الأمريكية بمهاجمة منصتين نفطيتين إيرانيين، الأمر الذي أدى إلى خسارة عدة سفن إيرانية وعدد كبير من البحارة الإيرانيين[3].

## إسقاط طائرة ركاب إيرانية

حدثت مأساة مروعة في 3 تموز/ يوليو عام 1988، في خضم هذه الأنواع من المعارك بين الولايات المتحدة وإيران في الخليج العربي، عندما أسقطت يو اس اس فينسينز USS Vincennes، وهي سفينة تحمل صواريخ موجهة كانت تعمل في الخليج العربي، طائرة إيرانية مدنية، الرحلة الجوية الإيرانية رقم 655، التي كانت مغادرة من بندر عباس إلى دبي في الإمارات العربية المتحدة. وعلى وفق الحكومة الأمريكية، فإن افراد طاقم السفينة يو اس اس فينسينز قد حددوا عن طريق الخطأ طائرة الركاب التجارية الإيرانية على أنها طائرة حربية إيرانية مهاجمة[4]. ومن منظور أمريكي، فقد حاولت يو اس اس فينسينز الاتصال بطاقم الرحلة 655 سبع مرات ولم تتلق أي رد[5]. ومن المؤسف ان طاقم الفينسينز لم يستعمل ترددات

(1) Ibid.

(2) Mousavian, Iran and the United States, 96.

(3) Ibid., 96–97.

(4) During the reign of Shah Mohammed Reza Pahlavi, the United States sold eighty F14 fighter planes to Iran and delivered seventynine of those. See Richard Halloran, «Iran Said to Use F14's to Spot Targets,» New York Times, June 7, 1984, https://www.nytimes.com/198407/06//world/iransaidtousef14stospottargets.html (accessed June 20, 2018).

(5) Paul G. Pierpaoli Jr., «Iran Air Flight 655; Event Date: July 3, 1988» in The Encyclopedia of Middle East Wars, 574.

مراقبة الحركة الجوية، لذا فمن المرجح ان طاقم الطائرة الإيراني لم يتلق أي رسائل لاسلكية أو لم يكن يعلم أن الرسائل كانت موجهة إليهم. واعتقاداً من طاقم السفينة يو اس اس فينسينز انهم كانوا يتعرضون لهجوم، اطلقوا صاروخين أرض- جو على طائرة الركاب الإيرانية، الأمر الذي تسبب في غرقها في مضيق هرمز الواقع على الطرف الشرقي للخليج العربي، ولقى كل من كان على متن الطائرة البالغ عددهم 290 شخصاً حتفهم.

وأعربت الحكومة الإيرانية، في اعقاب هذه الأحداث عن شكوك كبيرة بشأن امكانية أن يخطأ مشغلو الرادار ذوي الخبرة في التمييز بين طائرة ركاب وطائرة مقاتلة من طراز F-14. زد على ذلك، فقد صرحت الحكومة الإيرانية انه حتى لو كانت طائرة حربية ما كان يجب على طاقم الفينسينز إطلاق النار عليها لأنها كانت في الأجواء الإيرانية، ولم تتبع نمط الهجوم، ولم تتخذ أي إجراءات عدائية. وخلصت الحكومة الإيرانية إلى أن طاقم الفينسينز تصرف على نحو غير سليم. أضف إلى ذلك، فقد صرحت الحكومة الإيرانية أنه عندما هاجم طيار عراقي حاملة الطائرات «يو اس اس ستارك» في العام السابق، استنتجت الحكومة الأمريكية أن الطيار العراقي كان يجب أن يدرك أن هدفه كان سفينة حربية أمريكية. وعلى المنوال نفسه تقريباً، على وفق الإيرانيين، كان لزاماً على الولايات المتحدة أن تعترف بالخطأ الذي ارتكبه طاقم الفينسينز[1].

وقد تلقى أفراد طاقم السفينة فينسينز أوسمة البحرية[2]، وحصل قبطان تلك السفينة، الكابتن ويل رورجرز الثالث، على وسام الاستحقاق، فيما حصل الملازم أول سكوت إي لوستيج، الذي كان ضابط أسلحة وأنظمة قتالية بالسفينة، على ميداليتين من ميداليات الثناء البحرية- واحدة لخدمته لأربع سنوات في السفينة فينسينز، والأخرى لدوره في معركة مع سبعة زوارق إيرانية قبل عدة دقائق من إسقاط طائرة الخطوط الجوية الإيرانية[3]. وأُشيد بكل من روجرز ولوستيج لما عدّته البحرية الأمريكية منجزاتهم بوصفهم ضباطاً للبحرية. وأُثني على روجرز «لسلوكه الجدير بالتقدير على نحو استثنائي» في أداء الخدمة

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Molly Moore, «2 Vincennes Officers Get Medals; Citations Do Not Mention Downing of Iranian Airliner That Killed 290,» Washington Post, April 23, 1990, https://www.washingtonpost.com/archive/politics/19902/23/04/vincennesofficersgetmedals/cf383f0205ce435b90865d61de569ed8/?utm_term=.a95cfedcf14b (accessed June 20, 2018).

المتميزة بوصفه ضابطاً قائداً من نيسان/أبريل عام 1987 إلى آيار/مايو 1989 والتي شملت المدة التي أسقطت فيها سفينة فينسينز الطائرة الإيرانية في ظل قيادة روجرز[1]. وأثنت البحرية الأمريكية بلوستيج لـ «الانجاز البطولي» فيما يتصل بإطلاق النار على القوارب الإيرانية السبعة وأشادت بـ «خدمته الجديرة بالتقدير» «بوصفه ضابطاً للأسلحة والأنظمة القتالية من عام 1984 إلى 1988»[2]. وعلى الرغم من إصدار الحكومة الأمريكية «مذكرة أسف» بشأن الخسائر في أرواح الأبرياء، إلا أنها لم تعترف بمسؤوليتها ولم تعتذر عن إسقاط الطائرة[3].

فبالنسبة للإيرانيين الذين لم تلتئم ندوبهم النفسية التي خلفتها إسقاط الطائرة، قد أدى منح هذه الجوائز، في الواقع، إلى تفاقم عدم ثقة الحكومة الإيرانية بالولايات المتحدة وأقنعها بأن هجوم سفينة فينسينز على طائرة الركاب الإيرانية كان متعمداً[4]. وبعد عدة سنوات من إسقاط الطائرة، قال أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي تسنّم رئاسة إيران من 3 آب/أغسطس 1989 حتى 3 آب/أغسطس 1997، لسيد حسين موسويان، الذي شغل مناصب رفيعة المستوى في الحكومة الإيرانية، ان الهجوم على طائرة الركاب الإيرانية كان إشارة إلى أن الولايات المتحدة ستدخل رسمياً الحرب العراقية الإيرانية إلى جانب العراق[5]. حتى بعد مرور أكثر من خمسة وعشرين عاماً على الهجوم على طائرة الخطوط الجوية الإيرانية، فإن هذا الحدث، إلى جانب الدعم الأمريكي للعراق بطرق اخرى خلال الحرب الإيرانية العراقية، بما في ذلك تزويد الولايات المتحدة للعراق بالمواد الكيميائية اللازمة لنشر الأسلحة الكيميائية ضد إيران[6]، ما يزال يشغل فكر القادة العسكريين الإيرانيين. تُذكّر هذه الظروف الإيرانيين بمدى تعرضهم للعدوان الخارجي، وهو الموقف الذي شجع إيران في مجالاتها لبناء أنظمة عسكرية ودفاعية قوية[7].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Pierpaoli, «Iran Air Flight 655,» 574.

(4) Mousavian, Iran and the United States, 101–102.

(5) Ibid., 98.

(6) Greg Ryan, U.S. Foreign Policy towards China, Cuba and Iran: The Politics of Recognition (Abingdon, UK: Routledge, 2018), 105.

(7) Mousavian, Iran and the United States, 98.

## انتهاء الحرب العراقية الإيرانية

أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 598 في 20 تموز/يوليو 1987، الذي دعا إيران والعراق إلى الالتزام بالوقف الفوري لإطلاق النار، ووقف جميع الأعمال العسكرية، وسحب جميع قواتهما العسكرية إلى الحدود المعترف بها دولياً بين البلدين[1]. وطالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بإرسال فريق من المراقبين الدوليين للتحقق والتأكيد والإشراف على وقف إطلاق النار، وانسحاب الجنود الإيرانيين والعراقيين إلى الحدود المعترف بها دولياً. وحثّ القرار أيضاً على الإفراج عن أسرى الحرب من الجانبين وإعادتهم إلى بلدانهم دون تأخير بعد انتهاء الأعمال القتالية الفعلية بين إيران والعراق. وفي 17 تموز/ يوليو عام 1988، أخطرت إيران الأمين العام للأمم المتحدة بقبولها الرسمي للقرار 598، معربة عن الحاجة إلى إنقاذ الأرواح، وإعادة إرساء العدالة والسلام والأمن. وفي اليوم التالي أكد العراق من جديد موافقته على مبادئ القرار[2].

وعلى الرغم من أن إيران والعراق ربما قبلا شفهياً قرار الأمم المتحدة بوقف إطلاق النار في تلك التواريخ، إلا أن صدام حسين أمر بشن هجمات عسكرية عراقية، بالتعاون مع مجاهدي خلق، وهي منظمة سياسية وعسكرية تتألف من الإيرانيين المعارضين للجمهورية الإسلامية الإيرانية، صعوداً ونزولاً على طول الخط الأمامي للحرب، من أجل زيادة المكاسب السياسية والعسكرية المحتملة في التوصل إلى تسوية نهائية[3]. وقد فشل هذا الهجوم العسكري العراقي، الذي بدأ في 22 تموز/يوليو عام 1988، في مواجهة الهجمات الدفاعية المضادة واسعة النطاق من جانب الإيرانيين[4]. وبعد بضعة معارك أخرى بين العراق

(1) United Nations Peacemaker, Document Retrieval, «Security Council Resolution 598:IraqIslamic Republic of Iran, Summary,» July 20, 1987, http://peacemaker.un.org/iraqiranresolution598 (accessed October 19, 2017). See also United Nations Peacemaker, Document Retrieval, «The Situation between Iran and Iraq» and «Resolution 598 (1987) of 20 July 1987,» http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IQ %20IR_870720_Security %20 Council %20Resolution %20598 %20 %281987 %29.pdf (accessed October 19, 2017).

(2) United Nations Peacemaker, Document Retrieval, «Security Council Resolution 598: IraqIslamic Republic of Iran, Summary,» July 20, 1987.

(3) Axworthy, Revolutionary Iran, 280–281.

(4) Ibid., 283.

وإيران تم التوصل إلى هدنة بين البلدين بوساطة الأمم المتحدة بحلول 20 آب/أغسطس عام 1988[1]. وتم الرجوع إلى الحدود، التي كانت قائمة بين إيران والعراق قبل الحرب، وبحلول عام 1990 قبل صدام حسين اتفاقية الجزائر لعام 1975[2]، التي رفضها علناً في العام 1980[3]. وفي ضوء الدمار بعيد المدى الذي خلّفته الحرب الإيرانية العراقية التي حصدت الأرواح والممتلكات، فقد خضعت سياسات إيران حيال العراق، ولاسيما منذ عام 1988، لضرورة منع العراق من أن يكون في وضعٍ يسمح له بخوض الحرب ضد إيران مرة أخرى، وبالشكوك العميقة في أي أنشطة سياسية أو عسكرية في ذلك البلد يمكن أن تهدد إيران[4]. كما أدى دعم الحكومة الأمريكية للعراق في تلك الحرب إلى تعميق شكوك الحكومة الإيرانية حيال الولايات المتحدة.

## برنامج إيران النووي

اتخذ قادة إيران بعد الثورة الإسلامية الإيرانية قراراً آخر مهم على مستوى السياستين الداخلية والخارجية، يتعلق بمستقبل إيران النووي الإيراني، الذي بدأ في الخمسينات من القرن المنصرم بدعم قوي من الولايات المتحدة بوصفه جزءاً من برنامج الذرة من أجل السلام» للرئيس داويت أيزنهاور. ومن أهداف تلك المبادرة مساعدة الولايات المتحدة لبعض حلفائها في ذلك الوقت، بما ذلك إيران، في تطوير برنامجهم النووي للأغراض السلمية[5]. ومع تدشين برنامج الذرة من أجل السلام، واصلت الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية الغربية، كخطوة تمهيدية، في تقديم مساعدة كبيرة لإيران لبرنامجها

(1) Dilip Hiro, Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars (London: Routledge, 2001), 18.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 444.

(3) Nader Entessar, Kurdish Politics in the Middle East (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2010), 172.

(4) John Robertson, Iraq: A History (London: Oneworld, 2015), 305.

(5) The full text of President Eisenhower's speech entitled «Atoms for Peace» is on the following website: University of Maryland, Voices of Democracy: The U.S. Oratory Project, «Dwight D. Eisenhower, 'Atoms for Peace' (8 December 1953)» http://voicesofdemocracy.umd.edu/eisenhoweratomsforpeacespeechtext/(accessed October 20, 2017). See also Ira Chernus, Eisenhower's Atoms for Peace (College Station: Texas A&M University Press, 2002), 79.

النووي حتى اكتسبت الثورة الإسلامية زخماً كبيراً في عام 1979. وفي سياق برنامج الذرة من أجل السلام أذن الرئيس أيزنهاور في 22 كانون الأول/ديسمبر 1956 بتنفيذ اتفاقية ألزمت الولايات المتحدة بالمضي قدماً في تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية في إيران عبر التعاون بين الولايات المتحدة وإيران فيما يتعلق بالتصميم والبناء وتشغيل المفاعلات النووية في إيران للأبحاث[1].

وبدأت إيران بتشغيل مفاعل طهران للأبحاث بقدرة 5 ميغاواط في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1967، والذي كان يعمل، بنحو جزئي، على خمسة كيلوغرامات بنسبة 93% من اليورانيوم عالي التخصيب ومائة غرام من البلوتونيوم. وكان هذا المفاعل مماثلاً لتلك التي شيدتها الولايات المتحدة لإسرائيل وباكستان، وكان قادراً على انتاج ما يصل إلى مائة جرام من البلوتونيوم-238 سنوياً. وفّرت حكومة الولايات المتحدة هذه المواد، إلى جانب معظم الخبرات والتدريب لبرنامج إيران النووي، إلى إيران مباشرة[2]. ومن بين أكثر الإجراءات، التي اتخذتها إيران، تأثيراً وأبعدها مدىً، والتي تتصل ببرنامجها النووي، قبولها للعديد من الاتفاقيات والمنظمات والمعاهدات الدولية التي أطلقتها الولايات المتحدة، والتي ترمي إلى إرساء آليات تنظيمية دولية للبرامج النووية[3]. وصادقت إيران على النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية(IAEA) في 16 آيار/مايو عام 1958، وما تزال عضواً في تلك الوكالة[4]. وقد وقّعت إيران على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء (المعروفة أيضاً باسم معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية) في العام 1963، وصادقت عليها في عام 1964، وماتزال طرفاً في تلك المعاهدة. [5] كما كانت

(1) Mohammad Homayounvash, Iran and the Nuclear Question: History and Evolutionary Trajectory (London: Routledge, 2017), 4.

(2) Ibid., 20.

(3) Ibid., 20–21.

(4) International Atomic Energy Agency, «List of Member States,» https://www.iaea.org/about/governance/listofmemberstates (accessed June 20, 2018).

(5) United Nations Treaties, «Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water [Signed in Moscow on August 5, 1963]» https://treaties.un.org/pages/showDetails.aspx?objid=08000002801313d9 (accessed August 20, 2017). See also Nuclear Threat Initiative, «Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty & Partial Test Ban Treaty Membership» http://www.nti.org/media/documents/apmctbt.pdf (accessed October 20, 2017).

دولة طرف غير حائزة للأسلحة النووية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية(NPT) منذ عام 1970 [1].

وفي خضم التزامات إيران بهذه المعاهدات وغيرها من المعاهدات ذات الصلة، بات الفيزيائي الإيراني أكبر اعتماد، الذي يعد مؤسس البرنامج النووي الإيراني، رئيساً لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية في العام 1974 واستمر بهذا المنصب حتى عام 1978 [2]. لقد كان لدى (اعتماد) ومحمد رضا بهلوي خطط طموحة لبرنامج إيران النووي؛ إذْ أعلن اعتماد في كانون الأول/ديسمبر عام 1975 انه بحلول عام 1994 كان يأمل في زيادة قدرة إيران على توليد الطاقة من 5000 ميغاواط، وهي قدرة إيران في عام 1975، إلى 70 الف ميغاواط، سيأتي جزء كبير منها من الطاقة النووية[3].

وكانت فرنسا إحدى الدول التي ظن (اعتماد) أنها يمكن أن تساعد إيران في جهودها؛ إذْ أتاح ملكية إيران لشركتي طاقة فرنسيتين، كانتا تعملان في مجال الطاقة النووية، فرصة الولوج إلى الواجهة الأمامية للدورة النووية[4]. أما فيما يتصل في النهاية الخلفية للدورة النووية، نصّت اتفاقية حكومية دولية بين إيران وفرنسا على شحن الوقود النووي المستهلك (المستنفذ) من المحطات النووية الإيرانية إلى فرنسا لإعادة معالجته[5]. كما أبرمت فرنسا وإيران في آيار/مايو عام 1975 أيضاً اتفاقاً نهائياً لبناء مركز مفاعل أصفهان النووي، والذي كان يُنظر إليه على أنه «الدعامة الأساسية» لبرنامج الطاقة النووية الإيراني، والذي يهدف إلى توظيف ما يقرب من ألف خبير نووي، سيستعملون المركز للتدريب، ومن اجل القيام بتشغيل محطات الطاقة النووية الإيرانية وصيانتها[6]. وأبرمت إيران في سبعينيات القرن الفائت أيضاً اتفاقيات مع شركات ووكالات في استراليا، والمانيا، واليابان، وجنوب أفريقيا لتوفير المواد والخبرات لمحطتين من الطاقة النووية الإيرانية بالقرب من

(1) Nuclear Threat Initiative, «Iran: Overview,» http://www.nti.org/learn/countries/iran/(accessed October 20, 2017).

(2) Alexandre Debs and Nuno P. Monteiro, Nuclear Politics: The Strategic Causes of Proliferation (New York: Cambridge University Press, 2017), 156.

(3) Homayounvash, Iran and the Nuclear Question, 35–36.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 65.

(6) Ibid.

مدينة بوشهر[1]. وانخرطت إيران وإسرائيل في سبعينيات القرن الماضي في محادثات بخصوص مسعى مشترك أطلق عليه «مشروع زهرة»، والذي لو تحقق، لكان من شأنه أن يمكّن إيران من تصنيع صاروخ باليستي أرض- أرض يُعرف باسم أريحا والذي يمكن أن يكون مزود برأس حربي نووي[2].

عارض آية الله الخميني وآخرون في الحكومة الإيرانية في البدء، بعد الثورة الإسلامية الإيرانية عام1979، البرنامج النووي، نظراً لحقيقة مؤداها إذا استمرت إيران في هذا البرنامج، ستضطر إلى الاعتماد على الدول الأجنبية للحصول على الخبرة والمواد، وهو ما يتعارض مع أحد أهم مبادئ الثورة الإسلامية، وهي تحرير إيران، إلى أقصى حد ممكن، من التبعية للدول الأجنبية[3]. وأعلن فريدون صحابي، في 6 أيلول/سبتمبر عام 1979، الذي أصبح رئيساً لمنظمة الطاقة الذرية الإيرانية بعد الثورة الإسلامية الإيرانية، أن إيران ألغت جميع خطط تطوير الطاقة الذرية، ودعا إلى إنهاء إمدادات اليورانيوم الإيرانية مع فرنسا، والغابون، وناميبيا، والنيجر، وجنوب أفريقيا، لأن الحكومة الإيرانية لا ترى حاجة إلى المواد الانشطارية[4].

ومع ذلك فإن مخاوف إيران العميقة، خلال السنوات الأولى التي أعقبت الثورة الإسلامية، كانت بشأن: 1. العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة ضدها و2. احتمال قيام الولايات المتحدة بمهاجمة إيران و3. احتمال استنفاد امدادات إيران من النفط والغاز الطبيعي، هي بعض الأسباب الكامنة وراء تغيير الحكومة الإيرانية لمسيرتها واتخاذ قرار مواصلة برنامجها النووي. ركزت إيران محاولاتها الأولية لاستئناف برنامجها النووي حوالي عام 1982 وشرعت بذلك بإحدى المفاعلات النووية بالقرب من بوشهر[5]. وأدرك قادة الحكومة الإيرانية ان إبقاء محطة الطاقة النووية معطلة سيعني هدر مليارات الدولارات التي استثمرت بالفعل فيها. وهكذا لجأت تلك الحكومة إلى عدة دول لاستكمال المحطة النووية في بوشهر، بما في ذلك الأرجنتين والصين، في المراحل الأولى من

(1) Ibid., 66–68, 125–126.
(2) Ibid., 135–143.
(3) Ibid., 155–156.
(4) Ibid., 156.
(5) Ibid., 161–162.

البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية من أوائل عقد الثمانينات من القرن الفائت إلى منتصفه[1].

أدت التهديدات التي واجهتها إيران في الحرب العراقية الإيرانية إلى تزايد الحاجة إلى البرنامج النووي في أذهان العديد من القادة السياسيين الإيرانيين، نظراً لمخاوفهم بشأن إمكانية تعرض إيران للخطر العسكري أثناء الحرب وبعدها[2]. وخلال مراحل مختلفة من حقبة ما بعد الثورة الإيرانية، تلقّت إيران أو حاولت الحصول على مواد وخبرات من أشخاص ومنظمات ووكالات في دول مثل الصين وكوريا الشمالية وباكستان وروسيا حيث عززت ووسعت برنامجها النووي، في حين أن الولايات المتحدة لم تألُ جهداً في سبيل محاولة منع إيران من هذا التوسع[3].

إحدى الطرق التي حاولت الولايات المتحدة بها مع إيران من توسيع برنامجها النووي كانت من خلال العمل مع حلفائها ودول أخرى في فرض عقوبات اقتصادية على إيران[4]. وأدت هذه العقوبات على صعوبات اقتصادية ومالية كبيرة في إيران[5]. وإزاء هذا الوضع، تضمن أحد برامج حملة حسن روحاني الناجحة لرئاسة إيران في المدة التي سبقت بداية ولايته الأولى بوصفه رئيساً لإيران في 3 آب/أغسطس عام 2013، تحسين العلاقات مع الدول الغربية، بما في ذلك استكشاف السبل الممكنة لتحجيم العقوبات التي فرضت عليها أو إلغائها[6]. وبعد انتخاب روحاني، أصدر تعليماته لوزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف،

(1) Ibid., 165–166.

(2) Farhad Rezaie, Iran's Nuclear Program: A Study in Proliferation and Rollback (Cham, Switzerland: Palgrave MacMillan/Springer, 2017), 27–30.

(3) Ibid., 39, 41, 46–63.

(4) Ibid., 136–142.

(5) Dinshaw Mistry, Containing Missile Proliferation: Strategic Technology, Security Regimes, and International Cooperation in Arms Control, (Seattle: University of Washington Press, 2003), 148. See also Jay Loschky, «Most Iranians Say Sanctions Hurting Their Livelihoods, Yet Majority Says Nuclear Power Should Still Move Forward,» Gallup News, November 6, 2013, https://news.gallup.com/poll/165743/iranianssaysanctionshurtinglivelihoods.aspx (accessed June 20, 2018).

(6) Thomas Erdbrink, «Iran Moderate Wins Presidency by a Large Margin,» New York Times, June 15, 2013, https://www.nytimes.com/201316/06//world/middleeast/iranelection.html (accessed June 20, 2018).

بمتابعة المحادثات بشأن برنامج إيران النووي مع الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (التي تتألف من الصين، وفرنسا، وروسيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة) وألمانيا، والتي غالباً 5+1 [1]. وكان جون كيري أحد المفاوضين المهمين في هذه المحادثات، وكان وزير خارجية الولايات المتحدة في عهد باراك أوباما في ذلك الوقت. وأرادت الحكومة الإيرانية، خلال هذه الحكومات تخفيف العقوبات، فيما أرادت الدول 5+1 ضمانات بأن إيران ستُعرقل أو تُمنع من إنتاج سلاح نووي.

### خطة العمل الشاملة المشتركة

أُعلن في منتصف عام 2015 أن الأطراف كافة قد وافقت على سلسلة من الاتفاقات، تسمى خطة العمل الشاملة المشتركة، والتي وافقت فيها إيران على تحجيم الأجزاء التي من شأنها أن تزيد من قدرتها على انتاج أسلحة نووية أو إنهائها (وهي تلك العناصر التي تمكنها من انتاج سلاح نووي بسرعة)، فيما وافقت بلدان 5+1 على تحجيم بعض العقوبات التي فرضت إلى إيران أو إلغائها[2].

وتمنع خطة العمل الشاملة المشتركة إيران، لمدة خمسة عشر عاماً، من انتاج المواد الانشطارية اللازمة لبناء القدرة على بناء سلاح نووي عبر سد مسارين لهذا السلاح: 1. تخصيب اليورانيوم و2. تحول اليورانيوم إلى بلوتونيوم[3]. وثمة أربع نقاط في الاتفاقية تكتسي أهمية خاصة: أولاً، يتعيّن على إيران تقليل كمية اليورانيوم منخفض التخصيب الذي خزنته بالفعل، والذي كان من الممكن معالجته وتحويله إلى وقود يستعمل في صنع الأسلحة. ثانياً، وافقت إيران على تقييد قدرتها على التخصيب في المستقبل، والحد من عدد أجهزة الطرد المركزي لديها. ثالثاً، وافقت إيران على حصر عمل محطتها النووية

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 534.

(2) Michael R. Gordon and David E. Sanger, «Deal Reached on Iran Nuclear Program; Limits on Fuel Would Lessen with Time,» New York Times, July 14, 2015, https://www.nytimes.com/201515/07//world/middleeast/irannucleardealisreachedafterlongnegotiations.html (accessed June 20, 2018).

(3) Joint Comprehensive Plan of Action [JCPOA], Vienna, July 14, 2015, «A. Enrichment, Enrichment R&D, Stockpiles,» sections 1 and 2, https://www.state.gov/documents/organization/245317.pdf

في (آراك) في دعم الأبحاث النووية السلمية وإنتاج النظائر المشعة للأغراض الطبية والصناعية[1]. رابعاً، سمحت إيران لمسؤولين من الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) بمراقبة منشآتها النووية بصرامة[2]. وبالمجمل، فقد صُممت هذه التدابير وغيرها في خطة العمل المشتركة الشاملة لضمان أنه إذا ما انتهكت إيران تلك الاتفاقيات وحاولت انتاج سلاح نووي على وجه السرعة، فسوف يستغرق الأمر ما يقرب من عام واحد لإنتاج وقود الأسلحة اللازم لقنبلة نووية واحدة[3].

وقد أعلن الرئيس الأمريكي ترامب في 7 آيار/مايو عام 2018، أن الولايات المتحدة ستنسحب من خطة العمل الشاملة المشتركة وأنها تستعد لإعادة العقوبات كافة التي كانت قد تنازلت عنها بوصفه جزءاً من الاتفاق. وتماشياً مع هذا الإجراء، خططت إدارة ترامب لفرض عقوبات اقتصادية إضافية على إيران[4]. وأعرب الرئيس ترامب في خطابٍ له، عن إعلان انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة، عن اعتقاده بأن الحكومة الإيرانية هي الدولة الراعية الرئيسة للإرهاب. وذكر أيضاً أن الحكومة الإيرانية تصدّر صواريخ خطيرة، وتؤجج الصراعات في أنحاء الشرق الأوسط كافة، وتدعم وكلاء ومليشيات إرهابية مثل حزب الله، وحماس، وطالبان، والقاعدة. وأفصح الرئيس ترامب عن اعتقاده بأنه لا يوجد أي إجراء تتخذه الحكومة الإيرانية أخطر من سعيها لامتلاك أسلحة نووية وسبل إيصالها.

ومن وجهة نظر الرئيس ترامب، فقد سمحت خطة العمل الشاملة المشتركة لإيران بمواصلة تخصيب اليورانيوم والوصول إلى شفير الاختراق (التفجير) النووي، في مدة قصيرة من الزمن. وذكر أن خطة العمل الشاملة المشتركة رفعت العقوبات الاقتصادية عن إيران مقابل قيود ضعيفة للغاية على النشاط النووي للنظام، ولم تضع إي قيود على تصرفات إيران التي تتعارض مع المصالح الأمريكية. ويعتقد الرئيس ترامب أن

(1) Robert J. Reardon, Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge (Santa Monica, California: Rand Corporation, 2012), 37.

(2) JCPOA, «C. Transparency and Confidence Building Measures,» section 15.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 534.

(4) «Read the Full Transcript of Trump's Speech on the Iran Nuclear Deal,» New York Times, May 8, 2018, https://www.nytimes.com/201808/05//us/politics/trumpspeechirandeal.html?action=click&module=Intentional&pgtype=Article.

أحكام التفتيش الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة تفتقر إلى الآليات المناسبة لمنع الغش واكتشافه والمعاقبة عليه، ولا تمنح الولايات المتحدة والدول الأجنبية الأخرى الحق غير المشروط في تفتيش المواقع المهمة في إيران، بما في ذلك منشآتها العسكرية. كما ذكر ترامب أن خطة العمل الشاملة المشتركة فشلت في التعامل مع تطوير الحكومة الإيرانية للصواريخ الباليستية التي يمكن أن تحمل رؤوساً نووية[1]. وسحب ترامب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة رغم امتثال إيران لها. وبعد أن أعلن ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، ذكر الموقعون الآخرون أنهم سيستمرون في الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة[2]. كما وعدت الحكومة الأمريكية بفرض عقوبات على أي شركة قد تمارس أعمالاً تجارية مع إيران[3].

وفيما يصعب التنبؤ بالتأثير الدقيق بعيد المدى لهذه القرارات على الاقتصاد الإيراني، إلا ان العديد من الشركات الأوروبية قد أحجمت عن مزاولة الأعمال التجارية في إيران نتيجة لانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة وتهديدها بفرض عقوبات على الشركات التي تمارس أنشطة تجارية في إيران[4]. لقد نددت الحكومة الإيرانية بشدة بانسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل المشتركة بعدِّه غير قانوني وغير مبرر على الإطلاق، حيث صرحت الحكومة الإيرانية بأنها تمتثل لشروط خطة العمل الشاملة المشتركة. كما أعربت الحكومة الإيرانية عن استعدادها، في ظل ظروف معينة، لمواصلة الامتثال لخطة العمل الشاملة المشتركة. واقترحت (أي الحكومة الإيرانية) أيضاً أنها قد تزيد انتاجها من المواد النووية إذا لم يقدّم الموقعون الباقون على خطة العمل المشتركة تأكيدات لإيران بأنهم سيعوضونها

(1) Ibid.

(2) Mark Landler, «Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned,» New York Times, May 8, 2018, https://www.nytimes.com/201808/05//world/middleeast/trumpirannucleardeal.html.

(3) Saphora Smith, «Foreign Firms Doing Business in Iran May Face Sanctions, U.S. Warns,» NBC News, May 9, 2018, https://www.nbcnews.com/news/world/foreigndoingbusinessiranmayfacesanctionsuswarnsn872601.

(4) «France, Germany, Britain Formally Request Exemptions from U.S. Iran Sanctions,»Daily Star (Lebanon) and Agence France Presse, June 6, 2018, http://www.dailystar.com.lb./News/World/2018/Jun06452277/francegermanybritainformallyrequestexemptionsfromusiransanctions.ashx.

اقتصادياً وبطرق أخرى رداً على الانسحاب الأمريكي[1]. وتجاوزت إيران في 1 تموز/يوليو عام 2019 حداً حاسماً لكمية الوقود النووي المسموح لها بحيازتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، رداً على انسحاب الولايات المتحدة من تلك الاتفاقية، وما عدته الحكومة الإيرانية دعماً غير كافٍ من الدول الأوروبية لإيران، في ضوء العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران بعد انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة[2]. وأعلنت منظمة الطاقة الذرية الإيرانية في 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 2019 أن إيران استأنفت تخصيب اليورانيوم في منشأة فوردو تحت الأرض، متخذة الخطوة التالية في تحركاتها المرحلية بعيداً عن خطة العمل الشاملة المشتركة. وذكرت منظمة الطاقة الذرية في البلاد ان غاز اليورانيوم قد حُقن بنجاح في 1044 جهاز طرد مركزي، بحضور مفتشي الأمم المتحدة. وكانت أجهزة الطرد المركزي في السابق فارغة بموجب شروط خطة العمل الشاملة المشتركة[3]. وما يزال مستقبل خطة العمل المشتركة لم يتضح بعد.

## الشكوك بشأن التدخلات الخارجية

ان الشكوك التي تساور الإيرانيين بشأن التدخل الأجنبي في بلادهم متجذرة في العصور القديمة والحديثة؛ إذْ ورث الإيرانيون الذكريات التاريخية عن معارك إيران القديمة (أو بلاد فارس) مع اليونان في القرن الخامس قبل الميلاد، وغزو العرب المسلمين من شبه الجزيرة العربية في القرن السابع الميلادي، وغزو المغول في القرن الثالث عشر، والصراعات بين

(1) «World Must Withstand LawBreaking U.S. Behavior: Iran FM [Foreign Minister],»Press TV, June 3, 2018, http://www.presstv.com/Detail/2018563796/03/06//ZarifEuropeanslettersUSnucleardeal. Press TV is owned by the Islamic Republic of Iran. See «Iran's PressTV Taken Off Air in N[orth] America,» Aljazeera, February 9, 2013, https://www.aljazeera.com/news/middleeast/201320132913263566603/02/.html.

(2) David E. Sanger, «Iran Breaches Critical Limit on Nuclear Fuel Set by 2015 Deal,» New York Times, July 1, 2019, https://www.nytimes.com/201901/07//us/politics/irannuclearlimitcompliance.html (accessed July 2, 2019).

(3) Patrick Wintour, «Iran Resumes Uranium Enrichment in New Step Away from Nuclear Deal: Nation has Inched Away from 2015 Agreement after Donald Trump Imposed Tough U.S.Sanctions,» The Guardian, November 5, 2019, https://www.theguardian.com/world/2019/nov/05/iranannouncesinjectionofuraniumgasinto1044centrifuges (accessed November 10,2019).

العثمانيين والإيرانيين في حقب مختلفة، وكذلك تدخلات الروس والبريطانيين والأمريكيين في إيران خلال العصر الحديث. ان شكوك الإيرانيين بأن الدول الأجنبية قد قامت بغزوهم وإيذائهم واستغلالهم تضرب بجذورها عميقاً في وعيهم، وغالباً ما تؤدي دوراً بارزاً في وجهات نظرهم الشاملة وفي حديثهم مع زملائهم الإيرانيين وغير الإيرانيين. كما ان معارضة الجمهورية الإسلامية الإيرانية القوية للولايات المتحدة تجد جذورها في الانغماس المكثّف في الشؤون الداخلية والخارجية لإيران منذ اربعينيات القرن المنصرم حتى الثورة الإسلامية الإيرانية، وفي تصورات الإيرانيين، التي قد تكون صائبة، بأن الولايات المتحدة مستمرة في رغبتها بإيذاء إيران واستعمالها لمصالحها الخاصة بعد الثورة الإسلامية.

ان أحد أسباب سياسات إيران العسكرية والسياسية الحازمة في الشرق الأوسط يتعلق برغبتها في الدفاع عن نفسها ضد الولايات المتحدة وحلفائها بأي طريقة ممكنة تقريباً؛ إذْ تتأثر السياسة الخارجية لإيران، ولاسيما في الشرق الأوسط، بقوة باعتقاد القادة الدينيين والسياسيين في إيران بأنها يجب أن تحمي نفسها من إسرائيل وخصومها السنّة في المنطقة، ناهيك عن أيديولوجية إيران القاضية بوجوب حماية الشيعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة. وفي الواقع كان هناك عاملان، من بين عدة عوامل محفزة، للثورة الإسلامية الإيرانية وهما معارضة الثوار القوية للتأثير الضار للولايات المتحدة على إيران ورغبتهم في إقامة الإسلام الشيعي وادامته على نحو ملائم في إيران. ومن ثم فإن القوة النسبية للجيش الإيراني وعملياته في الشرق الأوسط، وبرنامج الصواريخ الباليستية، وبرنامجها النووي، الذي تؤكد الحكومة الإيرانية أنه لأغراض سلمية تماماً، يهدف إلى الدفاع عن إيران وحلفائها الشيعة ضد الخصوم الذين قد يكون لديهم إمكانية إلحاق ضرر جسيم بالبلد.

ان التصريحات المتكررة من جانب المسؤولين الأمريكيين بشأن رغبتهم في تغيير النظام في إيران أو قصفها هي عاملان من عدة عوامل أدت إلى زيادة مخاوف الإيرانيين من الأهداف الأمريكية. وتعزز هذه المخاوف باستمرار الذكريات التاريخية للإيرانيين، التي تعود بجذورها إلى آلاف السنين من التاريخ والتي تتعلق بالضرر التي تسببت به الدول الأجنبية لإيران. وفي الوقت الذي تمثل فيه هذه الشكوك الموقف الذي يمثله جانب واحد من الافراد الإيرانيين، إلا ان هناك بالتأكيد أشخاص في إيران منفتحون ومتقبلون للجوانب المختلفة في للثقافة الغربية وحتى الأمريكية، بما في ذلك الفن والموسيقى والبرامج التلفزيونية والأفلام وهلم

جراً. بل ان هناك إيرانيين عاديين مستعدون للتخلص من أي شكوك إزاء الولايات المتحدة، ويتبنون علانية إمكانية إعادة العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة.

وفي ظل هذه البيئة الثقافية ذات الآراء المتناقضة، تواجه إيران العديد من التحديات الرئيسة التي؛ إنْ لم يتم معالجتها على نحو صحيح، يمكن أن تُضعف إيران محلياً وكذلك تُضعف من نفوذها في الشرق الأوسط ولا سيما في أوساط الشيعة. وتشمل هذه التحديات ارتفاع معدلات البطالة، ونقص العمالة، والتضخم، والمستويات العالية من التلوث والتدهور البيئي المحتمل في طهران وأجزاء أخرى من إيران، ومستقبل اقتصادي وسياسي غير مستقر بنحو عام، والقيود التي تفرضها العقوبات الاقتصادية على الأفراد الإيرانيين واقتصاد البلاد ككل. كما تسبب انتهاك الحكومة الإيرانية المستمر نسبياً لحقوق الإنسان بإحباط كبير داخل إيران، وأثار انتقادات من أشخاص من خارج إيران.

يعتقد بعض الإيرانيين أنه في الوقت الذي تدعم فيه الثورة الإسلامية الإيرانية الديمقراطية والحرية، إلا أنها أدت في الواقع إلى وضع أُستبدلت فيه حكومة علمانية قمعية رهيبة بمثلها أو حتى أكثر قمعاً من تلك التي خلفتها. وفي هذا السياق، هناك إيرانيون داخل البلاد وخارجها، يشككون في المبالغ الهائلة التي تنفقها الحكومة الإيرانية على القضايا والجماعات في أماكن مثل العراق ولبنان والضفة الغربية وغزة، كما تحتفظ الحكومة الإيرانية بجهد حربي مكلف في سوريا، حيث تدعم الحكومة السورية وحزب الله بالتنسيق مع حليفتيهما روسيا. هناك إيرانيون يعتقدون أن الحكومة الإيرانية يجب أن تستثمر معظم الأموال، التي تنفقها على الحروب الخارجية والتدخلات، أو كلها داخل إيران نفسها من أجل توفير وظائف أكثر وأفضل، ومعالجة التضخم، ومكافحة مشكلة المخدرات غير المشروعة في إيران، والحد من التلوث وحماية البيئة. كما يوجد هناك إيرانيون يعتقدون أيضاً أن القادة الدينيين والسياسيين الفاسدين في البلاد يستولون بنحو غير قانوني أو غير أخلاقي على مبالغ كبيرة من المال لأنفسهم. ونظراً لأن النقد العلني للحكومة الإيرانية يمكن أن يؤدي إلى عقوبات قاسية، فإن الإيرانيين الذين يؤمنون بهذه الأفكار يعبرون عنها فقط لمن يثقون بهم. وفي الوقت نفسه هناك إيرانيون آخرون يومنون حقيقةً بسياسة الحكومة الإيرانية ويعتقدون أن التدخلات الإيرانية الخارجية لها ما يبررها تماماً وهي ضرورية لحماية إيران نفسها ومصالحها في أنحاء مختلفة من الشرق الأوسط. لقد أدى مستوى السخط السياسي والاقتصادي الموجود في إيران

والهشاشة الواضحة لاقتصادها إلى اندلاع احتجاجات في خريف عام 2019[1]. ويبقى أن نرى ما إذا كانت هذه الاحتجاجات أو الاحتجاجات المستقبلية ستعيق السياسيات في الجوانب السياسية والعسكرية الصارمة لإيران في الشرق الأوسط. ان التهديد المستمر بشنٍّ هجوم أمريكي على إيران يفاقم مخاوف الإيرانيين من مستقبل غير مستقر. أخيراً، إيران هي البلد الذي تشكِّل الاحتجاجات السياسية (احتجاجات التبغ، والثورة الدستورية، وانتخاب مصدق، والثورة الإسلامية، والاحتجاجات بعد تلك الثورة) رمزيةً في تاريخها الحديث.

(1) Negar Mortazavi. «Iranian Leaders Declare Victory Over 'Enemies' after Deadly Protests.» The Independent, November 20, 2019.

## الفصل الرابع

# العراق منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى عام 1990

عند النظر إلى دور إيران والإسلام الشيعي في الدين والسياسة في الشرق الأوسط، فإن العراق مهم لعدة أسباب. فهو يضمّ كربلاء، وهي المدينة التي أستشهد فيها الحسين، ثالث إمام شيعي[1]. كما يوجد في العراق أيضاً بعض من أهم المدارس الدينية والعلماء في الإسلام الشيعي[2]. وإلى جانب المساجد والأماكن المقدسة ومواقع الزيارة في كربلاء، والتي تعد مهمة للمسلمين الشيعة، هناك العديد من المواقع الأخرى المهمة[3] في العراق أيضاً[4]. أضف إلى ذلك، فيما يتصل بسكان العراق البالغ عددهم 39 مليون نسمة[5]، هناك حوالي 65 % هم من المسلمين الشيعة، في حين 30 % هم من المسلمين السنّة [6]. ومن الناحية التاريخية وفي العصر الحديث كان العلماء الشيعة والطلاب والزوار الدينيون يسافرون ذهاباً وإياباً بين العراق وإيران وأجزاء أخرى من العالم حيث يعيش الشيعة، الأمر الذي أثّر على الإسلام الشيعي بطرق مختلفة[7]. وقد كان للمفكرين والطلاب الشيعة في العراق، سواءً أكان

(1) Moojan Momen, An Introduction to Shi`i Islam (New Haven: Yale University Press, 1985), 28–33.

(2) Rebecca Rowell, Iraq (Edina, Minnesota: Abdo Publishing, 2012), 70.

(3) تتقدم (النجف الأشرف) المدن الشيعية في العراق لمكانتها الدينية المقدسة ومركزيتها العلمية وغيرها من العوامل. إلى جانب مدن الكاظمية وسامراء. (المُراجع)

(4) Shaul Mishal and Ori Goldberg, Understanding Shiite Leadership: The Art of the Middle Ground in Iran and Lebanon (New York: Cambridge University Press, 2014), 123.

(5) The World Factbook, «Iraq,» https://www.cia.gov/library/publications/theworld factbook/geos/iz.html (accessed April 12, 2018).

(6) Lowell Barrington, Comparative Politics: Structures and Choices, 2nd ed. (Boston: Wadsworth/Cengage Learning, 2013), 107.

(7) Momen, An Introduction to Shi`i Islam, 181–182.

عبر علاقتهم مع المثقفين الشيعة الإيرانيين أم بنحو مستقل عنهم، تأثير كبير على الخطاب الديني والسياسي ضمن التقليد الشيعي[1].

وقد حكمت الإمبراطورية العثمانية في أوج قوتها ما أصبح فيما بعد دولة العراق الحديثة، من عام 1534 حتى عام 1704، والتي حكمت مساحات شاسعة من الأراضي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وحكمت أجزاءً كبيرة من المنطقة[2]، وحكمته مرة أخرى من عام 1831 حتى عام 1920 [3] (مع حكم المماليك لمنطقة العراق وبعض المناطق في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1704 [4] حتى عام 1831)[5]. يعد الأتراك العثمانيون عادة من غير العرب[6] وكان معظم القادة الحكوميين والدينيين رفيعي المستوى خلال معظم تاريخ الإمبراطورية العثمانية أو كله من المسلمين السنّة[7]. وكانت الإمبراطورية العثمانية، خلال الحرب العالمية الأولى، والتي استمرت بين عامي 1914-1918، متحالفة مع دول مثل ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، والتي كانت دول المحور، ضد بلدان مثل فرنسا، وبريطانيا العظمى، والولايات المتحدة، والتي كانت دول الحلفاء[8]. وإبان تلك الحرب، وقّع البريطانيون والفرنسيون سراً اتفاقية سايكس-بيكو التي قسّمت المناطق الفرعية (دون الاقليمية) في

(1) Vali Nasr, The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future (New York: W.W. Norton and Company, 2006), 66–67.

(2) Jeffrey S. Turley and George Bryan Souza, The Commentaries of D. García de Silva y Figueroa on his Embassy to Shah Abbas I of Persia on Behalf of Philip III, King of Spain (Leiden: Brill, 2017), 20.

(3) International Business Publications, Iraq Country Study Guide: Strategic Information and Developments, vol. 1 (Washington, DC: International Business Publications, 2013), 74.

(4) تذكر المصادر المعتمدة عن التاريخ العثماني أن المماليك بدأوا في حكمهم شبه المستقل والتابع اسمياً للدولة العثمانية منذ عام 1749م. (المُراجع)

(5) Zackery M. Heern, The Emergence of Modern Shi`ism: Islamic Reform in Iraq and Iran (London: Oneworld, 2015), 61.

(6) Arthur Goldschmidt Jr. and Aomar Boum, A Concise History of the Middle East, 11th ed. (Boulder, Colorado: Westview, 2016), 186.

(7) Nikki R. Keddie, Women in the Middle East: Past and Present (Princeton: Princeton University Press, 2007), 53.

(8) Christopher I. Beckwith, Empires of the Silk Road: A History of Central Eurasia from the Bronze Age to the Present (Princeton: Princeton University Press, 2009), 267.

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي كانت ضمن الإمبراطورية العثمانية، إلى مناطق سيطرة بريطانية وفرنسية؛ إذْا ما كان البريطانيون والفرنسيون الجانب المنتصر في الحرب العالمية الأولى. ومع انتصار دول الحلفاء، نفذت الحكومتان البريطانية والفرنسية اتفاقية سايكس – بيكو وما يتصل بها من اتفاقيات بطريقة أدت إلى وجود دول ما بعد الحرب العالمية الأولى وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى جانب حدودها الوطنية(1).

## الحرب العالمية الأولى

وفي هذا السياق، أحدثت الحرب العالمية الأولى تغييرات مهمة في العراق؛ إذْ غزا البريطانيون، بعد مدة وجيزة من بدء تلك الحرب، ما بات لاحقاً دولة العراق الحديثة من أجل حماية مصالحهم النفطية في العراق وإيران ومنع الألمان والعثمانيين أو ثنيهم عن احتلال تلك المنطقة(2). وفي أعقاب الغزو البريطاني للعراق، والقتال الذي خاضه الجيشان البريطاني والعثماني بصفة رئيسة، أعلن أعضاء من المؤسسة الشيعية في العراق حرباً (أو جهاداً عسكرياً) ضد البريطانيين، وهو ما كانوا يعتقدون أنه مبرر على أساس الإسلام ونصوصه المقدسة، في ضوء فكرة أن هذا العمل البريطاني يعد عزواً للأراضي ذات الأغلبية المسلمة من جانب دولة ذات أغلبية غير مسلمة(3). حتى أن بعض رجال الدين الشيعة وغيرهم في الشرق الأوسط قاتلوا ضد الغزو البريطاني للعراق وأجزاء أخرى من المنطقة(4). ونجح البريطانيون، بحلول 11 آذار/مارس عام 1917، إلى حد كبير، بغزو بغداد(5)، كما استولوا، بحلول 14 تشرين الثاني/نوفمبر (أي بعد ثلاثة أيام من توقيع الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى)(6)، على

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 150–152.

(2) Reeva Spector Simon, Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny, updated ed. (New York: Columbia University Press, 2004), 42.

(3) Joyce N. Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as (Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992), 15.

(4) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 15. See also Muammer Kaylan, The Kemalists: Islamic Revival and the Fate of Secular Turkey (Amherst, New York: Prometheus Books, 2005), 187.

(5) Isaiah Friedman, British Miscalculations: The Rise of Muslim Nationalism, 1918–1925 (New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 2012), 155.

(6) Dominic J. Caraccilo, Beyond Guns and Steel: A War Termination Strategy, (Santa Barbara, California: Praeger/ABCCLO, 2011), 28.

الموصل[1]. وبحلول نهاية الحرب العالمية الأولى، كان البريطانيون يسيطرون على الولايات العثمانية الثلاث كلها التي كانت ضمن منطقة العراق. وشملت أقاليم الولايات تلك مدن البصرة، وبغداد، والموصل والمناطق المحيطة بها[2]. وبعد الغزو البريطاني للعراق، عمل البريطانيون على فرض حكمهم الاستعماري على البلاد، وتعزيز سيطرتهم عليه، وعيّنوا أعداداً صغيرة من العرب ومن مناطق أخرى في مناصب حكومية رفيعة[3].

وهناك مجموعة أخرى من المشاكل أحدثها البريطانيون جراء حكمهم الاستعماري للعراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتضمنت الحدود التي وضعوها لما بات فيما بعد دولة العراق القومية. كان العثمانيون قد أداروا جزءاً كبيراً من المنطقة التي، ستصبح العراق، بوصفها ثلاث ولايات منفصلة. فكانت ولاية الموصل الجبلية الشمالية مرتبطة اقتصادياً بآسيا الصغرى، التي كانت تغطي مساحة شاسعة إلى الشمال من الموصل. فيما كانت ولاية بغداد التي تقع في وسط العراق، تدعم الزراعة ويعمل الناس في تلك المنطقة في التجارة مع إيران ومناطق أخرى. أما البصرة، الولاية الجنوبية في منطقة العراق، فكانت موجهة بنحو كبير صوب الخليج العربي والتجارة مع الهند. وعندما باتت هذه الولايات الثلاث العراق تحت الانتداب الاستعماري البريطاني في العام 1920، لم تشكل كياناً سياسياً واحداً متكاملاً[4].

شكّل العرب، داخل منطقة العراق (أي الأشخاص الذين يتحدثون العربية بوصفها لغتهم الأولى) حوالي 80 % من السكان، فيما يشكل الكرد 15 %، فيما كانت الجماعات العرقية الأخرى مثل الأرمن، والآشوريين، والتركمان، والأيزيديين (الذين يمكنهم اعتبارهم جماعة عرقية ودينية على حد سواء) يشكلون مجتمعين 5 %[5]. ودعم البريطانيون تطلعات السنّة إلى السلطة السياسية في الدولة القومية الوليدة في العراق على الرغم من أن المسلمين السنّة كانوا أقلية من الناحية العددية. وعاش الكرد، وهم جماعة عرقية متميزة من غير العرب

(1) A. J. Barker, The First Iraq War, 1914–1918: Britain's Mesopotamian Campaign (New York: Enigma Books, 2009), xix.

(2) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 15.

(3) Phebe Marr and Ibrahim alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed. (Boulder, Colorado: Westview Press, 2017), 19.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 195.

(5) The World Factbook, «Iraq,» https://www.cia.gov/library/publications/theworld factbook/geos/iz.html.

ومعظمهم من المسلمين السنّة في أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط بما في ذلك أجزاء من شمال العراق، وكذلك أجزاء من إيران، وسوريا، وتركيا. وتسببت تطلعاتهم صوب الاستقلال السياسي في كثير من الأحيان في توفير أسباب الخلاف في العراق والدول الأخرى التي يشكلون فيها أقلية عرقية[1].

ان مقاومة الكرد للمساعي الحثيثة للمستعمرين البريطانيين والدولة العراقية الناشئة وكذلك معارضتهم للاندماج الكامل في تلك الدولة كانت عاملاً أدى إلى سلسلة من الصراعات، التي استمرت على مدار تاريخ العراق الحديث. وقد أدى وجود الجماعات الدينية والعرقية الأخرى داخل العراق في الغالب إلى احتمال تصعيد التوترات داخل البلاد. وثمة مشكلة أخرى كبيرة فيما يتصل بتشكيل العراق لها علاقة بالحدود التي وضعها البريطانيون له. ومن الامثلة المحددة في هذا الصدد هو أن هذه الحدود قيدت وصول العراق إلى الخليج العربي؛ إذْ لم يُمنح العراق سوى ستة وثلاثين ميلاً (ثمانية وخمسين كيلومتراً) على الخط الساحلي على طول ذلك الخليج، وكان معظمها غير ملائم لبناء موانئ المياه العميقة. صحيح ان سكان العراق ومساحته أكبر بكثير من الكويت، غير ان الأخيرة تمتلك خطاً ساحلياً أكبر بكثير وأكثر قابلية للاستعمال التجاري مقارنة بالعراق. لقد كانت مشاعر الإحباط والمثالب من بين أسباب غزو العراق لإيران عام 1980 وغزوه للكويت عام 1990 [2].

## معارضة البريطانيين

نظراً لأن الوجود العثماني في منطقة العراق كان متركّزاً، إلى حد كبير، على المدن الكبرى، فإن الجماعات القبلية، التي عملت بحرية نسبية من القيود الحكومية، كان لها تأثير سياسي واقتصادي كبير في المناطق الريفية في العراق. لقد شهد المستعمرون البريطانيون في العراق عن كثب الصعوبات في إقامة حكم أجنبي على السكان المتنوعين والمستقلين في الأرياف وأجزاء أخرى من العراق، فقد ثار عددٌ كبير من العراقيين الذين يعيشون على طول نهر الفرات ضد البريطانيين في بداية حزيران/يونيو عام 1920 [3]. واستمر التمرد لعدة أشهر وكان موجهاً ضد البريطانيين ومحاولاتهم لاستبدال نظام الحكم العثماني اللامركزي، إلى حدٍ

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 195.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 195–196.

ما، بالبنى الحكومية المركزية الاستعمارية البريطانية[1]. والعامل الرئيس الآخر في الثورة كان القرار الذي أُتخذ في مؤتمر سان ريمو، الذي انعقد في نيسان/ابريل 1920، بأن العراق سيخضع للانتداب البريطاني، الأمر الذي يعني أن العراق سيكون مستعمرة بريطانية[2].

لقد أدى الشيعة في العراق دوراً مهماً في ثورة 1920 [3]؛ إذْ عدّ رجال الدين الشيعة العراقيون السياسات الاقتصادية البريطانية بمثابة استغلالاً لهم ولغيرهم من الشيعة العراقيين، بما في ذلك الشيعة كافة الذين عاشوا في مدن الأضرحة الشيعية في العراق. كما اعتقد رجال الدين الشيعة في العراق أيضاً أن النفوذ البريطاني المتنامي في الشؤون السياسية، والاقتصادية الإيرانية كان تهديداً لمواقفهم الدينية والسياسية في العراق؛ إذْ اعتمد رجال الدين العراقيون اعتماداً كبيراً على المساهمات المالية وغيرها من المساهمات المادية من الشيعة الإيرانيين[4]. وتعرض رجال الدين الشيعة العراقيون للتهديد من الوجود البريطاني في العراق، إلى حدٍ ما، لأن البريطانيين حاولوا تنظيم تدفق الزائرين والجثث إلى مدن الأضرحة العراقية. (إذ كان الدفن بالقرب من اضرحة معينة في العراق أمراً مستحباً بالنسبة للشيعة لأنهم يعتقدون أنهم سيحصلون على بركات خاصة إذا ما دُفنوا هناك)[5]. ولو نجح البريطانيون في السيطرة على تلك الموارد الدينية وفرض الضرائب عليها، لكان من الممكن أن يفقد رجال الدين الشيعة مصدراً رئيساً[6] للدخل وكذلك الكثير من استقلالهم ونفوذهم في أوساط الشيعة العراقيين[7].

كما شكل الاحتلال البريطاني للعراق تحدياً كبيراً للسادة في العراق؛ إذْ يعتقد السادة أنهم من نسل نبي القرن السابع محمد ولهم مكانة خاصة في الإسلام. كان بعض السادة العراقيين يسكنون في أوساط القبائل الشيعية وكان دخلهم يأتي إلى حد كبير من مساهمات رجال

(1) Ibid.

(2) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 17.

(3) Yitzhak Nakash, The Shi`is of Iraq (Princeton: Princeton University Press, 1994),72–66 .

(4) Ibid., 66.

(5) Juman Kubba, Meeting the New Iraq: A Memoir of Homecoming and Hope (Jefferson, North Carolina: McFarland Publishers, 2013), 134.

(6) لم تكن مسألة التدخل البريطاني حاضرة بقوة في اذهان علماء الدين الوطنيين الذين نهضوا بأعباء المقاومة والثورة ضد الاحتلال البريطاني نصرةً للدين والوطن. (المُراجع)

(7) Nakash, The Shi`is of Iraq, 67.

القبائل. وخشي السادة أن تكون المهارات الإدارية والقوة التنظيمية للمستعمرين البريطانيين أكبر من قدراتهم، ونتيجة لذلك، من وجهة نظرهم، كان من الممكن أن يعمل البريطانيون على تقويض نفوذ السادة في أوساط رجال القبائل. وهكذا، فقد اشترك السادة العرب ورجال الدين الشيعة الإيرانيون في تشجيع القبائل في العراق على التمرد ضد البريطانيين من أجل الحفاظ على مراكزهم المالية ونفوذهم في أوساط أنصارهم الشيعة في العراق.

لقد كان الدين، أي الإسلام الشيعي نفسه، أيضاً عاملاً رئيساً في قرار رجال الدين الشيعة بالدعوة إلى ثورة ضد البريطانيين للعراق. ونظر رجال الدين الشيعة، من أماكنهم في مدن الأضرحة الشيعية في العراق، إلى احتلال البريطانيين للعراق، الذين عدّوهم مسيحيين وكفار، علامة على الانهيار الوشيك للإسلام والحضارات التي أقامها المسلمون؛ إذْ وصفت المعلومات التي نشرها رجال الدين الشيعة في كربلاء، على سبيل المثال، الاحتلال البريطاني لفلسطين بأنه الحملة الصليبية الأحدث ضد الإسلام وأكثرها تهديداً على الإطلاق. ودعا هؤلاء القادة الشيعة المسلمين كافة إلى استعمال الوسائل العسكرية ضد محاولات الدول الغربية المسيحية لهدم الإسلام في العراق وفلسطين وسوريا[1].

ودعا رجل الدين الشيعي شيخ الشريعة الأصفهاني، الذي كان يحظى بتقدير كبير، إلى اتحاد إسلامي لطرد الكفار جميعهم، بمن فيهم الغربيون والمسيحيون، من المناطق الإسلامية. كان هدف الأصفهاني وغيره من رجال الدين الشيعة الذي يشاطرونه الرأي من الدعوة إلى التمرد هو إقامة حكومة إسلامية في العراق، خالية من السيطرة الأجنبية[2]. وأعرب رجال الدين الشيعة العراقيون عن أملهم في تشكيل حكومة إسلامية[3] في العراق عبر الاستفتاء الذي أُجري في العراق عام 1919. وكرر رجال الدين الشيعة هذه الرغبة في تشكيل حكومة إسلامية للمدة التي سبقت الثورة العربية عام 1920 عندما كانت هناك تقارير تفيد بالتوصل إلى اتفاق في النجف بين العديد من شيوخ القبائل الشيعة ورجال الدين الشيعة لتأسيس حكومة تستند على الاسلام، مبنية على أسس المذهب الشيعي. وفي هذا السياق، أراد رجل

(1) Ibid.

(2) Ibid., 68.

(3) أظهر الاستفتاء الذي أجراه البريطانيون لمعرفة آراء سكان بلاد الرافدين في شكل النظام السياسي الذي سوف يحكمهم أنهم في الغالب يرغبون في حكومة عربية مسلمة وليس «إسلامية» وهناك فرق بين الاثنين. (المُراجع)

دين شيعي مؤثر في العراق تبني نظام حكم دستوري وإنشاء برلمان وطني في العراق على وفق المبادئ الأساسية، التي دعا إليها رجال الدين الشيعة المؤيدون للدستور خلال الثورة الدستورية الإيرانية[1].

وقد وصلت تفاصيل قرارات سان ريمو، الذي أعطى بريطانيا الانتداب الاستعماري على العراق، إلى العراق في آيار/مايو 1920. وبعد ذك بمدة وجيزة شكّل رجال الدين الشيعة والسنّة، إلى جانب عدد آخر من الشيعة والسنّة، تحالفاً مناهضاً لبريطانيا في العراق[2]. وإحدى الطرق التي حشد فيها الزعماء الشيعة والسنّة أنصارهم في العراق ضد البريطانيين كانت من خلال الخطب والكتابات التي أكدت على فكرة أن البريطانيين كانوا يُلحقون العار بالشرف العربي عبر احتلالهم الاستعماري للعراق. هذه المناشدات للهوية العربية التي لم تكن لها صلة تذكر بالإسلام، مكّنت الشيعة والسنّة العراقيين من الارتباط على نحو جيد برسالة الوحدة والمقاومة للاستعمار البريطاني[3].

وفي الوقت نفسه استعمل رجال الدين الشيعة داخل مجتمعاتهم أيضاً الرموز والشعائر الشيعية لاستنهاض أعضائهم ضد الاحتلال البريطاني للعراق. فعلى سبيل المثال، خلال شهر رمضان (شهر الصيام الإسلامي)، الذي حدث خلال جزء من آيار/مايو وحزيران/يونيو عام 1920، دمج رجال الدين الشيعة الإسلام بالمقاومة السياسية ضد البريطانيين عبر غرس التعبيرات الشعائرية بشأن الحزن العميق على استشهاد الإمام الحسين في القرن السابع الميلادي، وبمعانٍ دينية سياسية كانت مؤيدة للشيعة ومعادية للاستعمار. وانخرط رجال الدين الشيعة في هذا الاندماج الديني والسياسي وذلك بتحديد المستعمرين البريطانيين في القرن العشرين مع أعداء الحسين الذين قتلوه في القرن السابع[4]. كما دمجت الخطب والمناسبات السنّية الرموز والشعائر الإسلامية، التي يشترك فيها السنّة والشيعة، مع الرسائل المناهضة للاستعمار، وأكد الدعاة والشعراء السنّة والشيعة، الذين خاطبوا الآلاف من طوائفهم الدينية في المساجد، على الحاجة إلى الوحدة في ظل الإسلام[5].

---

(1) Ibid.

(2) Ibid., 68–69

(3) Ibid., 69.

(4) Ibid., 69–70.

(5) Ibid.

وفوجئ مخبرو الشرطة وذهلوا بالعدد الكبير من الاشخاص الذين شاركوا في الاحتفالات الدينية الإسلامية في بغداد والمناطق المحيطة بها[1]. وذكر كاتب أحد تقارير الشرطة بأن ظاهرة بهذا الحجم لم تحدث في تاريخ الإسلام البتة. وتشير تقارير الشرطة إلى أن هدف هذه الاحتفالات الدينية كان توحيد الطبقات الدنيا في معارضتها للاحتلال الاستعماري البريطاني للعراق، ويبدو أن هذا الهدف قد تحقق على المدى القصير على الأقل. وأُفيد في أواخر آيار/مايو عام 1920 ان الناس في العراق كانوا يناقشون الأمور السياسية علانية دون خوف وأن الشيعة والسنّة الناشطين سياسياً قد اكتسبوا الثقة دينياً وسياسياً. لقد نفّذ البريطانيون عدة اجراءات في إطار مساعيهم لإخماد مظاهر التعبير العلنية المعارضة لهم، بما في ذلك تجريم منظمة معارضة وطرد بعض أعضائها. ومع ذلك فإن هذه الخطوات وما يتصل بها من خطوات لم تنجز شيئاً يذكر في وقف الزخم الذي أوجدته الاحتفالات الدنية والمظاهرات ذات الصلة بها[2].

وقد كتب السير أرنولد تالبوت ويلسون القائم بأعمال المفوض المدني البريطاني في بلاد ما بين النهرين آنذاك (التي شملت العراق) من عام 1918 إلى 1920،[3]، في مذكراته بأن المناشدات الشديدة، التي وُجهت إلى الإسلام الشيعي والسنّي إضافة إلى الهوية العربية المشتركة، قد ولّدت «حماساً شديداً»[4]. وصرح ويلسون أنه في ضوء هذه الأحداث، سيكون استمرار الاحتفالات الدينية والاحتجاجات السياسية المتصلة بها خطأ جسيماً[5]. وأصدر رجل دين شيعي مؤثر في العراق رسالة أكدت على أهمية بقاء الشيعة والسنّة متحدين في العراق في النضال. ثم أُصدرت فتوى، في أوائل آب/أغسطس نُسبت إلى رجل الدين هذا[6]، نصّت، في جانبٍ منها، على أن العراقيين مُلزمون بالمطالبة بحقوقهم، كما أوضحت جواز استعمالهم السلاح إذا ما رفض البريطانيون قبول مطالبهم[7]. وفي خضم هذه الأحداث وغيرها، اندلعت

(1) Ibid., 70.

(2) Ibid.

(3) Peter Sluglett, Britain in Iraq: Contriving King and Country (London: I.B. Tauris, 2007), 312.

(4) Arnold Talbot Wilson, Mesopotamia, 1917–1920: A Clash of Loyalties; A Personal and Historical Record (London: Oxford University Press/H. Milford, 1931), 253.

(5) Wilson, Mesopotamia, 253.

(6) كان رجل الدين ذاك صاحب الفتوى الشهيرة هو الميرزا الشيخ محمد تقي الحائري الشيرازي. (المُراجع)

(7) Nakash, The Shi`is of Iraq, 71.

ثورة عام 1920 في ثلث العراق واستمرت قرابة ثلاثة أشهر[1]. وكلفت البريطانيون أربعين مليون جنيه إسترليني وحياة 426 شخصاً. فيما تكبد العراقيون خسارة أكثر من تسعة آلاف ضحية[2]. وبحلول تشرين الأول/أكتوبر عام 1920 كان البريطانيون قد قضوا على الثورة بنجاح[3].

وعلى الرغم من أن الثورة لم تحقق استقلال العراق ولم تُمكّن العراقيين من الحصول على سلطة سياسية حقيقية، إلا أنها نجحت في تقويض الطريقة التي حاول بها البريطانيون حكم العراق، كما كفلت للعراقيين درجة أكبر بكثير من المشاركة في شكل الحكومة، التي ظهرت إلى الوجود بعد الثورة[4]. وفي الوقت نفسه قلل فشل الثورة، مؤقتاً، من النفوذ السياسي لرجال الدين الشيعة، الذين قادوها، لأنهم استثمروا قدراً هائلاً من رأس المال الديني والسياسي في مسعى فاشل، الأمر الذي تسبب في تشكيك بعض الشيعة العاديين، على المدى القصير، في حكم رجال الدين هؤلاء وقدرتهم على قيادة المقاومة ضد البريطانيين[5].

وفي المدة الممتدة حتى اندلاع ثورة عام 1920، أراد رجال الدين الشيعة في العراق إقامة نظام سياسي في العراق، والذي، لو نجحوا، كان من شأنه أن يمكنهم من السيطرة على سياسات الدولة العراقية الجديدة منذ تأسيسها. ومع ذلك، على الرغم من الفشل المباشر لثورة عام 1920 قد أضعف مؤقتاً رجال الدين الشيعة سياسياً، إلا ان اتساع الثورة وحماستها قد أظهر قدرتهم على تحشيد أعداد كبيرة من الشيعة في العراق دينياً وسياسياً. وهكذا أظهر رجال الدين الشيعة أنهم قادرون على التنافس مع أي جماعات أخرى تقريباً داخل العراق والحكومة نفسها من حيث تحفيز الشيعة العراقيين باستعمال المساجد والاحتجاجات العامة وغيرها من الأساليب الشعبية. ومن منظور السنّة العراقيين وغيرهم في ذلك البلد، الذي ربما وجدوا أنفسهم معارضين للشيعة، كان من الممكن أن يشكل وجود مثل هذه المؤسسة الشيعية التي تتمتع باستقلالية عالية والنشطة سياسياً تهديداً للدولة العراقية، ولاسيما تلك الدولة التي قد

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 17.

(2) Ibid.

(3) Nakash, The Shi`is of Iraq, 72.

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 19.

(5) Nakash, The Shi`is of Iraq, 72.

يرغب الزعماء الدينيون والسياسيون السنّة في الهيمنة عليها. وعلى هذا المنوال، سعت الحكومات العراقية المستقبلية، التي تأثرت في الغالب أو على نحو كلي بالسنّة إلى إعاقة سلطة رجال الدين الشيعة والمؤسسات في البلاد، وتقليص الروابط بين رجال الدين الشيعة في مدن مثل النجف وكربلاء، في العراق من جهة، ومراكز القوة الشيعية في إيران من جهة أخرى[1].

## بذور الاستقلال العراقي

نزل السير بيرسي كوكس في البصرة بالعراق في الأول من تشرين الأول/اكتوبر 1920 بالعراق ليدشّن منصبه بوصفه مفوضاً بريطانياً سامياً. وثمة خطوة رئيسة في تأسيس مؤسسات الدولة العراقية الجديدة وبُناها والدور البريطاني فيها حصلت في مؤتمر القاهرة لعام 1921. وخلال ذلك المؤتمر، بدأ تبني ثلاثة جوانب مهمة للدولة العراقية. أول هذه الجوانب كان النظام الملكي العراقي الذي استمر حتى ثورة العراق عام 1958. ونصّب البريطانيون فيصل الأول، الذي كان سُنّياً من مكة[2]، ليكون أول ملك للدولة العراقية الجديدة، واعتلى منصبه ملكاً للعراق في 27 آب/أغسطس[3] عام 1921[4]. أما الجانب الثاني فكان المعاهدة التي وافق عليها فيصل الأول، نيابة عن العراق، مع بريطانيا والتي من شأنها إضفاء الشرعية على التدخل الاستعماري البريطاني في العراق، فقد صادق مجلس الوزراء العراقي هذه المعاهدة الأنجلو-عراقية في تشرين الأول/أكتوبر عام 1922[5]. والثالث كان دستور العراق الذي منح الحكومة العراقية، في الظاهر، بعض العناصر الديمقراطية، إلا ان البريطانيون في الواقع هم من حاول السيطرة على الشؤون السياسية، والاقتصادية للعراق أثناء تأسيسه بوصفه مملكة في عام 1921 ولعدد من السنوات بعد ذلك[6].

وقد هددت حكومة فيصل الأول الشيعة في العراق لأن: 1. عدد كبير من السنّة شغلوا

(1) Ibid.

(2) R. Hrair Dekmejian, Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World, 2nd ed. (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1995), 119.

(3) المعروف أن اعتلاء فيصل الأول لعرش العراق كان في 23 آب/أغسطس وليس 27 منه. (المُراجع)

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 20.

(5) Ibid., 21.

(6) Ibid., 19–20.

مناصب حكومية وعسكرية رفيعة المستوى 2. حظيت حكومته بدعم قوي من بريطانيا[1]. ورد رجال الدين الشيعة في العراق على هذا التهديد بعدة طرق. إحدى الطرق التي فعلوا بها ذلك كانت من خلال مؤتمر عقد في كربلاء في نيسان/أبريل عام 1922، وحضره مايقرب من مائتي زعيم شيعي، واتفقوا على عدد من المطالب بما في ذلك: 1. الاستقلال الكامل للعراق بدلاً من وضعه الاستعماري تحت الانتداب البريطاني. 2. انشاء جمعية وطنية (أو برلمان) من شأنه أن يمنح الشيعة العراقيين تمثيلاً عادلاً. 3. تمثيل الشيعة بنسبة 50 % في مجلس الوزراء العراقي وداخل الإدارة الحكومية على نطاق أوسع 4. شن حرب مبررة دينياً ضد الوهابيين، وهم جماعة من السنّة المتشددين، وكان معظمهم في ذلك الوقت من شبه الجزيرة العربية والذين هاجموا الشيعة وآخرين في العراق[2]. وفي الواقع كان العامل الرئيس الذي دفع إلى مؤتمر كربلاء، وهو سلسلة من الغارات التي قام بها الوهابيون العرب في العراق في آذار/مارس عام 1922 [3]. وإذ لم ينجح الشيعة في تحقيق مطالبهم، إلا ان تلك المطالب أفصحت عن مخاوف الشيعة العميقة من هيمنة السنّة في الحكومة العراقية، وتدخل بريطانيا في شؤون العراق، والقوة المحتملة للوهابيين، وكلها يعتقد الشيعة أنها كانت على حسابهم.

وأصدر وزير الداخلية العراقي في20 تشرين الأول/أكتوبر 1922 تعليمات إلى المحافظين في المحافظات العراقية للبدء في التحضير لانتخابات الجمعية التأسيسية في العراق[4]. وصدرت تعليمات أيضاً، بموافقة الملك فيصل الأول، إلى المحافظين في المحافظات أيضاً لتشجيع الناخبين بهدوء على التصويت للمرشحين الذين من المرجّح أن يصوتوا لصالح المعاهدة بين العراق والبريطانيين. وعارض الشيعة العراقيون هذه المعاهدة لأنها مكّنت من التدخل البريطاني في الشؤون الاقتصادية والسياسية للعراق، فيما دعموا حكومة الملك فيصل الأول التي يهيمن عليها السنّة. ومع وضع هذه المبادئ في الحسبان، أصدر العديد من رجال الدين الشيعة المؤثرين في العراق فتاوى، بدءاً من أوائل تشرين الثاني/نوفمبر عام

(1) Ibid., 20–21.

(2) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 19. See also Khalil F. Osman, Sectarianism in Iraq: The Making of State and Nation Since 1920 (London: Routledge, 2015), 70.

(3) Nakash, The Shi`is of Iraq, 78–79.

(4) Ibid., 79.

1922، لمنع الشيعة- لأسباب إسلامية- من التصويت في الانتخابات[1]. وبحلول حزيران/يونيو عام 1923 بدأت الفتاوى التي فرضها رجال الدين الشيعة بشأن الانتخابات تفقد تأثيرها في العديد من البلدات والمدن التي يعيش فيها الشيعة، بسبب[2] 1. انسحاب الجنود الأتراك من شمال العراق. 2. اقتراح بريطانيا تقليص مدة المعاهدة الأنجلو-عراقية من عشرين عاماً إلى أربعة أعوام[3].

ورداً على معارضة الشيعة للجمعية التأسيسية، والمعاهدة الانجلو- عراقية والسياسات الأخرى التي يدعمها الملك فيصل الأول والحكومة البريطانية، أدخل الملك فيصل الأول تعديلاً على قانون الهجرة القائم، في 23 حزيران/يونيو عام 1923، الذي سمح بترحيل الأجانب في العراق، الذين تبيّن أنهم متورطون في نشاط مناهض للحكومة. وسمح هذا التعديل بترحيل أعداد كبيرة من رجال الدين الشيعة غير العراقيين من العراق، ومعظمهم من الإيرانيين[4]. وبعد مدة طويلة من المفاوضات، والتي كان قادة الحكومة العراقية يأملون في إحراج رجال الدين الشيعة الإيرانيين الذي رُحّلوا إلى إيران، سُمح لرجال الدين هؤلاء بالعودة إلى العراق في 22 نيسان/أبريل عام 1924. وبحلول ذلك التاريخ، كانت انتخابات الجمعية التأسيسية في العراق قد انتهت. وتم المصادقة على المعاهدة الانجلو- عراقية[5]. لقد كان رحيل رجال الدين الشيعة الإيرانيين وترحيلهم عاملًا أضعف مكانتهم في أوساط الشيعة العراقيين، فيما منح هؤلاء الشيعة ثقة أكبر في محاولة تأكيد أي مستوى من النفوذ السياسي لديهم[6]. وقد أعرب مسؤولون بريطانيون في العراق عن شعورهم بالارتياح إزاء ما عدوه انحساراً كبيراً في نفوذ رجال الدين الشيعة الإيرانيين على الدين والسياسة نتيجة للرحيل والترحيل[7].

---

(1) Ibid., 79–80.

(2) كانت سياسة الشدة من وزير الداخلية العراقي والتي توافقت مع دائرة المندوب البريطاني هي من فعلت فعلها أخيراً في احتواء تأثير الفتاوى. (المُراجع)

(3) Ibid., 81.

(4) Ibid., 82.

(5) Ibid., 83.

(6) Ibid.

(7) Ibid., 84.

## الاستقلال

لقد أدى استقبال العراق بوصفه دولة مستقلة في عصبة الأمم في تشرين الأول/أكتوبر عام 1932 [1]، ونشر تعداد سكاني في بريطانيا في ذلك العام يظهر وجود أغلبية شيعية في العراق، ووفاة الملك فيصل الأول في العام 1933، إلى خلق مشهد ديني وسياسي متوتر في العراق. وضمن هذه البيئة، كانت مشاعر الإحباط التي اعترت الشيعة العراقيين من استمرار هيمنة السنّة في الحكومة العراقية، واستمرار النفوذ البريطاني في ذلك البلد (على الرغم من استقلال العراق عام 1932)، ونشر كتابين (الدولة الأموية في سوريا كتبه أنيس النصولي والعروبة في الميزان لعبد الرزاق الحصان، وكلاهما متحيز ضد الشيعة)، من العوامل التي عجلت بثورة 1935 [2].

وقد قام علي جودت الأيوبي، الذي كان رئيس وزراء العراق في ذلك الوقت، بحلّ البرلمان العراقي في أيلول/سبتمبر عام 1934. ولم تدرج الحكومة، في الانتخابات الجديدة التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر، بعض القادة الشيعة البارزين في قائمة المرشحين. نتيجة لذلك، فقد هؤلاء الشيعة مقاعدهم في البرلمان[3]. كما أعطت الحكومة العراقية نسبة كبيرة من المقاعد الخمسة عشر المخصصة لبعض المحافظات الشيعية من أجزاء أخرى من العراق إلى السنّة الذين لا يمثلون مصالح المحافظات الشيعية[4]. وشجع الزعماء الشيعة، طوال كانون الثاني/يناير عام 1935 الاحتجاجات المناهضة للحكومة في المناطق الشيعية في العراق[5]. وقدّمت جماعة من الشيعة، في آذار/مارس عام 1935، اثني عشر مطلباً كانت مماثلة لتلك التي قدمها بعض الشيعة العراقيين في نيسان/أبريل عام 1922 وفي مناسبات لاحقة[6]. وشملت المطالب التي قُدمت في آذار/مارس عام 1935 1. ضمانات لمشاركة الشيعة في الحكومة والبرلمان والخدمة المدنية بما يتناسب مع نسبتهم في عدد سكان العراق. 2. تدريس الشريعة الشيعية

(1) Halla Fattah and Frank Caso, A Brief History of Iraq (New York: Facts on File, 2009), 172.

(2) Nakash, The Shi`is of Iraq, 120. See also Sherko Kirmanj, «The Clash of Identities in Iraq,» in Iraq between Occupations: Perspectives from 1920 to the Present, eds. Amatzia Baram, Achim Rohde, and Ronen Zeidel (New York: Palgrave MacMillan, 2010), 45.

(3) Nakash, The Shi`is of Iraq, 120.

(4) Ibid., 120–121.

(5) Ibid., 121.

(6) Ibid., 122.

في كليات الحقوق.3. إدخال تغييرات على الضرائب في المناطق الريفية الجنوبية من العراق بحيث لا تشكل عبئاً كبيراً على كاهل الشيعة هناك.4. زيادة الاستثمار الحكومي في الصحة، والتعليم، في المناطق الشيعية من العراق[1]. وفي الوقت الذي لم تلب فيه هذه المطالب الشيعية والمطالب المتصلة بها إلى حد كبير، إلا أنها تشير إلى المظالم التي استمر الشيعة في العراق باحتضانها.

وزاد استمرار مشاعر الاحباط لدى الشيعة بغليانهم، وانتشرت الاضطرابات القبلية في اوساط بعض القبائل الشيعية إلى أنحاء مختلفة من العراق[2]؛ إذْ اشتدت الاحتجاجات الشيعية ضد الحكومة العراقية لدرجة أنه في 11 آيار/مايو عام 1935، بدأت الطائرات العراقية بقصف قرى القبائل المتمردة في محافظة الديوانية العراقية، التي تقع في الجزء الجنوبي الأوسط من البلاد. وبعد العديد من المواجهات العنيفة بين المتظاهرين الشيعة والحكومة، نجحت القوات العسكرية العراقية في قمع الثورة بحلول نهاية آيار/مايو عام 1935 [3]. وقد أظهرت ثورة الشيعة عام 1935 [4] أن العنف بات أسلوباً سياسياً مؤسفاً داخل الدولة العراقية الجديدة. كما أضحى العنف أداة بيد الحكومة العراقية لممارسة السيطرة السياسية ووسيلة يستعملها العراقيون في محاولاتهم للتأثير على السياسات الحكومية. وحقيقة أن بعض الشيعة العراقيين قد شاركوا في ثورة عام 1935 وبعضهم الآخر لم يشارك فيها، يعكس بعض مواطن الضعف التي اعترت نوع التماسك الاجتماعي، التي ربما كانت موجودة في أوساط الشيعة العراقيين. وفي الوقت نفسه، أماطت الثورة اللثام عن حقيقة أن الشيعة العراقيين لم يكن لديهم زعيم سياسي قوي يمكنه تمثيل المصالح الشيعية والدفاع عنها على نحو منتظم في أنحاء العراق كافة وفي المراكز السياسية القوية في البلاد مثل بغداد[5]. فيما دعم عدد من رجال الأعمال والسياسيين الشيعة العراقيين الثورة أو شاركوا فيها، لم يفعل ذلك شيعة بارزون آخرون، ربما لأنهم لا يريدون الافصاح عن هويتهم الشيعية أو أنهم عارضوا فكرة فرض مطالب الشيعة على الحكومة العراقية[6]. وعلى الرغم من أن بعض رجال الدين الشيعة العراقيين حاولوا تثبيت

(1) Ibid.

(2) Ibid., 123.

(3) Ibid., 124.

(4) كانت انتفاضة ريفية أكثر منها حضرية، على الرغم من امتدادها لمناطق واسعة (المُراجع)

(5) Ibid.

(6) Ibid., 124–125.

أنفسهم قادة سياسيين، إلا أنهم لم ينجحوا في الحصول على اعتراف الحكومة بمطالبهم. وقد اعترض بعض الشيعة العراقيين بشدة على استعمال الشيعة الآخرين للعنف في الثورة، الأمر الذي أدى إلى تراجع مصداقية رجال الدين الشيعة الذين دعموا العنف إلى حد كبير.

## التنافس الشيعي- السنّي: حقبة الأربعينات والخمسينات من القرن الفائت

بات الصراع على السلطة بين الشيعة والسنّة في العراق أكثر تنافسية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم بعد زيادة كبيرة في عدد الشباب المتعلمين من الشيعة الذين يمتلكون المعرفة والمؤهلات اللازمة لتحدي السنّة لشغل مناصب في الحكومة العراقية. لقد عكست العلاقات المتوترة في أوساط الشباب المتعلم من الشيعة والسنة مشاعر الاحباط التي اعترت الشيعة جرّاء العوائق التي واجهوها في تحقيق المساواة مع السنّة. فيما كان السنّة من جهتهم يخشون أن يفوقهم الشيعة عدداً داخل الحكومة والقطاعات المهنية الأخرى في الحياة العراقية[1]. خلال المدة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية (من عام 1918 حتى عام 1945)، استاء الشيعة على نحو متزايد من الواقع السياسي في العراق؛ إذ مثّل المصالح المختلفة لمجتمعهم وزير واحد أو اثنين من الوزراء وحفنة من زعماء القبائل الشيعية[2].

احتج أعضاء البرلمان العراقي الشيعة، خلال السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مباشرة، على سياسة الحكومة المتمثلة بالسماح لعدد صغير فقط من الشيعة للدخول إلى أكاديميات الجيش والشرطة. كما احتجوا على العدد القليل من الضباط الشيعة في صفوف الجيش والشرطة[3]. واستجاب القادة السياسيون السنّة لاحتجاجات الشيعة من أجل المزيد من السلطة في الحكومة عبر زيادة عدد الشيعة في المناصب الحكومية، وفي الوقت نفسه توسيع العدد الإجمالي للوظائف الحكومية على نحو يضمن سيطرة السنّة على أهم مكونات الحكومة[4].

وبصرف النظر عن المدى الذي قد تكون فيه زيادة في تمثيل الشيعة في الحكومة

(1) Ibid., 125.
(2) Ibid., 126–127.
(3) Ibid., 127.
(4) Ibid.

العراقية خلال الأربعينيات والخمسينيات من القرن المنصرم، فأنها لم تضع حداً للنفوذ الكبير الذي تمتع به السنّة على المؤسسات السياسية الحاسمة للدولة. وكان هذا الوضع واضحاً على نحو خاص في حالة صالح جبر، الذي كان أول رئيس وزراء شيعي في العراق، وعمل بهذه الصفة من آذار/مارس عام 1947 حتى كانون الثاني/يناير عام 1948 [1]. وكانت الحكومة، للمدة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الثاني/نوفمبر عام 1949، برئاسة رئيس الوزراء نوري السعيد، وهو سياسي سنّي عراقي[2]، ومثّل جبر مصالح بعض الشيعة، فيما مثّل السعيد مصالح بعض السنّة، وكان الرجلان متنافسين سياسياً. وعلى الرغم من أن جبر لم يعد رئيساً للوزراء بعد كانون الثاني/يناير عام 1948، إلا انه استمر في كونه سياسياً مؤثراً لأنه كان يحظى بدعم عدد كبير من أعضاء البرلمان الشيعة في منطقة الفرات الأوسط في العراق[3]. وفي الوقت الذي لم يصبح فيه جبر رئيساً للوزراء بعد سقوط حكومة السعيد في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1949، إلا انه استمر في التأثير على جوانب السياسة العراقية[4]. وعمل جبر وزيراً للداخلية، بين أيلول/سبتمبر وشباط/فبراير عام 1950، في ظل حكومة توفيق السويدي في وقتٍ كان فيه خمسة من وزراء الحكومة الاثني عشر شيعة. وفي الواقع ان تولي الشيعة للمناصب المهمة في الداخلية، والمالية، والاقتصاد، أثار قلقاً عميقاً لدى السياسيين السنّة، لأن هذا الوضع يهدد ما كانوا يأملون أن يكون موقعهم المهيمن. وقد شعر السنّة بمزيد من التهديد من جانب التحركات الأخرى التي اتخذها جبر وحلفاؤه الشيعة لتعيين المزيد من الشيعة في المناصب الحكومية[5].

كانت النقطة الحاسمة في التنافس بين جبر والسعيد هي الانتخابات البرلمانية في كانون الثاني/يناير عام 1953 حيث حاول هذان السياسيان انتخاب أكبر عدد ممكن من أتباعهما في البرلمان العراقي. وشكلت هذه الانتخابات هزيمة كبيرة لجبر وأنصاره الشيعة، حيث ذهب

(1) Ibid., 128. See also Matthew Elliot, «Independent Iraq»: The Monarchy and British Influence, 1941–1958 (London: Tauris Academic Studies, 1996), 172.

(2) Nakash, The Shi`is of Iraq, 129. See also Liam Anderson and Gareth Stansfield, The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division? updated ed. (New York: Palgrave MacMillan, 2004), 21.

(3) Nakash, The Shi`is of Iraq, 129.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 129–130.

90 من أصل 135 مقعداً برلمانياً إلى السنة فيما ذهب ستة فقط إلى الشيعة[1]. لقد نجم عن هذه الانتخابات العديد من الآثار السلبية على الشيعة في العراق، بما في ذلك حقيقة أن الشيعة الشباب المتعلمين الذين كانوا يتطلعون إلى جبر من أجل القيادة قد شعروا باستياءٍ بالغ من هذه الهزيمة وفشل جبر في تحقيق تطلعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولم يكن جبر عضواً في أي من الحكومات التي شُكّلت في العراق بعد عام 1953. وانتهت حياته السياسية التي كانت في طريقها إلى الزوال بوفاته عام 1957 [2].

## الشيعة والشيوعية

ساهمت مشاعر الاحباط المستمر لدى الشباب الشيعة مع استبعادهم من التمثيل في السياسة العراقية في زيادة عدد الذين انضموا إلى الشيوعية منهم، ولاسيما في أواخر الاربعينيات وأثناء الخمسينيات من القرن الماضي. كما أدت مشاعر الاحباط هذه أيضاً دوراً في تجديد الأيديولوجيات الدينية والسياسية الإسلامية الشيعية في العراق في الستينيات والسبعينيات من القرن الفائت[3]. والشيوعية هي أيديولوجية سياسية إلحادية تؤكد على التوزيع العادل للأصول المالية والسلطة السياسية على جميع الناس في المجتمع. وفي المجتمع الشيوعي، ستكون هناك ملكية مشتركة لوسائل الانتاج ولا توجد طبقات اجتماعية اقتصادية مختلفة، ولا ملكية خاصة للمال أو الممتلكات، ولا دولة قومية، على هذا النحو. الشيوعية مناهضة للرأسمالية وتؤكد على أهمية المجتمع اللاطبقي[4].

وعلى الرغم من ان أصول الشيوعية في العراق ربما تعود إلى أواخر عشرينيات القرن الماضي، إلا أنها باتت عاملاً مهماً في الحياة السياسية في ذلك البلد بين عامي 1935 و1958 تقريباً في اطار الحزب الشيوعي العراقي[5]. شكّل الشيعة أغلبية الأعضاء العاديين في الحزب

(1) Ibid., 131–132.

(2) Ibid., 132.

(3) Ibid., 132.

(4) Karl Marx and Frederick Engels, Manifesto of the Communist Party (n.p.: Marxists Internet Archive, 2010), 62–64. https://www.marxists.org/archive/marx/works/download/pdf/Manifesto.pdf (accessed November 7, 2017).

(5) Nakash, The Shi`is of Iraq, 132.

الشيوعي العراقي وسيطروا على هذا التنظيم بطرق أخرى. وتزايدت نسبة الشيعة ضمن المستويات العليا للحزب الشيوعي العراقي من حوالي 21% إلى 47% بين عامي 1949 و1955. وعكس تحرك شريحة من الشيعة العراقيين صوب الحزب الشيوعي، إلى حدٍ ما، رغبتهم في بإيجاد وسيلة سياسية تمكنهم من زيادة دورهم في السياسية الوطنية العراقية. وقد تكون زيادة مشاركة الشيعة في الحزب الشيوعي متأثرة أيضاً برحيل صالح جبر؛ إذْ أراد الشباب الشيعة في الحزب الشيوعي العراقي أن يكون لهم مواقع نفوذ في البلاد، اعتقدوا أنهم يستحقونها لأن الشيعة يشكلون أغلبية في العراق. كانت زيادة جاذبية الشيوعية للشيعة مظهراً من مظاهر معارضتهم لما كانوا ينظرون إليه على أنه هيمنة سنّية في الحكومة العراقية وفي النظام الاجتماعي والسياسي برمته.

وعدّ الشيعة العراقيون، الذين مُنعوا من الوصول إلى المواقع الحكومية وشعروا بالحرمان من فرص المشاركة في صنع القرار الحكومي، الشيوعية وسيلة يمكنهم عبرها إجراء تغييرات في الحكومة والمجتمع. ومع ذلك، فإن انضمام الشباب الشيعة العراقيين إلى الحزب الشيوعي لم يكن في الأساس انعكاساً لالتزامهم بمعظم المبادئ الشيوعية أو كلها. بل عوضاً عن ذلك كان تمسكهم بالحزب الشيوعي العراقي تجسيداً لرغبة هؤلاء الشباب العراقيين في المشاركة السياسية والتأثير الاجتماعي، وأملهم في اقامة نظام سياسي جديد في العراق، حيث يكون للشيعة، على الأقل، مستوى من النفوذ يتناسب مع عددهم في العراق[1].

لقد كانت جاذبية الشيوعي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بفشل القومية العربية في العمل بوصفها قوة موحِّدة لشيعة العراق. ففي أكثر مظاهر القومية العربية مثالية، تتلخص في فكرة مؤداها أن جميع الدول العربية البالغ عددها نحو 22 دولة يجب أن تتحد في دولة قومية واحدة أو أن تشكل اتحاداً كونفدرالياً قوياً مكون من الدول القومية التي تتعاون بنحو وثيق مع بعضها الآخر[2]. حققت أشكال مختلفة من القومية العربية مستويات متفاوتة من الشعبية من العشرينيات حتى السبعينيات من القرن الماضي. وفي الوقت الذي اعتنق فيه عرب

(1) Ibid., 133

(2) Malik Mufti, Sovereign Creations: PanArabism and Political Order in Syria and Iraq, (Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996), 1–16.

غير مسلمين، مثل بعض المسيحيين العرب، القومية العربية[1]، اعتقد الشيعة في العراق أن مؤيدي هذه الأيديولوجية هم في الغالب من العرب السنّة[2] الذين تنطوي مصالحهم على النهوض بمصالحهم الخاصة على حساب الشيعة[3]. وفي هذا السياق، كان هناك شيعة عراقيون يعتقدون أنه إذا ظهرت دولة عربية واحدة أو اتحاد قوي من هذه الدول، فإن الشيعة سيفقدون أغلبيتهم العددية في العراق، وسينزلون إلى أدوار صغيرة نسبياً لأن السنّة سيهيمنون، لأنهم أكثر من الشيعة في العالم العربي[4].

بإزاء ذلك، كانت الشيوعية أكثر جاذبية لشريحة من الشيعة في العراق، بسبب تركيزها على المساواة بين الطبقات الاجتماعية، والاقتصادية، والجماعات العرقية. وفي الوقت نفسه اعتقد الشيوعيون الشيعة في العراق ان الشيوعية قدّمت الحلول التي يحتاجها العراق لتغيير الواقع الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي، غير المتكافئ في ذلك البلد[5]. أضف إلى ذلك، فإن المعارضة الشديدة التي أعرب عنها الحزب الشيوعي العراقي لفكرة ضم العراق إلى كونفدرالية من الدول العربية تعكس وجهة نظر الشيعة العراقيين[6].

استعمل الشيعة العراقيون، الذين عارضوا الشيوعية بسبب ما تدعو إليه من إلحاد ولاحتوائها بعض العناصر الأخرى التي تتعارض مع الإسلام، الإسلام وسيلة في محاولاتهم لإحداث أنواع من التغييرات السياسية التي اعتقدوا أنها ستفيدهم. وبدأت مرحلة من التجديد الإسلامي للشيعة العراقيين في الظهور في الاربعينيات من القرن الماضي. وعكست هذه الحركة الإسلامية الشيعية في العراق، في مراحلها الاولى، مخاوف رجال الدين الشيعة العراقيين من: 1. تحول الشباب الشيعة إلى الشيوعية، وهي علمانية ومناهضة للأديان، و2. محاولات الحكومة العراقية لتعزيز تفسيرها للإسلام (الذي كان

(1) Serif Esendemir, «The Leadership of Turkey in Rethinking Citizenship and Human Rights in the Middle East with the Arab Spring,» in Turkey's Foreign Policy towards the Middle East: Under the Shadow of the Arab Spring, ed. Idris Demir (Newcastle Upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2017), 158.

(2) كان هذا الاعتقاد نسبياً وليس عاماً، فقد انتمى كثيرٌ من الشيعة إلى الحركات القومية العربية. (المُراجع)

(3) Nakash, The Shi`is of Iraq, 133–134.

(4) Ibid., 134.

(5) Ibid., 133.

(6) Ibid., 133–134.

مؤيداً للسنّة ومناهضاً للشيعة) في معارضة الشيوعية، ما يتناقض مع تفسيرات رجال الدين الشيعة للإسلام[1]. وقد حذر رجال دين شيعة بارزون من انتشار الشيوعية في العراق في عدد من المناسبات، ابتداءً من عام 1945. وإلى جانب مخاوفهم بشأن الأيديولوجية الشيوعية الالحادية، ربما كان رجال الدين هؤلاء قلقين من أن الشيوعية داخل العراق من الممكن ان توفر مدخلاً كبيراً للاتحاد السوفيتي، الذي قمعت حكومته ممارسة الأديان جميعها، بما في ذلك الإسلام.

وأشار رجال الدين الشيعة إلى التدابير القوية التي اتخذها رضا شاه بهلوي ونجله محمد رضا بهلوي ضد الشيوعيين في إيران، وشجعوا الحكومة العراقية على تبني سياسات قمعية مماثلة ضد الشيوعيين في العراق. وفي مقابلات صحفية ولقاءات مع مسؤولين بريطانيين، حث رجال الدين الشيعة العراقيون الحكومة العراقية والبريطانيين على التعاون معهم في تعزيز المدارس الإسلامية الشيعية في كربلاء والنجف، وفي تشجيع الشيعة على أداء فريضة الزيارة إلى تلك المدن. كما شجع رجال الدين الشيعة المسؤولين البريطانيين في العراق والحكومة العراقية على زيادة استثماراتهم في جنوب العراق، حيث كانت (وما تزال) هناك أعداداً كبيرة من الشيعة، من أجل تعزيز الإسلام الشيعي ومكافحة الشيوعية هناك[2]. وعدّ المسؤولون البريطانيون اجتماعاتهم مع رجال الدين الشيعة مهمة، واستجابة لتوصيات رجال الدين هؤلاء، سمح المسؤولون البريطانيون والحكومة العراقية لرجل دين شيعي متحمس في مناهضته للشيوعية بالعودة إلى العراق في منتصف الأربعينيات من القرن الفائت، من منفاه في إيران، من أجل التحريض ضد الشيوعية في مسقط رأسه بالقرب من بغداد[3].

ومع ذلك، فقد كان للشيوعية تأثير متزايد داخل الحكومة العراقية، خلال منتصف تموز/ يوليو عام 1958 ولعدة سنوات بعد ذلك. واندلعت ثورة عسكرية في العراق (والتي يطلق عليها غالباً ثورة 14 تموز/يوليو أو الانقلاب العراقي لعام 1958) في 14 تموز/يوليو عام 1958، حيث قُتل الملك فيصل الثاني والوصي عبد الاله ورئيس الوزراء نوري السعيد جميعهم، وانتهى النظام الملكي، وأصبح عبد الكريم قاسم، وهو ضابط عسكري عراقي برتبة عميد،

(1) Ibid., 134.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

رئيساً لوزراء العراق[1]. وبعد تلك الثورة، استعمل قاسم الحزب الشيوعي العراق بوصفه حليفاً سياسياً مؤقتاً في سياق جهوده لمقاومة القوى السياسية الأخرى التي عارضته داخل العراق وخارجه[2]. ونظراً لأن الحزب الشيوعي جعل دعمه السياسي لقاسم أمراً حاسماً، على الأقل في المدى القصير، فقد ازداد نفوذ ذلك الحزب في العراق.

وبحلول عام 1959، كانت الأخبار والمعلومات التي تتبنى وجهات النظر الشيوعية مؤثرة في الصحافة والإذاعة، وكان للجماعات الطلابية حضور شيوعي قوي. وفي هذا السياق، تمكن الحزب الشيوعي العراقي من تشجيع اعداد كبيرة من العراقيين بسرعة على الانخراط في مظاهرات عامة، وتأثرت أقسام مهمة من عدة وزارات حكومية بنحو مباشر أو غير مباشر بالشيوعين. ومن خلال تأثير الحزب الشيوعي العراقي على الطاقم الشخصي لقاسم، فقد تحكّم، إلى حدٍ ما، من الوصول إليه. وقد تسبب هذا المستوى من التأثير من جانب الحزب الشيوعي العراقي في ردود فعل سلبية قوية من شرائح عدة في المجتمع العراقي، بما في ذلك رجال الدين الشيعة.

وظهرت، بحلول عام 1960، حركة كبيرة مناهضة للشيوعية في العديد من المدن العراقية، التي كانت تضم أعداداً كبيرة من السكان الشيعة، مع دعم رجال الدين لبعض أعمالهم. وظهرت التحذيرات والمذكرات المناهضة للشيوعية، والتي كتب رجال الدين الشيعة عدداً كبيراً منها، في منشورات مختلفة. وفي إحدى هذه المذكرات، التي كتبها زعماء شيعة وسنّة، حدد كاتبها أن رئيس الوزراء قاسم هو مسؤول إلى حد كبير عن سياسة دعم الشيوعية في العراق. وأيّد رجل دين شيعي بارز المذكرة وأصدر فتوى تهاجم الشيوعية بالاسم[3]، تفيد بأنها تتعارض مع الإسلام. وتفاقم التوتر بين الزعماء الشيعة والحكومة بسبب إدخال قانون الأحوال الشخصية في كانون الأول/ديسمبر عام 1959، والذي ينطبق على كل من الشيعة والسنّة، ومنح المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل في الأمور المتعقلة بميراث الممتلكات، في الحالات التي لا يكون فيها للمتوفى وصية. ومن وجهة نظر السلطات الدينية الإسلامية، فإن هذا الشرط

(1) Henry D. Astarjian, The Struggle for Kirkuk: The Rise of Hussein, Oil, and the Death of Tolerance in Iraq (Westport, Connecticut: Praeger Security International, 2007), 52.

(2) Nakash, The Shi`is of Iraq, 135.

(3) كان رجل الدين المقصود هو المرجع الديني الاعلى السيد محسن الحكيم المتوفى في النجف الأشرف عام 1970، وقد أحدثت فتواه تأثيراً مدوياً. (المُراجع)

يتعارض مع الشريعة الإسلامية، حيث أنه تبعاً لمعظم تفسيرات القانون، في ذلك الوقت، كان الميراث عادة أبوياً. وينظر رجال الدين الشيعة إلى قانون الأحوال الشخصية على أنه مؤشر مقلق على سلطة الشيوعية في العراق، وبوصفه إجراءً حكومياً فهو موجه لتقليل نفوذ رجال الدين الشيعة[1].

## الشيعة وحزب البعث

كانت هناك مدة من عدم الاستقرار في العراق بين عام 1958 والوقت الذي استولى فيه حزب البعث الاشتراكي على السلطة في العراق في العام 1968. فخلال ذلك العقد أصيب الشيعة بخيبة أمل وإحباط من نتائج انقلاب عام 1958 [2]؛ إذْ كان الشباب الشيعي المتعلم يأمل في أن يؤدي الانقلاب ومشاركتهم في الحزب الشيوعي العراقي إلى اقامة نظام سياسي، من شأنه أن يجلب المزيد من النفوذ السياسي للشيعة، وهو طموح لم يتحقق. وفي الوقت نفسه، واجه الشباب الشيعي المتعلم صعوبات كبيرة في العثور على وظائف حكومية. كان تراجع الشيوعية في العراق واضحاً، إلى حدٍ ما، في ضوء حقيقة مفادها ان الأحياء الشيعية من الطبقة الدنيا في بغداد، حيث حصل الحزب الشيوعي العراقي على الكثير من دعمه في الخمسينات وأوائل الستينات من القرن المنصرم، باتت مصادر مهمة لقوة حزب الدعوة الشيعي (وهو قوة سياسية كبيرة في أوساط الشيعة في العراق) في الجزء الأخير من الستينيات والسبعينيات من القرن الفائت. كما استقطب حزب الدعوة الطلاب والمثقفين. وفي هذا السياق، فقد أدى الانضمام إلى الجماعات الإسلامية والتمسك بالأيديولوجيات السياسية إلى ملء بعض الفراغات الأيديولوجية والسياسية التي خلفها تراجع الشيوعية في العراق.

كما ارتبط انجذاب المسلمين الشيعة للأيديولوجيات والجماعات السياسية الإسلامية بفشل حزب البعث الاشتراكي في توليد جاذبية واسعة النطاق في أوساط الشيعة. فمن السمات البارزة لأيديولوجية حزب البعث دعمه للعروبة، والتي وجدها الشيعة العراقيون غير جذابة لأنهم اعتقدوا أنها تفضل السنّة بقوة. وارتفعت الهيمنة السنية، بحلول عام 1968 بنحو حاد داخل المستويات العليا في حزب البعث. واستمر هذا الاتجاه في السنوات اللاحقة عندما

(1) Ibid.

(2) Ibid., 136.

أصبح الحرس الجمهوري العراقي، الذي كان بمثابة قوة النخبة التي تقدم تقاريرها مباشرة إلى الرئيس يتألف بالكامل تقريباً من السنّة وتدعم مصالح محددة لحزب البعث[1].

## حزب الدعوة

أسست المؤسسة الدينية الشيعية حزب الدعوة الشيعي[2] بوصفه حزباً دينياً وسياسياً شيعياً في العراق عام 1957 أو 1958 [3]. حاول هذا الحزب تنظيم الشيعة العراقيين وتحشيدهم دينياً وسياسياً، وحاول أيضاً توفير بديل إسلامي للحزب الشيوعي العراقي[4]. ويعتقد رجال الدين الشيعة، الذين أسسوا حزب الدعوة، أن التجديد الأخلاقي والديني في صفوف الشيعة العراقيين يجب أن يسبق التحولات الأخلاقية والدينية في المجتمع العراقي، والتي كانت ضرورية أيضاً[5]. وانسجاماً مع هذه المعتقدات، أكد مؤسسو حزب الدعوة أنه يتعيّن على المسلمين الشيعة العراقيين تعزيز هوياتهم الدينية والسياسية والفكرية، مع تذكيرهم بمخاطر التأثيرات الأجنبية في العراق، والعالم ذي الأغلبية الإسلامية بنحو أوسع، قبل أن تحدث تحولات دينية وسياسية شيعية في المجتمع العراقي[6]. ويعتقد آية الله محمد باقر الصدر (1931-1980)[7]، مؤسس حزب الدعوة وحمو مقتدى الصدر (زعيم التيار الصدري العراقي وجيش المهدي، وابن عم موسى الصدر مؤسس حركة أمل الشيعية في لبنان وصهره)[8]، إن أعداداً كبيرة من

(1) Ibid.

(2) يُطلق على الحوزة العلمية في النجف الأشرف أحياناً (المؤسسة الدينية)، وقد نأت بنفسها عن معترك الحياة الحزبية ولا تُفضّل لطلبتها الانتماء للأحزاب أياً كان توجهها، مع الاحتفاظ بدورها المحوري في الدفاع عن الوطن ضد من تراه اعدائه. علماً ان بعضهم قد بارك تأسيس الحزب المذكور وشارك فيه ثم عدلَ عن ذلك لاحقاً، مراعاةً للتقاليد الحوزوية. (المُراجع)

(3) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 32. Wiley discusses the reasons for the differences of opinion regarding the date of alDawa's founding on page 32 of that book.

(4) James N. Watts, Iranian Influence in Iraqi Shi`a Groups (master's thesis, Naval Postgraduate School; Monterey, California; June 2012), 25.

(5) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 31.

(6) Ibid.

(7) محمد باقر الصدر (19351980). (المُراجع)

(8) Liora Lukitz, «The Shi`is in PostSaddam Iraq: A Common Political Front, but Different Tactics?» in PostSaddam Iraq: New Realities, Old Identities, Changing Patterns, eds. Amnon Cohen and Noga Efrati (Eastbourne: Sussex Academic Press, 2011), 95, n. 46.

شيعة العراق قد انحرفت عن تعاليم الاسلام الشيعي الصحيحة، الأمر الذي يجعل من الضروري توعية الشيعة بالحقائق الأساسية للدين ودوره الصحيح في الحياة[1]. وعلى وفق وجهة نظر محمد باقر الصدر، يمكن لرجال الدين الشيعة تصحيح الانحرافات في التفسيرات والممارسات التقليدية من خلال الاجتهاد الذي يتألف في الإسلام الشيعي من التفسيرات الرسمية للقرآن والحديث وتعاليم السنّة للائمة الشيعة والشريعة. وتماشياً مع هذا المنظور، إذا ما نفذ الاجتهاد وتم تعليمه بنحو صحيح، يمكن للشيعة كافة أن يتوصلوا إلى فهم لعقيدتهم على أساس عقلاني[2]. وشدد محمد باقر الصدر على ضرورة الانخراط في الاجتهاد بدقة، ودمج الأفكار الدينية والسياسية الحديثة، وكذلك الجمع بين الإيمان والمعرفة العلمية[3].

لقد أراد محمد باقر الصدر وغيره من رجال الدين الشيعة الإصلاحيين، داخل حزب الدعوة وخارجه، الذي كان دينياً وسياسياً على السواء، جعل أفكارهم ملائمة وهادفة إلى التغيير فيما يتعلق بالأفراد الشيعة المتحضرين والمثقفين من خارج المؤسسة الدينية من أجل كسب دعمهم لهدف حزب الدعوة في تحشيد المسلمين الشيعة وتمكينهم في أنحاء العراق كافة دينياً وسياسياً. واستلزم جعل هذه الافكار الهادفة للتغيير اعتماد أساليب واضحة وحازمة، مع استعمال الكلمات والمفاهيم التي كانت ذات مغزى للشيعة. ونظّم رجال الدين في حزب الدعوة مجموعات دراسية ركزت على تعلم النصوص الإسلامية المقدسة. كما بدأ رجال الدين الشيعة الزملاء، الذين لم يكونوا أعضاءً في حزب الدعوة، بالمشاركة في هذه الجماعات، ثم شارك أعضاء الشيعة العلمانيين بها. إن إحدى الطرق التي غيّر بها الصدر وجهات النظر الدينية والسياسية الشيعية في النجف، على سبيل المثال، كانت عبر الاحترام الذي أظهره لقدرات المتعلمين على فهم الشريعة الإسلامية وقبوله الطلاب الذين لم يكونوا يدرسون ليكونوا رجال دين شيعة في صفوفه. لقد تبنى الشباب الشيعة فكرة الصدر التي مفادها أنهم قادرون على اكتساب خبرة بشأن الاسلام الشيعي، دينياً وسياسياً، من دون أن يكونوا رجال دين شيعة. لقد كان لهذا النهج الشعبي مكوناً حاسماً لنمو حزب الدعوة وفاعليته.

لقد شرح محمد باقر الصدر اختياره لاسم منظمته، قائلاً ان كلمة الدعوة تعبر بدقة عن أهداف الجماعة المتمثلة في دعوة المسلمين الشيعة معاً وتوجههم إليها دينياً وسياسياً. وصف

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 31.

(2) Ibid., 31–32.

(3) Ibid., 32.

الصدر مجموعات الدراسة المبكرة بأنها جزء من المرحلة الأولى من جهد تلك الجماعة لدعوة الشيعة إلى التعاليم الأساسية لدينهم. وبالنسبة للصدر فقد أراد تحقيق هدفين من أهداف المرحلة الأولى وهما ينطويان على: 1. إعداد المؤمنين 2. استنهاض الجماهير الشيعية روحياً، وفكرياً، وسياسياً لغرض تمكينهم دينياً وسياسياً على أمل إحداث التغيير المنشود في العراق في نهاية المطاف[1]. وقد قام حزب الدعوة بتثقيف أعداد كبيرة من الشيعة واستنهاضهم عبر نشر الكتيبات واصدار أنواع أخرى من الاعلانات العامة التي شجعت أعضاء وغير أعضاء حزب الدعوة على حضور اجتماعات الحشد السياسي ومجموعات الدراسة الشيعية. كما أقام حزب الدعوة تلاوات علنية ونظّم احتفالات ومناسبات ملائمة خلال الأعياد الشيعية، ويسّر المناقشات العلمية بشأن طائفة متنوعة من المواضيع المتصلة بالإسلام الشيعي، وقام ببناء مكتبات ومدارس[2].

وقد دعم آية الله محسن الحكيم (1889-1970)، وهو رجل دين شيعي من النجف، جهود التحشيد السياسي الشيعي والإصلاح من خلال انشاء مكتبات ومراكز دينية شيعية جديدة[3]. كان الانقلاب العراقي لعام 1958 عاملاً مهماً في تحفيز الحكيم على العمل الديني والسياسي الشيعي، ويرجع ذلك، إلى حد كبير، إلى التهديد الذي كان يعتقد أن حكومة رئيس الوزراء قاسم والشيوعيين، الذين كانوا متحالفين معه، يشكلوه. كانت سياسة حكومة قاسم، التي عارضها الحكيم، هي الإصلاح الزراعي الذي حدّ من مساحة الأرض التي يمكن لشخص واحد امتلاكها. ومن وجهة نظر آية الله محسن الحكيم وغيره من الشيعة، كانت سياسات الاصلاح الزراعي هذه تضرّ بشيعة العراق؛ إذْ أدت إلى الحدّ بنحوٍ كبير من القوة الاقتصادية والسياسية لأصحاب الأراضي العراقيين، الذين كانوا من كبار الداعمين مالياً لعدد كبير من رجال الدين الشيعة مثل آية الله محسن الحكيم وآية الله محمد باقر الصدر. وقد احتج أربعة من أبناء آيات الله الحكيم على سياسة الإصلاح الزراعي عبر إرسال رسائل إلى رئيس الوزراء، حيث ذكروا أنه لما كان الإصلاح الزراعي ينطوي على مصادرة الممتلكات الخاصة فهو بذلك ينتهك الشريعة. وعلى الرغم من تنفيذ سياسة الحكومة العراقية لإصلاح الأراضي، إلا أن الحكومة عوضت ملاك الأراضي وطالبت أولئك الذين حصلوا على الأرض بدفع مبالغ مرتفعة نسبياً للحكومة.

(1) Ibid.
(2) Ibid., 32–33.
(3) Ibid., 33.

وصادرت الحكومة العراقية، بحلول تموز/يوليو عام 1959، ما يقرب من 1.5 مليون فدان وخصصتها للتوزيع. وقد دفع فقدان السلطة السياسية والاقتصادية من جانب بعض العائلات الشيعية الثرية إلى أخذ ممتلكاتهم الشخصية والانتقال إلى بريطانيا العظمى أو بلدان أخرى. فيما استقرت العائلات الشيعية التي بقيت في العراق في حياة الطبقة الوسطى. وبالنسبة للمؤسسة الدينية الشيعية، بما في ذلك حزب الدعوة، كان تحجيم قاعدة دعمها باعثاً على الإزعاج الشديد، ولاسيما في مواجهة ما يعتقد أعضاء تلك المؤسسة وحزب الدعوة أنه استمرار القوة الاقتصادية والسياسية للسنّة في العراق.

كان ضعف الدعم المالي تحدياً واجهته المؤسسة الشيعية في العراق. كان الشباب المتعلم من الشيعة منفتحاً على أن يصبح أكثر نشاطاً سياسياً وكان يستجيب للقادة السياسيين الذين تنقل أفكارهم رؤى التحديث والنجاح في العراق. وقامت الأحزاب العلمانية بحملات لصالح هؤلاء الشباب الشيعة وجذبت دعمهم، الأمر الذي أثار الخوف لدى المؤسسة الشيعية وأعضاء حزب الدعوة. وقد نحى المسلمون الشيعة في العراق، بمن فيهم أعضاء في حزب الدعوة، باللائمة على الحزب الشيوعي العراقي لاستعماله حريته في ظل رئاسة عبد الكريم قاسم لإعاقة الحضور للصلاة وتعميم المنشورات المناهضة للأديان، حتى أنه نشر بعضاً منها على وسائل الإعلام الرئيسة في بغداد. واكتشف رجال الدين الشيعة وأعضاء حزب الدعوة ان بعض العراقيين لا يستطيعون التمييز بين الكملة العربية الشيعية من جهة والشيوعية من جهة أخرى، الأمر الذي تسبب بإحباط شديد لهم[1]. ونتيجة لذلك، فإن أولئك لم يفهموا المعاني المختلفة لتينك الكلمتين، واعتقدوا أن دعم الشيوعية كان مطابقاً تقريباً لدعم الإسلام الشيعي[2].

ونظراً لحقيقة أن الشيعة والسنّة في العراق شعروا بالتهديد من جانب الشيوعيين، وتزايد علمانية المجتمع العراقي بنحوٍ عام، فضلاً عن علمانية حكومة عبد الكريم قاسم، فقد شكّل قادة حزب الدعوة، والإخوان المسلمين العراقيين، الذين كانوا من السنّة، تحالفاً في أواخر الخمسينات وأوائل الستينات من القرن المنصرم؛ إذْ اتفقت الجماعتان على ضرورة إقامة دولة إسلامية في العراق. وأهم أسس هذه الدولة الإسلامية هو الشريعة الإسلامية، وسيتم تأسيسها

(1) Ibid.

(2) Ibid.

بوسائل مختلفة بما في ذلك التعاون الشيعي السنّي واسع النطاق، وعبر الاستمرار في تثقيف الشيعة والسنّة في العراق بشأن الإسلام[1]. ومُنحت أحزاب شيعية وسنّية مختلفة، بما في ذلك حزب الدعوة وجماعة الإخوان المسلمين في العراق ترخيصاً، من لدن محكمة عراقية، في نيسان/أبريل عام 1960.

لقد اشترك الحزبين الإسلاميين (الشيعي-السنّي) بمعارضة ما أسموه بـ «الإلحاد والمادية»، ونشر الصحف وغيرها من المواد التي أكدت ما يعتقد أعضاء ذلك الحزب أنه حقيقة الإسلام، فيما انتقد وبشدة الحكومة العلمانية والشيوعيين في العراق[2]. وقد أصدر رجال الدين الشيعة والسنّة فتاوى دينية وسياسية إسلامية كانت تنتقد الشيوعية. وقد كتب أحد رجال الدين فتوى تنص على أن الانضمام إلى الحزب الشيوعي من أعظم الذنوب، فيما ذكر آخر أن صلاة المسلمين الذين اعتنقوا الشيوعية وصيامهم غير مقبولة عند الله. وحكم رجل دين مسلم آخر أنه لا يمكن للمسلمين شراء اللحوم من الجزارين الشيوعيين، لأن اللحوم التي ينتجها الجزارون الشيوعيون ليست حلالاً (أو متفقة مع التعاليم الغذائية الإسلامية). وذكر رجل الدين نفسه أن الشيوعي لا يمكنه أن يرث من أب مسلم، فتبعاً لفكرة رجل الدين هذا انه بما أن الشيوعي ليس مسلماً، فلا ينبغي له/لها الاستفادة من قوانين الميراث الإسلامية، على سبيل المثال[3].

ونظراً لأن رئيس الوزراء قاسم قد شعر بالتهديد من تزايد شعبية الحزب الشيوعي في العراق، فقد بدأ بسحب دعمه من ذلك الحزب في عام 1960 [4]. وقُتل، خلال مدة عدة أشهر، عدة آلاف من الشيوعيين المشتبه بهم في الموصل، وكركوك، والرمادي، وأحياء بغداد أو أجبروا على ترك منازلهم. ويبدو أن مرتكبي جرائم القتل والترحيل القسري هذه ربما كانوا ضباطاً في الجيش العراقي مرتبطين بالحزب الإسلامي الشيعي- السني المشترك. وفي الوقت نفسه، تعرض قاسم وأعضاء حكومته للتهديد من تنامي قوة حزب الدعوة وانتقاداته المستمرة للحكومة العراقية. فعلى سبيل المثال انتقدت في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 1960، احدى المطبوعات الأسبوعية في الحلة بالعراق (التي تبعد حوالي سبعين ميلاً جنوب بغداد) بشد

(1) Ibid., 36.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 36–37.

(4) Ibid., 37.

الحكومة العراقية بسبب ما اعتقد الكتاب، الذين كانوا يكتبون باسم الحزب الإسلامي، أنه أوجه قصور اعترت تلك الحكومة بما في ذلك «المفاهيم الإلحادية مثل مساواة المرأة»، والتي يعتقد الكتاب أنها واحدة من السياسات العلمانية (الغربية) التي تبنتها الحكومة العراقية[1]. وأُعتقل أحد عشر عضواً في الهيئة الإدارية للحزب الإسلامي في 19 تشرين الأول/أكتوبر عام 1960، وأمرت الحكومة العراقية بحل فرع الحزب في الموصل في تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وعلى الرغم من هذا الإجراء الحكومي، فاز الحزب الإسلامي بنسبة 40 % من الأصوات في انتخابات شباط/فبراير عام 1961 لنقابة المعلمين في محافظة الرمادي العراقية (غربي بغداد) والتي كانت الانتخابات الوحيدة التي قدّم فيها قائمة مرشحين. وبعد مدة وجيزة من تلك الانتخابات، أعلنت الحكومة العراقية أن الاحزاب السياسية ومطبوعاتها غير قانونية[2].

### حزب الدعوة ينشر رسالته

واصل حزب الدعوة والأحزاب الإسلامية الأخرى عملهم حتى في ظل بيئة القمع الذي تمارسه الحكومة، وحاول حزب الدعوة الحفاظ على قوته من خلال سلسلة من المؤتمرات والمحاضرات المموهة، كان الغرض منها تجنيد الشباب في الحزب[3]. وعُقدت هذه اللقاءات والمؤتمرات في مختلف البلدات والمدن العراقية. وعُرف المسلمين الشيعة ضمن حزب الدعوة باسم «المبلغين» (أي الأشخاص المتدينين الذين يدعون المجندين الجدد إلى هذا الحزب، ومن ثم لأفضل شكل من أشكال الإسلام الشيعية) [4]. دعا المبلغون الجدد المجندين المحتملين إلى حزب الدعوة، وقدّموا النصح لهم على امل أن ينضموا إلى هذا الحزب. حاول المبلغون تجنيد أفراد الأسرة وزملاء الدراسة والجنود من بين افراد آخرين، مع التركيز على الشيعة الملتزمين، لأنه كان يُعتقد أن لهم، بالأساس، أسس راسخة، إلى حدٍ ما، في الإسلام الشيعي. وفي هذا السياق أكد المبلغون وأعضاء آخرون في حزب الدعوة على ضرورة مواجهة الشيعة للتحديات الفكرية المتمثلة في الحفاظ على إيمانهم الإسلامي قوياً وملائماً في خضم التغيرات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، في العراق.

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid., 38.
(4) Ibid.

حفزت الخطب والنشرات الشيعية والاجتماعات ذات التوجه الديني والسياسي، من بين جهود أخرى، انتقادات اعضاء حزب الدعوة وإجراءاتهم ضد السياسيات الحكومية التي عدّها هؤلاء الأعضاء معادية للإسلام. وفي الوقت نفسه عزز الفهم الديني والسياسي المشترك للمجندين الجدد في حزب الدعوة، وكذلك الأعضاء القدامى، الروابط المشتركة للعمل الديني والسياسي. كما عززت التضامن الجماعي الممارسات الدينية المشتركة (كالصلاة والصوم) والشعارات الدينية والسياسية وإطلاق اللحية الإسلامية المميزة في أوساط الرجال. كما كان جميع النساء والرجال تقريباً في الحزب الإسلامي يرتدون أيضاً ملابس إسلامية متميزة[1].

وقام أعضاء حزب الدعوة بتعزيز المعنويات بطرق عدة، بما في ذلك اعتقادهم بأنهم مأمورين من الله والتعليمات الالهية المقدسة كافة التي أعطاها للبشر من خلال القرآن، والحديث، والسنّة، وتعاليم الأئمة الشيعة الاثني عشر. لقد حمل اعضاء حزب الدعوة معهم الأمل في أسلمة المجتمع العراقي وإقامة حكومة الله الإسلامية على الأرض. ومن خلال رفض الأفكار العلمانية للحكومة العراقية وغيرها في المجتمع العراقي والتأكيد على ما يعتقد الاعضاء أنه دعوة من الله في حياتهم، كانوا يعتقدون ان رؤيتهم الدينية والسياسية للمجتمع العراقي تحل محل أي تطلعات أخرى لذلك البلد[2].

## تعزيز سلطة البعث والسنّة

أدى الانقلاب على قاسم وحكومته، الذي حدث في شباط/فبراير 1963، إلى وضعٍ بات فيه عبد السلام عارف رئيساً للعراق، وعمل على زيادة نفوذ حزب البعث (الذي كان اشتراكياً) في العراق. وعدّ حزب البعث الحزب الشيوعي على أنه تهديداً لسلطته ولم يألُ جهداً في سبيل محاربة هذا الحزب[3]. وكان صدام حسين، وهو عضو في حزب البعث وأصبح رئيساً للعراق في عام 1979، أحد الاشخاص الذين قمعوا أعضاء الحزب الشيوعي بنشاط. وفي أعقاب الانقلاب على قاسم، أُعتقل ما يقرب من عشرة آلاف من الشيوعيين والشيوعيين المشتبه بهم وقُتل المئات من دون محاكمة. وقامت حكومة عارف في 14 تموز/يوليو عام 1964، بتأميم البنوك العراقية وشركات التأمين بالإضافة إلى 32 شركة تصنيع وتجارة خاصة. لقد أدى تأميم هذه

(1) Ibid.

(2) Ibid., 38–39.

(3) Ibid., 40.

الكيانات إلى تقليص الثروات الخاصة، والتي كانت مصادر رئيسة للمساهمات المالية لرجال الدين والمؤسسات الدينية الشيعية في العراق، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الانخفاض في الدخل والإيرادات لرجال الدين والمؤسسات. وعارض رجال الدين في حزب الدعوة وأحزاب إسلامية أخرى بشدة التأميم. وأعرب رجال الدين الشيعة والسنّة عن معارضتهم للتأميم من خلال المنشورات وإرسال رسائل عاجلة إلى الحكومة العراقية[1].

وردّاً على هذه الأشكال وغيرها من النشاط السياسي لحركة الدعوة، شكّلت حكومة عارف «الفرع الثاني»، وهو قسم خاص في مديرية الأمن العام في العراق، وكان هدفه محاربة الجماعات الشيعية التي تعارض الحكومة العراقية[2]. كان الرئيس عارف سنياً وكان هذا النوع من الاضطهاد ضد الشيعة في العراق سمة مميزة للعديد من القادة السنّة الذين قادوا الحكومة العراقية في السنوات التي تلت رئاسة عارف أيضاً[3]. وقد نجح حزب البعث العراقي، في 17 تموز/يوليو بتنفيذ انقلاب أطاح بالرئيس العراقي عبد الرحمن عارف وجلب بحزب البعث إلى السلطة، وكان الرئيس العراقي اللاحق صدام حسين يشغل منصباً قيادياً[4]. وفي أعقاب هذا الانقلاب، واجه حزب الدعوة وغيره من الشيعة في العراق حكومة عارضت بشدة النفوذ الديني والسياسي الشيعي في البلاد[5]. وكان أحد عناصر سياسات الحكومة العراقية المعادية للشيعة إجراءاتها الحازمة ضد إيران.

وبعثت الحكومة العراقية في 15 نيسان/أبريل عام 1969 رسالة إلى السفير الإيراني في بغداد لإخطار الحكومة الإيرانية بأنه لن يُسمح لأفراد القوات البحرية الإيرانية بالصعود إلى السفن الإيرانية في ممر شط العرب المائي بين العراق وإيران. ألغت إيران، في 19 نيسان/أبريل معاهدة 1937 التي حددت الحدود العراقية الإيرانية على الجانب الإيراني من ممر شط العرب المائي، وأعلنت أنها ستتوقف عن دفع رسوم العبور للعراق، وستتوقف عن رفع العلم العراقي في ذلك الممر المائي.

وزار أحمد حسن البكر، الذي كان رئيساً للعراق، الزعيم الشيعي العراقي القوي آية الله

(1) Ibid.

(2) Ibid., 40–41.

(3) Pierpaoli, «Arif Abd alSalam» in The Encyclopedia of Middle East Wars, 143.

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 104–106.

(5) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 45.

محسن الحكيم طالباً منه إدانة ملك إيران والحكومة الإيرانية. رفض الحكيم القيام بذلك لعدة أسباب، بما في ذلك حقيقة أن مثل هذه الإدانة من شأنها أن تعرض وصول الزائرين الإيرانيين إلى الأماكن المقدسة الشيعية في العراق إلى الخطر. ورداً على رفض الحكيم، اعتقلت الحكومة العراقية طلاباً إيرانيين في الحوزة الشيعية في النجف؛ إذْ أمر وزير الداخلية العراقي بإغلاق جامعة في النجف التي تضم أعداداً كبيرة من الطلاب الشيعة، كما أمر الحكومة بمصادرة أموال تلك الجامعة وأوقافها[1]. وفي الوقت نفسه، بدأت الحكومة في فرض رقابة صارمة على المطبوعات الشيعية[2].

وبعد أن تدخل آية الله الحكيم بطريقة كانت داعمة لطلبة الحوزة الإيرانيين، سمحت الحكومة العراقية لهم بمغادرة البلاد. وأُلقي القبض، خلال تلك الحقبة، على ما يقرب من عشرين ألف طالب من طلال المدارس الدينية يعتقد مسؤولو الحكومة العراقية أنهم إيرانيون، وأُطلق سراحهم على الحدود العراقية الإيرانية. وقاد آية الله الحكيم قرب بداية حزيران/يونيو عام 1969، موكباً مؤلفاً من رجال الدين الشيعة والتجار، من النجف إلى بغداد للاحتجاج على تصرفات الحكومة العراقية[3]. وأثناء إقامة آية الله الحكيم الطويلة في بغداد قدِم الآلاف من الشيعة إلى هناك ليُظهروا له دعمهم واحترامهم.

وردّت الحكومة العراقية باعتقال نجل آية الله الحكيم وتعذيبه ثم اتهام آية الله علانية بأنه جاسوس إسرائيلي[4]. وأُستعملت هذه التهمة لمنع الناس من زيارة آية الله، لأنهم إذا قاموا بذلك، فقد يُشتبه بتحالفهم مع إسرائيل، التي تعدها الحكومة العراقية، شأنها في ذلك شأن جميع الحكومات في العالم العربي تقريباً، عدو. وقامت الحكومة العراقية بتعذيب العديد من آيات الله الشيعة في العراق، الذين انتقدوا الحكومة، وسجنهم، ونفيهم، وقتلهم. كما بعثت الحكومة العراقية رسالة إلى السنّة، الذين ربما عارضوا الحكومة، بأنهم قد يواجهون مصيراً مماثل لنظرائهم الشيعة. ووجه عدد من علماء الشيعة، بمن فيهم مهدي الحكيم (الذي

(1) الحوزة العلمية في النجف الأشرف ليست جامعة، بل هي عبارة عن مجموعة كبيرة من المدارس الدينية، كما أن المدينة لم تكن تضم جامعة أهلية ولا حكومية في الزمن الذي يتحدث عنه المؤلف. (المُراجع)

(2) Ibid., 46.

(3) Ibid.

(4) المقصود هنا هو السيد (محمد مهدي) نجل المرجع الأعلى آية الله السيد محسن الحكيم، ويُذكر انه لم يُعتقل أو يُعذب، بل اختفى بعد أيام من اتهامه في حزيران 1969 ثم لجأ إلى خارج العراق.(المُراجع)

كان نجل محسن الحكيم) رسالة إلى الحكومة العراقية، في حزيران/يونيو عام 1969 تطالب بعدة أمور منها: 1. سحب الرقابة الحكومية 2. منح الحكومة الإذن لصحيفة شيعية يومية. 3. تعهد الحكومة بعدم توجيه اتهامات كاذبة بالتجسس وعدم توجيه تهم عارية من الصحة بسبب الاختلاف في الآراء السياسية. 4. اعتماد سياسة تقضي بالسماح لأي مسلم، يعتنق أي مذهب إسلامي، بالبقاء في أي من الأماكن المقدسة في العراق، على وفق معتقداته الدينية[1].

ورداً على ذلك، صادرت الحكومة العراقية الأوقاف الشيعية، وحظرت المواكب الدينية الشيعية. وأُلغيت العديد من المدارس الشيعية، وحظرت تلاوة القرآن في الإذاعة والتلفزيون، وحذفت تعاليم الإسلام من المدارس التي تدعمها الحكومة[2]، وأُعتقل حلفاء آية الله محسن الحكيم. وردّ الشيعة بتنظيم احتجاجات لمدة ثلاثة أيام اندلعت في عدة مدن عراقية بما في ذلك النجف والبصرة؛ إذْ قامت جماعة من الشيعة، الذين كانوا يميلون إلى الرد على العنف الذي تمارسه الحكومة بعنف مضاد، بتأسيس منظمة باسم جند الإمام[3]. وعلى هذا المنوال، منع آية الله محسن الحكيم الشيعة من الانتماء إلى حزب البعث وأرسل ابنه لإبلاغ الشيعة في مناطق مختلفة من العراق بهذا الحظر. وصدر حكم الإعدام على [نجله] مهدي الحكيم وغادر البلاد قبل أن يُنفذ الحكم. وداهمت قوات الحكومة العراقية في أواخر عام 1969، منازل أعضاء الجماعات الشيعية، بما في ذلك حزب الدعوة، واعتقلت هؤلاء الأفراد وعذبتهم، وصادرت كتبهم وأحرقتها[4].

وأعلنت الحكومة العراقية في 20 كانون الثاني/يناير عام 1970 أنها كشفت مؤامرة تورط فيها ملك إيران ومجموعة من ضباط الجيش العراقي. ونتيجة لذلك، أعدم أربعة وأربعين شخصاً في غضون أربعة وعشرين ساعة من الإعلان عن المؤامرة، بما في ذلك ثلاثة اشخاص على الأقل كانوا متعاطفين مع حزب الدعوة والحركة الدينية والسياسية بنحو عام. هؤلاء الثلاثة هم مهدي التميمي مدير المدارس الشيعية في بغداد، واللواء المتقاعد محسن الجنابي، واللواء محمد فرج[5].

---

(1) Ibid., 46–47.

(2) على الرغم من قسوة النظام البعثي آنذاك، لكن الحديث اعلاه يكتنفه الكثير من التعميم (المُراجع)

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 47.

وفي هذا السياق، ألقى آية الله الخميني، الذي وصل إلى العراق عام 1965 حيث نُفي من إيران، سلسلة من المحاضرات في النجف، بين 21 كانون الأول/يناير و8 شباط/فبراير عام 1970، حيث وصف الشكل المثالي للحكومة الإسلامية الشيعية (التي أصبحت أنموذجاً للحكومة الشيعية في إيران بعد الثورة الإسلامية في ذلك البلد في العام 1979)، حيث أفصح عن اعتقاده بأن الشيعة ملزمون بالثورة ضد الحكومات العلمانية الجائرة وانشاء حكومات إسلامية شيعية[1]. كما أعرب عن تطلعاته إلى فاعلية الاحتجاجات الشيعية، قائلًا إذا ما اندلعت احتجاجات جماعية ضد الظالمين، الذين يرتكبون أعمالاً أو جرائم غير مشروعة، فإن هؤلاء الظالمين سيتوقفون عن ارتكاب تلك الأفعال، لأن هؤلاء الظالمين جبناء ويتراجعون بسرعة[2].

## محاولات حزب البعث الأخرى لإضعاف نفوذ الشيعة

وافقت الحكومة العراقية التي يهمين عليها البعث، في خضم هذه البيئة السياسية والدينية المشحونة بشدة، على دستور جديد في 16 تموز/يوليو عام 1970، ولم ترد فيه إشارة تذكر للإسلام، باستثناء المادة 4 التي تنص على أن «الإسلام هو دين الدولة»[3]. وفي خطوة أخرى، عدّها أعضاء حزب الدعوة وغيره من الشيعة في العراق معادية للإسلام الشيعي، قلّص قانون 117 لعام 1970 من مساحة الأراضي الزراعي التي يمكن لمالك الأرض حيازتها، وألغى تعويض أصحاب الأراضي عن الأراضي المصادرة[4]. صحيح ان القانون أثّر على ملاك الأراضي كافة، لكن كان له تأثير سلبي على نحو خاص على رجال الشيعة والمؤسسات الشيعية في العراق نظراً إلى حقيقة أن هذه الكيانات كانت تعتمد، بنحو كبير، على المساهمات المالية من المزارعين وملاك الأراضي الأثرياء.

وعملت الحكومة العراقية، في سياق مجموعة أخرى من السياسات، على تمجيد تاريخ العراق لحقبة ما قبل الاسلام بوصفه وسيلة لتوحيد العراقيين كافة، سواءً أكانوا مسلمين أم

(1) Ibid., 47–48.

(2) Ruhullah Khomeini, Islam and Revolution, trans. Hamid Algar (London: KPI, 1985), 118.

(3) Interim Constitution of the Republic of Iraq, 1970, Part 1, Article 4, in the Weekly Gazette of the Republic of Iraq, No. 10, March 10, 1971, published by the Ministry of Information in Baghdad, Iraq, on the website of Human and Constitutional Rights (Arthur W. Diamond Law Library, Columbia University Law School, New York) http://www.hrcr.org/hottopics/statute/scans/iraq1.pdf (accessed on February 2, 2018).

(4) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 48.

لا، تحت راية العلمانية التي كانت مكوناً مهماً في أيديولوجية حزب البعث، الأمر الذي عدّها أعضاء حزب الدعوة وغيرهم من الشيعة في العراق بمثابة هجوم ضدهم. ثم نُشرت الأزياء والمسرحيات والمواقع الجغرافية من تاريخ العراق لحقبة ما قبل الإسلام صراحة من جانب الحكومة البعثية العراقية وأبدلت أسماء بعض محافظات العراق إلى أسماء ما قبل الإسلام، مثل بابل[1]. ورأى أعضاء حزب الدعوة وشيعة آخرون، ورجال دين شيعة أن تركيز حزب البعث على تاريخ العراق لحقبة ما قبل الاسلام هو هجوم مباشر على الاسلام، لأن الإسلام في نظرهم كان نظاماً دينياً وسياسياً نسخ معظم الديانات السابقة للإسلام وحل محلها، فالإسلام هو الدين الصحيح في نظر معظم المسلمين.

حاولت الحكومة العراقية إضعاف الشيعة في العراق عبر التضييق المتعمد على الفئة التي تعد الحكومة العراقية أفرادها إيرانيين، ثم طرد هؤلاء «الإيرانيين» من العراق بناءً على تلك الفئة التي توسعت حديثاً[2]. كان عدد المواطنين الإيرانيين الفعليين (أو حاملي جوازات السفر الإيرانية) الذين كانوا يعيشون في العراق قبل انقلاب حزب البعث عام 1968 يبلغ 22860 شخصاً [3]. ورحّلت الحكومة العراقية في30 كانون الاول/ديسمبر عام 1971 ستين ألف شخص، بعضهم من طلاب المدارس الدينية الشيعة، وزائرين شيعة، ورجال أعمال، إلى إيران، مؤكدة أنهم كانوا مواطنين إيرانيين ضمن الفئة التي توسّعت حديثاً[4]. وصادرت الحكومة العراقية ممتلكات الأشخاص الذين طُردوا وباعتها[5]. ثم قطع العراق العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وكان ذلك، إلى حدٍ ما، رداً على ما اعتقد حزب البعث العراقي على أنه تهديد متزايد من الشيعة داخل العراق، وكذلك رداً على استيلاء إيران على ثلاث جزر في مضيق هرمز[6]. وهكذا

(1) Ibid.

(2) R. I. Lawless, «Iraq: Changing Population Patterns,» in Populations of the Middle East and North Africa, eds. J. I. Clarke and W. F. Fisher (London: University of London Press, 1972), 103.

(3) Ibid.

(4) Kourosh Ahmadi, Islands and International Politics in the Persian Gulf: The Abu Musa and the Tunbs in Strategic Perspective (Abingdon, UK: Routledge, 2008), 102.

(5) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 49.

(6) Greg Cashman and Leonard C. Robinson, An Introduction to the Causes of War: Patterns of Interstate Conflict from World War I to Iraq (Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2007), 271.

لم يُسمح للزائرين الإيرانيين من العام 1971 إلى 1976 بزيارة الأضرحة الشيعية في العراق، الأمر الذي حرم مدن مثل النجف وكربلاء من مصادر دخل كبيرة[1]. وسجنت الحكومة العراقية في العام 1972 بعض كبار الشيعة، وطالبت بأن يكون العاملون الحكوميون في وظائف معينة أعضاءً في حزب البعث، ومن ثم يمكن استبعاد الشيعة العراقيين الذي يعتقدون على نحو متزايد أن حزب البعث يتعارض مع معتقداتهم الدينية والسياسية الشيعية. وتقاعد كبار المسؤولين الحكوميين، الذين رفضوا الانضمام إلى حزب البعث، من الخدمة الحكومية.

وجمعت الحكومة العراقية سياستها القاسية ضد المتعلمين والملتزمين والشيعة المؤثرين إلى تلك السياسات التي تضمن برامج اجتماعية بناءة كانت مكرسة على ما يبدو للمحرومين والتي تضمن رفع الحد الأدنى للأجور، وتوفير التأمين الصحي، ومد الكهرباء إلى المدن الصغيرة والقرى التي لم تكن تمتلكها[2]. وربما كان هذا جزءاً من استراتيجية حكومية أوسع لتحفيز ولاء المحرومين الشيعة للحكومة العراقية، على أمل أن يضعف ولاء هؤلاء الشيعة للقادة والمؤسسات الشيعية.

وزادت الحكومة العراقية من الضغوط الاقتصادية على غير البعثيين، عندما ضمنت المناصب الحكومية لأعضاء حزب البعث من خريجي الجامعات[3]. وبذلت الحكومة العراقية خلال هذه الحقبة محاولات حازمة لإخضاع نظام التعليم في العراق لسيطرتها؛ إذْ حاول حزب البعث إبعاد المعلمين والإداريين الذين تناقضت أفكارهم مع أيديولوجية الحزب، وحاول المطالبة بكتب ومناهج تتوافق مع عقيدة الحزب[4].

## الاحتجاجات الشيعية

حدث شكل من أشكال الاحتجاج الديني والسياسي الشيعي ضد قمع الحكومات البعثية في 5 شباط/فبراير [1977] أثناء المسيرة الشيعية السنوية من النجف إلى كربلاء

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 49.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 50.

(4) Baath Party, The 1968 Revolution in Iraq (The Political Report of the Eighth Congress of the Arab Baath Socialist Party in Iraq, January 1974), trans. Iraq Ministry of Information (London: Ithaca Press, 1979), 113.

الذي أحيا ذكرى استشهاد الإمام الحسين في القرن السابع[1]. وفي الوقت الذي كانت فيه المسيرة الشيعية نفسها حدث سنوي، إلا انها نُظمت هذه المرة من جانب رجال دين شيعة بطريقة تحمل، إلى جانب رسالتها الدينية، رسالة الاحتجاج السياسي الشيعي ضد حزب البعث وأعماله القمعية. وهتف الزائرون بنوعين مختلفين من الهتافات أثناء المسيرة وهي: 1. الهتافات الدينية الشيعية التقليدية التي تُحيي ذكرى استشهاد الإمام الحسين. 2. الهتافات السياسية التي وجهت صراحة ضد حزب البعث وضد قادة سياسيين وحكوميين محددين من البعث. كما حمل الزائرون يافطات إسلامية شيعية تقليدية عليها صور تقليدية ويافطات أخرى حملت صوراً انتقدت فيها صراحة الحكومة العراقية التي يهيمن عليها حزب البعث[2].

وهاجم الجيش العراقي المسيرة بالمروحيات، عندما كانت بين النجف وكربلاء[3]. ثم هاجمت بعد ذلك دبابات الجيش العراقي الزائرين في كربلاء ومحيطها لإجبارهم على مغادرة تلك المناطق. وفيما هرب بعض الجنود من الجيش وانضموا إلى المتظاهرين، قتل الجيش ستة عشر شخصاً واعتقل ما يقرب من ألفين[4]. وحُكم على ثمانية متظاهرين آخرين بالإعدام في 25 شباط/فبراير عام 1977. وإذا لم يكن مسؤولو الحكومة العراقية على علم بالأدوار القيادية لرجال الدين الشيعة في تنظيم احتجاجات شباط/فبراير قبل تلك الاحتجاجات، فقد باتوا على علم بأدوارهم بعد ذلك.

وقد سأل المحققون الحكوميون هؤلاء، الذين أُلقي القبض عليهم، عن أي رجال دين شيعة يتبعون وماهي علاقتهم بهم. وبعد هذه الاستجوابات، خفّضت الحكومة العراقية عدد حلقات الدراسة الشيعية، وضغطت على قادة حزب الدعوة والجماعات الشيعية المماثلة لمغادرة العراق، وهو ما فعله البعض[5]. ومما زاد من حدة التوترات، العثور على مصطفى الخميني، الأبن الأكبر لآية الله روح الله الخميني، ميتاً في النجف في تشرين الأول/أكتوبر عام 1977 [6]. ونحى أنصار مصطفى الخميني باللائمة على السافاك في وفاته، وزادت وفاته من مشاعر

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 51.

(2) Ibid.

(3) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 51–52.

(4) Ibid., 52.

(5) Ibid.

(6) Axworthy, Revolutionary Iran, 101–102.

القلق التي أثارها عدد كبير من الشيعة في العراق بشأن وضعهم ومستقبلهم في ذلك البلد[1]. ووُضع آية الله روح الله الخميني قيد الإقامة الجبرية في العراق[2] في أيلول/سبتمبر عام 1978 ثم غادر العراق إلى فرنسا في تشرين الأول/أكتوبر عام 1978 [3]. وعلى الرغم من وجود توترات سياسية بين الحكومتين العراقية والإيرانية، فقد تعرض قادة تينك الحكومتين للتهديد بسبب استمرار صعود المعارضة الدينية والسياسية ذات القاعدة الشيعية في كلا البلدين.

وفي هذا السياق، وُضع آية الله محمد باقر الصدر قيد الإقامة الجبرية، في 12 حزيران/يونيو عام 1979 والتي استمرت حتى آذار/مارس عام 1980، أي قبل شهر من اعدامه[4]. ونظّم عدد كبير من أنصاره، من عدة مدن في العراق، مظاهرة خارج منزله حيث بايعوه بصفته آية الله، فيما رددوا شعارات دينية وسياسية مؤيدة له ولآية الله الخميني. وحصلت عدة مظاهرات مماثلة في عدة مدن عراقية، وردّت الحكومة العراقية بإرسال وحدات من الجيش المدرعة ضد المتظاهرين وقتلت أعداداً كبيرة منهم[5]. واعتقلت الحكومة ما يقرب من ثلاثة آلاف شيعي، وأعدمت عدداً كبيراً من رجال الدين الشيعة وطردتهم، وكان ذلك، إلى حدٍ ما، رداً على هذه المظاهرات وصعود القوة السياسية الشيعية في العراق إيران[6].

وأصبح صدام حسين رئيساً للعراق ورئيساً لمجلس قيادة الثورة في 16 تموز/يوليو عام 1979، وقام في ذلك الوقت بتطهير المواقع العليا في حزب البعث، حيث قام بإعدام 21 من كبار أعضاء ذلك الحزب[7]. وعمل على ترقية بعض الشيعة من رتب أدنى في حزب

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 52.

(2) Luca Trenta, Risk and Presidential DecisionMaking: The Emergence of Foreign Policy Crises (Abingdon, UK: Routledge, 2016), n. 184, 155.

(3) Manouchehr Ganji, Defying the Iranian Revolution: From a Minister to the Shah, to a Leader of Resistance (Westport, Connecticut: Praeger, 2002), 67–68.

(4) Christopher Paul Anzalone, «Badr Organization» in U.S. Conflicts in the 21st Century: Afghanistan War, Iraq War, and the War on Terror, ed. Spencer C. Tucker (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2016), 138.

(5) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 52–53.

(6) Ibid., 53.

(7) Harris M. Lentz III, ed., Heads of States and Governments since 1945: A Worldwide Encyclopedia of over 2,300 Leaders, 1945 through 1992 (Abingdon, UK: Routledge, 2013), 410.

البعث للخدمة في حكومته، وطرد آلاف الشيعة الآخرين من العراق[1]. ومنح قانون المجلس الوطني العراقي عام 1980 الرئيس العراقي رسمياً صلاحيات بعيدة المدى على حساب مجلس قيادة الثورة، وهي خطوة مكّنت الرئيس (حسين) من امتلاك سلطة سياسية هائلة[2]. ودفعت العوامل المتمثلة بإحكام قبضة الرئيس على السلطة، واعتقاد شيعة العراق بأنه سيواصل أعمال حزب البعث العدوانية ضدهم، ونجاح الثورة الإسلامية الإيرانية، تحالف الأحزاب الشيعية في العراق إلى إصدار بيانٍ في3 تموز/يوليو عام 1979 تفيد بأنهم سينتهجون أساليب عنيفة ضد الحكومة العراقية وحزب البعث[3]. وتعهد هذا التحالف الشيعي بدعم آية الله محمد باقر الصدر وأوضح في بيانه الصحفي: 1. ان الحكومة العراقية تحتجز أكثر من عشرة آلاف معتقل.2. ان ستة وثلاثين ماتوا بسبب التعذيب.3. ان مائة (معظمهم من رجال الدين الشيعة) كانوا محكومين بالإعدام.

ومع تبني الأساليب المتشددة، قسّمت الجماعات الشيعية نفسها إلى أقسام مدنية وعسكرية. واصلت الأقسام المدنية بعملها فيما يتصل بالتعليم والخدمة الاجتماعية، فيما انخرطت الأقسام العسكرية في مقاومة مادية ضد الحكومة العراقية وحزب البعث. وكان أعضاء هذه الأجنحة العسكرية يعدون الإمام الحسين أنموذجاً دينياً وسياسياً لهم لأنه في نظرهم حارب الزنادقة وضحّى بنفسه من أجل مبادئ الإسلام والنبي محمد[4]. وانخرطت هذه الجماعات الشيعية في عدة محاولات لاغتيال الرئيس صدام حسين وهجمات أخرى ضد مصالح الحكومة العراقية خلال معظم ثمانينيات القرن المنصرم، وهي حقبة الحرب العراقية الإيرانية[5].

وفي أعقاب الغزو العراقي لإيران عام 1980، غيّر بعض النشطاء الدينيين والسياسيين الشيعة تكتيكاتهم. وفي هذا السياق ذهبت جماعات من الشيعة العراقيين إلى إيران وباتوا حلفاء للجيش الإيراني من أجل مواصلة حربهم ضد حكومة صدام حسين والبعثيين، فيما بقي الشيعة العراقيون الآخرون في العراق وعمدوا إلى إخفاء أنفسهم عن الحكومة العراقية

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 53.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 54.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 54–66.

على أمل أن يتمكنوا من مقاومتها بنشاط في وقتٍ ما في المستقبل. وجُنّد شيعة آخرون أو تطوعوا للخدمة في الجيش العراقي لعدة أسباب، بما في ذلك رغبة هؤلاء الشيعة في الدفاع عن العراق ضد إيران[1].

وفي سياق دأب الحكومة العراقية المستمر لفرض ضغوط سلبية على الشيعة العراقيين ولإظهار معارضتها لإيران أثناء الحرب الإيرانية العراقية أصدرت مرسوماً في 15 نيسان/أبريل عام 1981 يعرض ما بين 8000 دولار إلى 10000 دولار للرجال العراقيين الذين طلقوا زوجاتهم «الإيرانيات»، والمقصود بهن الزوجات اللواتي تشير وثائق جنسيتهن إلى أصل إيراني[2]. وكان سبب هذا المرسوم رغبة الحكومة العراقية في تقسيم الشيعة داخل العراق وإثارة الاستياء بينهم. وكثّفت الحكومة العراقية قمعها للشيعة العراقيين عبر تنظيم وتقييد أماكن العبادة والتعيينات لمناصب رجال الدين الشيعة. وكانت محتويات خطب رجال الدين الشيعة إما مقدمة من الحكومة العراقية أو تخضع لمصادقتها، والتي عادة ما تحول دون أن يتمكن رجال الدين الشيعة من نقل رسائلهم التي يرغبون بها إلى المجتمع الشيعي. وتبعاً للقوانين، تقرر أن يتلقى رجال الدين الشيعة والسنّة رواتبهم من الحكومة العراقية[3]، فيما تقرر أن تدير الحكومة الأضرحة والمساجد الشيعية. وقد حدّت هذه القيود وما يتصل بها من القيود المفروضة على رجال الدين الشيعة وعلى الشيعة الآخرين في البلاد بقوة من الاستقلال المالي والديني والسياسي لرجال الدين الشيعة، الأمر الذي جعل النشاط الديني والسياسي غير ممكنٍ بالنسبة لهم[4].

## عسكرة المقاومة الشيعية

أعلن آية الله محمد باقر الحكيم، في أعقاب الثورة الإسلامية الإيرانية، وهو رجل دين شيعي عراقي مؤثر، تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية من طهران في 17 تشرين الثاني/

(1) Ibid., 58.

(2) Ibid.

(3) السمة البارزة التي تتمتع بها الحوزة العلمية في العراق والنجف الأشرف على وجه الخصوص، هي الاستقلال المالي والإداري عن المؤسسات الرسمية، وبالتالي عدم تلقي المنتمين لها من رجال الدين الشيعة أي رواتب أو هبات من الحكومة (أي حكومة)، لكن هذا لا يمنع من خروج بعضهم على هذه القاعدة. (المُراجع)

(4) Ibid.

نوفمبر عام 1982، والذي وصف نفسه على انه يمثل كل المسلمين العراقيين، بمن فيهم الشيعة والسنّة، على الرغم من أنها كانت في الواقع منظمة شيعية دينية وسياسية. وفي الوقت نفسه اعترف المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بجمهورية إيران الإسلامية بوصفها الأساس والمحرك الرئيس للثورة الإسلامية في العالم[1]. وغيّر المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق اسمه إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في آيار/مايو 2007[2]. لقد كان تشكيل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق تحضيراً لحكومة عراقية شيعية سيتم تشكليها في العراق إذا احتلت إيران العراق أو أجزاء منه في سياق الحرب الإيرانية العراقية[3]. وأنشأ المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق في العام 1983 قوة عسكرية بدعم من إيران. نفّذت هذه القوة المسماة فيلق بدر، عمليات حرب العصابات داخل العراق، كما شاركت أيضاً في العمليات العسكرية الإيرانية خلال الحرب العراقية-الإيرانية. ومع استمرار الحرب واستمرار قوة بدر، بالإضافة إلى حلفاء إيران الشيعة الآخرين في العراق، في المجهود الحربي ضد الجيش والحكومة العراقية، أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني في حزيران/يونيو عام 1987 عن خطط لزيادة القوات العسكرية الشيعية العراقية الموالية لإيران في العراق. وتساوقاً مع هذه السياسة، قال كمال خرازي، المتحدث باسم مكتب معلومات الحرب التابع للحكومة الإيرانية، لوسائل الإعلام الإيرانية أن الحرب يجب أن تستمر من جانب العراقيين أنفسهم[4].

وخلال ذلك الوقت، انضمّ العراقيون الذين كانوا يقاتلون كجزء من الوحدات العسكرية الإيرانية، في وحدات عراقية بالكامل. كما وجّه آية الله الخميني بتأسيس كتائب حزب الله داخل العراق[5]. ان محاولات إيران بتوفير الاستقلالية للوحدات العسكرية الشيعية العراقية،

(1) The Publicity Unit of the Supreme Council for the Islamic Revolution in Iraq [SCIRI] (Tehran?: 1983), as cited in Hanna Batatu, «Shi`i Organizations in Iraq: alDa`awah alIslamiyah and alMujahidin,» in Shi`ism and Social Protest, eds. Juan R. I. Cole and Nikki Keddie (New Haven, Yale University Press, 1986), 197.

(2) Benjamin Isakhan, «Succeeding and Seceding in Iraq: The Case for a Shiite State,» in Territorial Separatism in Global Politics: Causes, Outcomes and Resolution, eds. Damien Kingsbury and Costas Laoutides (Abingdon, UK: Routledge, 2015), 146.

(3) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 60.

(4) Ibid., 63.

(5) Ibid.

مثل حزب الله، انطوت على مزايا وعيوب لإيران خلال العقود التالية. وكانت إحدى مزايا هذه السياسة أن الوحدات العراقية الشيعية المستقلة كانت تتألف من عراقيين يعرفون اللغة العربية إلى جانب معرفتهم بجوانب معينة من الأحياء والمعالم الجغرافية والولاءات القبلية في العراق التي يمكن أن تمكنهم من المشاركة في القتال وإمساك الأرض التي احتلوها. وكان أحد عيوب هذا الاستقلال لهذه الوحدات، بالنسبة لإيران، أن كانت هناك أوقات يمكن لمثل هذه الوحدات أن تتصرف بطرق من شأنها تعزيز مصالحها الخاصة في العراق، مع احتمال الاضرار بأهداف إيران في العراق.

## إيران في العراق

على الرغم من ان الحرب العراقية الإيرانية كان لها تأثير مدمر على كلا البلدين، وفي نهاية المطاف آلت إلى استمرار حالة كانت فيها الحدود بين البلدين في نهاية الحرب مماثلة تقريباً للحدود التي كانت في بداية الحرب، إلا أنها أدت دوراً مهماً في تمكين إيران من زيادة نفوذها داخل العراق على المدى الطويل. وإحدى الطرق التي استعملت فيها إيران تلك الحرب لتعزيز موقعها داخل العراق كانت عبر نشر قواتها العسكرية ذات القاعدة الشيعية داخل ذلك البلد. وارتبط هذه التحشيد العسكري الإيراني والشيعي في العراق بالخطب الدينية السياسية النارية التي ألقاها الخميني وغيره من القادة الشيعة في إيران والتي تبرر معارك إيران ضد صدام حسين (الذي كان سنّياً من الناحية الدينية وقاد حكومة علمانية) بأنها معارك كان الشيعة يقاتلون فيها عدو سنّي. وفي الوقت نفسه برر الخميني وغيره من القادة الشيعة في إيران العمليات العسكرية لذلك البلد في تلك الحرب أنها حرب دفاع عن النفس لإيران وشيعة العراق، على الرغم من وجود شيعة عراقيين آخرين نظروا إلى الوضع بنحو مختلف.

وربما لم يعلم قاد إيران بذلك الوقت، عندما كانت إيران تحاول تعزيز موقعها في صفوف الشيعة في العراق خلال الحرب الإيرانية–العراقية، ان الحكومة الشيعية الإيرانية وجيشها يمهدان الطريق لزيادة مكانة إيران في مستقبل العراق نتيجة لقيام الولايات المتحدة بـ 1. الهجمات على العراق خلال حرب الخليج 1990-1991. 2. الهجمات اللاحقة لمنطقة حظر الطيران في جنوب لعراق من العام 1991 حتى عام 2003. 3. وغزو العراق بدءاً من العام 2003. وهكذا عندما هاجمت الولايات المتحدة وحلفاؤها العراق خلال هذه المراحل وبعدها

كانوا يتسببون في إيجاد أوضاع مكّنت إيران من زيادة نفوذها في أوساط الشيعة العراقيين بطريقة حشدتهم دينياً وسياسياً، على الرغم من حقيقة أن أعداداً كبيرة من الشيعة يساورها استياء بالغ إزاء تورط إيران في بلادهم.

هذه المعارضة التي يُبديها شيعة العراق ضد الإيرانيين متجذرة، إلى حدٍ ما، في كون الشيعة عرباً ولديهم شعور بالتفوق العرقي إزاء الإيرانيين الذين هم من أصل فارسي عرقياً. كما ان الشكوك العميقة التي تساور بعض الشيعة العراقيين حيال الإيرانيين متجذرة في اعتقاد هؤلاء الشيعة العراقيين ان وجود الجنود والمسؤولين الحكوميين الإيرانيين في العراق يضر بالسيادة العراقية، فيما يعتقد الكثير من هؤلاء العراقيين أن إيران تستغل وجوده في العراق لخدمة أهدافها الخاصة على حساب العراقيين. بإزاء ذلك، يعتقد شيعة عراقيون آخرون ان الوجود الإيراني في العراق يفيد الشيعة العراقيين بعدة طرق، اقتصادياً ودينياً وتعليمياً. ومهما يكن من أمر، فإن النفوذ الإيراني كان جلياً خلال معظم تاريخه الحديث، بما في ذلك وقت غزو العراق للكويت في العام 1990 وما بعده، وهي الحقبة التي ستعالجها الدراسة.

## الفصل الخامس

# العراق منذ عام 1990 وما بعده

هاجم الجيش العراقي في 2 آب/اغسطس عام 1990 الكويت وأمرهم صدام حسين للقيام بذلك للأسباب التالية: 1. اتهمت الحكومة العراقية الحكومة الكويتية بالتنقيب عن النفط في الأراضي العراقية. 2. أراد صدام حسين أن يتمكن العراق من الوصول إلى احتياطيات النفط الكويتية، والموانئ، والساحل الطويل. وبعد غزو الجيش العراقي للكويت واحتلالها، ونجاح تحالف عسكري بقيادة الولايات المتحدة في قتال العراق بنجاح وطرده من الكويت في أواخر شباط/فبراير عام 1991، اعتقد بعض الشيعة في العراق ودول أخرى في الشرق الأوسط انه من الممكن الإطاحة بالرئيس العراقي، صدام حسين خلال حرب الخليج العربي تلك[1]. وبالنظر إلى هذا الاحتمال، فقد حاولت جماعات المعارضة الشيعية صياغة خطة لحكم العراق من دون صدام حسين[2]. واجتمعت خمسة أحزاب إسلامية مع الأحزاب القومية الكردية، والحزب الشيوعي العراقي، والبعثيين المنشقين في اجتماع عُقد في دمشق، سوريا، في أيلول/سبتمبر عام 1990. وشكلوا في ذلك الاجتماع لجنة العمل الوطني العراقي، برئاسة اللواء حسن النقيب، والذي انشق عن الجيش العراقي في العام 1979. دعت هذه اللجنة إلى انتخابات حرة في العراق وإلى الحكم الذاتي الكردي. كما انتقد المشاركون بشدة إسرائيل والإمبريالية الغربية[3]. وعُقدت اجتماعات مماثلة لجماعات المعارضة العراقية، بما في ذلك

(1) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 65.

أُعدم صدام حسين في 30 كانون الأول/ديسمبر نتيجة للغزو الأمريكي للعراق والذي بدأ في آذار/مارس، والذي شكل بداية حرب العراق والتي كانت الحرب الثانية للولايات المتحدة في ذلك البلد.

See Keith L. Shimko, The Iraq Wars and America's Military Revolution (Cambridge,UK: Cambridge University Press, 2002), 24.

(2) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 65.

(3) Ibid.

الشيعة، قبل حرب الخليج العربي تلك وبعدها، التي استمرت من 17 كانون الثاني/يناير حتى 28 شباط/فبراير عام 1991 [1]. كان أحد الأهداف العديدة، التي كان يرمي الى تحقيقها الشيعة الذين شاركوا في هذه الاجتماعات، هو اقتراح خطط لحكومات ستكون، في ظل غياب صدام حسين، عادلة ومنصفة لشيعة العراق، في ضوء حقيقة ان حكومته وحكومات البعثيين السابقين لم تكن كذلك[2]. حافظ صدام حسين على منصبه بوصفه رئيساً للعراق بعد حرب الخليج العربي.

ومع انسحاب الجنود العراقيين مهزومين من الكويت، أعرب بعضهم عن استيائه إزاء تلك الحرب عبر الانخراط في أعمال تمرد، جسدية ورمزية، ضد الحكومة العراقية في عدة مدن عراقية[3]. بدأت هذه الثورة في البصرة، العراق، في 1 آذار/مارس عام 1991، وكان يقودها جنود عراقيون منسحبون[4]. وجّه جندي عراقي بندقية دبابته إلى صورة للرئيس صدام حسين كانت معلقة في ساحة (سعد) في البصرة. ثم هاجمت المدرعات العراقية النقاط المهمة لسلطة الحكومة العراقية بما في ذلك مكتب المحافظ ومقرات حزب البعث والمكاتب الأمنية. كما حدث قدر كبير من أعمال النهب في البصرة حيث اقتحم الناس المتاجر، والفنادق، والمنازل[5]. وبحلول اليوم الثالث من الثورة، بدأ الجيش العراقي في إعادة تنظيم صفوفه، وبحلول 17 آذار/مارس عام 1991، انتهى التمرد في البصرة. كان القتال في البصرة شرساً ولجأ بعض العراقيين إلى إيران هرباً من القتال. وقتل الآلاف في البصرة وأعدموا، وتُركت الجثث مسجاة في الشوارع.

## ثورات الشيعة في حقبة ما بعد حرب الخليج وردود الحكومة

انتشرت، على الرغم من ذلك، هذه الثورة المناهضة للحكومة. وسيطرت الجماعات المتمردة العراقية على معظم المدن الواقعة جنوب بغداد. وفي الوقت الذي بدت فيه الثورات

(1) Stephen Biddle, Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle, (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2004), 132.

(2) Wiley, The Islamic Movement of Iraqi Shi`as, 65–66.

(3) Faleh A. Jabar, The Shi`ite Movement in Iraq (London, UK: Saqi Books, 2003), 269.

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 181.

(5) تمت عمليات نهب المؤسسات الحكومية على نطاق واسع في العراق في المدة المذكورة أعلاه، لكن من النادر جداً أن جرت عمليات تعدي على الممتلكات الخاصة. (المُراجع)

في بعض مدن العراق من دون تخطيط مسبق، إلا أن الثورات الشيعية في النجف وكربلاء لم تبدُ كذلك. والشعارات، التي رددها الشيعة، كانت شيعية على نحو علني في طابعها الديني والسياسي، تدعو إلى حاكم شيعي وثورة إسلامية، بروح الثورة الإسلامية الإيرانية وحكومتها الشيعية. تشير هذه الجوانب وغيرها من الجوانب الشيعية الواضحة للثورات في النجف وكربلاء إلى تأثير المجلس الأعلى للثورة الإسلامية والعراقيين الشيعة الذين قدموا إلى تلك المدن من إيران[1].

استمرت معارضة الشيعة العراقيين لحكومة صدام حسين بعد الثورة، فيما حافظت حكومته على سيطرتها على جنوب العراق، الذي يضم عدداً كبيراً من السكان الشيعة، كان موقفها في تلك المنطقة ضعيفاً إلى حدٍ ما، كما يتضح من عدد كبير من الهجمات، التي نفذها الشيعة ضد مكاتب حزب البعث، والمنشآت العسكرية، والمسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى الذين كانوا يسافرون إلى الجنوب. قامت الحكومة العراقية بقمع الثورات، بما في ذلك تلك التي شارك فيها الشيعة، كانت المنطقة الرئيسة في جنوب العراق، والتي استهدفتها الحكومة جراء العدوان المستمر، الأهوار حيث كانت نسبة عالية من السكان الشيعة هناك[2]. واعتمد معظم الشيعة الذين عاشوا وعملوا في تلك الأهوار على الأنظمة البيئية الحساسة للأهوار في سبيل كسب لقمة العيش وإعالة أنفسهم بكل السبل تقريباً؛ إذْ قام سكان الأهوار بتربية جواميس الماء وعملوا على تكاثرها، فيما قام البعض الآخر بزراعة الأرز والشعير والقمح والدخن اللؤلؤي، كما قاموا بتربية الأغنام والماشية. وبنو منازلهم والمباني الأخرى من النباتات التي نمت هناك. واعتمد سكان الأهوار بنحوٍ كبير على مستوى مناسب من المياه في الأهوار لإعالة أنفسهم[3].

أرسلت الحكومة العراقية في أوائل تسعينيات القرن الفائت، ما يقرب من أربعين ألف جندي إلى الأهوار الجنوبية للعراق لبناء طرق وقواعد جديدة في المنطقة وقطع وحرق

(1) Ibid.

(2) Ibid., 197.

(3) Wilfred Thesiger, The Marsh Arabs (London, UK: Penguin Books, 2007), 3, 22, 27, 68,,93 210 ,205 ,175 ,167. See also Richard M. Edwards, «Marsh Arabs,» in U.S. Conflicts in the 21st Century: Afghanistan War, Iraq War, and the War on Terror, ed. Spencer C. Tucker (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2016), 535.

الطريق المار عبر مناطق ينتشر فيها قصب يبلغ ارتفاعه عشرة أقدام وغابات النخيل[1]. وفي هذه الحقبة قامت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، بإشراف من الأمم المتحدة، بإنشاء منطقة «حظر طيران جنوبي»، في آب/أغسطس عام 1992، والتي منعت الطائرات العراقية من التحليق في الجزء الجنوبي من ذلك البلد، لأن تلك الدول وحلفائها أرادوا حماية جنوب العراق من القصف الجوي ومنع العراق من مهاجمة الكويت مرة أخرى[2]. وكجزء من مشروع طويل الأمد للحكومة العراقية لتجفيف الأهوار بحلول عام 1993، تم تحويل ما يقرب من ثلثي مياه الأنهار من الأهوار إلى ممر مائي ثالث من صنع الإنسان بهدف التجفيف الكامل للأهوار[3]. وبحلول عام 1994 أظهرت الصور الجوية دماراً شبه كامل للأهوار[4]. وبتجفيف الأهوار زادت قدرة الحكومة العراقية على الانتقال إلى المنطقة للسيطرة على السكان[5]. ونتيجة لهذه الأعمال فقد شهد الشيعة وغيرهم ممن عاشوا في الأهوار انخفاضاً حاداً في مصادر دخلهم، كما أدى تصحر أراضيهم إلى تدمير مصائد الاسماك التجارية.

وقُتل في المدة الممتدة بين عامي 1991-2000 عدد كبير من الشيعة العراقيين في الأهوار على يد الجيش العراقي وفرّ آخرون إلى إيران أو إلى مناطق شيعية أخرى في العراق[6]. وأعادت الحكومة العراقية توطين بعضهم في مخيمات، فيما نُقل أخرون قسراً لمئات الأميال إلى أجزاءٍ من شمال العراق[7]. لقد كان في العام 1980 ما يقرب من 250 الف إلى 500 ألف يعيشون في الأهوار العراقية، وبحلول عام 2000 كان هناك حوالي 40 الف فقط يعيشون في تلك المنطقة. وفي العام 1980، كان هناك أشخاص يعيشون على مساحة 7700 ميل مربع من الأهوار في جنوب العراق. وبحلول عام 2001 قُلص هذا المستنقع إلى 386 ميلاً مربعاً على وفق تقدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويُعزى هذا الانخفاض نتيجة لسياسات الحكومة العراقية على وجه الحصر تقريباً[8]. وأكد الرئيس صدام حسين وأعضاء حكومته أن

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 197.

(2) Ibid.

(3) Edwards, «Marsh Arabs,» 535.

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 197–198.

(5) Ibid., 198.

(6) Edwards, «Marsh Arabs,» 535.

(7) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 197.

(8) Edwards, «Marsh Arabs,» 535.

هذه السياسات لا تهدف إلى تدمير اقتصاد سكان الأهوار وثقافتهم. وعوضاً عن ذلك، وعلى وفق هذا المنظور، كان الهدف من تجفيف الأهوار هو جعل الوصول إلى احتياطيات النفط أكثر سهولة وخلق فرص زراعية جديدة للمنطقة المنكوبة بالفقر[1].

وعندما حاولت الحكومة العراقية السيطرة على السكان الشيعة في جنوب العراق، ازدادت معارضة السكان المحليين هناك، بما في ذلك رجال الدين الشيعة؛ إذْ تحدى آية الله محمد محمد صادق الصدر (1943-1999)، والد الزعيم الديني والسياسي، مقتدى الصدر، النظام العراقي وعمل على تمكين الشيعة في العراق دينياً وسياسياً[2]. ودعا القادة الشيعة الآخرين في العراق إلى القيام بدور فاعل في دعم شيعة العراق دينياً، وسياسياً، واقتصادياً. وناشد (صادق الصدر) الشيعة المحرومين في المجتمع العراقي، ولاسيما في مناطق الأهوار الجنوبية وأجزاء من بغداد، مركّزاً اهتمامه على حياتهم اليومية وهمومهم. وقام بتعليم رجال الدين الشيعة الصغار وتدريبهم، وأرسلهم إلى تلك المناطق، حيث عملوا على تلبية احتياجات الشيعة المحرومين دينيا ًوسياسياً واقتصادياً. ومن خلال هذه الإجراءات وما يتصل بها شيّد (صادق الصدر) على مهل قاعدة دينية وسياسية في أوساط الشيعة، في محاولة لتوليد حركة جماهيرية من شأنها تأكيد سلطة الشيعة ومقاومة قمع الحكومة العراقية ضدهم. ويبدو أن تصرفات رجال الدين الإيرانيين والأيديولوجيات الشيعية، التي عملوا من خلالها في أوساط الشيعة الفقراء والمحرومين في إيران، أثناء العقود التي سبقت الثورة الإيرانية، كانت بمثابة انموذجاً لعمل (صادق الصدر)[3].

وتحدى (صادق الصدر)، من مسجد الكوفة، الحكومة العراقية، داعياً إلى إطلاق سراح السجناء الشيعة ورفض الحد من نشاطاته، بما في ذلك تلك التي عارضت الحكومة. وفي هذا السياق استقطب صادق الصدر حشوداً أكثر فأكثر، الأمر الذي عدته الحكومة العرقية تهديداً. ومع ذلك، لم تنجح الحكومة بنحو كبير في الحد من نشاطاته. مع ذلك كان يعلم أن حياته في خطر، وارتدى في العام 1998 نوعاً من الملابس البيضاء التي ترمز في الإسلام الشيعي إلى توقّع الشخص بأنه سيكون شهيداً. وتساوقاً مع هذا التلميح، تعرض صادق الصدر واثنان من

(1) Ibid.

(2) Jocelyne Cesari, The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State (New York: Cambridge University Press, 2014), 194.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 198. See also Cesari, The Awakening of Muslim Democracy, 194, n. 144.

أبنائه للهجوم والقتل في 19 شباط/فبراير عام 1999 على أيدي مهاجمين يُعتقد أنهم يعملون لصالح الحكومة العراقية[1].

ورداً على هذه الاغتيالات، انخرط الشيعة في سلسلة انتفاضات عبرت عن معارضتها للحكومة العراقية، وتمجّد صادق الصدر بوصفه شهيداً شيعياً. لقد استعمل صادق الصدر رسالته الشيعية عن التحرر الديني والسياسي لمناشدة المحرومين من الشيعة في أجزاء من بغداد والمناطق الريفية من أجل تعزيز المراحل الأولى لحركة شيعية جماهيرية، والتي من شأنها أن تتخذ في السنوات اللاحقة شكلاً أكثر قوة. وبعد وفاة صادق الصدر، أدى رجال الدين، الذين علّمهم ودربهم، أدواراً مهمة في استمرار هذه الحركة، وكذلك الحال ابنه مقتدى الصدر، ولاسيما بعد أن قامت الولايات المتحدة بتنحية صدام حسين من منصبه بوصفه رئيساً للعراق في العام 2003[2]. وفي هذا السياق، فإن هجمات تنظيم القاعدة الإسلامي السنّي على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر عام 2001، سيكون لها تأثير عميق على العراق، لأن الحكومة الأمريكية ستستعمل تلك الهجمات مبرراً لغزو العراق الذي بدأ في آذار/مارس 2003. وسيفضي هذا الغزو في نهاية المطاف إلى قيام الولايات المتحدة بتنحية صدام حسين من السلطة وإعدامه. ومن شأن هذا الغزو أيضاً أن يؤدي إلى تصعيد النزاعات بين الشيعة والسنّة في العراق، وسيكون له عواقب غير مقصودة تتمثل في تعزيز نفوذ الشيعة العراقيين وإيران في ذلك البلد.

## الهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 أيلول/سبتمبر 2001

اختطف 19 من أعضاء القاعدة، وهي منظمة إسلامية سنّية متشددة، أربع طائرات ركاب في 11 أيلول/سبتمبر عام 2001، غادرت جميعها مطارات في شمال شرق الولايات المتحدة. واستعمل الخاطفون إحدى تلك الطائرات لتحطيم أحد البرجين التوأم لمركز التجارة العالمي في مدينة نيويورك، وتحطمت طائرة ثانية في ثاني هذين البرجين، فيما تحطمت الثالثة بالبنتاغون في واشنطن العاصمة[3] وقد أدى بعض ركاب الطائرة الرابعة المخطوفة، الذين اكتشفوا أنها تتعرض للاختطاف، دوراً مهماً جعل تلك الطائرة تتحطم بحقل في منطقة غير

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 198.

(2) Ibid.

(3) Carol K. Winkler, In the Name of Terrorism: Presidents on Political Violence in the Post–World War II Era (Albany: State University of New York Press, 2006), 155.

مكتظة بالسكان في منطقة في جنوب غرب بنسلفانيا[1]. وربما كان أعضاء القاعدة الذين حاولوا اختطاف تلك الطائرة، يعتزمون تحطيمها في مبنى الكونغرس الأمريكي في العاصمة واشنطن. (ومن غير المحتمل أن يكون هدف الخاطفين البيت الأبيض كما افترضت وكالات الأنباء في الولايات المرجّح في كثير من الأحيان)[2]. ومن بين الأضرار الأخرى والدمار، دُمّر البرجين التوأم في مدينة نيويورك تماماً وتعرض جزء من البنتاغون إلى أضرار[3]. وقد لقي ما مجموعه 2996 حتفهم في هجمات 11 أيلول/سبتمبر (أو 11/9) وجُرح أكثر من ستة آلاف.

وقدّم أسامة بن لادن، المسلم السنّي السعودي المولد، الذي كان أحد مؤسسي القاعدة وزعيمها قبل وفاته في 2 آيار/مايو عام 2011، أسباب هجمات 11 أيلول/سبتمبر في العديد من منشوراته وخطبه، بما في ذلك بياناته، من تشرين الأول/أكتوبر عام 2002، والتي غالباً ما يُطلق عليها «رسالته إلى أمريكا»[4]. في تلك الرسالة ذكر بن لادن صراحة أن دوافع القاعدة لشن هجمات 11 أيلول/سبتمبر تتضمن الدعم المالي والعسكري والسياسي المستمر الذي تقدمه الولايات المتحدة لـ

1. إسرائيل على حساب الفلسطينيين والمسلمين في العالم.
2. الاعتداءات المستمرة على المسلمين في الصومال.
3. الاعتداءات الروسية على المسلمين في الشيشان.
4. قمع الحكومة الهندية للمسلمين في كشمير.
5. عدوان إسرائيل على المسلمين في لبنان[5].

(1) Ibid.

(2) Stephen E. Atkins, «United Airlines Flight 93,» in The War on Terror Encyclopedia: From the Rise of AlQaeda to 911/ and Beyond, ed. Jan Goldman (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2014), 378.

(3) Shaopei Lin and Zhen Huang, Comparative Design of Structures: Concepts and Methodologies, (Heidelberg: Springer, 2016), 107.

(4) هذه الرسالة مؤرخة في 6 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002، ونُشرت على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) باللغة العربية في 14 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002، وتُرجمت فيما بعد إلى اللغة الإنجليزية.
See Bruce Lawrence, introduction to Usama bin Laden's «To the Americans; October 6, 2002» in Messages to the World: The Statements of Osama bin Laden, ed. Bruce Lawrence, trans. James Howarth (London, Verso 2005), 160–161.

(5) Usama bin Laden, «To the Americans; October 6, 2002,» in Messages to the World, 160–172.

كما استشهد ابن لادن، من بين مظالم أخرى، بقيام الولايات المتحدة بـ

1. الوجود العسكري في المملكة العربية السعودية، والذي عدّه احتلالاً عسكرياً أمريكياً وتدنيسه لأقدس أراضي الإسلام.
2. القواعد العسكرية في الدول الأخرى ذات الأغلبية المسلمة، والتي عدّها بن لادن احتلالاً عسكرياً أمريكياً لتلك الدول.
3. العداء للمسلمين في كل مكان تقريباً.
4. دعم الحكومات القمعية والاستبدادية في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة.
5. الغزو والاعتداءات اللاحقة في العراق.
6. الاستغلال الاقتصادي للدول ذات الاغلبية المسلمة.
7. الانحلال الأخلاقي الذي أفسد أعداداً كبيرة من المسلمين في أنحاء العالم كافة.
8. دعم الأنظمة السياسية والاقتصادية التي تفيد الأثرياء وتضر المحرومين[1].

ونظر ابن لادن وأعضاء آخرين في القاعدة إلى خاطفي الطائرات في 11 أيلول/سبتمبر على أنهم جنود مسلمون، قاموا بأعمال إسلامية للدفاع عن النفس ضد الولايات المتحدة، ليهاجموا ذلك البلد، الذي إذا سُمح له بمواصلة سياسته العدوانية سيقتل كل المسلمين ويدمر الإسلام[2]. وبالنسبة إلى ابن لادن والأعضاء الآخرين في تنظيم القاعدة، فإن هجمات ذلك التنظيم، بما في ذلك هجمات 11 أيلول/سبتمبر، كانت مبررة على أساس أن المسلمين، مثل نبي الإسلام محمد ورفاقه المسلمين في القرن السابع الميلادي، يعتقدون أنهم اضطروا لمهاجمة غير المسلمين في شبه الجزيرة العربية، الذين كانوا ينوون قتل المسلمين جميعهم، وكذلك الحال في العهد المعاصر يجب على المسلمين كافة (مثل أعضاء القاعدة) مهاجمة غير المسلمين، مثل الغربيين الذين كانوا يحاولون قتل جميع المسلمين وتدمير الإسلام.

(1) Ibid.

(2) Jon Armajani, Modern Islamist Movements: History, Religion, and Politics (Oxford, UK: WileyBlackwell, 2012), 1–29.

## ردود الولايات المتحدة في حقبة ما بعد 9/11

انخرطت الولايات المتحدة بقيادة الرئيس جورج دبليو بوش، رداً على هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، بسلسلة من الهجمات والحروب واسعة النطاق استمرت عقوداً من جانب الولايات المتحدة ضد كل من القاعدة والمنظمات المماثلة. أطلقت الحكومة الأمريكية والمنظمات الاعلامية الغربية على هذه الأعمال اسم «الحرب العالمية على الإرهاب»[1]. وتضمّنت المرحلة الأولى من تلك الحرب غزوات عسكرية أمريكية واسعة النطاق ضد القاعدة وطالبان (حليف سنّي ضعيف للقاعدة) في أفغانستان، والتي كانت قاعدة مهمة لتنظيم القاعدة في الحقبة التي سبقت هجمات 9/11. وتضمنت المرحلة الأخرى المهمة من تلك الحرب الغزو الأمريكي للعراق الذي بدأ في آذار/مارس عام 2003، على الرغم من أن الرئيس العراقي صدام حسين قد عارض بشدة تنظيم القاعدة والمنظمات الإسلامية السنّية المماثلة؛ إذْ عارض الرئيس صدام حسين والزعماء العلمانيون في البلدان ذات الأغلبية المسلمة الأخرى تنظيم القاعدة والمنظمات الإسلامية السنّية المماثلة، لأن أعضاء تلك المنظمات أرادوا الإطاحة بهؤلاء القادة السياسيين العلمانيين وحكوماتهم، واستبدالهم بحكومات تحكم فقط على أساس التفسيرات الصارمة للشريعة الإسلامية [2].

وخشي الأمريكيون في أعقاب 9/11 من هجمات إسلامية مستقبلية ضد الولايات المتحدة؛ إذْ حفزت هجمات 9/11 نفسها وهجمات الإسلاميين السنّة المتشددة الأخرى في أجزاء مختلفة من العالم هذه المخاوف، فضلاً على ان الحكومة الأمريكية ووسائل الإعلام في ذلك البلد عملت باستمرار على تعزيز مخاوف الأمريكيين بشأن الإسلام المتشدد. وفي ظل هذه البيئة، وبعد هجمات 9/11 انخرط الرئيس جورج دبليو بوش وإدارته في جهود واسعة النطاق لإقناع الأمريكيين وحلفاء الولايات المتحدة الدوليين بأن غزو العراق كان ضرورياً لأمن الولايات المتحدة وحلفائها من أسلحة الدمار الشامل العراقية، التي كما اتضح بعد الغزو

(1) Douglas Macgregor, Marvin Weinbaum, Abdullah Ansary, and Robert Pape, «The 'Global War on Terror:' What Has Been Learned?» Middle East Policy, 15, Issue 4, (Winter 2008): 1–25.

(2) Jon Armajani, «Reconstructed Sacred Histories in Modern Islamic and Christian Religio Political Movements» in Historical Dimensions of Islam: PreModern and Modern Periods; Essays in Honor of R. Stephen Humphreys, eds. James E. Lindsay and Jon Armajani (Princeton, New Jersey: Darwin Press, 2009), 257–269.

الأمريكي أن العراق لم يكن يمتلكها. وأثار الرئيس بوش، كجزء من تلك الحملة الإعلامية، على نحو متكرر إمكانية أن تدعم الحكومة العراقية القاعدة في هجماتها المسلحة في المستقبل، مع احتمال استعمال أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وحلفائها.

## مبررات الولايات المتحدة الأمريكية لغزو العراق

وافق الكونغرس الأمريكي في ظل مناخ القلق هذا في 16 تشرين الأول/أكتوبر عام 2002 على تدبير بعنوان «قرار التفويض باستعمال القوة العسكرية ضد العراق لعام 2002»، والذي عبّر عن عدة أسباب لغزو الولايات المتحدة الوشيك للعراق بما في ذلك الادعاءات الآتية[1]:

1. لدى العراق مخزون كبير من الأسلحة الكيميائية وبرنامج أسلحة بيولوجية واسع النطاق، وأن لديه برنامج تطوير أسلحة نووية متقدم كان أقرب بكثير إلى إنتاج سلاح نووي مما أشارت إليه التقارير الاستخباراتية سابقاً[2].
2. حاول العراق «في انتهاك مباشر وصارخ لوقف اطلاق النار ]لحرب الخليج 1990-1991] إحباط جهود مفتشي الاسلحة لتحديد وتدمير مخزونات العراق من أسلحة الدمار الشامل وقدرات تطويرها، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى انسحاب المفتشين من العراق في 31 تشرين الأول/أكتوبر عام 1998[3].
3. شكّل العراق «تهديداً مستمراً للأمن القومي للولايات المتحدة والسلام والأمن الدوليين في منطقة الخليج العربي، وما يزال يمثل انتهاكاً مادياً وغير مقبول لالتزاماته الدولية من خلال، من بين أمور أخرى، الاستمرار في امتلاك قدرات أسلحة كيميائية وبيولوجية كبيرة وتطويرها، والسعي بنشاط للحصول على قدرات أسلحة نووية، ودعم المنظمات الإرهابية وإيوائها[4].
4. إصرار العراق على «انتهاك قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عبر الاستمرار في ممارسة

(1) Authorization for Use of Military Force against Iraq Resolution of 2002, Public Law 107–243, pp. 1–3, https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE116/pdf/STATUTE 116Pg1498.pdf (accessed February 12, 2018).

(2) Ibid., 1.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

القمع الوحشي لسكانه المدنيين، ومن ثم تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة»[1]. وينص قرار الكونغرس الأمريكي أيضاً أنه «ينبغي أن تكون سياسة الولايات المتحدة مكرسة لتنحية النظام العراقي الحالي من السلطة وتعزيز ظهور حكومة ديمقراطية لتحل محل هذا النظام»[2]. ومن المحتمل أيضاً ان المسؤولين الحكوميين الأمريكيين كانوا قلقين من أن يهدد الرئيس صدام حسين بتعطيل امدادات النفط من العراق، أو القيام بذلك بالفعل، بوصفها وسيلة لمحاولة تحقيق أهدافه الإقليمية أو العالمية[3].

وفي المدة التي سبقت بداية حرب العراق، أعلنت الحكومة الأمريكية من جانب واحد وجهة نظرها بأن العراق ينتهك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، الذي نصّ، من بين شروط أخرى، على ضرورة أن يقدم العراق معلومات للأمم المتحدة والوكالات ذات الصلة بشأن «الأسلحة الكيميائية، والبيولوجية، والنووية، والصواريخ الباليستية»[4] و«امكان الوصول على الفور ودون عقبات أو شروط أو قيود» إلى مواقعه العسكرية ومواقع الأسلحة، والأشخاص الذين لديهم معلومات عن أسلحة العراق[5]. وتبعاً لذلك القرار؛ فإذا لم يمتثل العراق، فإنه سيواجه عواقب وخيمة جراء «انتهاكاته المتواصلة لالتزاماته»[6]. أصدرت إدارة بوش إنذاراً للرئيس العراقي صدام حسين وولديه بالاستقالة من مناصبهم، وهو الأمر الذي لم يفعله أيٍ منهم. وبدأ الهجوم العسكري الأمريكي في العراق في 20 آذار/مارس 2003 بحملة قصف واسعة النطاق وغزو العراق من جانب الجنود الأمريكيين والبريطانيين الذين كانوا متموضعين في الكويت. وأستولى الجنود الغزاة على منشآت النفط العراقية، وفي غضون ثلاثة أسابيع دخلت الأرتال المدرعة الأمريكية بغداد[7].

---

(1) Ibid., 1–2.

(2) Ibid., 3.

(3) Nafeez Ahmed, «Iraq Invasion was about Oil,» The Guardian, March 20, 2014 https://www.theguardian.com/environment/earthinsight/2014/mar/20/iraqwaroilresourcesenergypeakscarcityeconomy (accessed February 15, 2018).

(4) United Nations Security Council Resolution 1441, November 8, 2002, p. 3; http://www.un.org/Depts/unmovic/documents/1441.pdf (accessed February 12, 2018).

(5) Ibid., 3–4.

(6) Ibid., 5.

(7) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 525.

## الولايات المتحدة في العراق

بات عدم استعداد الولايات المتحدة لوضع ما بعد الغزو واضحاً مع تصاعد وتيرة الصراعات في العراق خلال صيف عام 2003[1]. وأدى فشل الولايات المتحدة في معالجة الأمن العام والاستقرار الاقتصادي في العراق إلى خلق مناخٍ حفّز إلى الحرب الأهلية متعددة الجوانب في ذلك البلد وانزلاقه إلى أتون الفوضى. وكان أحد أهم أسباب الحرب الأهلية في العراق بعد الغزو الأمريكي هو تنحية كل من الرئيس العراقي، والجيش العراقي، وقوات الشرطة، والقوانين، على نحو شبه كامل بعد وقت قصير نسبياً من بدء الغزو. وباتت العناصر التي من شأنها أن تجعل من التماسك والسلام ممكناً في الدولة، بما في ذلك المؤسسات التعليمية، والشركات، والوظائف، واللوائح الحكومية، ووكالات إنفاذ القانون، والبنية التحتية مثل الطرق والجسور وشبكات أنابيب المياه والكهرباء والانترنت، واهنة على نحو رهيب نتيجة الحرب العراقية الإيرانية، حرب الخليج، والغزو الأمريكي للعراق الذي بدأ في آذار/مارس عام 2003[2]. لقد كان للحرب الأهلية متعددة الجوانب في العراق، التي أعقبت الغزو الأمريكي، والتي اشتملت على حرب بين الناس من مختلف القبائل، والأعراق، والطوائف، والأديان وفي أوساطها، تأثير مدمر على العراق. فعلى سبيل المثال، قدّرت منظمة الصحة العالمية أن 151 ألف عراقي لقوا حفتهم جراء العنف في العراق بين آذار/مارس عام 2003 وحزيران/يونيو عام 2006[3]. وعلى وفق تقديرات إحدى الدراسات، بلغت أضرار الحرب التي لحقت بالعراق وشعبه 394.4 مليار دولار[4].

وانبثق التمرد المناهض للولايات المتحدة في العراق لأول مرة من العراقيين الذين شعروا بالإهانة والغضب من غزو دولة أجنبية واحتلالها. وانضم المزيد من العراقيين إلى التمرد عندما

(1) Ibid.

(2) Anthony R. Dimaggio, Mass Media, Mass Propaganda: Examining American News in the «War on Terror» (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2009), 108–109.

(3) World Health Organization, «New Study Estimates 151,000 Violent Iraqi Deaths since 2003 Invasion,» News Release from World Health Organization, January 9, 2008, http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2008/pr02/en/(accessed February 13, 2018).

(4) Nake M. Kamrany and Megan Sieffert, «Estimating War Damages Sustained by Iraq(2003–2010)» Huffington Post, n.d., https://www.huffingtonpost.com/nakemkamrany/post_1518_b_803541.html (accessed February 13, 2018).

عملت قوات الاحتلال على تنحية أعضاء حزب البعث وغيرهم من الموالين لصدام حسين من الحكومة العراقي وتسمى هذه العملية «اجتثاث البعث»[1]. وانضم بعض هؤلاء العاطلين عن العمل، الساخطين، والمدربين جيداً، إلى التمرد ضد الولايات المتحدة، مع قيام الأخيرة بإقصاء أعدادٍ متزايدة من موظفي الحكومة العراقية والجنود العسكريين من وظائفهم، لأن المسؤولين الحكوميين الأمريكيين كانوا يعتقدون أنهم سيظلون يدينون بالولاء لصدام حسين. وكان لعدد كبير من ضباط الجيش العراقي السابق والمجندين في مواقع قوية على نحو خاص للمشاركة في القتال ضد الأمريكيين بسبب تدريبهم العسكري في ظل حكومة صدام حسين، وتجاربهم المباشرة في الحرب الإيرانية العراقية وحرب الخليج العربي ومعاركهم ضد حركات التمرد المناهضة لصدام حسين خلال مدة حكمه[2]. أضف إلى ذلك أُنشأت العديد من المليشيات العربية السنّية والجماعات المسلحة (بعضها كان قائماً على الإسلام والبعض الآخر قائم على العلمانية). وقام الكرد (أغلبيتهم من المسلمين السنّة) والشيعة العرب إما بتشكيل مليشياتهم الخاصة أو تعزيزها، لمقاومة الأمريكيين والجماعات الأخرى التي هددتهم داخل العراق[3]؛ إذْ عزز الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وجودهما في المناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال العراق. فيما عزز الشيعة، من جانبهم، وضعهم داخل المليشيات الشيعية المختلفة مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، ولاسيما في جنوب العراق. وعززت إحدى المليشيات الشيعية المنافسة وضعها، والتي يطلق على أعضائها اسم «الصدريين» بقيادة الزعيم الديني والسياسي الشيعي مقتدى الصدر (ولد عام 1973)، قوتها في المناطق الشيعية ذات الأغلبية الشيعية في جنوب العراق[4].

وقعت هذه الأحداث في أعقاب إنشاء مجلس الحكم المؤقت، المعروف أيضاً باسم «مجلس الحكم العراقي» في العراق في 13 تموز/يوليو عام 2003، والذي كان الحكومة المؤقتة منذ ذلك التاريخ وحتى الأول من حزيران/يونيو عام 2004[5]. وشكّل الأمريكيون

(1) Haider Ala Hamoudi, Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq (Chicago: The University of Chicago Press, 2014), 107.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 526.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 203–204.

(4) Patrick Cockburn, Muqtada alSadr and the Battle for the Future of Iraq (New York: Scribner, 2008), 112.

(5) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 219.

تلك الحكومة المؤقتة، وتألفت عضويتها من الشيعة، والسنّة، والكرد، والتركمان، والآشوريين، وجميعهم مواطنون عراقيون. وأبدت الجماعات الشيعية والسنّية العراقية معارضة قوية لمجلس الحكم العراقي لأنهم عدوا أنه وسيلة أخرى يمكن للولايات المتحدة من خلالها تعزيز مصالحها على حساب العراقيين كافة تقريباً[1]. كان الصدريون الشيعة وأعضاء هيئات التدريس والطلاب في المعاهد الشيعية العراقية وبعض رجال الدين المعتدلين يكتسبون القوة وينقسمون إلى فصائل. وكان الصدريون أكثر الجماعات الشيعية نفوذاً، وبدءاً من صيف عام 2003 وخريفه أصبحوا مسلحين ومتشددين على نحو متزايد. وكان لديهم أوجه تشابه مع البعثيين السنّة السابقين، الذين فصلوا من مناصبهم الحكومية والعسكرية خلال سياسة اجتثاث البعث الأمريكية. ولم يتم اشراك العديد من هؤلاء الشيعة، مثل البعثيين السابقين الذين تم اقصاؤهم، في الحكومة العراقية الوليدة. وتفاقمت مشاعر الشيعة بالتهميش في بلدهم جراء هذا الإقصاء. وفي الوقت نفسه، كانت إحدى الفئات الرئيسة في أوساط الصدريين تتألف من الشباب والمحرومين في الأحياء ذات الأغلبية الشيعية في بغداد، ومناطق واسعة من جنوب العراق.

## جيش المهدي الشيعي

أعلن الصدر في صيف 2003، عن انشاء جيش المهدي، وهو الجناح العسكري للتيار الصدري الشيعي. وبحلول خريف عام 2003، كان الصدريون يهاجمون الجنود الأمريكيين على أمل طردهم في نهاية المطاف من العراق. وفي 11 تشرين الثاني/أكتوبر عام 2003، أعلن الصدر حكومته. كما حارب الصدريون المجلس الأعلى للثورة الإسلامية، للسيطرة على كربلاء، وقُتل المزيد من الأمريكيين أثناء المعارك وبعدها. وبحلول أوائل عام 2004، كان الصدريون يسيطرون على المساجد والجامعات في بغداد، وأنشأوا محاكم الشريعة الإسلامية، وفرضوا الشريعة الإسلامية في المناطق التي يسطرون عليها[2]. وفي غضون هذا الوقت، بات تدريب الصدريين أكثر شمولاً وصرامة وتعززت قدراتهم العسكرية. ومع استمرار الصدريين في مقاومة الأمريكيين وزيادة نفوذهم، أصدر قاضٍ عراقي في أوائل نيسان/أبريل عام 2004 مذكرة توقيف بحق الصدر بتهمة قتل رجل الدين الشيعي البارز عبد المجيد الخوئي

(1) Ibid.

(2) Ibid.

في نيسان/أبريل عام 2003[1]. وبعد اصدار مذكرة التوقيف هذه، دعا الصدر (من مسجد شيعي في الكوفة) إلى تصعيد ثورة الشيعة المفتوحة ضد الولايات المتحدة[2]. وجاء الآلاف من أنصار الصدر الشيعة إلى جنوب العراق من بغداد واستولوا على مؤسسات مهمة مثل مراكز الشرطة والمباني الحكومية[3]. كما احتلوا مقر سلطة الائتلاف المؤقتة (سلطة حكومية في العراق يديرها الأمريكيون) في مدينتي الكوت والناصرية بجنوب العراق[4]. وأضحت الأحزاب الإسلامية الشيعية التي عارضت الصدريين وجيش المهدي قلقة للغاية من ان استيلاء الصدريين على مساحات كبيرة من الأراضي في جنوب العراق سيقلل من فرصهم في الفوز بمناصب سياسية في الانتخابات. ونتيجة لذلك طلبت من سلطة الائتلاف المؤقتة والجيش الأمريكي مهاجمة مواقع جيش المهدي في جنوب العراق[5].

لقد كانت تكتيكات الصدر العدوانية قد قلبت بعض الشيعة في جنوب العراق ضده. ولما كانت قوات الصدر منتشرة على رقعة شاسعة للغاية وغير منظمة على نحو لا يتيح لها الاحتفاظ بالمواقع التي سيطر عليها، فقد انسحبت. ومع أخذ هذه التهديدات في الحسبان لجأ الصدر إلى الضريح الشيعي في النجف[6]. وبدأت القوات العسكرية الأمريكية هجوماً على جيش المهدي في النجف في 5 آيار/مايو عام 2003 [2004]. وضعف جيش المهدي بفعل هجمات الدبابات والطائرات الأمريكية، وأدرك الصدر أن جيش المهدي لا يستطيع الصمود أمام الهجمات، وطلب من رجال الدين الشيعة، بمن فيهم علي السيستاني البارز، والذي يحظى باحترام كبير، التوسط مع الأمريكيين وغيرهم من الشيعة الذين كانوا يقاتلون

(1) Hayder alKhoei, «Moqtada alSadr Should Not Be Above the Law,» The Guardian, January 6, 2011, https://www.theguardian.com/commentisfree/2011/jan/06/moqtadaalsadrlaw (accessed February 13, 2018).

(2) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 219. See also Joel Roberts, «Arrest Warrant for Iraqi Cleric,» CBS News, April 5, 2004, https://www.cbsnews.com/news/arrestwarrantforiraqicleric (accessed February 13, 2018).

(3) Sharon Otterman, Iraq: Sunni and Shiite Unrest, Council on Foreign Relations Backgrounder, February 16, 2005, https://www.cfr.org/backgrounder/iraqsunniandshiiteunrest (accessed February 13, 2018).

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 219.

(5) Ibid.

(6) Ibid., 220.

ضد الصدريين. وتم ترتيب اتفاق مكّن الصدر والصدريين وجيش المهدي من الانسحاب من النجف وكربلاء. لكن لم يُطلب من تلك المليشيات نزع سلاحها[1].

## ردود العلمانيين الشيعة

بات أياد علاوي رئيساً لوزراء العراق في 1 حزيران/يونيو عام 2004 [2]، وهو مسلم شيعي وعضو مجلس الحكم الانتقالي، الذي كان يعتقد أن العلمانية، لا الإسلام، هو الأساس القانوني للدولة العراقية الجديدة. وعيّنه مجلس الحكم الانتقالي في هذا المنصب[3]. وفي الوقت الذي كانت فيه الحكومة العراقية المؤقتة، التي عُين أعضائها وترأسها أياد علاوي، تتألف من السنّة، والشيعة، والكرد، إلا أن الحكومة العراقية المؤقتة قامت بتهميش الإسلاميين الشيعة عمداً (مثل الصدريين)، الذين أرادوا أن تكون الشريعة الإسلامية هي الأساس القانوني للدولة العراقية الجديدة[4]. لقد فضّلت حكومة الولايات المتحدة وأعضاء مجلس الحكم الانتقالي بشدة اولئك الشيعة الذين دعموا حكومة علمانية في العراق وعارضوا النفوذ الإيراني. ركز الإسلاميون الشيعة العراقيون، على خلاف اولئك الشيعة اهتمامهم، إلى حدٍ ما، على محاولة تحقيق مكاسب في الانتخابات المقبلة.

ودعمت الحكومة الإيرانية خروجاً سريعاً للقوات العسكرية الأمريكية من العراق، نظراً للتهديد الذي تمثله الولايات المتحدة على إيران[5]. كما أرادت الحكومة الإيرانية أن يهيمن الإسلاميون الشيعة الذين يدعمون إيران على الحكومة العراقية المستقبلية. كما اعتقد أعضاء من الحكومة الإيرانية أن حكومة أياد علاوي العلمانية، بصلاتها الوثيقة بالولايات المتحدة وأيديولوجيتها العلمانية المناهضة لإيران، تشكل عقبة أمام أهدافها في العراق والمنطقة. وتضمنت هذه الأهداف حماية حدود إيران وتوفير أكبر قدر ممكن من الأمن للشيعة في انحاء الشرق الأوسط كافة، بما في ذلك الشيعة العراقيون[6].

---

(1) Ibid.

(2) تسلّم (أياد هاشم علاوي) منصبه بتاريخ 28 حزيران/يونيو 2004 كأول رئيس وزراء عراقي بعد حرب إسقاط النظام السابق 2003. (المُراجع)

(3) Ibid., 224.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 224–225.

(6) Ibid.

كانت مدة حكم مجلس الحكم الانتقالي (التي استمرت من 28 حزيران/يونيو 2004 حتى 3 آيار/مايو 2005[1] هي مدة استمرار الصراع بين القوات متعددة الجنسيات (التي كانت بقيادة الولايات المتحدة) وقوات الصدر، بما في ذلك جيش المهدي[2]. دعمت إيران جيش المهدي بتسلحيه وتدريب جنوده في معسكرات يقع بعضها في إيران وتجهيزه بالضباط[3].

كانت المعارك المختلفة في العراق عوامل أضعفت رئيس الوزراء علاوي وأنصاره الذين آمنوا بدولة علمانية غير دينية. وقد اظهرت هذه المعارك، من بين عوامل أخرى، أن حكومة علاوي لم تكن قادرة على تحقيق التماسك في العراق والحفاظ على السلام والأمن. ومما زاد من تفاقم الصعوبات التي واجهتها حكومته الإخفاقات الشخصية له ولأعضاء آخرين في الحكومة العراقية المؤقتة، وافتقارهم إلى التنظيم، وقلة الدعم في أوساط العراقيين. وقد أدى التمرد الشيعي والسنّي ومعاركهما، إلى توسيع الفجوات بين هذه الجماعات وفي أوساطها، وكان لها تأثير ضار على مستقبل علاوي السياسي. فيما واصل علي السيستاني ومقتدى الصدر، اللذان حظيا بدعم قوي في أوساط الفئات الشيعة العراقية المختلفة، في الحفاظ على نفوذهم [4].

## الديمقراطية في العراق: الانتخابات، والدستور الجديد، وتشكيل الحكومة

لقد كان للعديد من الأحداث، خلال عام 2005 تأثير هائل على النظام السياسي في العراق للسنوات اللاحقة. وقد تضمّنت هذه الأحداث، انتخابات، وصياغة دستور، وتشكيل حكومات وطنية ومحلية عراقية بناءً على نتائج الانتخابات[5]. لقد كانت هذه الانتخابات من أوائل الانتخابات الحرة في تاريخ العراق الحديث. وعززت، في الوقت نفسه، تلك الانتخابات ونتائجها العديد من الاتجاهات السلبية التي كانت موجودة بالفعل في العراق. ومن بين هذه التحديات استمرار تقسيم العراق دينياً وعرقياً ومناطقياً، وإضعاف الحكومة الوطنية، وانقسام الزعماء السياسيين على نحو عميق[6].

(1) امتدت ولاية مجلس الحكم الانتقالي في الفترة المحصورة بالتاريخ المذكور أعلاه لكن بين عامي 2003-2004. (المراجع)

(2) Ibid., 225.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid. and Cockburn, Muqtada alSadr and the Battle for the Future of Iraq, 164–166.

(6) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 227.

وقد أُجريت الانتخابات في العراق في 30 كانون الثاني/يناير عام 2005. وفي انتخابات الجمعية الوطنية العراقية المكونة من 275 مقعداً، ظهرت ثلاث كتل كان من المفترض أن يكون لها نفوذ كبير في ذلك المجلس. حصلت كتلة الائتلاف العراقي الموحد التي حازت على 140 مقعداً (والتي كانت تشكل 51 % من مقاعد المجلس) على المركز الأول. وجاءت كتلة التحالف الكردستاني في المركز الثاني بـ 75 مقعداً (27 %)، فيما جاء حزب العراقية في المركز الثالث بـ 40 مقعداً (14 %). وفازت العديد من الأحزاب والتكتلات الصغيرة بالمقاعد العشرين المتبقية (8 %).

ضمّ الائتلاف العراقي الموحّد جماعات شيعية رئيسية أخرى بما في ذلك التيار الصدري، وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، وعلي السيستاني[1] وأتباعه[2]. وكان هذا التحالف بقيادة المجلس الأعلى للثورة الإسلامية[3]. وفي الوقت الذي دُعي فيه رئيس الوزراء الشيعي العلماني، اياد علاوي، للانضمام إلى الائتلاف العراقي الموحد، فإنه رفض، لأنه لم يريد قبول قيادة السيستاني. كما شعر علاوي بعدم الارتياح إزاء الكتلة الشيعية القائمة على الدين والتي يرى أنها مرتبطة على نحو وثيق بإيران. وكان من بين الأهداف الرئيسة للتحالف العراقي الموحد الحفاظ على أكبر قدر ممكن من الوحدة في أوساط الشيعة في العراق، حتى يتسنى له التأثير على الحكومة العراقية الجديدة[4].

(1) هذا الرأي محل نظر؛ إذ ان السيستاني لم يدعم أي ائتلاف أو حزب، وأكد مراراً انه لا ينبغي للأحزاب استعمال اسمه ونفوذه على نحو انتهازي. كما أصدر بيانات في هذه الحقبة حذّر فيها من التدخل بالانتخابات، وأكد انه لا ينبغي اتباع أي آراء منسوبة له باستثناء تلك التي صدرت ووُقعت وخُتمت من مكتبه في النجف. وقد أصدر السيستاني مثل هذه الرسائل في الماضي التي صحح بمؤداها المعلومات التي نسبتها إليه وسائل الاعلام. وذكّر أتباعه بأنه من دون ختم المصادقة، فان المعلومات المتداولة مزيفة. واصدر مكتب السيستاني هذا النوع من البيانات لأن السياسيين ووسائل الاعلام حاولت الانتفاع من مكانته السياسية أو البيانات المنسوبة إليه على نحو خاطئ. (المترجم). وللمزيد من التفاصيل بخصوص ذلك ينظر: كارولين مرجي صايغ، المرجعية الدينية والموقف الوطني في العراق بعد 2003، ترجمة: نصر محمد علي، مركز الرافدين للحوار، بيروت، 2020.

(2) Marc A. Lemieux, «Iraq's Conflicted Transition to Democracy: Analyzing Elections in a Violent Society,» in Elections in Dangerous Places: Democracy and the Paradoxes of Peacebuilding, ed. David Gillies (Montreal and Kingston, Canada: McGillQueen's University Press,2011), 34.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 227.

(4) Ibid.

شكل التحالف الكردستاني ائتلافاً ضمّ معظم الأحزاب الكردية الرئيسة بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني؛ إذْ أراد التحالف الكورستاني، من بين أهداف أخرى، زيادة نفوذ الكرد داخل الحكومة العراقية، مع العمل على تحقيق قدر أكبر من الحكم الذاتي للكورد في شمال العراق[1]. وكان تحالف العراقية بقيادة رئيس الوزراء علاوي وحلفائه، واعتمد إلى حدٍ ما على دعم العلمانيين[2]. ولم يكن السنّة ممثلين تمثيلًا كافياً في قوائم الانتخابات. وكان الحزب الاسلامي العراقي، وهو حزب اسلامي سنّي، قد استقال من الحكومة العراقية بسبب الاعتداءات الواسعة النطاق التي شنّتها القوة متعدد الجنسيات على السنّة في الفلوجة، وقد جمع قائمة انتخابية في أواخر كانون الأول/ديسمبر عام 2004، ثم انسحب من الانتخابات تحت ضغط هائل من السنّة في العراق[3]. لقد أضرّ غياب الوجود السنّي الكبير في الانتخابات بشرعية الانتخابات، وأدى، على الأقل في المدى القصير، إلى نفور السنّة من العملية الديمقراطية على ما يبدو. وفي هذا الصدد فازت الجماعات العربية السنّية بستة مقاعد برلمانية فقط (2%)، الأمر الذي ترك للسنّة تمثيلاً ضعيفاً في العملية الدستورية وفي العملية السياسية العراقية الوطنية. وهذا التمثيل غير المتوازن في البرلمان العراقي والهيئات التشريعية المحلية، والذي منح الأفضلية للشيعة والكرد على العرب السنّة، تسبب في إحباط العرب السنّة فيما يتصل بتهميشهم من السلطة. وأدى هذا الوضع إلى صراعات على السلطة في مناطق عدة من البلاد، بما في ذلك بغداد، وأدى بعد ذلك إلى زيادة العنف الذي كان يخرج عن نطاق السيطرة في كثير من الأحيان[4].

وتولت الحكومة العراقية الجديد السلطة في 20 آيار/مايو عام 2005[5]. برئاسة رئيس الوزراء الجديد، إبراهيم الجعفري، هو شيعي عراقي وعضو في حزب الدعوة، الذي كان جزءاً من

(1) Ibid., 228.

(2) Reidar Visser, «Iraq: Democracy and Electoral Politics in the PostSaddam Era» in Elections and Democratization in the Middle East: The Tenacious Search for Freedom, Justice, and Dignity, eds. Mahmoud Ahmad and Khalil alAnani, (New York: Palgrave MacMillan, 2014), 137.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 228.

(4) Ibid.

(5) Ryan Chilcote, «Iraq's New Unity Government Sworn In,» CNN, May 20, 2006, http://www.cnn.com/2006/WORLD/meast/0520//iraq.main/(accessed February 15, 2018).

الائتلاف العراقي الموحد[1]. وعندما شكّل مجلس الوزراء كان يتألف من اجمالي ثمانية وثلاثين وزيراً، اثنان وثلاثون منهم لديهم حقائب (أو مسؤوليات محددة) وستة منهم لم يكن لديهم[2]. ومن بين اثنين وثلاثين وزيراً، كان لديهم ثمانية عشر وزيراً من الشيعة، وثمانية من الكرد، وستة من العرب السنّة. وقد شغل الشيعة العديد من المناصب الرئيسة بما في ذلك منصب رئيس الوزراء ونائب الرئيس (الذي شغله عادل عبد المهدي الذي كان عضواً في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق) ووزارة الداخلية (التي كان يشغلها بيان جبر الذي كان عضواً في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق). وبات جلال طالباني رئيساً للعراق، وهو كوردي وعضو في الاتحاد الوطني الكردستاني[3]. وأصبح كلٌ من طارق الهاشمي (سنّي وعضو في الحزب الإسلامي العراقي) وعادل عبد المهدي (شيعي وعضو في المجلس الأعلى للثورة الإسلامية) نائبين للرئيس، فيما بات عبد القادر المفرجي (مسلم سنّي) وزيراً للدفاع[4]. كان الإسلاميون الشيعة يسيطرون على مجلس الوزراء مع تمثيل صغير نسبياً للسنّة في تلك الهيأة.

كانت هذه الحكومة الكبيرة جداً، والتي شُكّلت، إلى حدٍ ما، لمنح التمثيل لجماعات وأحزاب أخرى مختلفة غير فعالة. وعدّ كل وزير الوزارة من ممتلكاته الخاصة، التي يمتلك سلطة حصرية عليها، يفعل بها ما يحلو له. كان على رئيس الوزراء المساومة من أجل تحقيق أي شيء. واستهلك اتخاذ القرار بتوافق الآراء وقتاً طويلاً، الأمر الذي جعل تقديم الخدمات الأساسية واتخاذ القرارات السريعة أمراً مستحيلاً [5]. لقد أراد الأفراد والأحزاب الحفاظ على سيطرتهم على السلطة، واستعملوا مناصبهم الوزارية لمكافأة مؤيديهم وافراد أسرهم، غالباً من خلال الفساد، والمحاباة، والمحسوبية[6].

(1) Christopher Anzalone, «Ibrahim alJafari,» in The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan, and Iraq Conflicts, vol. 1: AD, ed. Spencer C. Tucker (Santa Barbara, California: ABCCLIO, 2010), 650–651.

(2) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 230.

(3) Ibid.

(4) Barry Turner, ed., The Statesman's Yearbook 2007: The Politics, Cultures and Economies of the World (Basingstoke, UK: Palgrave MacMillan, 2006), 673, and Anthony H. Cordesman with Adam Mausner and Elena Derby, Iraq and the United States: Creating a Strategic Partnership (Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, June 2010), 268.

(5) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 230.

(6) Ibid.

بعد أن صادق العراقيون على الدستور الجديد في استفتاء أُجري في 15 تشرين الأول/أكتوبر عام 2005 (حيث صوّتت أعدادٌ كبيرة من الشيعة والكرد لصالح الدستور، فيما صوّتت أعدادٌ كبيرة من العرب السنّة ضده)،[1]، وأجريت الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر عام 2005 لانتخاب قادة لحكومة عراقية جديدة ودائمة تحل محل الحكومات المؤقتة السابقة[2]. وكان أداء الأحزاب الشيعية مرة أخرى في هذه الانتخابات جيداً؛ إذْ حصل الائتلاف العراقي الموحد (الذي كان أكبر ائتلاف شيعي) على 128 مقعداً (46.5 %)، يليه التحالف الكردستاني بـ 53 مقعداً (19.2 %)، والتوافق (ائتلاف عربي سنّي) بـ 44 مقعداً (16 %)، أما القائمة العراقية فـ 25 مقعداً (9 %) والجبهة العراقية للحوار الوطني 11 مقعداً(4 %). وقد وصفت الجبهة العراقية للحوار الوطني نفسها على أنها تحالف غير طائفي أراد انهاء وجود القوات الأجنبية وإعادة بناء مؤسسات الحكومة العراقية[3]. وبات جلال الطالباني رئيساً للعراق في 22 نيسان/أبريل عام 2006، وهو كوردي وكان عضواً في الاتحاد الوطني الكردستاني، وعُيّن نوري المالكي رئيساً للوزراء وهو شيعي وعضو في الائتلاف العراقي الموحد[4].

## تفاقم الصراعات السنّية - الشيعية

واستمرت الصراعات بين الشيعة والسنّة في العراق بالتصاعد. ومن الحوادث الخطيرة تفجير المسجد العسكري في سامراء[5]، العراق، في 22 شباط/فبراير عام 2006، وهو أحد اقدس الأضرحة في الإسلام الشيعي[6]. وتلا ذلك مدة أسبوع من الصراعات المروعة بين الشيعة والسنّة. وفي هذا السياق فقد كان الصعود السياسي للشيعة في حكومة العراق ومجتمعه يمثل تهديداً عميقاً للسنّة. وظل السنّة والشيعة ينظرون إلى أنفسهم على نحو طائفي وليس

(1) Peter W. Galbraith, The End of Iraq: How American Incompetence Created a War Without End (New York: Simon and Schuster, 2006), 204.

(2) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 234.

(3) Richard M. Edwards and Paul G. Pierpaoli Jr., «Iraqi Front for National Dialogue,» in The Encyclopedia of Middle East Wars, vol. 1: AD, 615.

(4) Barry Turner, ed., The Statesman's Yearbook 2008: The Politics, Cultures and Economies of the World (New York: Palgrave MacMillan, 2007), 669.

(5) المقصود به هو مرقد الإمام علي الهادي وولده الإمام الحسن العسكري عليهما السلام في سامراء، ويُطلق عليهما أحياناً مرقد العسكريين. (المُراجع)

(6) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 236.

وطني. ومع ظهور نتائج انتخابات عام 2005، بات السنّة خائفين من التحول الحاسم والدائم إلى حكومة يهيمن عليها الشيعة وما تلا ذلك من استبعاد السنّة من العملية السياسية[1]. لقد عزز الحكم الإداري للشيعة على جزء كبير من الأجهزة الأمنية مخاوف السنّة. وكانت وزارة الداخلية إحدى تلك الأجهزة، حيث كانت الهيمنة الشيعية قوية على نحو خاص، ولاسيما لواء بدر الشيعي. وكثّفت الدعوات التي أطلقها مختلف الشيعة، بما في ذلك أعضاء المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق، إلى إقامة منطقة شيعية مستقلة في الأجزاء الوسطى والجنوبية من العراق، إلى زيادة الاستقطاب بين الشيعة والسنّة[2]. وكان السنّة خائفين من تحولات السلطة إلى الأحزاب الإسلامية الشيعية، المتحالفة مع الكرد. كما كانوا قلقين من أن التحالف الشيعي الكردي ينطوي على إمكانية تعزيز هذه الجماعات لقوتها على نحو دائم باستعمال الانتخابات (كما فعلوا ذلك أساساً) والسيطرة على حكومة العراق[3].

كان لدى الشيعة مخاوفهم أيضاً. لقد حصلوا على السلطة في حكومة العراق من خلال الانتخابات، الأمر الذي منحهم شعوراً بالشرعية التي لا يستطيع السنّة مجاراتها، وأراد الشيعة الحفاظ عليها. كما كان لدى الشيعة مخاوف مشروعة من الجماعات السنّية المسلحة مثل القاعدة في العراق، ومن رغبة السنّة في بذل كل ما في وسعهم لإنهاء حكم الشيعة. وإحدى المجالات المتعددة التي تجلّى فيها انعدام الثقة المتبادل بين الشيعة والسنّة كانت الحرب الأهلية الطائفية، التي وقعت في بغداد بين عامي 2006 و2007. وفي المدة التي سبقتها كان السنّة يجبرون الشيعة على ترك الأحياء التي يسيطر عليها السنّة من خلال تهديدهم وقتلهم. وفي سلسلة طويلة من عمليات القتل المتبادل بين الشيعة والسنّة في كانون الثاني/يناير من عام 2006، وقعت سبعمائة جريمة قتل.

## الإسلاميون السنّة: القاعدة في العراق

وكان تنظيم القاعدة في العراق، الذي أراد إنشاء دولة إسلامية سنّية في العراق على أساس فهم سنّي صارم للشريعة الإسلامية، إحدى المنظمات الإسلامية السنّية الرئيسة التي أثارت التحيّز المناهض للشيعة. وكان أعضاء تنظيم القاعدة يأملون في أن يغزو المسلمون

(1) Ibid., 236–237.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 237.

السنّة العالم في نهاية المطاف وأن يؤسسوا دولة إسلامية عالمية تستند على تفسير سنّي صارم للشريعة الإسلامية ليكون أساساً لتلك الدولة. وفي إطار جهود تنظيم القاعدة لغزو العراق، أراد أعضاؤها إشعال حرب شيعية-سنّية واسعة النطاق في العراق بوصفها مرحلة أولى للتسبب في انهيار الحكومة العراقية وسيطة القاعدة عليها[1]. وفتح تفجير تنظيم القاعدة للمسجد العسكري الشيعي في سامراء في 22 شباط/فبراير عام 2006، الباب على مصراعيه لاندلاع حرب طائفية واسعة النطاق في بغداد وبالقرب منها، والتي أدت دوراً مهماً في تحديد القتلى عند 34400 بنهاية عام 2006 [2]. وفي الحرب الأهلية ببغداد، هُزم السنّة بحلول نهاية عام 2006، والذين كانوا، خلال معظم تاريخ العراق الحديث، القوة السياسية المهيمنة في البلاد، إلى حدٍ كبير لأن الشيعة خرجوا منتصرين في المعارك البرية. وفي الوقت نفسه واجه تنظيم القاعدة العديد من المصاعب السياسية. فعلى سبيل المثال، قُتل أبو مصعب الزرقاوي، الذي قاد تنظيم القاعدة في العراق، في حزيران/يونيو من عام 2006. وخلال هذه المدة، كان التمرد السنّي ينقسم بسبب الاختلافات الايديولوجية. وكان اعدام صدام حسين، الذي كان سنّياً، في 30 كانون الأول/ديسمبر عام 2006، مصدراً آخراً من مصادر معاناة السنّة[3].

وبحلول نهاية عام 2006، كان العراق في حالة حرب أهلية شبه دائمة وموزعة على مختلف الجماعات الدينية والعرقية. وساعد، في العام 2007، عاملان على الأقل في تحسين هذا الوضع السلبي إلى حدٍ ما وهما: زيادة عدد الجنود الأمريكيين في العراق ومشاركة بعض الجماعات السياسية السنّية العربية في الحكومة الوطنية العراقية[4]؛ إذ مكّنت هذه العوامل حكومة نوري المالكي من تعزيز موقفها وموقف الحكومة المركزية في المناطق غير الكردية بين عامي 2008-2011. وساعد الاستقرار المتزايد خلال تلك المدة على تمكين التنمية الاقتصادية، بما في ذلك امتيازات النفط الجديدة، والاتفاق مع الولايات المتحدة على سحب قواتها العسكرية قرابة نهاية عام 2011 [5]. للأسف لم تدم مدة الاستقرار. وعندما

(1) Ibid.

(2) Ibid., 238.

(3) Ibid., 238–239.

(4) Ibid., 239.

(5) Joseph Logan, «Last U.S. Troops Leave Iraq, Ending War,» Reuters, December 17, 2011, https://www.reuters.com/article/usiraqwithdrawal/lastustroopsleaveiraqendingwarId USTRE7BH03320111218 (accessed February 17, 2018).

أصبح المالكي أكثر استبداداً، كان لديه العديد من الأحزاب السياسية المتنافسة والقوى الأخرى، التي كانت تسعى جاهدة إلى المزيد من السلطة السياسية في العراق. وكانت إحدى تلك القوى تنظيم القاعدة في العراق، الذي انبثق منه تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش)[1]. وفي الوقت الذي انخرط فيه تنظيم القاعدة في العديد من الهجمات المسلحة ضد أهداف داخل العراق، فإن الهجمات التي يُعتقد ان هذه الجماعة نفذتها أو دعمتها في آب/أغسطس، وتشرين الأول/اكتوبر، وكانون الثاني/ديسمبر عام 2009 أظهرت قوتها المتزايدة. وشكلت هذه الهجمات على المباني الحكومية مقدمة لنفوذ أكبر لتنظيمي القاعدة وداعش في العراق وسوريا في السنوات اللاحقة[2]. وحقيقة أن المسلحين هاجموا أهدافاً للحكومة العراقية في وقتٍ كان فيه رئيس الوزراء شيعياً، وهو نوري المالكي، يشير إلى معارضة القائمين بالتفجير لتلك الحكومة التي يقودها الشيعة ورغبتهم في إظهار عجز الحكومة عن حماية مبانيها والافراد التي في داخلها.

ومن المؤشرات الأخرى على ضعف حكومة المالكي الفساد الذي أعاق التنمية الاقتصادية، وامكانيات الاستثمار الاجنبي في العراق، وثقة العراقيين بحكومتهم. وشمل الفساد داخل الحكومة رشاوى، وعمولات على العقود الحكومية، والمحسوبية، وسرقة الممتلكات والموارد الحكومية، بما في ذلك النفط، والحماية الجنائية لعمليات الابتزاز وغير ذلك من الأنشطة غير القانونية[3]. وبعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق عام 2011، لم تحظ قوات الأمن العراقية، على الرغم من تدريبها على يد الأمريكيين، بدعم مباشر من الاستخبارات الأمريكية أو الاستفادة من الطائرات الحربية لذلك البلد لمحاربة تنظيم القاعدة في العراق[4]. زد على ذلك فشلت الفصائل المتنافسة داخل الجيش العراقي في تنسيق المعلومات الاستخبارية وتبادلها ووضع استراتيجية فعالة لمحاربة الجماعات المتشددة مثل تنظيم القاعدة[5].

---

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 239.

(2) Ibid., 266.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 267.

(4) Ibid., 279.

(5) Ned Parker, «Divided Iraq Has Two Spy Agencies,» Los Angeles Times, April 15, 2007, http://articles.latimes.com/2007/apr/15/world/fgintel15 (accessed February 17, 2017).

## الإعداد غير المتعمد لمرحلة الجيش السنّي: الدولة الإسلامية في العراق وسوريا

كانت إحدى المشاكل في حكومة المالكي ظهور «دولة الظل» التي كانت، إلى حدٍ ما، تتألف من قوات عسكرية وشبه عسكرية شديدة الانقسام[1]. حاول المالكي استعمال دولة الظل هذه لصالحه؛ إذْ طوّر المالكي على سبيل المثال ما يرقى إلى مستوى جيشه الخاص المكوّن من قوات مكافحة لحرب العصابات ومكافحة لقوات المتشددين تُعرف باسم الفرقة الذهبية. وكانت هذه إحدى الطرق التي واصل فيها المالكي سياسة صدام حسين المتمثلة في تعزيز وحدات عسكرية نخبوية صغيرة نسبياً كانت موالية للزعيم[2]. كما سيطر حزب الدعوة بزعامة المالكي على الفرقة الثامنة في الجيش العراقي. فيما فرض المجلس الإسلامي الأعلى في العراق (وهو الحزب الاسلامي الشيعي في العراق والذي كان قد سُمي بالمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق حتى عام 2009)، سيطرة كبيرة على الفرقة الرابعة في الجيش العراقي[3]. وفي الوقت نفسه، منع الكرد الجيش العراقي النظامي من العمل في أجزاء كبيرة في شمال العراق، والتي كانت خاضعة لسلطة حكومة اقليم كردستان. فقد كانت قوات الأمن في حكومة اقليم كردستان في الأساس جنود البيشمركة الكردية وكانوا إما أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني او في الاتحاد الوطني الكردستاني[4]. ولم تتعاون هذه القوات مع الحكومة العراقية، وأحياناً لم تتعاون مع بعضها بعضا فيما يتعلق بالتحديات المتعلقة بالأمن الوطني العراقي. وفي الوقت الذي ضعفت فيه المؤسسات العسكرية والأمنية بسبب تنافس الولاءات السياسية والعرقية والعائلية والدينية، فقد تعرضت القوات المسلحة للخطر من جانب ما يُعرف بـ «جيش الفضائيين العراقي»[5]. ويُفصح ذلك عن وجود عدد كبير من الأسماء الوهمية التي ظهرت بوصفهم ضباطاً في قوائم الجيش العراقي، فيما يقوم أشخاص فعليون بجمع رواتب هؤلاء الأشخاص المزيفين. وعملت أجزاء من الجيش العراقي بوصفها شبكات محسوبية للمالكي، مع منح مناصب الضباط العسكريين الموالين للمالكي، بدلاً من

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 280.

(2) Ibid.

(3) Stanford University, Mapping Militant Organizations, «Supreme Council for Islamic Revolution in Iraq,» Updated: August 5, 2012, http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgiin/groups/view/405?highlight=Mahdi+Army (February 17, 2018).

(4) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 280.

(5) Ibid.

الضباط ذوي الخبرة والقدرة العسكرية. واستعمل هؤلاء الموالين، الذي عُيّنوا لهذه المناصب، للحصول على أموال بنحو غير قانوني، عبر أخذ رسوم العبور التي فُرضت على نقاط التفتيش العسكرية والتي يجمعها جنود من رتب أدنى.

وبات هذا النوع من المحسوبية مستوطناً في الجيش العراقي والأجهزة الحكومية الأخرى المسؤولة عن الأمن. فقد مكّنت المحسوبية ضباط الجيش والمسؤولين الحكوميين من الترويج لأجندتهم الطائفية والاستفادة شخصياً من النظام الفاسد. وكان هناك أيضاً قدر كبير من الهدر في هذا النظام، حيث كان هناك العديد من الأجهزة الأمنية الحكومية المختلفة التي كانت مسؤولة عن القيام بالنوع نفسه من العمل[1]. وفي الوقت نفسه، قام الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بتحويل ما كان بمثابة وكالات استخباراتية لأحزابهما إلى أجهزة أمن رسمية لحكومة إقليم كردستان[2]. ونادراً ما قامت هذه المؤسسات الكردية الحكومية بتنسيق جهودها وعملها الاستخباراتي مع بعضها البعض، فيما كانت تتجسس على أجهزة المخابرات العراقية المنافسة لها. وهكذا افتقرت الحكومتان العراقية والكردية إلى المؤسسات المركزية التي كان من الممكن أن تراقب وتردّ على القوة المتزايدة لتنظيمي القاعدة وداعش والمنظمات المسلحة السنّية المماثلة.

وبعد انسحاب الولايات المتحدة من العراق، حُرمت هذه الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الحكومية، التي كانت تابعة للحكومة العراقية وحكومة اقليم كردستان، من معلومات استخباراتية بطائرات من دون طيار واقمار صناعية، التي كانت توفّرها الولايات المتحدة قبل الانسحاب. لقد ساهم المالكي في اضعاف الجيش العراقي عبر انهاء التمويل المقدم للجماعات السنّية في العراق مثل الصحوة، التي قاتلت، بدعم من الولايات المتحدة، الجماعات الإسلامية السنّية المتشددة مثل تنظيم القاعدة في العراق. وفقد أعضاء الصحوة والمنظمات السنّية المماثلة رواتبهم وتعرضوا للتمييز عندما حاولوا الانضمام إلى الجيش بسبب تفضيل حكومة المالكي للشيعة. وشعر أعضاء الصحوة والمنظمات السنية المماثلة التي قاتلت بنجاح ضد القاعدة، في عام 2008 على سبيل المثال، بالخيانة من تصرفات حكومة المالكي. لذلك لم يكن لدى أعضاء الصحوة وحلفائهم السنّة أي حافز أو وسائل عسكرية للقتال ضد القاعدة

(1) Ibid.

(2) Ibid., 281

وتنظيم داعش، حيث أصبحوا أقوى وقاموا بغزو مناطق مختلفة من العراق ابتداءً من عام 2013.

لقد أدت حالة التشرذم داخل الأجهزة العسكرية والاستخباراتية والأمنية في العراق، إلى جانب المحسوبية والفساد ومشاعر الخيانة في أوساط السنّة على وجه الخصوص، إلى إضعاف هذه المؤسسات على نحو خطير. وجعلت مثل هذه الحقائق الحكومة العراقية والجيش العراقي بلا حول أو قوة على الأغلب فيما يتعلق بغزوات تنظيمي القاعدة وداعش اللاحقة لأجزاء كبيرة من العراق[1]. وتولى حيدر العبادي، وهو مسلم شيعي وعضو في حزب الدعوة، منصب رئيس الوزراء العراق في 8 أيلول/سبتمبر عام 2014[2]. وبصفته رئيساً للوزراء، ورث مشاكل إدارة المالكي بما ذلك 1. تشكيل حكومة شاملة من بنية سياسية منقسمة.2. اغتراب العرب السنّة العميق عن الحكومة العراقية. 3. انخفاض أسعار النفط، الأمر الذي أدى إلى صعوبات في العراق؛ إذ كان النفط مصدر دخل مهم للبلاد.

## صعود الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) وانتشارها

لقد كانت العقبة الأكبر التي واجهها العبادي هي صعود تنظيم داعش وانتشاره، وهو تنظيم إسلامي سنّي مناهض بشدة للشيعة، وأراد أعضاؤه فرض الصيغة السنّية الصارمة من الشريعة الإسلامية على المناطق التي احتلها كافة. لقد كانت أحد أكثر إنجازات تنظيم داعش إثارة هو استيلائه على الموصل، العراق، في حزيران/يونيو عام 2014[3]. وتعد تلك المدينة الواقعة في شمال العراق، التي يبلغ عدد سكانها حوالي 1.7 مليون نسمة، ثاني أكبر مدن في العراق[4]. وبحلول 10 حزيران/يونيو عام 2014 سيطر تنظيم داعش على مطار الموصل، ومراكز الشرطة، والبنك المركزي. كما استولى عناصر تنظيم داعش على سجن في الموصل، حيث قتلوا 670 شيعياً، واستولوا على القنصلية التركية في تلك المدينة، حيث احتجزوا ثمانية

(1) Ibid.

(2) Tareq Y. Ismael, Jacqueline S. Ismael, and Glenn E. Perry, Government and Politics of the Contemporary Middle East: Continuity and Change, 2nd ed., (Abingdon, UK: Routledge, 2016), 287.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 289.

(4) Karl DeRouen Jr. and Paul Bellamy, eds., International Security and the United States: An Encyclopedia, Volume 1 (Westport, Connecticut: Praeger Security International, 2008), 365.

من موظفيها[1]. وفرّ ما يقرب من نصف مليون من سكان الموصل إلى أراضي حكومة اقليم كردستان أو إلى أجزاء أخرى من العراق.

وفي هذا السياق بدا ان ثلاثين ألف جندي عراقي غير قادرين على منع ما يقرب من ألف وخمسمائة من مقاتلي تنظيم داعش من احتلال مثل هذه المدينة الكبيرة والمهمة. وربما كان غزو تنظيم داعش للموصل بسبب عدة عوامل، بما في ذلك مواقف بعض سكان تلك المدينة وتعاون النخب السياسية والعسكرية في الموصل مع تنظيم داعش، وانهيار الجيش العراقي. وقد يكون بعض سكان الموصل السُنّة، الذين شعروا بالتهديد جرّاء الاعتقالات والترهيب الشامل من جانب قوات الأمن العراقية في ظل الإدارات الموالية للشيعة لرئيسي الوزراء المالكي والعبادي، قد دعموا، أو وافقوا ضمنياً على الأقل، على وجود وحدات تنظيم داعش في الموصل قبل حزيران/يونيو عام 2014. وان العديد من سكان الموصل، الذين بقوا في تلك المدنية بعد احتلال تنظيم داعش لها، إما دعموا التنظيم بنشاط أو استسلموا على نحو سلبي لوجودها.

واتهم مسؤولون في الحكومة الوطنية العراقية السياسيين في الموصل والمناطق المحيطة بها بالتعاون مع داعش، وعلى وجه الخصوص أشخاصاً مثل أثيل النجيفي، محافظ نينوى وعاصمتها الموصل[2]. وتراوحت اتهامات المسؤولين العراقيين للنجيفي بين الإخفاق في نشر قوات أمنية لحماية المواصل إلى التعاون المباشر مع تنظيم داعش قبل أن يستولي على تلك المدينة. وعلى وفق تحقيق أجراه مجلس النواب العراقي، أعاد النجيفي انتشار الشرطة المحلية من منطقة واحدة، الأمر الذي سمح لتنظيم داعش بدخول الموصل. وردّ النجيفي بالقول ان ليس لديه سلطة على الجيش في الموصل، ونتيجة لذلك، لم يكن بإمكانه فعل الكثير للدفاع عن المدينة. غادر النجيفي الموصل إلى أربيل المدينة الخاضعة لسيطرة حكومة اقليم كردستان وليس بغداد. كان قيامه بذلك مؤشراً على أنه لا يريد المخاطرة بالاعتقال من جانب الحكومة المركزية، الأمر الذي أعطى للمالكي سبباً لاتهامه والكرد بالتعاون مع تنظيم داعش[3].

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 289.

(2) Marina Calculli, «The Liberation of Mosul in the Middle Eastern Balance of Power» in After Mosul: ReInventing Iraq, ed. Andrea Plebani (Milan, Italy: Ledizioni Ledi Publishing, 2017), 116.

(3) Mohammed A. Salih, «More Than a Year On, Who is to Blame for the Fall of Mosul?» alMonitor,August25,2015,https://www.almonitor.com/pulse/originals/201508// iraqreportmosulfallmalikiabadi.html (accessed February 19, 2018).

لقد كان انهيار سلسلة القيادة داخل الجيش العراقي سبباً آخراً لعدم كفاية الدفاع عن الموصل ضد غزو تنظيم داعش[1]. وقد شعر عدد من الجنود العراقيين، لاسيما الجنود الشيعة، الذين كانوا يخدمون في المناطق ذات الأغلبية السنّية في العراق، بالتهميش بسبب عدائية السنّة حيالهم. ونتيجة لذلك لم يشعر هؤلاء الشيعة بحافز كبير للقتال ضد تنظيم داعش[2]. واجه جنود الجيش العراقي، الذين قاتلوا تنظيم داعش، استنزاف ذخائرهم وامداداتهم، والتي استولى عليها التنظيم، فيما انسحب الجنود العراقيون الآخرون.

وانهارت القوات العسكرية العراقية في الموصل في مواجهة تنظيم داعش في 10 حزيران/يونيو عام 2014. وفي اليوم التالي استولى التنظيم على بلدة بيجي، التي تبعد مائة ميل جنوب الموصل، وبعد عشرة أيام على مصفاة نفط قريبة تزود العراق بالنفط محلياً. واحتل تنظيم داعش تكريت، الواقعة 140 ميلاً جنوب الموصل وبالقرب مسقط رأس صدام حسين، في 11 حزيران/يونيو. وأعدم جنود التنظيم 1700 طالب عسكري عراقي في معسكر سبايكر القريب من تكريت واستهدفهم لاعتقاده أنهم كانوا من الشيعة. وصلت قوات تنظيم داعش، في 13 حزيران/يونيو عام 2014، إلى المناطق القريبة من سامراء، موقع الضريح العسكري الشيعي المقدس، الذي أدى تدميره في عام 2006 إلى اندلاع معارك واسعة النطاق في العراق. ومع اقتراب مقاتلو تنظيم داعش من بغداد بدا الجيش العراقي وكأنه ربما لا يكون قادراً على حماية سامراء أو بغداد. أصدر آية الله السيستاني فتوى دينية يدعو فيها الشيعة إلى الدفاع عن بغداد والمواقع الشيعية المقدسة في العراق[3][4]. واستجاب المتطوعون الشيعة لدعوة السيستاني، الأمر الذي أدى إلى زيادة الجنود في المليشيات الشيعية بنحوٍ كبير. وفي الوقت نفسه، كان هناك قادة مليشيات شيعية يشغلون مناصب في الحكومة العراقية، والعديد منهم وزراء في الحكومة.

---

(1) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 289–290.

(2) Ibid., 290.

(3) Ibid.

(4) كانت فتوى السيد علي السيستاني صريحة وشديدة الوضوح في دعوة العراقيين كافة للنهوض بالدفاع عن أعراضهم ومقدساتهم ووطنهم من أقصاه إلى أقصاه، من دون تحديد المناطق الشيعية والسنية. (المُراجع)

## أبو بكر البغدادي وتنظيم داعش

بعد أن بدأ أبو بكر البغدادي، الذي كان زعيم تنظيم داعش، العيش والعمل في الموصل، دخل مسجداً في تلك المدينة في 29 حزيران/يونيو عام 2014، وأعلن نفسه الخليفة، وهو اللقب الرسمي لجميع القادة المتعاقبين للإسلام السنّي منذ وفاه النبي محمد عام 632 وحتى تنحية آخر خليفة سنّي (ونهاية الخلافة) في عام 1924. وبحلول 29 حزيران/يونيو، امتدت أراضي تنظيم داعش من الرقة عاصمة التنظيم في الغرب حتى تكريت شرقاً. وعندما سيطر التنظيم على نقطة حدودية سورية عراقية قبل الاستيلاء على الموصل، أقاموا حدثاً إعلامياً كبيراً للاحتفال برفضهم لاتفاقية سايكس-بيكو لعام 1916 التي أُبرمت بين البريطانيين والفرنسيين والتي أدت دوراً مهماً في ترسيم حدود دول الشرق الأوسط، بما في ذلك إيران والعراق[1][2]. يرمز هذا الحدث الإعلامي إلى رفض تنظيم داعش للاستعمار الأوروبي. وأكدت أيضاً أن أعضاء التنظيم يؤمنون بسلطتهم، بوصفها دولة إسلامية حقيقية، لتدمير حدود دول الشرق الأوسط، التي أقامها المستعمرون الأوروبيون، وانشاء حدود جديدة لما كان أعضاء تنظيم داعش يأملونه في نهاية المطاف أن تكون دولة إسلامية عالمية في ظل الشريعة الإسلامية الصارمة.

## الربيع العربي، والحرب الأهلية في سوريا، وتنظيم داعش

في الوقت الذي هيأت العديد من العوامل، والتي وُصف العديد منها، أنها بيئة مواتية لظهور تنظيم داعش، إلا ان هناك ثمة عاملان إضافيان مهمان، أحدهما هو «الربيع العربي» والآخر ذو صلة به ألا وهو الحرب الأهلية في سوريا، التي تشترك في حدود 372 ميلاً (599 كيلو متر) مع العراق[3]. وحدث الربيع العربي، الذي بدأ في تونس في كانون الأول/ديسمبر عام 2010، ضمن سلسلة من الثورات العنيفة وغير العنيفة ضد الحكومات الاستبدادية في العديد من البلدان العربية، بما في ذلك سوريا. كان في ذلك البلد أشخاص

(1) Ian Black, «ISIS Breach of IraqSyria Border Merges Two Wars into One 'Nightmarish Reality'» The Guardian, June 18, 2014, https://www.theguardian.com/world/2014/jun/18/isisiraqsyriatwowarsonenightmare (accessed February 19, 2018).

(2) لم تتطرق اتفاقية سايكسبيكو الاستعمارية إلى الحدود العراقية الإيرانية، بل تناول من بين أمور كثيرة تقسيم مناطق النفوذ بين بريطانيا وفرنسا في العراق وسوريا الكبرى وجزء من تركيا. (المُراجع)

(3) The World Factbook, «Land Boundaries: Iraq,» https://www.cia.gov/library/publications/theworldfactbook/fields/2096.html (accessed February 20, 2018).

وجماعات ذات أيديولوجيات مختلفة، يريدون الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد وحكومته، واستبدالهم بقائد وحكومة تتفق ايديولوجيتهم مع معتقداتهم السياسية. كان تنظيم داعش من الجماعات التي حاربت الأسد والحكومة السورية، على أمل الإطاحة بتلك الحكومة والاستعاضة عنها بما يعتقد أعضاء تنظيم داعش أنها حكومة سنّية إسلامية حقيقية. وأرادت الجماعات الأخرى التي كانت تتمرد على الحكومة السورية، الإطاحة بتلك الحكومة على أمل إقامة ديمقراطية علمانية في ذلك البلد. وكان أحد الأسباب العديدة التي جعلت تنظيم داعش قادراً على تثبيت عاصمته في الرقة بسوريا، وإنشاء قواعد عسكرية خاصة في ذلك البلد، هو أن الحرب الأهلية السورية، التي بدأت في آذار/مارس عام 2011 قد أضعفت الحكومة السورية إلى درجة لم يستطع الجيش السوري محاربة تنظيم داعش والجماعات الأخرى التي كانت تحاول الإطاحة به[1]. وفي هذا السياق استغل تنظيم داعش ضعف الحكومة السورية لصالحه، بما في ذلك استعمال قواعده في سوريا لإرسال أعداد كبيرة من جنوده إلى العراق للقتال هناك.

## تنظيم داعش وخصومه الشيعة العراقيون

استولى تنظيم داعش على مساحات كبيرة من الأراضي في العراق بحلول حزيران/يونيو عام 2014، وكان الجيش العراقي يواجه صعوبات جمّة في عرقلة التقدم العسكري بعيد المدى للتنظيم. واعتمدت الحكومة العراقية على المليشيات غير الحكومية المختلفة في العراق، وفي مقدمتها الشيعة والكرد، للدفاع عن بغداد وأجزاء أخرى من العراق، وذلك لوجود التنظيم على بعد أميال قليلة خارج بغداد وحالة الوهن التي اعترت الجيش العراقي. وأصدر آية الله السيستاني فتوى يدعو فيها الشيعة للدفاع عن بغداد والأماكن المقدسة الشيعية في العراق في 13 حزيران/يونيو عام 2014. وفي الوقت الذي لم توجه فيه الفتوى حصرياً إلى الشيعة في العراق، الا ان اعداداً كبيرة من الشيعة استجابت لهذه الفتوى بالانضمام إلى العديد من المليشيات الشيعية لغرض الدفاع عن الشيعة في العراق ضد تقدم تنظيم داعش وأعمالهم العدائية ضد الشيعة. وانضم بعض هؤلاء المتطوعين الشيعة إلى قوة شيعية تُدعى

(1) Michael Kerr, «Introduction: For 'God, Bashar and Nothing Else'?» in the Alawis of Syria: War, Faith, and Politics in the Levant, Michael Kerr and Craig Larkin, eds. (New York: Oxford University Press, 2015), 2.

«الحشد الشعبي»[1]. وعملت قوات الحشد الشعبي، من بين أمور أخرى، بوصفها منظمة جامعة تنسّق عمل المليشيات الشيعية الموجودة[2]. وتشير التقديرات إلى أنه بعد أن أصدر السيستاني فتواه، باتت المليشيات الشيعية المختلفة في العراق، بما في ذلك تلك التي كانت تعمل في ظل قوات الحشد الشعبي تضم ما بين 60 ألف إلى 120 ألف جندي، فيما كان الجيش العراقي، في الوقت نفسه تقريباً، يتألف من 50 ألف جندي على نحو موثوق. وشكل فيلق بدر وجيش المهدي، الذي أُعيد تسميته إلى سرايا السلام عنصرين مهمين من عناصر قوات الحشد الشعبي[3].

## تنظيم داعش بإزاء الحرس الثوري الإسلامي الإيراني

أدى فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي الإيراني دوراً مهماً في العراق، لاسيما في المعارك ضد تنظيم داعش. فيلق القدس هو فرع من الحرس الثوري الإيراني الذي شُكّل بعد مدة وجيزة من الثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979. ويهدف حرس الثورة نفسه إلى حماية النظام السياسي الإسلامي الشيعي في إيران بما في ذلك حكومتها. ويرى نفسه على أنه يؤدي دوراً حاسماً في حماية النظام الإسلامي في إيران عبر منع التدخل الأجنبي في إيران والانقلابات العسكرية النظامية في ذلك البلد. فيلق القدس هو وحدة من وحدات القوات الخاصة التابعة لحرس الثورة الإسلامية الإيرانية، وهو مسؤول عن عملياتها العسكرية خارج إيران. ويقدم فيلق القدس تقاريره مباشرة إلى المرشد الأعلى لإيران، قائده الجنرال قاسم سليماني، وهو إيراني. الجنرال سليماني شخصية كاريزمية، غالباً ما تصوّره وسائل الإعلام الشيعية بطلاً في أوساط وسائل الاعلام الموالية للشيعة. وقد أدى دوراً حاسماً في دعم المليشيات الشيعية العراقية في معاركها ضد تنظيم داعش وعمل على تعزيز التحالف بين تلك المليشيات الشيعية والجماعات الكردية في العراق، والتي كانت تقاتل داعش أيضاً[4].

(1) Jack Watling, «The Shia Militias of Iraq,» The Atlantic, December 22, 2016 https://www.theatlantic.com/international/archive/201612//shiamilitiasiraqisis/510938/(accessed February 20, 2018).

(2) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 299.

(3) Ibid.

(4) Afshon Ostovar, Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guard (Oxford, UK: Oxford University Press, 2016), 225.

وقد حقق سليماني أحد الانتصارات الكبرى الأولى في آب/أغسطس عام 2014 في آمرلي، العراق، التي تبعد حوالي 110 أميال شمال بغداد، حيث نجحت القوات الشيعية والكردية على إجبار تنظيم داعش على التراجع[1]. واستفادت هذه الحملة العسكرية من الدعم الجوي الأمريكي، الذي تم تنسيقه إلى حدٍ كبير عبر الكرد، مع قتال المليشيات الشيعية والكردية على الأرض[2]. وقد حققت القوات الشيعية والكردية في ظل قيادة سليماني نجاحاً مماثلًا في هزيمة تنظيم داعش، والتسبب بانسحابه في العراق من بلدتي جلولاء والسعدية العراقيتين، اللتان تبعدان عشرين ميلاً عن حدود العراق مع إيران[3]. وأُفيد ان هذه المعارك تضمنت أول استعمال لطائرات حربية إيرانية من طراز F-4، والتي قدّمت دعماً جوياً للقوات البرية. لقد كان استعمال طائرات F-4 مدفوعاً بقرب القتال من حدود إيران. الأمر الذي عُدّ تأكيداً على مكانة إيران في الحرب إلى حدٍ ما. وبصرف النظر عن تواتر عمل القوات الجوية الإيرانية التي كانت تعمل في العراق أو تأثيرها، فقد عملت بطريقة موازية لتلك التي تعمل بها الولايات المتحدة والقوات الجوية المتحالفة معها. ويبدو أن هذه كانت حالة واحدة، وربما من بين حالات أخرى، حيث كان هناك، على الأقل، تعاون ضمني بين إيران والولايات المتحدة في محاربة تنظيم داعش والمنظمات الإسلامية السنّية المماثلة[4]. وعلى الرغم من نفي كلا البلدين لمثل هذا التعاون، إلا ان وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، وصف المساهمات العسكرية الإيرانية بأنها ذات تأثير إيجابي في الحرب ضد تنظيم داعش[5].

(1) Ostovar, Vanguard of the Imam, 227. See also Rebecca Collard, «Liberated Iraqi Town Vows to Carry On Struggle against ISIS,» Time, August 31, 2014 http://time.com/3239251/amerliir aqshiitesunniturkmenisis/(accessed February 20, 2018).

(2) Ostovar, Vanguard of the Imam, 227.

(3) Ibid.

(4) Tim Arango and Thomas Erdbrink, «U.S. and Iran Both Attack ISIS, but Try Not to Look Like Allies» New York Times, December 3, 2014.

(5) Ostovar, Vanguard of the Imam, 228. See also Zaid alAli, «Can Anyone Stop Iran from Taking over Iraq?» The Independent, August 17, 2017, http://www.independent.co.uk/voices/mosulfi ghtingconflictisisirantakingoveriraqa7898576.html (accessed February 20,2018).

## إضعاف تنظيم داعش

استمرت المعارك ضد تنظيم داعش، وبحلول حزيران/يونيو عام 2018 ضعفت قوات التنظيم داخل العراق وسوريا، بيد أنها لم تدمر بالكامل. وفي الواقع هربت أعداد كبيرة من جنوده من العراق، تحت وطأة ضغط عسكري هائل من جيوش الولايات المتحدة وإيران والعراق، إلى دول مثل سوريا وليبيا واليمن والفلبين وتركيا[1]. وعلى الرغم من ضعف تنظيم داعش على ما يبدو في العراق وسوريا، إلا انه بحلول ذلك الوقت، ظل هناك الآلاف من جنوده في ذلك البلد وعلى الصعيد الدولي ممن ظلوا ملتزمين بقضيته، وكانوا مستعدين للقتال من أجل أهدافه الإسلامية السنّية في المستقبل[2].

## الدمار والديمقراطية

تسبب الغزو الأمريكي للعراق، الذي بدأ عام 2003، بدمار هائل وحرب أهلية مروعة لهذا البلد، كما أنه مكّن أيضاً من إنشاء نظام ديمقراطي داخل العراق يعزز الانقسامات الطائفية والعرقية، لأن الأحزاب السياسية غالباً ما تكون منقسمة على أساس الخطوط الطائفية والعرقية، فيما تحمل في الوقت نفسه امكانية طويلة المدى لإحلال السلام في بعض صراعات العراق، لأنه إذا كانت الديمقراطية تعمل بشكل صحيح، فأنها توفّر القدرة على منح الأفراد والجماعات الفرص للتعبير عن آرائهم، والتجمع، والتصويت وتسوية خلافاتهم سلمياً. وعلى الرغم من أن هذه هي الطريقة التي تهدف الأنظمة الديمقراطية العمل بها، إلا أنها بالطبع لا تعمل دائماً بهذه الطريقة. ومع ذلك إذا أُريد أن يكون هناك أي أمل في تحقيق سلام دائم في مستقبل العراق، فقد يكمن جزءٌ من هذا الأمل في إمكانية أن يعمل النظام الديمقراطي في العراق بطريقة تجعله مكوناً سياسياً مهماً في توفير التسوية غير العنيفة للخلافات.

(1) Eric Schmitt, «Thousands of ISIS Fighters Flee in Syria, Many to Fight Another Day,»New York Times, February 4, 2018, https://www.nytimes.com/201804/02//world/middleeast/isissyriaalqaeda.html?login=email&auth=loginemail.

(2) «Iraq Bombs Meeting of Daesh Leaders in Syria—Military,» Daily Star (Lebanon) and Reuters, June 23, 2018, http://www.dailystar.com.lb/News/MiddleEast/2018/Jun23454130/iraqconduct sairstrikeondaeshpositioninsyria.ashx (accessed June 26, 2018).

وفي هذا السياق يواجه قادة العراق أربعة تحديات. الأول يتصل بإيجاد تماسك وطني طويل الأمد يقوم على توافق سياسي؛ إذْ تصاعدت حدة الخلافات بين السنّة والشيعة أثناء صعود تنظيم داعش والمعارك التي شارك فيها الكرد. وقد يكون حلّ هذه الخلافات خطوة صوب البدء في ترسيخ التماسك الوطني في البلاد. ويتمثل التحدي الثاني في تنمية موارد العراق الاقتصادية، بما في ذلك النفط والموارد البشرية. وفي الوقت الذي بدأ فيه تعزيز البنية التحتية للعراق في عام 2007، مع إحياء 1. الاستثمارات الأجنبية.2. عقود النفط. 3. بعض الشركات المحلية، لكن أُعيق تطوير النفط على نطاق واسع بسبب الخلافات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة اقليم كردستان، فضلاً عن النفقات التي تكبدتها الحكومة العراقية جراء الحرب على تنظيم داعش.

اما التحدي الثالث الذي يواجهه العراق فيتمثل في الحكم السليم في مواجهة الفساد، وولاءات الأقارب والعشيرة، والطائفية، والانقسامات العرقية، وضعف البنية التحتية نتيجة الحروب التي انخرط فيها العراق منذ عام 1980. والتحدي الرابع هو تدخل الدول الأجنبية، داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، في الشؤون الداخلية للعراق؛ إذْ تتمتع إيران والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة بنفوذ كبير في العراق، وان التصدي لنفوذ تلك الدول في الشؤون الداخلية للعراق، وربما الحدّ منه، يمكن أن يسهم في اعتقاد العراقيين بأنه قد يكون لديهم تأثير أكبر على مستقبل بلادهم. وفي هذا السياق، ما يزال يتعيّن النظر إلى نتائج الاحتجاجات الجماهيرية العابرة للطوائف التي قام بها العراقيون في عام 2019 ضد ارتفاع معدلات البطالة، وضعف الاقتصاد، والفساد الحكومي. ان نتائج تلك الاحتجاجات وانعكاساتها على الحكومة والمواطنين العراقيين غير مؤكدة[1].

لم يتوقع القادة الحكوميون والعسكريون الأمريكيون التألق الديني والفكري الشيعي في العراق عندما خططوا لغزو ذلك البلد عام 2003، بيد أن ذلك كان أحد نتائج تلك الحرب. ففي أعقاب الإطاحة بصدام حسين عن السلطة، ومع هدوء الحرب الأهلية في

(1) Anchal Vohra, «The Arab World's Revolution against Sectarianism: Lebanon and Iraq Are Rising Up against Constitutions that Have Empowered Religious Factions—And Enabled Their Corruption,» Foreign Policy, October 24, 2019 https://foreignpolicy.com/201924/10//lebanoniraqarabworldwantstooverthrowsectarianism/(accessed November 10, 2019).

العراق، أعادت النجف تأكيد ذاتها مركزاً للحياة الدينية والفكرية الشيعية[1]. فمن الناحية الدينية، شهد موقع دفن الامام علي في النجف طفرة في عدد الزوار الذين يفدون إليه؛ إذْ بلغ عدد الزوار يومياً، في كثير من الأحيان، خمسة وسبعين ألفاً، وفي المناسبات الشيعية المهمة قد يصل عددهم إلى ثلاثة ملايين زائر يأتون إلى الضريح[2].

وبالنظر إلى مثل هذه العوامل، سوف تتجه هذه الدراسة لاحقاً إلى بلدٍ آخر، وهو لبنان، حيث كان للشيعة نصيب كبير من سكان البلاد، وحيث أدت الطائفية، والتدخل الأجنبي، والحكم، والأسئلة بخصوص التماسك الوطني دوراً مهماً أيضاً[3]. وتعد الكاظمية، حيث يوجد ضريحي الإمامين السابع والتاسع، وسامراء، وهي موقع ضريحي الإمامين العاشر والحادي عشر، وكذلك موقع النفق تحت الأرض الذي اختفى فيه الإمام الثاني عشر، هي أيضاً من مواقع الزيارات الشيعية. يشكّل الأجانب، ولاسيما الإيرانيون والهنود، معظم زوار المدينة. ويفضِّل الشيعة أن يُدفنوا في مقبرة وداي السلام الشاسعة [في النجف الأشرف]، لأنهم يعتقدون أنهم سيحصلون على بركات اضافية لو دفنوا هناك، ويتولى رجال الدين الشيعة مسؤولية عشرات الآلاف من الجنازات هناك سنوياً.

ومن الناحية الفكرية فتح تنحية سلطة البعث والسياسات المعادية للشيعة، التي رافقته، الباب أمام حياة فكرية شيعية نشطة في الحوزة الشيعية في النجف. وقد دأب العلماء والطلاب الشيعة على مناقشة وإجراء بحوث بشأن مواضيع مثل دور الإسلام الشيعي، والتفسيرات الشرعية الشيعية بشأن التلقيح الاصطناعي، ودور المرأة والنوع الاجتماعي في الإسلام، وعلاقات الشيعة بالسنّة، والركون الى العنف واللاعنف في الإسلام، وسياسات الولايات المتحدة حيال العراق ومشاركة إيران في الحياة الدينية والسياسية للعراق. واعتباراً من عام 2009 كان لدى مدرسة النجف الدينية ما يقرب من خمسة آلاف طالب، بما في ذلك طلاب من العراق، وأفغانستان، والمملكة العربية السعودية، والبحرين، والهند، وإيران، واليمن، ويمكنهم جميعاً الدراسة هناك بحرية من دون تهديد الحكومة

(1) Augustus Richard Norton, «AlNajaf: Its Resurgence as a Religious and University Center,» Middle East Policy 18, no. 1 (Spring 2011), 132–145.

(2) Ibid., 133.

(3) Marr and alMarashi, The Modern History of Iraq, 4th ed., 341–343.

العراقية بمعاقبتهم أو معاقبة الموظفين في الحوزة، كما كان الحال عليه في ظل حكومات البعث[1]. قد يكون الوضع في النجف بصيص أمل بمستقبل الشيعة العراقيين، سكان بلدٍ دمرته الغزوات والصراعات الطائفية. ومع ذلك فإن الشيعة ليسوا الوحيدين الذين عاشوا في بيئة مستقطبة طائفياً؛ إذْ عانى الشيعة في لبنان من صراع طائفي في بلادهم، لذا ستتجه هذه الدراسة صوب لبنان.

(1) Norton, «AlNajaf,» 143. See also Laurence Louër, Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf (New York: Columbia University Press, 2008), 69–102.

## الفصل السادس

# لبنان

لقد ارتبط الاستنهاض الديني والسياسي للشيعة في لبنان، إلى حدٍ ما، بتاريخ الاستعمار الفرنسي في ذلك البلد، والحياة الفكرية الشيعية في لبنان، وإيران، والعراق، فضلاً عن التنوع الديني في لبنان الذي يضم الشيعة، والسنّة، والمسيحيين، والدروز. وفي هذا المنحى ونتيجة لاتفاقية سايكس بيكو لعام 1916، حصلت فرنسا على انتداب استعماري على المنطقة التي قُسّمت فيما بعد إلى دولتين لبنان وسوريا. وأعلن الجنرال الفرنسي في 1 أيلول/سبتمبر عام 1920 هنري غورو، الذي كان ممثلاً للحكومة الفرنسية في الشرق الأوسط وقائد الجيش الفرنسي في بلاد الشام من عام 1919 إلى 1923، انشاء لبنان الكبير. وبات هذا الكيان الجمهورية اللبنانية في آيار/مايو 1926، والتي أُعلن استقلالها في تشرين الثاني/نوفمبر عام 1943. وقد أظهر التعداد السكاني للبنان لعام 1932، وهو آخر تعداد سكاني في البلاد، انه من بين إجمالي عدد السكان البالغ 861,399، كان المسيحيون الموارنة (وهم كاثوليك وتتمتع كنيستهم باستقلال ذاتي محدود فيما يتعلق بالفاتيكان) يشكلون 28 % من سكان لبنان، والمسلمون السنّة 22.4 %، والمسلمون الشيعة 19.5 %، والروم الارثودكس 9.7 %، والدروز 6.7 %، والروم الكاثوليك 5.9 %. وعلى وفق هذا الاحصاء شكلت كل جماعة من الجماعات التالية أقل بقليل من 1 % وهي: الارمن الكاثوليك، والارمن الارثودكس، والكلدان الكاثوليك، والكلدان الارثودكس، واليهود، والبروتستانت، والسريان الكاثوليك، والسريان الارثودكس. وتشكل الفئة التي أطلق عليها التعداد «متفرقة» أقل بقليل من 1 % من السكان[1].

---

(1) Rania Maktabi, «State Formation and Citizenship in Lebanon: The Politics of Membership and Exclusion in a Sectarian State,» in Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications, eds. Nils A. Butenschon, Uri Davis, Manuel Hassassian, (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2000), 149–150. See also Rania Maktabi, «The Lebanese Census of

## الاستعمار الفرنسي والمسيحيون المارونيون

كان أحد أهداف الجنرال غورو حماية المسيحيين الموارنة (فيما سيصبح لاحقاً دولة لبنان المستقلة) عبر منعهم من الانخراط في أغلبية السكان المسلمين لما بات فيما بعد دولة سوريا المستقلة[1]. لقد أُسس لبنان الكبير، إلى حدٍ ما، من أجل تزويد المسيحيين الموارنة بكيان سياسي مميز، الذي يشكلون فيه أكبر أقلية، إلا أنهم لن يشكلوا بالضرورة أكثر من 50 % من السكان. وأضاف الفرنسيون العديد من المناطق ذات الأغلبية المسلمة إلى لبنان الكبير، الأمر الذي أدى إلى تقليص عدد المسيحين الموارنة إلى ما يقرب من 30 % من سكان لبنان الكبير[2]. زاد هذا الإجراء من احتمالية اعتماد المسيحيين الموارنة على الدعم الفرنسي إذا أرادوا الحفاظ على الهيمنة السياسية في لبنان الكبير. وبعبارة أخرى اعتقد المستعمرون الفرنسيون انه إذا كان المسيحيون الموارنة يشكلون أكثر من 50 % من سكان لبنان، لكان بإمكانهم التصرف على نحو مستقل عن فرنسا أكثر بكثير مما لو كانوا يشكلون أكبر جماعة أقلية إحصائية من سكان لبنان الكبير[3]. وساعد هذا التوزيع أيضاً في ضمان وضعٍ تتنافس فيه الجماعات الدينية المختلفة في لبنان الكبير، بما في ذلك المسيحيون، مع بعضهم البعض على السلطة. وهذا النوع من المنافسة، وفي بعض الأحيان الصراع، كان من الممكن أن يفيد المستعمرين الفرنسيين، لأن ذلك من شأنه أن يمكّنهم من الحفاظ على سلطتهم فيما قاتل اللبنانيون بعضهم بعضاً، لفظياً أو ومادياً. ويمكن النظر إلى هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية على أنها سياسة فرّق تسد.

لقد كان المسيحيون الموارنة ينظرون إلى لبنان على أنه وطنهم المسيحي، ويعتقدون أن لهم الحق في الهيمنة السياسية والاقتصادية. وكان المسيحيون الموارنة يأملون، بدعم من الفرنسيين، في أن تصبح الدولة اللبنانية في نهاية المطاف أرضاً مسيحية، تنحو منحاً ثقافياً

1932 Revisited. Who Are the Lebanese?» British Journal of Middle Eastern Studies, 26, no. 2 (November 1999), 219–241; and Cedomir Nestorovic, Islamic Marketing: Understanding the SocioEconomic, Cultural, and PoliticoLegal Environment (Switzerland: Springer International Publishing, 2016), 61.

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed. (Boulder, Colorado: Westview Press, 2016), 213.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 213–214.

فرنسياً[1]. وبات المسلمون السنّة جزءاً من لبنان بمرسوم فرنسي، وليس بالضرورة بمحض إرادتهم. وطالب بعضهم بالوحدة مع سوريا ذات الأغلبية الإسلامية السنّية، وكانوا ينظرون إلى المسلمين هناك وأجزاء أخرى من العالم ذي الأغلبية الإسلامية وبوصفها أحد سبل تعزيز هوياتهم الدينية والثقافية.

## شيعة لبنان

إن الشيعة في لبنان، حالهم حال أعضاء الجماعات الدينية الأخرى في لبنان، يعملون في ظل نظام الزعامة. وينطوي على هذا النظام منح العائلة لولائها لمجموعة من القادة التقليديين، مقابل الحماية والاستفادة منهم. وقد عزز هذا النظام، الذي ربما كان موجوداً منذ قرون، الولاءات العميقة بين كل عائلة وزعمائها التقليديين. وزود هذا النظام كل زعيم بقيادة بلا منازع للعائلات أو المجتمعات أو حتى الأشخاص في أي جماعة دينية[2]. وعاش الشيعة في لبنان في ظل هيمنة عدد صغير نسبياً من الزعماء التقليديين، الذين تنبع قوتهم السياسية من ثروة الأرض وحقيقة أن وكلائهم السياسيين الشيعة كانوا غير فاعلين نسبياً من الناحية السياسية في ذلك الوقت. وحازت العائلات الحضرية الصغيرة في المدن اللبنانية وبالقرب منها، مثل صيدا، وصور، والنبطية، التي كانت تدير اعمالاً تجارية مربحة، نفوذها في أواخر القرن التاسع عشر عندما أصبحوا وكلاء ضرائب للحكام العثمانيين في المنطقة التي باتت فيما بعد دولتين مستقلتين في لبنان وسوريا[3]. لقد كانت هناك عائلات شيعية أخرى، مثّلت العشائر أو القبائل القوية تاريخياً، وعززت أدوارها القيادية التقليدية عبر العمل كوكلاء ضرائب للعثمانيين، على سبيل المثال. وبعد استقلال لبنان عام 1943، وهيمنة هؤلاء القادة التقليديون على السياسية الطائفية، كثيراً ما فازوا بمقاعد البرلمان اللبناني والوزارات في الحكومة [4].

(1) Ibid., 214

(2) Thomas Collelo, «Lebanon: A Country Study» in Lebanon: Current Issues and Background, ed. John C. Rolland (Hauppauge, New York: Nova Publishers, 2003), 70.

(3) Augustus Richard Norton, Amal and the Shi`a: Struggle for the Soul of Lebanon (Austin: University of Texas Press, 1988), 15.

(4) Ibid. See also Rula Jurda Abisaab and Malek Abisaab, The Shi`ites of Lebanon: Modernism, Communism, and Hizbullah's Islamists (Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2014), 9–11.

وكان نظام الزعامة هذا أحد العوامل العديدة في البنية السياسية للبنان والتي، على الرغم من كونه مفيداً للبنانيين من نواح معينة، إلا انه يمكن ان يسهم في التوترات والصراع، عبر تقوية ولاءات الافراد لعشيرتهم أو دينهم، فيما يتعارض مع القومية المشتركة في الدولة اللبنانية. أضف إلى هذا السيناريو المعقد حقيقة أن الناس في الجماعات الدينية والقبلية المختلفة في لبنان منتشرون في أنحاء البلاد كافة، ويعيشون تقريباً جنباً إلى جنب، الأمر الذي أدى في بعض الأحيان إلى تعزيز التفاهم، وفي أوقات أخرى، كان باعثاً على إثارة التوترات[1].

## صوغ الديمقراطية الدستورية

تمّت المصادقة على الدستور الذي أسس الجمهورية اللبنانية في العام 1926 [2]. ونصّ هذا الدستور على وجود مجلس واحد للنواب (أو البرلمان) يُنتخب على أساس التمثيل الديني[3]. وتمّ اعتماد صيغة لاحقاً لتحديد التمثيل في الميثاق الوطني لعام 1943، كما نص دستور عام 1926 على وجود رئيس ينتخبه مجلس النواب[4]. وشملت سلطة الرئيس الحق في تعيين رئيس الوزراء ومجلس الوزراء[5]. مع ذلك، لم يشر دستور عام 1926 إلى استقلال لبنان، ولم يكن مصحوباً بمعاهدة بين لبنان وفرنسا[6]. وظل الانتداب الفرنسي ساري المفعول بالكامل، واحتفظت فرنسا بسيطرتها على العلاقات الخارجية والشؤون العسكرية اللبنانية. وكان للمفوض السامي للاستعمار الفرنسي سلطة حلّ البرلمان وتعطيل الدستور، وهي السلطة التي مارسها مرتين، مرة من عام 1932 إلى عام 1934 ومرة أخرى في عام 1939. زد على ذلك، فقد عمل مستشارون فرنسيون، خلال حقبة الاستعمار الفرنسي في لبنان، في كل وزارة حكومية، الأمر الذي أضفى مزيداً من القيود على حرية اللبنانيين في إدارة شؤونهم الداخلية. وعلى الرغم من هذه العوائق كان للبنان إطار عمل ضمن دستور عام 1926، مكّنه من ممارسة السياسة الانتخابية وحكم ذاتي محدود.

(1) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 214.

(2) Ibid.

(3) «Lebanon's Constitution of 1926 with Amendments through 2004,» Article 24, www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004.pdf?lang=en (accessed February 22, 2018).

(4) «Lebanon's Constitution of 1926 with Amendments through 2004,» Articles 73–75.

(5) Ibid., Article 53.

(6) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 214–215.

كان أحد التحديات المهمة التي واجهها لبنان خلال ثلاثينيات القرن الماضي هو ضرورة التوفيق بين المصالح المختلفة للمسيحين والمسلمين الشيعة والسنّة، مع تأسيس بنية سياسية من شأنها تمكين أعضاء هذه الجماعات من العمل معاً على نحو بنّاء. وأفصحت مواقف اثنين من السياسيين المسيحيين الموارنة البارزين، إميل إده وبشارة الخوري، من قضية العلاقات بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، عن بعض الأسباب التي دفعت بعض المسلمين إلى رفض قبول الدولة اللبنانية؛ إذْ شعر هؤلاء المسلمون بالتهديد من امكانية هيمنة المسيحيين الموارنة على الدولة. وخلال حقبة الانتداب الاستعماري الفرنسي في لبنان، عمل إده، الذي كان محامياً وتلقى تعليمه في فرنسا، في البرلمان اللبناني عام 1922، ثم رئيساً للوزراء من عام 1929 حتى عام 1930، وكذلك رئيساً للبنان من عام 1939 حتى 1941 [1]. وكان إدة متعاطفاً إلى حدٍ ما مع انتداب الاستعمار الفرنسي في لبنان لاعتقاده أن الوجود الفرنسي في ذلك البلد من شأنه ان يفيد مسيحيي لبنان، في ضوء ما بدا أنه دعم فرنسي لهم. وبالنسبة لإدة كانت فكرة لبنان بوصفه وطناً للمسيحيين الموارنة مهمة، وكان يعتقد أن أحد أهداف لبنان هو الحفاظ على المسيحيين الموارنة[2].

وقد كان بشارة الخوري، المنافس السياسي الرئيس لإده، محامياً أيضاً متعلماً وكان نائباً في البرلمان اللبناني عام 1922 وأسس حزب الكتلة الدستورية اللبنانية في أوائل الثلاثينيات من القرن الفائت[3]. وعلى الرغم من أن الخوري كان يشاطر إده في إيمانه بمكانة لبنان بوصفه وطناً للمسيحيين الموارنة، إلا أن الخوري كان أكثر حساسية لاحتياجات المسلمين[4]. كما كان الخوري أكثر صرامة من إده في مطالبة فرنسا بإنهاء انتدابها الاستعماري في لبنان. وحاول الخوري بناء تحالفات مع المسلمين على أساس معارضتهم المشتركة للوجود الاستعماري الفرنسي في لبنان. وقد عمل حزبه حزب الكتلة الدستورية بدأب من أجل استقلال لبنان عن فرنسا. وأعرب الخوري عن أمله في أن يقوم المسلمون والمسيحيون في تشكيل جبهة موحدة ضد فرنسا بسد الفجوات التي تفصل بينهم، وتحديد أهداف مشتركة في لبنان المستقل.

(1) Ibid. See also D. K. Fieldhouse, Western Imperialism in the Middle East, 1914–1958 (Oxford, UK: Oxford University Press, 2006), 320.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 215.

(3) Fawwaz Traboulsi, A History of Modern Lebanon, 2nd ed. (London: Pluto Press, 2012), 94.

(4) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 215.

ومع ذلك، فقد اتخذ إده خطوة مهمة فيما يتصل بالمساعدة بجلب مسلم سنّي إلى مركز السلطة السياسية في لبنان. واتفق الممثلون اللبنانيون والفرنسيون في العام 1936 على المعاهدة الفرنسية اللبنانية التي تنصّ على ضرورة أن يكون هناك تمثيل للجماعات الدينية في البلاد في الحكومة والإدارة العليا[1]. وانتخب البرلمان اللبناني، الذي توقع الاستقلال عن فرنسا قريباً، إده رئيساً للبنان، وتولى منصبه في عام 1936. اختار إده خير الدين الأحدب، وهو مسلم سنّي، رئيساً للوزراء، وتولى منصبه في عام 1937 [2]. كان هذا القرار محورياً في التاريخ السياسي للبنان، حيث رسخ الممارسة المتمثلة في ان يكون رئيس لبنان مسيحياً مارونياً وأن يكون رئيس الوزراء مسلماً سنياً[3].

كان أحد الاغراض السياسية المهمة التي حققها تعيين الرئيس اللبناني إميل إده لخير الدين الأحدب رئيساً للوزراء، هو أنه دفع بعض القادة الشيعة والسنّة إلى إدراك أنه يمكنهم الحصول على المزيد من المزايا لأنفسهم ولمجتمعاتهم الدينية عبر العمل ضمن النظام السياسي في لبنان عوضاً عن البقاء خارجه[4]. وسمح هذا النظام السياسي بتمثيل المسلمين والمسيحيين. وبوجود رئيس وزراء مسلم سنّي، تمكن بعض الزعماء المسلمين السنّة من الوصول بسهولة إلى مكتب المفوض السامي، وحازوا المزيد من الفرص لتوفير الرعاية السياسية، وحصلوا على دعم حكومي متزايد لمشاريعهم التجارية.

وفيما سمح النظام السياسي في لبنان الكبير بمشاركة أعضاء الجماعات الدينية المختلفة، إلا ان التوترات بين الأديان لم تختف ببساطة؛ إذْ استمر المسيحيون المارونيون، طوال الثلاثينيات من القرن المنصرم، ولمدة من الزمن بعد ذلك، في عدّ لبنان وطناً مسيحياً على وجه التحديد. وشدد هؤلاء المسيحيون، في الوقت نفسه، على روابطهم في فرنسا ودول أوروبية أخرى في محاولاتهم لتأمين أنفسهم سياسياً وثقافياً داخل لبنان. لقد قاوم المسلمون الشيعة والسنّة الأفكار القائلة بوجوب عدّ لبنان وطناً حصرياً للمسيحيين والتأكيد على صلاته بأوروبا، نظراً لأن وجهات النظر هذه كانت ستهمّش الشيعة والسنّة[5].

---

(1) Ibid.

(2) R. Hrair Dekmejian, Patterns of Political Leadership: Egypt, Israel, Lebanon (Albany: State University of New York Press, 1975), 36.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 215–216.

(4) Ibid., 216.

(5) Ibid.

## الشيعة ولبنان الكبير

قبل الشيعة اللبنانيون، في هذا الصدد، عموماً فكرة المستعمرين الفرنسيين بشأن لبنان الكبير، لأن حدود هذا الكيان السياسي اللبناني (وفي نهاية المطاف دولة لبنان المستقلة) منحت الشيعة نفوذاً أكبر مما لو أُدمج لبنان في سوريا، حيث كان الشيعة اقلية صغيرة نسبياً مقارنة بالسنّة[1]. وهكذا دعم بعض الشيعة في لبنان، خلال الثلاثينات والاربعينيات من القرن الفائت، الأحزاب والجماعات السياسية التي يقودها المسيحيون، والتي سيطر عليها المسيحيون الموارنة، لأن الشيعة اعتقدوا ان تحالفاً شيعياً مسيحياً مارونياً ضد السنّة يمكن أن يفيد الشيعة[2]. وفي هذا السياق حظيت الكتلة الدستورية التي يرأسها الخوري بدعم من جماعات شيعية محلية مختلفة في لبنان حيث كان لبعض الشيعة مناصب بارزة في ذلك الحزب[3]؛ إذْ اعتقد الشيعة في هذه المناطق المحلية بالذات انه يمكنهم الاستفادة من تحالفهم مع الكتلة الدستورية لأن هؤلاء الشيعة اعتقدوا، إلى حدٍ ما، ان هذه الكتلة يمكن ان تمثل مصالحهم[4]. وبإزاء ذلك، دعم بعض الشيعة العاديون في منطقة جبل عامل الكتلة الوطنية بقيادة إميل إده[5]. وقد فعل هؤلاء الشيعة ذلك، إلى حدٍ ما، لأن الزعامات، التي ينتمون إليها بدت، في رأيهم، بوضعٍ جيد فيما يتصل بهذا الحزب من أجل تمثيل مصالحهم[6].

وأقر مجلس النواب اللبناني في 8 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1943 سلسلة من الأحكام الدستورية التي ألغت المادة التي تنصّ على ان الاستعمار الفرنسي هو المصدر الوحيد للسلطة السياسية والقضائية في لبنان[7]. كما أعادت هذه التعديلات الدستورية اللغة العربية بوصفها اللغة الرسمية الوحيدة لذلك البلد واعتمدت تصميماً جديداً لعلم لبنان. وقد وافق الرئيس اللبناني بشارة الخوري في 9 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1943 على هذه التعديلات وصادق عليها.

---

(1) Rodger Shanahan, The Shi`a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics (London, UK: I.B. Tauris, 2005), 89.

(2) Ibid., 89.

(3) Ibid., 90.

(4) Ibid., 89–91.

(5) Ibid., 90–91.

(6) Ibid., 90.

(7) Traboulsi, A History of Modern Lebanon, 2nd ed., 108.

غير أن المندوب السامي للاستعمار الفرنسي، جان هللو، أعلن ان التعديلات الدستورية باطلة ولاغية. وأدلى هللو بهذا التصريح في ضوء وجهة نظره ورأي الحكومة الفرنسية التي تفيد بأن هذه التعديلات قد نفذها اللبنانيون من جانب واحد من دون استشارة مسبقة مع السلطات الفرنسية. وأُعتقل العديد من القادة السياسيين اللبنانيين وأودعوا السجن في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1943. وفي مواجهة الاجراءات القمعية الفرنسية ضد استقلال لبنان، صدر مرسوم بإضراب عام في أنحاء البلاد كافة. وفي الوقت نفسه شكّل مسؤولو الحكومة اللبنانية الذين أيدوا الاستقلال ولم يعتقلهم الفرنسيون بعد، حكومة مؤقتة ودعوا اللبنانيين إلى مقاومة الفرنسيين. وشكلت الحركات السياسية الكبرى في لبنان تنظيماً موحداً لمقاومة الفرنسيين واحتل متظاهرون مبنى البرلمان اللبناني، مطالبين بإطلاق سراح قيادات المقاومة اللبنانية المعتقلين. وفرض هللو حظراً للتجوال وأمر الجنود الفرنسيين والسنغاليين بقمع المظاهرات التي خلفت ثمانية عشر قتيلاً وستة وستين جريحاً.

وتدخل رئيس الوزراء البريطاني ونستون تشرشل مع الجنرال الفرنسي شارل ديغول، الذي كان زعيم فرنسا الحرة والتي كانت حكومتها في المنفى وعارض جيشها دول المحور خلال الحرب العالمية الثانية، وأمر بإرسال جنرال فرنسي إلى لبنان لحل الازمة[1].

واتخذ الجنرال البريطاني إدوارد سبيرز الذي كان قائداً للبعثة العسكرية البريطانية في لبنان وسوريا وضابط اتصال رفيع المستوى بين القوات البريطانية والفرنسية، اجراءات لدعم النشطاء اللبنانيين المؤيدين للاستقلال في 19 تشرين الثاني/نوفمبر[2]. وقدّم انذاراً من حكومته إلى الفرنسيين الأحرار في لبنان يطالب فيه بتحرير المسؤولين السياسيين اللبنانيين كافة الذين سجنهم الفرنسيون. وبخلاف ذلك، تبعاً للإنذار، سيحررهم الجنود البريطانيون. وأمر الجنرال الفرنسي جورد كاترو في 22 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1943 بإطلاق سراح القادة السياسيين اللبنانيين المسجونين، وأعلن انتهاء الانتداب الاستعماري الفرنسي في لبنان[3]. وكان من بين الاسباب العديدة التي جعلت بريطانيا قادرة على ممارسة نفوذها بهذه لطريقة هي القوة الاستعمارية والعسكرية والسياسية الهائلة التي مارستها في الشرق الأوسط

(1) Ibid.

(2) Traboulsi, A History of Modern Lebanon, 2nd ed., 105, 108.

(3) Ibid., 108.

وشمال افريقيا[1]. أضف إلى ذلك ان احتلال المانيا لفرنسا خلال الحرب العالمية الثانية قد أضعف قوة فرنسا في لبنان وفي المناطق الأخرى التي احتلتها فرنسا.

## لبنان المستقل والميثاق الوطني

استندت الجمهورية اللبنانية المستقلة في البدء على وثيقتين تأسيسيتين. كان أحدهما دستوراً رسمياً، فيما كان الآخر تفاهماً شفهياً غير رسمي، يُسمى الميثاق الوطني، الذي وافق عليه كل من بشارة الخوري ورياض الصلح، الذي ولد في كنف عائلة سنّية وتسنّم منصب رئاسة وزراء لبنان للمدة بين عامي 1943- 1945 وكذلك من عام 1946 حتى عام 1951 [2]. وتُظهر احدى الآثار المكتوبة القليلة لذلك الميثاق في إعلان الصلح الوزاري الصادر في 7 تشرين الأول/نوفمبر عام 1943 [3].

وعلى وفق الممارسات ذات الصلة بالدستور اللبناني، يجب ان يكون رئيس لبنان مسيحياً مارونياً الذي يقوم بدوره بتسمية الوزراء ويختار رئيس الوزراء، ولديه سلطة اقالة مجلس الوزراء[4]. كما يتمتع الرئيس بصلاحية المبادرة بالتشريع الذي يقره البرلمان ونقضه[5]. وعلى الرغم من ان رئيس الجمهورية يُنتخب من جانب مجلس النواب غير انه يمكنه حلّه والدعوة إلى انتخابات جديدة[6]. بالإضافة إلى تلك السلطات الرئاسية، ينص الدستور اللبناني على أن «لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور أو في حالة الخيانة العظمى». وبند آخر ينص عليه الدستور اللبناني يمنح الرئيس سلطة كبيرة [7] كما ينص الدستور على توزيع المقاعد في البرلمان اللبناني بطريقة توفر تمثيلاً متساوياً بين المسيحيين والمسلمين[8].

ويكمل الميثاق الوطني لعام 1943 دستور لبنان بعدة طرق؛ إذْ أكدت صيغة تقاسم

(1) Ibid.
(2) Ibid., 110.
(3) Ibid.
(4) Lebanon's Constitution of 1926 with Amendments through 2004, Article 53.
(5) Ibid., Article 57.
(6) Ibid., Article 55.
(7) Ibid., Article 60.
(8) Ibid., Article 24.

السلطة بين الجماعات الدينية المنصوص عليها بالأساس في الدستور. كما نصّت على ان يكون رئيس لبنان مسيحي ماروني، ورئيس برلمان شيعي، ورئيس وزراء سنّي[1]. كما حدد الميثاق هوية لبنان وعلاقاته والتزاماته مع العالم الخارجي؛ إذْ تنص المادة 1 من دستور لبنان على أن «لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة»[2]، فإن الميثاق الوطني يقترح ان لبنان ذو هوية عربية يستوعب الجوانب المفيدة للحضارة الغربية[3]. ربما كان استعمال الميثاق الوطني لمصطلح «الهوية العربية» يهدف إلى تلبية رغبة بعض السنة في لبنان في الاتحاد مع سوريا، حيث كانوا سيشكلون جزءاً من الاغلبية السنّية، عوضاً عن ان يكونوا جزءاً من أقلية سنّية في لبنان[4]. وفي الوقت نفسه كانت إشارة الميثاق الوطني إلى «الحضارة الغربية» تهدف إلى خطب ودّ مسيحيي لبنان، الذين ربما كانوا يرغبون في وجود عسكري فرنسي في لبنان أو حماية غربية بنحو عام[5]. ويقترح أحد المبادئ الرئيسة للميثاق الوطني، والمتعلق بالسياسة الخارجية، أن لبنان لا ينبغي أن يكون قاعدة أو معبراً للمساعي الاستعمارية[6]. وعالج هذا المبدأ الشواغل العميقة التي تساور اللبنانيين إزاء احتلال فرنسا أو أي دولة استعمارية أخرى تحتل لبنان. وتحاول مبادئ دستور لبنان والميثاق الوطني التعبير عن طموحات التعاون السياسي بين المسلمين والمسيحيين في إطار ديمقراطي. ومع ذلك فإن حقيقة ان الميثاق الوطني لم يكن وثيقة مكتوبة، وحقيقة انه يحتوي على غموض وتناقضات فيما يتعلق بالدستور اللبناني كان عاملاً محفّزاً للصراع والتوتر في لبنان في السنوات اللاحقة[7].

(1) Traboulsi, A History of Modern Lebanon, 2nd ed., 111.

(2) Lebanon's Constitution of 1926 with Amendments through 2004, Article 1 https://www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004.pdf?lang=en (accessed August 12, 2019). Constituteproject.org is part of the Comparative Constitutions Project which is a scholarly endeavor that produces comprehensive data about the world's constitutions. See «About the CCP» at http://comparativeconstitutionsproject.org/aboutccp/(accessed August 12, 2019).

(3) Traboulsi, A History of Modern Lebanon, 2nd ed., 111.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

(7) Ibid., 111–112.

## تهميش الشيعة

كان الشيعة في لبنان عبر التاريخ من أكثر الجماعات الدينية حرماناً في ذلك البلد. وعلى وفق بيانات عام 1971، على سبيل المثال، كان متوسط دخل الأسرة الشيعية 1.510 دولاراً أمريكياً، مقارنة بالمعدّل الوطني البالغ ,082 دولاراً أمريكياً[1]. كما شكّل الشيعة أعلى نسبة من العائلات التي يقل دخلها عن 500 دولار أمريكي؛ إذْ كانوا المكون الأكثر ضعفاً في المستوى التعليمي (كان 50 % منهم من دون تعليم مقارنة بـ 30 % على الصعيد الوطني)، وكان الشيعة أقل ميلاً، بالمقارنة مع نظراؤهم من الجماعات الدينية الأخرى، لتسجيل مهنهم في قائمة المهن المهنية/التقنية، والأعمال التجارية/الإدارية، والأعمال الكتابية أو الحرف اليدوية/النشطاء، وأكثر ميلاً لتسجيل مهنهم بوصفهم مزارعين، بائعين جوالين، أو عمال[2]. وقد وجدت دراسة أُجريت عام 1968 انه في مناطق معينة من جنوب وشرق لبنان، حيث يشكل فيها الشيعة السواد الأعظم، فإن نسبة الطلاب من السكان (حوالي 13 %) متأخرة بنسبة تصل 5 % عن المناطق الأخرى في لبنان[3]. وفي العام 1971 حصل 6.6 % فقط من الشيعة في لبنان على تعليم ثانوي على الأقل، مقارنة بـ 15 و17 % على الأقل للسنّة والمسيحيين على التوالي. وعلى وفق الاحصائيات الحكومية اللبنانية الرسمية لعام 1974، فإن الجزء الجنوبي من لبنان، الذي يضم نسبة عالية من الشيعة، قد حصل على أقل من 0.7 من موازنة الدولة على الرغم من انه يضم 20 % من السكان.

وقد ذكر أحد الباحثين الذين وصفوا جنوب لبنان في سبعينيات القرن المنصرم انه كان يضم اقل عدد من الطرق المعبدة لكل شخص لكل فدان، ولا توجد مياه جارية في عدد كبير من القرى والبلدات. وكانت الكهرباء معطلة في معظم الوقت، وكانت مرافق الصرف الصحي متوفرة فقط في البلدات والمدن الكبيرة. فيما كانت الخدمة الهاتفية خارج مراكز المدن الكبرى غائبة تماماً. ويزور الأطباء القرى مرة واحدة في الأسبوع وأحياناً مرة واحدة فقط في الشهر. فيما كانت العيادات توجد في القرى الكبيرة فقط، ولم تكن تعمل بانتظام، فيما كانت الصيدليات موجودة

(1) Augustus Richard Norton, Amal and the Shi`a, 17.

(2) Ibid., 17–18.

(3) Ibid., 18.

فقط في المراكز السكانية الكبيرة[1]. واعتمد الشيعة في لبنان خلال تلك الحقبة على زعمائهم، الذين تحدثوا باسمهم أو زعموا ذلك. لقد كان للأفكار الشيوعية تأثير ملموس[2].

## الإسلام الشيعي والشيوعية

لقد كانت أوجه الموائمة الشيعية للشيوعية من العوامل المهمة التي أثّرت على وجهات النظر الدينية والسياسية الشيعية في أوساط رجال الدين الشيعة الذين قادوا فيما بعد شرائح واسعة من شيعة لبنان سياسياً، ودينياً، بدءاً من منتصف السبعينيات من القرن المنصرم وطوال العقود اللاحقة[3]؛ إذْ تأثّر قادة حزب الله اللاحقون، مثل محمد حسين فضل الله، والشيخ صبحي الطفيلي، والسيد حسن نصر الله، الذين درسوا في المدارس الدينية الشيعية في النجف الأشرف بالعراق، ببعض الأفكار الشيوعية[4]. كل هؤلاء رجال الدين الشيعة كان لهم مناصب قيادية في حزب الله وهو أكبر الأحزاب الشيعية في لبنان. والمفاهيم الشيوعية التي أثرت فيهم وغيرهم من القادة اللبنانيين تتصل بالأفكار التالية:

1. ان الطبقة الوسطى والعليا (البرجوازية الصغيرة) كانت تستغل المحرومين (البروليتاريا).
2. كان هناك صراع طبقي بين الطبقة الوسطى والعليا من ناحية والطبقة الدنيا من ناحية أخرى.
3. كان لابد أن ينخرط أعضاء الطبقة الدنيا في ثورة ضد مضطهديهم في الطبقة الوسطى والعليا.
4. ان ثورة الطبقة الدنيا ستنجح وتفضي في نهاية المطاف إلى مجتمع يتمتع بالعدالة اقتصادياً وسياسياً[5].

(1) Ibid. See also Hasan Sharif «South Lebanon: Its History and Geopolitics» in South Lebanon, eds. Elaine Catherine Hagopian and Samih K. Farsoun (Detroit, Michigan: Association of ArabAmerican University Graduates, 1978), 10–11.

(2) Norton, Amal and the Shi`a, 18–19.

(3) Abisaab and Abisaab, The Shi`ites of Lebanon, xvii.

(4) لا يمكن إطلاق توارد الافكار بين العلماء ورجال الدين المذكورين والحركة الشيوعية على انه «تأثر» أو «تماهي» في النظرية السياسية والاقتصادية، بل أن الإسلام بوصفه شريعة متكاملة سبق باقي المذاهب الاشتراكية والرأسمالية وغيرها بالتركيز على حالة الفئات المجتمعية المحرومة (وليس الطبقة)، فليس في الإسلام شيء أسمه الصراع الطبقي.

(5) Ibid.

لقد كان لهذه الأفكار الشيوعية صدى عميق لدى بعض القادة الشيعة في لبنان، لأن نسبة عالية جداً من السكان الشيعة في لبنان كانوا من الطبقات الدنيا، ولأن هذه الأفكار التي كانت متسقة مع المبادئ الموجودة أساساً في الإسلام الشيعي. وقام القادة الشيعة اللبنانيون الذين درسوا في النجف، بدمج هذه المفاهيم وغيرها من المفاهيم الشيوعية في الأفكار الشيعية بشأن المساواة والعدالة وما بات لاحقاً أفكاراً شيعية للثورة السياسية. وفي الوقت نفسه، رفض هؤلاء الشيعة تماماً الجوانب الإلحادية للشيوعية[1]. وكان مفهوم المفكر الشيعي محمد حسين فضل الله بشأن «التحول الدائم للواقع» ضد سلطة ظالمة عبر الجهاد المادي مستوحى من مفهوم كارل ماركس لـ «النفي الجذري للواقع الاجتماعي»، والذي تضمن التزام الطبقة الدنيا بالثورة ضد الحقائق الاجتماعية للقمع والظلم الاقتصاديين[2]. فبالنسبة لماركس (الذي يمكن عدّه مؤسساً فكرياً للشيوعية)، فإن الطبقة الدنيا تتحمل مسؤولية تغيير (أو نفي) الواقع الاجتماعي بطريقة اقتصادية ومادية على نحو حصري تقريباً وبطريقة تفيد الطبقة الدنيا في نهاية المطاف. وبالنسبة لفضل الله، يقع على عاتق الشيعة مسؤولية تغيير الواقع الاجتماعي بطريقة دينية وسياسية واقتصادية ومادية، بما يتماشى مع تعاليم العدالة والمساواة في نصوص الإسلام الشيعي المقدسة[3].

## موسى الصدر وحركة أمل الشيعية

عارض موسى الصدر بعض مبادئ الشيوعية، والصدر هو احد مؤسسي حركة أمل التي أُسست عام 1974 وهي من أكبر الأحزاب السياسية الشيعية في لبنان[4]. فبالنسبة للصدر فإن إنكار الماركسية لله ينطوي على الانتقاص من الشخص وحرمانه من حرياته[5]. ويمكن التعبير عن جوانب من موقف الصدر من الشيوعية في مبدأين كرّرهما مراراً وهما: 1. ان حركته لا تمثل اليمين ولا اليسار، بل تتبع طريق العدالة. و2. لا يعد الشخص مؤمناً إذا بات وجاره

(1) Ibid., xvii–xviii.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Roschanack ShaeryEisenlohr, Shi`ite Lebanon: Transnational Religion and the Making of National Identities (New York: Columbia University Press, 2008), 106. See also Norton, Amal and the Shi`a, 42.

(5) Norton, Amal and the Shi`a, 42.

محتاج، وهذا الحديث يعبّر عن إيمانه بشأن ما فعله الشيوعيون[1]. وفي الوقت نفسه، يبدو ان بعض الأفكار الشيوعية بشأن المساواة الاجتماعية والتحشيد الثوري قد أثرت على أفكار الصدر. ان استكشاف جوانب من سيرة الصدر يُفصح عن وجهات نظره الدينية والسياسية للعالم وكذلك عن التاريخ المبكر لحركة أمل.

وُلد السيد موسى الصدر في مدينة قم بإيران عام 1928، وهو نجل زعيم شيعي مهم هو آية الله صدر الدين الصدر. والتحق بالمدرسة الابتدائية والثانوية في قم وكلية الحقوق والاقتصاد السياسي بطهران. ولم يكن ينوي أن يصبح رجل دين، وكان يخطط للالتحاق بمهنة علمانية[2]. وبعد ان حثه والده على أن يصبح رجل دين شيعي، فقد نحا طموحاته العلمانية جانباً وواصل تعليمه في الشريعة الإسلامية. وانتقل الصدر إلى النجف بالعراق في العام 1954 حيث درس الشريعة الإسلامية. وخلال زيارته الأولى إلى لبنان عام 1957، ترك انطباعاً قوياً لدى إخوانه الشيعة هناك. وبعد وفاة الزعيم الديني الشيعي للساحل الجنوبي لمدينة صور عام 1958، السيد عبد الحسين شرف الدين، دعته الطائفة الشيعية في جنوب لبنان ليحل محله. وانتقل الصدر إلى مدينة صور في أواخر عام 1959 أو أوائل عام 1960، وهي إحدى مناطق لبنان ذات الأغلبية الشيعية.

ومن بواكير الإجراءات المهمة للصدر تضمنت انشاء معهد فني في جنوب لبنان، والذي أنشأ بتكلفة 165 ألف دولار، بتمويل من المحسنين الشيعة وغيرهم من الأفراد والكيانات. وقدّم المعهد تدريباً مهنياً لمئات الأيتام، وبات رمزاً مهماً لقيادة الصدر. كان الصدر رجلاً ذكياً، وشجاعاً، ويتمتع بجاذبية شخصية، وحيوية، وقواماً جسدياً قوياً. وزعم أحد مساعديه السابقين أن الصدر كان يعمل على نحو مستمر عشرين ساعة في اليوم. واجتذب الصدر مجموعة واسعة من الأنصار الشيعة، بدءاً من رجال الأعمال الشيعة اللبنانيين المغتربين، وكان بعظهم يدرّ أرباحاً كبيرة من الاعمال في غرب أفريقيا، وصولاً إلى الشباب الشيعة من الطبقة المتوسطة والعليا في لبنان.

وأراد موسى الصدر أن يُثبت نفسه على أنه الزعيم الأكثر نفوذاً في أوساط الشيعة في لبنان، وكان وصوله إلى لبنان في الوقت المناسب؛ إذْ وصل عندما بدأ بعض الشيعة اللبنانيون

(1) Ibid.

(2) Ibid., 39.

يفكرون في تنظيم أنفسهم سياسياً ودينياً بوصفهم شيعة، وبينما كانوا يفكرون في كيفية تنفيذ أولوياتهم الدينية والسياسية للشيعة ضمن النظام الديمقراطي اللبناني. وأدى الصدر دوراً جوهرياً في تنشيط الأهداف الدينية والسياسية للشيعة وتوسيعها، إلى جانب تقديمه أفكاراً تأسيسية بشأن كيفية مضي الشيعة قدماً في تنفيذ هذه المساعي[1]. وعندما وصل الصدر إلى لبنان، كانت هناك عدة مؤشرات على المراحل المبكرة للتنظيم السياسي في أوساط الشيعة. وتضمنت هذه المؤشرات توسعاً في المنظمات الأسرية، وجماعات النقاش الدينية والسياسية الصغيرة، ووجود العديد من المنظمات الاجتماعية التي كانت مدفوعة بمصالح الشيعة الدينية والسياسية[2].

وإحدى نقاط القوة العديدة التي جلبها الصدر إلى لبنان والتي كانت لصيقة به هي أنه أدى دوراً في توحيد بعض الشيعة في لبنان، والذين بالإضافة إلى كونهم محرومين، كانوا مشتتين فيما يتصل بالعلاقة فيما بينهم ومهمشين من العملية السياسية في لبنان[3]. وعلى الرغم من الاختلافات الاجتماعية في أوساط الشيعة في الأحياء المحرومة اقتصادياً في جنوب لبنان، وفي أوساط مختلف الشيعة في سهل البقاع في شرق لبنان، إلا أن الصدر أعطى هؤلاء وغيرهم من الشيعة في لبنان هوية مشتركة شاملة. لقد نقل إلى أتباعه أفكاراً مؤداها أنه لا ينبغي لهم أن يُجبروا على قبول ظروف التهميش وأن الإسلام الشيعي زودهم برؤية للأمل والوسائل الأساسية لتحشيد أنفسهم. وأوضح الصدر أنه كلما شارك المحرومون في ثورة ناجحة ضد البنى القمعية، فإن ذلك يؤكد ان الظلم ليس قدر محتوم.

وفيما وصل الصدر إلى لبنان بوصفه إيرانياً، غير انه قُبل لبنانياً بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال، منح الرئيس اللبناني، فؤاد شهاب، وهو مسيحي ماروني، الصدر الجنسية اللبنانية عام 1963 [4]. لقد تعلم الصدر، الذي ولد وترعرع في إيران ولغته الأم الفارسية، التحدث باللغة العربية بأناقة. واستعمل الصدر في خطاباته وكتاباته نصوص الاسلام الشيعي وصوره ورموزه بطريقة استنهضت جمهوره للعمل الديني والسياسي الذي وحّد أعداداً كبيرة من الشيعة في لبنان في جهودهم لتحسين مكانتهم في المجتمع اللبناني.

---

(1) Ibid.

(2) Ibid., 39–40.

(3) Ibid., 40.

(4) Ibid.

وصوّر الصدر، حاله حال الخميني والكثير من رجال الدين الشيعة، استشهاد الإمام الحسين في كربلاء، العراق، في القرن السابع، بوصفه وسيلةً للتعبير عن رسالته الدينية والسياسية. وصوّر الصدر الإمام الحسين في مواعظه وخطبه الدينية على أنه القائد الصالح الذي دافع عن العدل والمساواة، حيث حارب الأعداء الظالمين والفاسدين الذين قتلوه في النهاية وأفراد عائلته كافة تقريباً. وشكلت معارك الحسين ضد أعدائه الظالمين في خطاب الصدر أنموذجاً لمعارك الشيعة اللبنانيين ضد الظالمين في بلادهم، الذين ربما حاولوا قمع الشيعة هناك. لقد حفّز الصدر المشاركة في الطقوس الدينية الشيعية في البلدات الصغيرة وأجزاء أخرى من لبنان، حيث ربما لم يشارك الشيعة في هذه الطقوس على الاطلاق[1]. وعبّر عن مطالب سياسية شيعية في سياق ديني وثقافي أصيل، الأمر الذي أدى إلى توسيع الدعم لحركته وتعزيزه. لقد كان استعمال الصدر للخطب والمواعظ والرموز والطقوس الشيعية وكذلك الحال التحشيد الشعبي، مشابهاً جداً للطرق التي استعملها القادة الشيعة في إيران والعراق فيما يتصل بحركاتهم.

لقد كانت علاقة الصدر بالمسيحيين الموارنة في لبنان إيجابية من نواح معينة وسلبية في جوانب أخرى؛ إذْ يشكل الشيعة، كما هو الحال المسيحيين الموارنة في لبنان، أقلية داخل منطقة أوسع يشكل فيها السنّة الأغلبية. ويعد لبنان بالنسبة للمسيحيين الموارنة والشيعة ملاذاً متاحاً يمكن فيه الحفاظ على مجتمعاتهم الدينية وتعزيز أمنهم. وفي ظل هذا الوضع نظر بعض المسيحيون الموارنة إلى الصدر بوصفه حليفاً لهم، ولاسيما قبل أن يشكل مليشيا خاصة به في عام 1974. وكانت إحدى الطرق العديدة التي حاول بها الصدر الحفاظ على علاقات سلمية مع المسيحيين الموارنة قبل الحرب الأهلية في لبنان عام 1975 هي رفضه الدعوة لإجراء تعداد سكاني جديد في لبنان، على الرغم من اعتقاده أن عدد شيعة لبنان يفوق عدد الموارنة بنحوٍ كبير. وكان من الممكن ان تمنح نتائج مثل هذا التعداد الشيعة مقاعد أكثر في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء. وربما أحد أسباب رفض الصدر للإحصاء هو قلقه من أن تؤدي نتائجه إلى صراع بين شيعة لبنان والموارنة[2]. وأدرك الصدر انعدام الأمن لدى الموارنة بشأن سيطرتهم على السلطة في لبنان، ورغبتهم في الحفاظ على منصب الرئاسة في لبنان[3].

(1) Ibid., 40–41.

(2) Ibid., 41–42.

(3) Ibid., 42.

لكن مع ذلك فقد انتقد الصدر ما ظنّه بعض المواقف السلبية للموارنة حيال المسلمين ولاسيما الشيعة؛ إذْ قال الصدر أن الحكومات اللبنانية التي يهيمن عليها الموارنة قد أهملت جنوب لبنان منذ الاستقلال عام 1943. وقال أيضاً ان الموارنة ساعدوا في جعل شيعة لبنان طبقة دنيا محرومة في البلاد[1]. وكانت التوترات بين الشيعة والمسيحيين الموارنة من العوامل التي أدت إلى الحرب الأهلية في لبنان التي اندلعت بين 1975 و1990. وفي الوقت الذي كانت فيه تلك الحرب الأهلية مدمرة للغاية للبنان ككل، إلا ان الشيعة قد حازوا خلالها نفوذاً وتضامناً أكبر مع بعضهم البعض، عبر حركة أمل وحزب الله في المقام الأول، وهو مليشيا شيعية وحزب سياسي، أُسس في اوائل الثمانينات من القرن الفائت بدعم من إيران إلى حد كبير.

## الحرب الأهلية اللبنانية

باتت حركة أمل واحدة من مليشيات عدة قاتلت في الحرب الأهلية اللبنانية. وكان أحد أسباب تلك الحرب الأهلية هو حقيقة أن الشيعة في لبنان يعتقدون أنهم ممثلون تمثيلاً ناقصاً للغاية في الحكومة اللبنانية، ولاسيما بالنظر إلى نموهم العددي الكبير في لبنان منذ عام 1943؛ إذْ ان التحول الحضري للمسلمين في لبنان وهجرة أعداد كبيرة من المسيحيين اللبنانيين إلى الغرب كان أيضاً من أسباب تلك الحرب الأهلية التي قُتل فيها أكثر من 140 ألف شخص، وأُصيب أكثر من 197 الف شخص، وفُقد أكثر من 17 ألف شخص[2]. وحدث التحول الحضري مع توسع بيروت وضواحيها[3]. ففي العام 1959 كان هناك 27.7 % من اللبنانيين كافة يعيشون في بيروت وضواحيها، إلا أن هذا الرقم ارتفع إلى أكثر من 50 % في عام 1975. وإذ أدى نمو بيروت إلى تكثيف التفاعلات بين الشيعة والسنّة والمسيحيين والدروز، فإنه عمل أيضاً على مضاعفة التنافس بين الجماعات وفي أوساطها من أجل الوصول للخدمات، والموارد، والإسكان والوظائف، والسلطة السياسية والاقتصادية. واستفادت الطبقة الوسطى والعليا في بيروت من النشاط الاقتصادي الكبير الذي حدث في تلك المدينة وبالقرب

(1) Ibid.

(2) Kanan Makiya, Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World (New York: W.W. Norton and Company, 1994, 305).

(3) Imad Salamey, The Government and Politics of Lebanon (Abingdon, UK: Routledge, 2014), 40.

منها. ومع ذلك، فإن الشيعة في لبنان، الذين ماتزال نسبة كبيرة منهم محرومة، وآخرون من الطبقة الدنيا، لم يستفيدوا من زيادة النشاط الاقتصادي. وشعر الشيعة وغيرهم من اللبنانيين المهمشين بتهميش متزايد. واشتدت المظالم الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية للبنان مع اتساع الفجوات بين الطبقات الاجتماعية والاقتصادية وفي أوساطها. وتفاقمت هذه المشاكل عبر إهمال الحكومات اللبنانية المتعاقبة للتنمية الريفية، حيث كان يعيش فيها الكثير من الشيعة، فيما عملت لصالح بيروت. وازداد استياء اللبنانيين، الذين كانوا يعيشون في المناطق الريفية، من الثروة والمكانة والامتيازات المتراكمة لسكان المدينة الذين كانوا يمتلكون امكانية الوصول إلى رأس المال والسلطة في بيروت. كانت هذه بعض العوامل التي أدت إلى الاستقطاب في اوساط الجماعات المختلفة وفيما بينها في لبنان[1].

كما أدى وجود الفلسطينيين في ذلك البلد إلى تفاقم التوترات والصراعات؛ إذْ هُجّر الفلسطينيين من أرض فلسطين منذ عشرينيات القرن المنصرم بسبب اليهود، الذين دعموا انشاء دولة يهودية، والتي باتت دولة إسرائيل الحديثة. وحصل اليهود الذين أيدوا إقامة دولة إسرائيل اليهودية في فلسطين على دعم بريطانيا والولايات المتحدة ودول قوية أخرى بمرور الوقت. وأعلنت إسرائيل استقلالها عام 1948. وقد كافح الفلسطينيون جميعهم تقريباً، ومعظمهم من المسلمين السنّة أو المسيحيين، كفاحاً مريراً ضد إنشاء إسرائيل لأن استيطان اليهود على أرض الفلسطينيين، وإسرائيل نفسها، تسبب بخسارة نسبة كبيرة من الفلسطينيين كل ما لديهم تقريباً، بما في ذلك منازلهم وممتلكاتهم وسُبل عيشهم، وفي بعض الحالات حياتهم.

تقع اسرائيل مباشرة إلى الجنوب من لبنان وتشترك معها في الحدود. ومع تهجير الفلسطينيين من ديارهم وممتلكاتهم خاضوا معارك وحروب مع اسرائيل، على أمل أن يتمكنوا بوصفهم فلسطينيين من انشاء دولتهم المستقلة باسم فلسطين. كان جنوب لبنان أحد المناطق التي استعملتها منظمة التحرير الفلسطينية والمنظمات المماثلة التي حاربت الإسرائيليين بوصفها قواعداً لعملياتها العسكرية ضد إسرائيل. وبعد حرب الأيام الستة عام 1967، والتي ضمت إسرائيل بنحور رئيس من جانب، ومصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا من جانب آخر، استولت إسرائيل على عدة مناطق بما في ذلك شبه جزيرة سيناء (والتي هي

(1) Ibid., 40.

جزء من مصر) ومرتفعات الجولان (التي هي جزء من سوريا وتحتلها اسرائيل)، وكذلك قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وكلها احتلتها اسرائيل بعد حرب الأيام الستة وهي تضم عدد كبير من السكان الفلسطينيين. بعد هذه الحرب وسلسلة الأحداث التي شهدتها الأردن قبل عام 1970 وخلاله، والذي كان قاعدة مهمة للعمليات العسكرية الفلسطينية، نقلت المنظمات العسكرية الفلسطينية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، قواعدها إلى لبنان، والتي اعتادت على شنّ الهجمات ضد اسرائيل. وبحلول الوقت الذي أسست فيه هذه المنظمات الفلسطينية قواعدها، ومعظمها في جنوب لبنان ابتداءً من حوالي عام 1970، كان هناك بالفعل ما يقرب من ثلاثمائة ألف لاجئ فلسطيني، كثير منهم من المسلمين السنّة، يعيشون في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان[1]. وتعيش نسبة عالية من اللاجئين الفلسطينيين القاطنين في لبنان في مخيمات اللاجئين في الجزء الجنوبي من ذلك البلد[2]. وكان للمقاتلين الفلسطينيين في جنوب لبنان حرية كبيرة في القيام بعملياتهم العسكرية ضد اسرائيل، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى اتفاق عام 1969 الذي أعطى فيه الحكومة اللبنانية الإشراف على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لمنظمة التحرير الفلسطينية مقابل تعهد المنظمة بالحصول على موافقة الحكومة اللبنانية على هجماتها للأراضي الاسرائيلية.

لم يمتثل المقاتلون الفلسطينيون في لبنان لهذا الشرط. فقد تكررت الهجمات الفلسطينية على إسرائيل، والرد الإسرائيلي على الفلسطينيين في مناسبات عديدة. وطال القصف الإسرائيلي القواعد الفلسطينية في جنوب لبنان الفلسطينيين والشيعة الذين يعيشون في جنوب لبنان. وغادر الآلاف من هؤلاء الشيعة منازلهم في جنوب لبنان وهاجروا إلى ضواحي بيروت، حيث عاش بعضهم في العشوائيات. وبات هؤلاء وغيرهم من الشيعة في لبنان محبطين بشدة من الحكومة اللبنانية، حيث رأوا أنها غير قادرة على حمايتهم من الفلسطينيين والاسرائيليين[3]. شعر بعض المسيحيين اللبنانيين بالتهديد من الوجود الفلسطيني في لبنان، لأنهم اعتقدوا انه نظراً لأن نسبة كبيرة من هؤلاء الفلسطينيين كانوا مسلمين فقد يقفون إلى جانب سنّة لبنان، وحتى الشيعة ضد المسيحيين «لزيادة قوة المسلمين السياسية الاقتصادية في لبنان على حساب المسيحيين». وعندما توصّل بعض السياسيين المسيحيين في لبنان إلى نتيجة

(1) Ibid., 40–41.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 389.

(3) Ibid.

مؤداها أن الحكومة والجيش اللبنانيين لا يستطيعان اتخاذ إجراء حاسم ضد الفلسطينيين، لذا قرروا أن يفعلوا ذلك بأنفسهم. وقام عددٌ كبير من المليشيات، خلال المدة التي سبقت اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، بما في ذلك المليشيات اللبنانية، والدروز، والسنّة، والشيعة، وكذلك فصائل المقاومة الفلسطينية، بشراء كميات كبيرة من الأسلحة، الأمر الذي جعل تلك المليشيات مدججة بالسلاح[1].

واندلعت شرارة أشعلت الحرب الأهلية اللبنانية في بيروت في 13 نيسان/أبريل عام 1975 عندما حدثت محاولة لاغتيال بيار الجميل، وهو مسيحي ماروني كان مؤسس حزب الكتائب اللبنانية على يد مسلحين ملثمين، أسفرت عن مقتل اثنين من الكتائب. واعتقد أفراد الكتائب أن هؤلاء القتلة فلسطينيون، وردوا في وقتٍ لاحق من اليوم نفسه باستهداف حافلة تقل ركاباً فلسطينيين مرّت عبر حي مسيحي، الأمر الذي أسفر عن مقتل ما يقرب من ستة وعشرين منهم[2]. وتسببت هذه الأحداث في معارك واسعة النطاق بين المليشيات المارونية ومنظمة التحرير الفلسطينية، استمرت حتى نهاية حزيران/يونيو 1975، ومهدت الطريق لما بات حرباً أهلية دامت خمسة عشر عاماً في لبنان[3]. وشارك خلال تلك الحرب أيضاً عدد كبير من المليشيات اللبنانية، والحكومة والجيش اللبناني، والعديد من الدول الأجنبية، مثل فرنسا، وإيران، وإسرائيل، وإيطاليا، وسوريا، والولايات المتحدة[4].

### انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية: اتفاق الطائف وما بعده

مع استمرار الحرب الأهلية في لبنان، ومع اقتراب أواخر ثمانينيات القرن الفائت، استمرت معارضة الجمهور اللبناني للحرب ودعم التسوية السلمية في الازدياد[5]. ومع ذلك استمرت النزاعات داخل الجماعات الدينية وفيما بينها في التصاعد وتضمنت زيادة أعمال الانتقام، في بعض الأحيان أعمال عنف لا معنى له. وكان هناك مواطنون لبنانيون وعدد كبير من

(1) Ibid., 391.

(2) Salamey, The Government and Politics of Lebanon, 41.

(3) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 391.

(4) Salamey, The Government and Politics of Lebanon, 41–47.

(5) Ibid., 54.

المنظمات الاجتماعية والثقافية والشعبية يشككون في الفصل بين المواطنين اللبنانيين والمناطق والمدن على أسس دينية. وأعرب هؤلاء اللبنانيون عن رغبتهم في الوحدة داخل لبنان وعارضوا علانية، كما بدا واضحاً من الاحتجاج المسيحي- الإسلامي الجماعي الذي نظمه العمال ضد الحرب، الذي حدث في بيروت عام 1987. واعتقد الكثير من اللبنانيين في تلك المرحلة من الحرب أن أياً من الجماعات المتحاربة لن تتمكن من تحقيق الغلبة على نحو حاسم في الحرب الأهلية وأن الخيار الناجع هو تسوية تضمن لبنان بوصفه دولة في ظل نظام ديمقراطي[1].

وشكّل اتفاق الطائف اتفاقاً مهماً، كان يهدف إلى انهاء الحرب الأهلية اللبنانية في 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1989 [2]. وبعد قرابة ثلاثة أسابيع من النقاش في الطائف، بالمملكة العربية السعودية، توصّل إلى هذا الاتفاق الاعضاء الـ 26 الباقون على قيد الحياة في البرلمان اللبناني، الذي أُنتخب عام 1972 وكانوا آخر البرلمانيين قبل الحرب الأهلية. واستند هذا الاتفاق إلى وثيقة أعدتها بنحو كبير اللجنة الثلاثية العربية المكونة من الجزائر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، بعد مشاورات مستفيضة مع مختلف القادة اللبنانيين وكذلك الحكومتين السورية والأمريكية. ووُقع اتفاق الطائف الذي أطلق عليه رسمياً «وثيقة الوفاق الوطني» من جانب الجماعات اللبنانية المتحاربة ف 22 تشرين الأول/أكتوبر عام 1989، وتمت المصادقة عليه في 4 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1989 برعاية الحكومتين السعودية والسورية، وقدّم أساساً مهماً لإنهاء الحرب الأهلية في لبنان والعودة في نهاية المطاف إلى قدر من الاستقرار السياسي[3]. وعند عودة أعضاء البرلمان اللبناني إلى لبنان صدقوا على اتفاق الطائف في 4 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1989، وانتخبوا رينيه معوض، وهو مسيحي ماروني، رئيسا ً في اليوم التالي[4]. وأُغتيل الرئيس معوض بعد سبعة عشر يوماً من تنصيبه، وأُنتخب الماروني إلياس الهراوي واستمر حتى عام 1998.

وفيما يلي بعض الطرق التي وفّر بها اتفاق الطائف الأساس لمستقبل لبنان السياسي:

1. أدخل في ديباجة الدستور المصادق عليه بنداً يؤكد أن لبنان هو الوطن النهائي لجميع

(1) Ibid.
(2) Ibid., 56.
(3) Ibid.
(4) Ibid., 57.

أبنائه، وأن لبنان بوصفه دولة عربية، وديمقراطية برلمانية تقوم على الفصل بين السلطات وإعلانات حقوق الإنسان[1].

2. أعاد توزيع العديد من الصلاحيات الرئاسية إلى مجلس النواب ومجلس الوزراء؛ إذْ فقد الرئيس المسيحي الماروني العديد من سلطاته الرئاسية واحتفظ بأدوار رمزية معينة. وحصل ذلك في ضوء حقيقة أن الشيعة والسنة شكّلوا نسبة أعلى بكثير مما كانوا عليه عند كتابة دستور لبنان السابق[2].

3. حاول إعادة توزيع المناصب العامة المهمة، بما في ذلك المناصب في البرلمان ومجلس الوزراء والمدراء العامين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين رفيعي المستوى إلى حدٍ ما بين المسلمين والمسيحيين[3].

4. اعترف بعدم الاستقرار المحتمل لقوانين لبنان ودستوره الذي استعمل الانتماءات الدينية للمواطنين اللبنانيين أساساً للتمثيل في الحكومة، ومن ثم فقد تطلب تشكيل لجنة وطنية لدراسة السبل البديلة لتمثيل اللبنانيين في الحكومة بما في ذلك البرلمان اللبناني[4].

5. تطلب اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتحرير الأراضي اللبنانية كافة من الاحتلال الاسرائيلي (في جنوب لبنان في المقام الأول)، وبسط سيادة الدولة اللبنانية على الأراضي كافة، ونشر الجيش اللبناني في المنطقة الحدودية المحاذية لإسرائيل. كما طالب ببذل جهود لتعزيز تواجد قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان من أجل ضمان الانسحاب الاسرائيلي من تلك المنطقة وإتاحة الفرصة لعودة الأمن والاستقرار إلى منطقة الحدود الاسرائيلية اللبنانية. كانت هذه الشروط رداً على حقيقة أن الجنود الإسرائيليين كانوا يحتلون جزءاً كبيراً من جنوب لبنان منذ أن اجتاحت إسرائيل لبنان عام 1982 [5].

(1) The Taif Agreement, I. General Principles, website of Permanent Missions to the United Nations,https://www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_english_version.pdf. (accessed March 5, 2018). That document has no page numbers. See also Salamey, The Government and Politics of Lebanon, 57.

(2) The Taif Agreement, II. Political Reforms, A. Chamber of Deputies, B. President of Republic.

(3) Ibid., II. Political Reforms, A. Chamber of Deputies.

(4) Ibid., II. Political Reforms, G. Abolition of Political Sectarianism.

(5) Ibid., G. Information, Liberating Lebanon from the Israeli Occupation.

6. أعطى الحكومة السورية وجيشها وضع الوصاية داخل لبنان لمدة غير محددة. كما منح الإذن بحكم الأمر الواقع للقوات العسكرية السورية بالبقاء في لبنان لمدة غير محددة[1].

رفض رئيس الوزراء بالإنابة والعسكري اللبناني العماد ميشال عون، وهو مسيحي ماروني، قبول اتفاق الطائف وندد بانتخاب رينيه معوض رئيساً للبنان. إن أحد اعتراضات عون على اتفاق الطائف يتعلق بالسلطة التي منحها للحكومة والجيش السوريين في لبنان[2]. وشنّ عون ابتداءً من عام 1989 ما أصبح حرب تحرير استمرت عامين ضد الجيش السوري في البنان على أمل إخراج سوريا بالكامل من ذلك البلد. وبعد سلسلة من المعارك الطويلة والدامية التي أودت بحياة أكثر من ألف مدني وشارك فيها لبنانيون مسلمون ومسيحيون بالإضافة إلى الجيش السوري، انتهى هذا الجزء من الحرب الأهلية اللبنانية في تشرين الأول/أكتوبر 1990 بلجوء عون إلى سفارة فرنسا في لبنان، عندما سيطر الجيش السوري على بيروت[3]. ثم نُفي عون وأسرته إلى فرنسا[4]. وعاد عون إلى لبنان في عام 2005 بعد انسحاب سوريا منه[5]. ومهّد اتفاق الطائف ورحيل عون والسلام النسبي بين المليشيات اللبنانية وعوامل أخرى المسرح لعملية اعادة بناء لبنان بعد الحرب[6].

## حركة الأمل والحرب الأهلية اللبنانية

زعم موسى الصدر، زعيم حركة أمل الشيعية في لبنان، في السبعينات من القرن الفائت أنه يدعم حركة المقاومة الفلسطينية، لكن علاقاته مع منظمة التحرير الفلسطينية كانت متوترة وغير مستقرة في أحسن الأحول[7]. فقد انتقد الصدر السنّة اللبنانيين الذين دعموا

(1) Ibid., G. Information, LebaneseSyrian Relations.

(2) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 396–397.

(3) Ibid.

(4) Associated Press, «Aoun Family Goes to France,» The Journal Times, October 20, 1990, http://journaltimes.com/news/national/aounfamilygoestofrance/article_6f46006e89db59dba1b3c204ef0cb6f1.html (accessed March 6,2018).

(5) Marius Deeb, «The Christians of Lebanon: Surviving Amidst Chaos» in The Future of Religious Minorities in the Middle East, ed. John Eibner (Lanham, Maryland: Lexington Books, 2018), 187.

(6) Cleveland and Bunton, A History of the Modern Middle East, 6th ed., 397–398.

(7) Norton, Amal and the Shi`a, 43.

الفلسطينيين، خلال الاشتباكات التي دارت عام 1973 بين مقاتلي المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان والجيش اللبناني، لاعتقاده أن هؤلاء السُنّة يساهمون في الانقسامات الدينية داخل لبنان. وربما كان الصدر يعتقد أن تحالفاً بين المسلمين السنّة اللبنانيين والفلسطينيين، ومعظمهم من السنّة، يمكن أن يضرّ بالشيعة في لبنان، لأن هؤلاء السنّة كان من الممكن أن يتحالفوا ضدهم. وإذ انتقد موسى الصدر بشدة الحكومة اللبنانية لفشلها في الدفاع عن جنوب لبنان والشيعة الذين يعيشون هناك، فقد انتقد في الوقت نفسه منظمة التحرير الفلسطينية لقصفها إسرائيل من جنوب لبنان وإثارتها الانتقام الإسرائيلي ضد الجنوب نتيجة لذلك[1]. صحيح ان الصدر قد أعرب في كثير من الأحيان عن تعاطفه مع قضية الفلسطينيين، إلا أنه لم يكن مستعداً لدعم أفعالهم التي تعرض المواطنين اللبنانيين، ولاسيما الشيعة في جنوب لبنان، لمزيد من المعاناة.

وعلى سبيل التذكير، فقد أقرّ مجلس النواب اللبناني في العام 1967 قانوناً صوّت لصالحه النواب الشيعة التسعة جميعهم خلا واحداً- لإنشاء مجلس شيعي أعلى والذي من شأنه أن يوفر لأول مرة هيأة تمثيلية في لبنان تكون مستقلة عن السنّة[2]. أدى انشاء هذا المجلس، الذي كُلّف ببلورة المطالب الشيعية المتزايدة داخل النظام السياسي، إلى إدخال عامل جديد ومهم في أنظمة السلطة السياسية في لبنان. وظهر المجلس الشيعي الأعلى إلى حيّز الوجود في 18 آيار/مايو عام 1969، وأُنتخب موسى الصدر رئيساً له لمدة ست سنوات. وكان انتخابه لهذا المنصب تأكيداً مهماً لمكانته بوصفه: 1. رجل دين شيعي بارز في لبنان. 2. أحد أبرز القادة السياسيين في المجتمع الشيعي في ذلك البلد.

إن مكانة الصدر في هذا المجتمع جديرةٌ بالملاحظة بوجه خاص ولاسيما في ضوء حقيقة أنه وُلد في إيران وليس لبنان. وأعرب المجلس الشيعي الأعلى عن مطالبه فيما يتصل بالمجالات الدينية والسياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع اللبناني. وتضمنت هذه المطالب تحسين تدابير الدفاع العسكري عن جنوب لبنان، وكذلك الحصول على أموال التنمية، ودعم بناء المدارس والمستشفيات وتحسينها، وزيادة عدد الشيعة في المناصب الحكومية العليا[3].

(1) Ibid.

(2) Ibid., 44.

(3) Ibid.

لقد استفاد الصدر من منصبه الجديد. وقام في ربيع عام 1970، بعد غارة إسرائيلية مدمرة بنحو خاص على الفلسطينيين في جنوب لبنان، بتنظيم إضراب عمالي عام للاحتجاج على ما يعتقد أنه الإهمال الذي أظهرته الحكومة اللبنانية فيما يتعلق بجنوب لبنان والمخاطر التي تهدده. كما أراد الصدر أن يُظهر الإضراب العمالي للحكومة اللبنانية ضعف جنوب لبنان فيما يتصل بتهديد إسرائيل[1]. وانتقد الصدر الحكومة اللبنانية لعملها بوصفها وكالة إغاثية فحسب، فهي قدّمت المساعدة للمواطنين اللبنانيين في جنوب لبنان بخيام الإغاثة بعد أن تضرر اللبنانيون، ومعظمهم من الشيعة، من الهجمات عوضاً عن حماية الأمن فيما يتصل بحدود لبنان. وبعد أسبوع من الإضراب العمالي، الذي نظّمه الصدر، استجابت الحكومة اللبنانية بإنشاء مجلس الجنوب (في إشارة إلى جنوب لبنان)، الذي حصل على استثمارات مالية كبيرة، وكُلّف بدعم التنمية الاقتصادية في تلك المنطقة. ولسوء الحظ بات هذا المجلس مكاناً للفساد. ففي الوقت الذي كان فيه الصدر شخصية مهمة في تشكيل ذلك المجلس، إلا ان المنافس السياسي الرئيس للصدر كمال الأسعد، وهو سياسي شيعي من جنوب لبنان، قد هيّمن على عمل المجلس. وعلى الرغم من ذلك، فإن اضراب الصدر العمالي ورد الحكومة اللبنانية عليه يجسد النفوذ السياسي المتزايد للشيعة اللبنانيين في الحياة السياسية للبنان. وبدا من الواضح أنهم لم يعودوا أقلية هادئة نسبياً. وعوضاً عن ذلك، في ظل قيادة الصدر، كان الشيعة ينظمون أنفسهم ويجعلون أصواتهم مسموعة سياسياً واقتصادياً[2].

ومع تزايد عجز الحكومة اللبنانية عن حماية مواطنيها، ولاسيما في جنوب لبنان ابتداءً من أوائل سبعينيات القرن المنصرم، بدأ الصدر في التأكيد على الكفاح المسلح في جهوده لاستنهاض الشيعة في لبنان[3]. وفي أعقاب حرب تشرين الأول/أكتوبر عام 1973 (التي شاركت فيها إسرائيل من جهة، ومصر والعراق والأردن والمغرب وسوريا وبعض الدول العربية الأخرى من جهة أخرى) أعلن الصدر أنه لا بديل لشيعة لبنان سوى الثورة والسلاح[4]. وفي واحدة من أشهر خطابات الصدر، التي ألقاها في 17 آذار/مارس عام 1974 في مدينة بعلبك، انتقد

(1) Ibid., 45.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 46.

(4) Ibid.

الحكومة اللبنانية مجدداً لفشلها في تلبية الاحتياجات الأساسية لمواطنيها، ولاسيما الشيعة[1]. وصرّح الصدر واقفاً أمام ما يُقدّر بخمسة وسبعين ألف شخص كثيرٌ منهم مسلحون، ان بعلبك ماتزال فيها مدرسة حكومية واحدة والتي أُسست عندما كان لبنان في ظل الانتداب الاستعماري الفرنسي. وذكر أن التعليم هو بداية طريق الحياة، مستفهماً عن سبب قيام الحكومة اللبنانية بوضع عقبات كأداء على هذا الطريق. وهاجم الحكومة لعدم فاعليتها في تعزيز التنمية الاقتصادية وحماية مصادر المياه في لبنان.

وذكّر جمهوره بأن الآلاف من اللبنانيين، ولاسيما الشيعة، في أنحاء البلاد كافة محرومون من بطاقات الهوية الوطنية، ونتيجة لذلك، لم يتمكنوا من الحصول على الخدمات الحكومية ومُنعوا من التصويت. وأعلن الصدر أن السلاح هو أمر بالغ الأهمية للدفاع عن النفس لدى الشيعة، وطلب من الجميع الانضمام إليه في القَسَم لاستعادة حقوقهم بوصفهم مواطنين لبنانيين أو مواجهة الاستشهاد، كالشيعة، في محاولاتهم للقيام بذلك. واعتقد الصدر أن خياره الوحيد الممكن هو الدعوة لثورة مسلحة، حيث ان إهمال الحكومة اللبنانية للشيعة، في رأيه، كان مستفحلاً، وفي غضون ذلك كان البعثيون والشيوعيون قادرون على كسب دعم متزايد في أوساط الشيعة في لبنان. كما اعتقد الصدر ان نهجه السابق المنضبط لم يكن بالفاعلية التي كان يأملها.

لذا أطلق خلال مسيرة آذار/مارس حركته الجماهيرية الشعبية المسماة «حركة المحرومين» والتي باتت فيما بعد حركة أمل وحزباً سياسياً[2]. ووعد الصدر بأنه سيعمل داخل هذه الحركة بلا هوادة حتى تعالج الحكومة الاحتياجات الأمنية والمظالم الاجتماعية للمحرومين ولاسيما الشيعة في لبنان[3]. حتى أن الصدر حذّر من انه سيدعو أعضاء حركة المحرومين لمهاجمة قصور القادة الأقوياء في لبنان واحتلالها إذا لم يتم تلبية احتياجات الشعب اللبناني المظلوم على نحو كاف من جانب الحكومة[4].

وقد مهّدت قدرة موسى الصدر على حشد إخوانه الشيعة قبل الحرب الأهلية في لبنان المسرح لمزيد من الأعمال السياسية والعسكرية والدينية لشيعة لبنان أثناء تلك الحرب

(1) Ibid., 47.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 47–48.

وبعدها[1]. وفي الوقت نفسه فقد قاد الصدر خلال حياته شريحة من الشيعة في لبنان وليس كلهم؛ إذْ اجتذبت قوى اخرى أعداداً كبيرة من الشيعة، مثل أحزاب ومليشيات مختلفة خلال المراحل الأولى من الحرب الأهلية اللبنانية وما بات في نهاية المطاف حزب الله الشيعي، بعد تأسيسه في العام 1983 تقريباً. وحمل الشيعة، إبان تلك المرحلة، السلاح تحت راية تلك الجماعات الأخرى أكثر مما فعلوا تحت راية حركة أمل[2]. وعانى الشيعة خلال الحرب الأهلية في لبنان، إلى حدٍ كبير، خسائر أكثر من أي جماعة دينية أخرى في لبنان[3]. لقد أدى عمل موسى الصدر في سبيل تعزيز قوة الشيعة في لبنان، جنباً إلى جنب مع عمل حزب الله والقوى الفتاكة المنخرطة في الحرب الأهلية اللبنانية، أدواراً مهمة في تقليل تأثير الزعامة اللبنانية. ففي جلسة خاصة صرح الصدر أنه لا يحب العنف وأنه لم يسمع قط إطلاق عيار ناري بدافع غضب حتى وصل إلى لبنان. وعدّ الكلمات والرموز وسيلته الأساسية للتعبير عن رسالته. صحيح ان الحرب الأهلية في لبنان أعاقت الصدر عن تحقيق بعض أهدافه، إلا أن اختفائه عام 1978 أعاد الالتزام بجهوده السابقة.

وقد عززت ثلاثة أحداث، وقعت بين آذار/مارس 1978 وكانون الثاني/يناير 1979 التحشيد السياسي لحركة أمل وتأثيرها (لم يعد يُستعمل اسم المحرومين). الأول، شنّ إسرائيل في آذار/مارس 1978 غزواً كبيراً لجنوب لبنان، أُطلق عليه عملية الليطاني، والتي كان أحد أهدافها تدمير قوات المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان أو إضعافها. الثاني، اختفاء موسى الصدر في زيارة إلى ليبيا في آب/أغسطس عام 1978. الثالث، الإطاحة بملك إيران محمد رضا بهلوي في العام 1979 نتيجة الثورة الإسلامية الإيرانية.

## إسرائيل وعملية الليطاني

كان أحد أهداف عملية الليطاني الإسرائيلية هو طرد المقاتلين الفلسطينيين، الذين كانوا يقصفون إسرائيل من جنوب لبنان، إلى أقصى الشمال ومن ثم على مسافة أكبر من الحدود

(1) Ibid., 48.

(2) Stanford University, Mapping Militant Organizations, «Hezbollah,» Updated: August 5,2016, http://web.stanford.edu/group/mappingmilitants/cgibin/groups/view/81?highlight=hezbollah (accessed March 7, 2018).

(3) Norton, Amal and the Shi`a, 49.

اللبنانية الاسرائيلية. وقد أظهرت هذه العملية العسكرية، التي أودت بحياة ما يقرب من ألف شخص في جنوب لبنان ودمرت عدداً كبيراً من المنازل في ذلك الجزء من البلد، الخراب الذي كان الإسرائيليون على استعداد لإحداثه على الشيعة وغير الشيعة المقيمين في تلك المنطقة وعلى الفلسطينيين بسبب الوجود الفلسطيني المسلح هناك. وكانت الأعمال العدوانية الإسرائيلية في تلك العمليات العسكرية وغيرها في لبنان ايذاناً ببدء بحملة عسكرية إسرائيلية متسارعة حاولت خلق عداء من جانب الشيعة من جنوب لبنان ضد الفلسطينيين الذين كانوا بين ظهرانيهم[1]؛ إذْ انخرط الجيش الإسرائيلي أثناء عملية الليطاني وبعدها في سلسلة من طويلة من الهجمات في جنوب لبنان، والتي عملت على إبقاء منظمة التحرير وأنصارها في موقع دفاعي على نحو مستمر عبر هجمات جوية وغارات برية وعمليات خطف وتفجير للمنازل لا هوادة فيها[2].

ومن نتائج الهجمات الإسرائيلية على جنوب لبنان أنها ذكّرت اللبنانيين الذين يعيشون هناك بأن استمرار الوجود الفلسطيني في تلك المنطقة قد يحول دون إنهاء الحملة العسكرية الإسرائيلية[3]. وعندما انخرط الجيش الإسرائيلي في غارات، وفّرت مليشيا أمل، بمفردها وبالتعاون مع المليشيات الشيعية غير الرسمية في جنوب لبنان، قدراً يسيراً من الحماية للبنانيين في ذلك الجزء من البلاد. وقد عززت هذه الجهود من الدعم الشيعي لحركة الأمل[4]. وفي الوقت نفسه، زادت الغارات الإسرائيلية، ومشاعر الخطر حيال تلك الغارات التي شعر بها اللبنانيون والمسيحيون وغيرهم ممن يعيشون في جنوب لبنان، من المشاعر السلبية لدى اللبنانيين حيال الحركة [5]. ومع تزايد مشاعر الاغتراب لدى هؤلاء الشيعة حيال الفلسطينيين ومع شعور الشيعة بتهديد أكبر من الغارات الاسرائيلية، حاولت حركة أمل ان تضع نفسها في موضع يوفر الأمن لهؤلاء الشيعة[6].

(1) Ibid.
(2) Ibid., 49–50.
(3) Ibid., 50.
(4) Ibid.
(5) Ibid., 51.
(6) Ibid.

## اختفاء موسى الصدر

دشّن اختفاء موسى الصدر المجموعة الثانية من الأحداث التي عززت على نحو غير متوقع ومؤسف من وضع حركة أمل[1]؛ إذْ اختفى الصدر في ظروف غامضة بعد وصوله إلى ليبيا في 25 آب/أغسطس 1978 ومصيره مجهول. ويعتقد معظم قادة حركة أمل أن الزعيم الليبي السابق معمر القذافي قد أدى دوراً مهماً في اختفاء الصدر؛ إذْ وصل موسى الصدر برفقة اثنين من مساعديه إلى ليبيا في زيارة غير محددة المدة والغرض. وأشار أحد المقربين من الصدر إلى أن الزيارة جاءت استجابة لدعوة من القذافي، كانت ستمكنهم من مناقشة عودة السلام في لبنان والعمل على تحقيق هذا الهدف. وتبعاً لإحدى الروايات، فقد قرر الصدر مغادرة ليبيا في 31 آب/أغسطس عام 1978. والتقى الصدر أثناء زيارته برئيس مكتب العلاقات الخارجية الليبي، والقذافي على الأرجح، الذي قال أن الصدر ورفاقه غادروا ليبيا على متن رحلة تجارية إلى روما بإيطاليا. وينفي أتباع الصدر هذه الرواية ويقولون ان الصدر لم يغادر ليبيا البتّة[2]. وأثبت هذا النفي تحقيق إيطالي رسمي. وصرح أحد كبار مساعدي الصدر، الذي حثّه على عدم الذهاب إلى ليبيا، أن الحكومة أرسلت ثلاثة أشخاص، متنكرين في زي الصدر ورفاقه، مع امتعتهم إلى روما. وإذ يفترض معظم المراقبين أن الصدر قد مات. إلا ان هناك فرضيات أخرى بشأن اختفائه[3].

وعلى أية حال، ففي الوقت الذي ما يزال فيه لغز مصير الصدر بدون حل، إلا أن اختفائه كان ذا أهمية رمزية كبيرة لأعضاء حركة أمل والشيعة الآخرين في لبنان؛ إذْ يعد شهيداً في نظرهم، وتظهر صوره في المناطق الشيعية في أنحاء لبنان كافة. ويجد أعضاء حركة أمل الشيعة في اختفاء الصدر أنهم فقدوا رمزاً ذو قدرة على الإقناع وشخصية دينية أصيلة، عبّرت عن سخطهم إزاء الصعاب التي عانوا منها في لبنان وفي أماكن أخرى[4]. ويشبه الشيعة في حركة أمل اختفاء الصدر باختفاء الإمام الشيعي الثاني عشر (المعروف أيضاً باسم «الإمام الغائب»)، الذي، على وفق معتقدات الشيعة، اختبأ [غاب] في القرن التاسع وما يزال حياً بمعجزة وسيظهر مرة أخرى في البلاد لقيادة الشيعة في معركة نهاية العالم ضد قوى الشر،

(1) Ibid., 52.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 53–55.

(4) Ibid., 55–56.

وتطهير الإسلام، واعادة السلام والعدالة إلى العالم[1]. وبهذه الروح يقيم أعضاء أمل احتفالات دينية وسياسية في 31 آب/أغسطس من كل عام لإحياء ذكرى يوم اختفاء موسى الصدر. وتشكل هذه الاحتفالات بعض الطرق التي واصلت بها حركة أمل حشدها الديني والسياسي بحزم في سياق الإسلام الشيعي[2]. وكما ذكر أحد أعضاء حركة أمل، ان اختفاء الصدر كان مؤسفاً، وقد يكون أحد أهم الأحداث في تاريخ تلك الحركة[3].

## الثورة الإسلامية الإيرانية: حركة أمل وصعود حزب الله

لقد كان للثورة الإسلامية الإيرانية تأثير عميق على الشيعة في لبنان؛ إذْ كانت الإطاحة بمحمد رضا بهلوي في عام 1979 أنموذجاً مهماً، حيث أظهرت أن رجال الدين الشيعة الملتزمين والمنظمين جيداً يمكنهم أن ينجحوا في عزل الحكومة في مواجهة القهر والظلم. كما أعرب بعض الشيعة في لبنان عن أملهم في أن تكون الحكومة الإسلامية الشيعية في إيران مصدراً للدعم الديني والسياسي والمالي، وهو حصل بالفعل. فعلى مدى عقود كان هناك تبادل كبير للأفكار بين الشيعة اللبنانيين والإيرانيين، الذين درسوا في المدارس الدينية شيعية في مدن مثل النجف وقم[4]. مكّنت هذه العلاقات والأجواء التعاونية التي جرت، بعض أعضاء حركة أمل من أداء أدوار في الثورة الإسلامية الإيرانية فيما تأثر بعض أعضاء حركة أمل بأفكار وأفعال نظرائهم الإيرانيين[5]. وتلقى عدد من الإيرانيين، بمن فيهم أحمد نجل آية الله الخميني، وصهره صادق الطباطبائي، تدريبات في لبنان تحت رعاية حركة أمل[6]. كانت أيديولوجية موسى الصدر وحركة أمل الدينية والسياسية، واستنهاضها لشيعة لبنان، وعلاقات حركة أمل مع إيران من العوامل التي وفّرت الأساس لظهور حزب الله، وهو أحد أكبر الأحزاب السياسية والمنظمات العسكرية الشيعية في لبنان.

---

(1) Allamah Sayyid Muhammad Husayn Tabatabai, Shi`ite Islam, trans. Seyyed Hossein Nasr (Albany, New York: State University of New York Press, 1977), 212.

(2) Anja Peleikis, Lebanese in Motion: Gender and the Making of a Translocal Village, (Piscataway, New Jersey: Transaction Publishers, 2003), 118.

(3) Norton, Amal and the Shi`a, 56.

(4) Laurence Louër, Shiism and Politics in the Middle East, trans. John King. (London: Hurst, 2012), 7–10.

(5) Norton, Amal and the Shi`a, 56.

(6) Ibid., 56–57.

وتعود أصول نشأة حزب الله، في جانبٍ منها، إلى الغزو الإسرائيلي واسع النطاق للبنان، الذي بدأ في 5 حزيران/يونيو عام 1982، بعد سبع سنوات من بدء الحرب الأهلية في لبنان[1]. وكان أحد أهم أهداف إسرائيل في هذا الغزو هو أملها في تدمير منظمة التحرير الفلسطينية بالكامل، والتي كانت تستعمل بيروت مقراً لها ولبنان قاعدةً لهجماتها ضد إسرائيل[2]. كما أعرب أرييل شارون، وزير الدفاع الإسرائيلي في ذلك الوقت، عن أمله في أن يؤدي الغزو الإسرائيلي إلى تشكيل حكومة في لبنان ترحب بإقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل، وهو ما حققته إسرائيل ومصر في عام 1978 عبر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد[3].

وبحلول عام 1982 كان هناك من الشباب الشيعة في لبنان من أراد محاكاة الثورة الإيرانية في بلدهم. ودفعهم الغزو الإسرائيلي أكثر صوب هذا الاتجاه، الأمر الذي أسس بعض الظروف لتأسيس حزب الله ونموه[4]. يشير أعضاء قياديون في حزب الله إلى العام 1982 على أنه العام الذي أُسس فيه التنظيم، وازداد نشاطه خلال ذلك العقد[5]. ان اللبنانيين الذين شكلوا الرعيل الأول لما سيصبح حزب الله مثل راغب حرب، الذي كان له دور قيادي مهم في السنوات الأولى لهذا التنظيم، وصبحي الطفيلي الذي أصبح فيما بعد السكرتير العام الأول للمنظمة، والسيد عباس الموسوي الذي أصبح أمينها العام الثاني، والسيد حسن نصر الله، الذي أصبح الشخص الثالث في هذا المنصب، كانوا جميعاً في العشرينات أو الثلاثينات من العمر في منتصف الثمانينات من القرن المنصرم، وكانوا في الأصل من مناطق شيعية في جنوب لبنان أو سهل البقاع. وإذ دعمت إيران وسوريا هؤلاء الثوار الشيعة، إلا أن الدور القيادي كان لإيران. فقد شكّل انشاء حزب الله، بالنسبة لإيران، هدفاً أولياً لتحقيق هدف مهم، وهو أن المسؤولين الإيرانيين رفيعي المستوى في الجمهورية الإسلامية أرادوا نشر الثورة الإسلامية الإيرانية. ورغب مسؤولو الحكومة السورية

(1) Augustus Richard Norton, Hezbollah: A Short History (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2007), 32.

(2) Norton, Hezbollah, 32–33. See also Hemda BenYehuda and Shmuel Sandler, The ArabIsraeli Conflict Transformed: Fifty Years of Interstate and Ethnic Crises (State University of New York Press, 2002), 133–134.

(3) Norton, Hezbollah, 33.

(4) Ibid., 33–34.

(5) Ibid., 34.

أن يكون حزب الله وسيلة يمكن لسوريا من خلالها الحفاظ على تحالفها مع إيران وكسب النفوذ لضرب كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وكلاهما يعد سوريا معادية لمصالح إسرائيل. كما أرادت الحكومة السورية، في الوقت نفسه، الحفاظ على بعض النفوذ فيما يتعلق بحركة أمل[1].

وعلى الرغم من صلات حزب الله بسوريا، خلال معظم ثمانينيات القرن الفائت، إلا أن ايديولوجيته كانت مشابهة لأيديولوجية جمهورية إيران الإسلامية[2]؛ إذْ عبرت رسالة حزب الله المفتوحة الموجهة إلى «المضطهدين في لبنان والعالم»، والتي نُشرت في 16 شباط/فبراير عام 1985 عن بعض الجوانب الحاسمة لهذه الأيديولوجية الثورية الشيعية[3]. تؤكد تلك الوثيقة أن الثورة الإسلامية الإيرانية كانت مصدر إلهام للعمل والدليل على أن الشيعة يمكن أن يغيروا المجتمعات عندما يجتمع المؤمنون تحت راية الإسلام الشيعي ويعملون على كسر قمع الحكومات الاستبدادية[4]. وإذ تؤكد الرسالة المفتوحة على تفوق الإسلام الشيعي على وجهات النظر الأخرى، فإنها تنتقد الأيديولوجيات الغربية وتعلن انها لا تستطيع الاستجابة لتطلعات البشر أو إنقاذهم من الجهل[5]. وتبعاً للرسالة المفتوحة، فإن الإسلام الشيعي هو الجواب، الذي يمكنه أن يجلب التجديد والتقدم والابداع للبشر[6]. وتنتقد الرسالة المفتوحة الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد السوفيتي على توسعهم وهجماتهم ضد المسلمين.

أضف إلى ذلك، فإن علمانية الديمقراطيات على النمط الغربي الرأسمالي من ناحية، والشيوعية من ناحية أخرى تشكل خطراً جسيماً على المسلمين كافة[7]. وعلى وفق الرسالة المفتوحة فإن حزب الله يُقدّم نفسه بوصفه قوةً تقاتل ضد الولايات المتحدة

(1) Ibid.

(2) Ibid., 35–36,

(3) Hezbollah, «Text of Open Letter Addressed by Hizb Allah [Hezbollah] to the Downtrodden in Lebanon and in the World,» February 16, 1985, trans. Augustus Richard Norton, in Norton, Amal and the Shi`a, 167–187.

(4) Hezbollah, «Text of Open Letter,» 183–184.

(5) Ibid., 184.

(6) Ibid.

(7) Ibid., 178.

وإسرائيل والاتحاد السوفيتي، وكل تلك الدول قامت بقمع أعدادٍ كبيرة من الناس في مناطق نفوذهم الاستعماري[1]. ولم تجب الرسالة المفتوحة على السؤال المتصل بالأهداف السياسية لحزب الله في لبنان[2]؛ إذْ تنصّ الرسالة، على نحوٍ غامض إلى حدٍ ما، على أنه عندما يتحرر لبنان من الهيمنة الخارجية والداخلية، سيكون اللبنانيون قادرين على تقرير مصيرهم، وإذا اختاروا بحرية، فسيختارون الإسلام. ولا توضح الرسالة ما إذا كان الهدف الديني والسياسي لحزب الله يتضمن اقامة جمهورية إسلامية شبيهة بجمهورية إيران[3].

ويُعتقد أن حزب الله، حتى قبل نشر هذه الرسالة المفتوحة، قد شارك في سلسلة من الهجمات والاختطاف في محاولاته لتحقيق بعض أهدافه، والتي تضمنت طرد الجنود الأمريكيين من لبنان وإطلاق سراح السجناء الشيعة في نهاية المطاف من السجون الإسرائيلية والكويتية. ففي 18 نيسان/أبريل عام 1983 اقتحم مسلح يُعتقد انه من حزب الله وكان يقود شاحنة محملة بالمتفجرات السفارة الأمريكية في بيروت حيث انفجرت الشاحنة، وقُتل 63 شخصاً، بينهم 17 أمريكياً، ثمانية منهم كانوا موظفين في وكالة المخابرات المركزية الأمريكية[4]. وقد كان لهذا الهجوم عدة أهداف، أحدها التسبب في انسحاب قوات مشاة البحرية الأمريكية، الذين هبطوا في بيروت، في آب/أغسطس عام 1982. وكان لهم من بين أهداف أخرى، الحفاظ على الأمن في مطار بيروت الدولي[5]. ومع وضع هدف مماثل في الحسبان، قاد مسلح يُعتقد أنه عضو في حزب الله شاحنة محملة بالمتفجرات في ثكنة مشاة البحرية الأمريكية في مطار بيروت الدولي في 23 تشرين الأول/أكتوبر عام 1983. وقُتل مائتان وواحد وأربعون من مشاة البحرية الأمريكية وجُرح

(1) Ibid., 173.

(2) Norton, Hezbollah, 39.

(3) Ibid.

(4) «Terrorist Attacks on Americans: 1979–1988; April 18, 1983: Bombing of U.S. Embassy in Beirut» Frontline, PBS (Public Broadcasting Service in the United States) https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/etc/cron.html#12.12.1983 (accessed March 10,2018).

(5) W. Eugene March, Israel and the Politics of Land: A Theological Case Study (Louisville, Kentucky: Westminster/John Knox Press, 1994), 38. See also Rod Paschall, «Lebanon, U.S. Military Involvement In,» in The Oxford Companion to American Military History, ed. John Whiteclay Chambers II (Oxford, UK: Oxford University Press, 1999), 387.

أكثر من مائة أخرين[1]. ونتيجة لهذه الهجمات، إلى حدٍ ما، انسحبت قوات المشاة البحرية الأمريكية من لبنان، وحصل ذلك الانسحاب في 26 شباط/فبراير عام 1984. وأعلنت الولايات المتحدة في آذار/مارس من ذلك العام أنها ستتخلى عن عملها في الجهد الأمني متعدد الجنسيات في لبنان[2].

وخلال الحرب الأهلية اللبنانية قام حزب الله والجماعات المرتبطة به باختطاف أجانب واحتجازهم بوصفهم رهائناً لمدة سبع سنوات[3]. وكان أحد الأسباب العديدة لعمليات الخطف هو استعمال الرهائن بوصفها وسيلة ضغط لإطلاق سراح الشيعة المحتجزين على نحو غير قانوني، من وجهة نظر حزب الله، في السجون الاسرائيلية والكويتية؛ إذْ سجنت الحكومة الاسرائيلية الشيعة الذين شاركوا في هجمات ضد الإسرائيليين[4]. فيما سجنت الحكومة الكويتية الشيعة الذين اعتقدت أنهم متعاطفون مع الثورة الإسلامية الإيرانية وربما حاولوا القيام بثورة شيعية في ذلك البلد[5]. اعتقد خاطفو حزب الله انه عبر خطف الأمريكيين وغيرهم من الغربيين، ومعظمهم في لبنان، يمكنهم التفاوض مع الولايات المتحدة، التي ستستعمل نفوذها مع دول مثل إسرائيل والكويت، للإفراج عن الأسرى المحتجزين في تلك الدول، بإزاء الرهائن الذين احتجزهم حزب الله والجماعات المرتبطة به[6]. وقد حقق حزب الله بعض النجاح في تحقيق أهدافه، وأطلقت إسرائيل في ذلك الوقت تدريجياً سراح الأسرى الشيعة الذين كانت تحتجزهم. وبحلول كانون الأول/ديسمبر عام 1991 أطلق حزب الله آخر الرهائن بإزاء إطلاق إسرائيل سراح الشيعة المسجونين[7]. وعبر سلسلة من الأحداث التي تتصل، إلى حدٍ ما بغزو العراق للكويت في

(1) «Terrorist Attacks on Americans: 1979–1988; October 23, 1983: Bombing of Marine Barracks in Beirut,» Frontline, PBS (Public Broadcasting Service in the United States)https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/etc/cron.html#12.12.1983 (accessed March 10, 2018).

(2) Rod Paschall, «Lebanon, U.S. Military Involvement In,» 387.

(3) Norton, Hezbollah, 41.

(4) Alireza Jafarzadeh, The Iran Threat: President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis (New York: Palgrave Macmillan, 2008), 71.

(5) Christin Marschall, Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami (London, UK: Routledge Curzon, 2003), 218, n. 77.

(6) Norton, Hezbollah, 41–42.

(7) Karen A. Feste, Terminate Terrorism: Framing, Gaming, and Negotiating Conflicts (Abingdon,

آب/أغسطس عام 1990، أُفرج عن ستة عشر من الشيعة محتجزين في السجون الكويتية بعد مدة وجيزة نسبياً من ذلك الغزو[1].

حدثٌ آخر، شارك فيه حزب الله وأدى دوراً في إطلاق سراح شيعة من السجون الإسرائيلية، كان اختطاف طائرة تابعة لشركة تي دبليو اي (TWA) الرحلة رقم 847 من أثينا، اليونان، إلى روما، إيطاليا، بعد وقت قصير من إقلاعها من أثينا، في صباح يوم 14 حزيران/يونيو عام 1985. كانت شركة الطيران مملوكة لأمريكا، وهو أمر مهم لأن أهداف الخاطفين كان إرسال رسالة معادية لأمريكا من خلال ذلك. فقد طالب الخاطفون، من بين مطالب أخرى، بالإفراج عن 766 شيعياً مسلماً من السجون الإسرائيلية[2]. وقد شارك بعض هؤلاء السجناء في عمليات مقاومة ضد إسرائيل، وآخرون من المشتبه بهم الذين تحتجزهم إسرائيل بوصفهم سجناءً. واجه هؤلاء السجناء ظروفاً صعبة للغاية ولم يلجأوا إلى القانون الدولي[3]. وفي سياق ما كان يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه صفقة، بدأ الخاطفون إطلاق سراح الرهائن على متن رحلة الطائرة، وبعد بضعة أيام، بدأت إسرائيل في إطلاق سراح مئات اللبنانيين الأسرى الشيعة والفلسطينيين. وأطلق سراح 766 سجيناً الذين احتجزتهم إسرائيل في نهاية المطاف[4]. وأنكر المسؤولون الأمريكيون، في ذلك الوقت، وجود صفقة وقالوا إن اسرائيل التزمت بالفعل بالإفراج عن الأسرى[5].

---

UK: Routledge, 2016), 154. See also «Israel Releases 15 Prisoners Despite New Violence in Lebanon,» Jewish Telegraphic Agency, October 22, 1991, https://www.jta.org/199122/10//archive/israelreleases15prisonersdespitenewviolenceinlebanon.

(1) «16 Terrorists are Reported Freed from Kuwaiti Prison,» Deseret News, August 19,1990, https://www.deseretnews.com/article/11804916/terroristsarereportedfreedfromkuwaitiprison.html (accessed March 13, 2018).

(2) Norton, Hezbollah, 42.

(3) Ibid.

(4) «Israel Releases Final Group of Lebanese Detainees,» Los Angeles Times, September 11, 1985, http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:oFV5jteJ3KsJ:articles.latimes.com/19850911/news/mn7182_1_israel releaseslebanese+&cd=4&hl=en&ct=clnk&gl=us (accessed March 10, 2018).

(5) «Terrorist Attacks on Americans: 1979–1988; June 14, 1985: Hijacking of TWA Flight 847,» Frontline, PBS (Public Broadcasting Service in the United States) https://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/target/etc/cron.html#12.121983 (accessed March 10, 2018).

وانسحب الجنود الإسرائيليون، بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982، من كل لبنان باستثناء ما يقرب من أربعمائة ميل مربع من الأراضي في جنوب لبنان بحلول عام 1985. وعدّ اللبنانيون كافة تقريباً أن تلك المنطقة قد احتلتها إسرائيل على نحو غير قانوني. زد على ذلك، أقرت العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي بعدم شرعية الغزو الإسرائيلي للبنان واحتلاله، فيما دعت إلى انسحاب إسرائيل الفوري من لبنان[1]. وفي غضون أشهر من الغزو الإسرائيلي في حزيران عام 1982 عندما اعتقد الناس في لبنان أن الاحتلال الإسرائيلي لأجزاء كبيرة من لبنان سيستمر لمدة طويلة، انخرطت عدة جماعات لبنانية مختلفة في هجمات ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان[2]. وشملت هذه الجماعات فصائل البعث والأحزاب الشيوعية في لبنان وغيرها من الجماعات العلمانية والقومية. وبحلول تسعينيات القرن المنصرم كان حزب الله يشارك في معظم الهجمات ضد الجيش الإسرائيلي في لبنان؛ إذْ اتسمت تلك الهجمات بالتخطيط والتدريب والتنفيذ الدقيق. وحدثت إحدى عمليات حزب الله المبكرة واسعة النطاق بعد الغزو في مدينة صور في جنوب لبنان في 11 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1982 حيث قاد عضو حزب الله الشيخ أحمد قصير سيارة مفخخة إلى مقر ومركز استخبارات إسرائيلي[3]. وأسفر الهجوم عن مقتل ما لا يقل عن 75 مسؤولًا وجندياً إسرائيلياً[4].

(1) United Nations Security Council Resolution 520 (1982) on the official website of the United Nations, https://documentsddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN /NR044/435// IMG/NR043544.pdf?OpenElement (accessed March 13, 2018). United Nations Security Council Resolution 520 (1982) explicitly reaffirmed United Nations Security Council Resolutions 508 (1982), 509 (1982), and 516 (1982). The full texts of United Nations Security Council Resolutions508 and 509 are on the official website of the United Nations at https://documentsddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR032/435//IMG/NR043532.pdf?OpenElement (accessed March 13, 2018). United Nations Security Council Resolution 516 (1982) is on the official website of the United Nations at https://documentsddsny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR040/435//IMG/NR043540.pdf?OpenElement (accessed March 13, 2018).

(2) Norton, Hezbollah, 80.

(3) Ibid. See also Naim Qassem, Hizbullah: The Story from Within, trans. Dalia Khalil (London, UK: Saqi Books, 2005), 89.

(4) Norton, Hezbollah, 80.

## استشهاد الإمام الحسين وحزب الله

كان هذا الهجوم الذي شنّه حزب الله ضمن سلسلة طويلة من الهجمات التي اشتبك فيها مع القوات العسكرية الإسرائيلية وجيش لبنان الجنوبي (الذي تعاون مع إسرائيل) في جنوب لبنان حتى انسحاب الجيش الإسرائيلي من لبنان، باستثناء مزارع شبعا ومناطق أخرى في آيار/مايو عام 2000[1]. وقد برّر عناصر حزب الله الذين شاركوا في هذه الهجمات على أسس دينية وسياسية. ومن الناحية الدينية، بوصفهم مسلمين شيعة، كان أحد أهم قدوتهم هو الإمام الشيعي في القرن السابع، الحسين، الذي قاتل بضراوة في مدينة كربلاء بالعراق ضد المسلمين السنّة[2] الذين سعوا لقتله وأفراد أسرته كافة. وتبعاً لأعضاء حزب الله، مثّل الإمام الحسين، الذي قاتل للدفاع عن حقوق الشيعة ضد أعدائهم السنّة الذين حاولوا القضاء على الشيعة خلال القرن السابع، وكذلك الشيعة اللبنانيون في القرنين العشرين والحادي والعشرين، والذين كانت قضيتهم أيضاً عادلة ومشروعة، كانوا يقاتلون من أجل الشيعة ضد الإسرائيليين وجيش لبنان الجنوبي الذين سعوا لتدمير الشيعة هناك. وعلى وفق هذا المنظور، مثلما مات الإمام الحسين ميتة الشهادة العظيمة والبطولية في قضية سامية للخير ضد الشر، مات أعضاء حزب الله الذين لقوا حتفهم في العمليات الاستشهادية ضد إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي ميتة الشهداء العظماء والأبطال في قضية سامية للخير ضد الشر. واعتقد أعضاء حزب الله الذين شاركوا في تلك العمليات الاستشهادية، كما يسميها حزب الله وأعضاء آخرون في ذلك التنظيم، ان مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان هي مسألة دينية وسياسية. فالمقاومة كانت دينية لأن الاحتلال الإسرائيلي شكّل تهديداً كبيراً لوجود الشيعة بوصفهم شيعة. أي إذا استمر الإسرائيليون في احتلال جنوب لبنان، لكانوا قد استمروا في قتل الشيعة وتدمير هويتهم بشتى الطرق. وكانت مقاومة حزب الله سياسية، لان الاحتلال العسكري الإسرائيلي مثّل تعدياً مباشراً لذلك البلد على أربعمائة ميل مربع

(1) Marjorie Miller, John Daniszewski, and Tracy Wilkinson, «Pullout from Lebanon: Israel Leaves South Lebanon after 22 Years,» Los Angeles Times, May 24, 2000, http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:4uK7FH3SEJgJ:articles.latimes.com/2000/may/24/news/mn33497+&cd=18&hl=en&ct=clnk&gl=us (accessed March 14, 2018).

(2) سبق التعليق والاعتراض على هذه الصورة النمطية. (المراجع)

من أرض دولة ذات سيادة سياسية، وهي لبنان[1]. وفيما كان حزب الله أحد الجماعات الرئيسة التي انخرطت بالمقاومة المسلحة ضد الجيش الإسرائيلي وجيش جنوب لبنان، بيد أن الجماعات اللبنانية الأخرى فعلت ذلك أيضاً، أملاً في إنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي[2].

وقد حدثت إحدى المحفزات العديدة، التي كثفت معارضة حزب الله القوية بالفعل لاحتلال اسرائيل لجنوب لبنان، في 16 تشرين الأول/أكتوبر عام 1983، عندما قامت دورية عسكرية إسرائيلية بالتوغل في النبطية، لبنان، خلال طقوس عاشوراء الشيعية لإحياء ذكرى استشهاد الإمام الحسين، الأمر الذي أسفر عن مقتل رجل وإصابة سبعين آخرين[3]. وحصل حدثٌ مهم آخر، تسبب في إحباط كبير من جانب الشيعة اللبنانيين ضد الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل، هو محاولة الاغتيال الفاشلة التي استهدفت آية الله العظمى في لبنان، محمد حسين فضل الله، التي وقعت في إحدى ضواحي بيروت في 8 آذار/مارس عام 1985، الأمر الذي أسفر عن مقتل ثمانين شخصاً، وكانت عملية محاولة الاغتيال، بنحو كبير، من تدبير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وبتمويل من حكومة المملكة العربية السعودية[4]. كما كان اغتيال السيد عباس الموسوي، الأمين العام الثاني لحزب الله وزوجته وابنه الصغير بالطائرات الحربية الإسرائيلية في 16 شباط/فبراير عام 1992، سبباً آخراً للحزن والأسى في أوساط أعضاء حزب الله[5].

لقد كان انسحاب إسرائيل من لبنان في آيار/مايو عام 2000 أحد أعظم انتصارات حزب الله من وجهة نظر أعضائها[6]. ونظّم إيهود باراك، الذي تولى منصب رئيس وزراء إسرائيل في

(1) Amal SaadGhorayeb, Hizbullah: Politics and Religion (London, UK: Pluto Press, 2002), 127.

(2) Norton, Hezbollah, 80–81.

(3) Thomas L. Friedman, «Snipers in Beirut Kill a U.S. Marine and Hit 3 Others,» New York Times, October 17, 1983, https://www.nytimes.com/198317/10//world/snipersinbeirutkillaus marineandhit3others.html.

(4) Qassem, Hizbullah, 99. See also Richard Zoglin, Jay Peterzell, and Bruce van Voorst, «Did a Dead Man Tell No Tales? A Furor Erupts over the Disclosures in a Book about Bill Casey's CIA,» Time, October 12, 1987, vol. 130, issue 15, 28.

(5) Qassem, Hizbullah, 99.

(6) Miller, Daniszewski, and Wilkinson, «Pullout from Lebanon: Israel Leaves South Lebanon after 22 Years,» op. cit.

6 تموز/يوليو عام 1999، حملته الانتخابية على وعد سحب الجنود الإسرائيليين من لبنان، ولاسيما في ضوء حقيقة أنه بحلول عام 1984 كانت وتيرة الهجمات ضد الجنود الإسرائيليين في لبنان شديدة لدرجة كانت تلك الهجمات تسفر عن مقتل جندي إسرائيلي كل ثلاثة أيام[1]. ومن وجهة نظر أعضاء حزب الله، كان الانسحاب الاسرائيلي من لبنان مفاجئاً، وأكثر مفاجأةً بكثير مما توقعه معظم اللبنانيين. وقد حصل هذا الانسحاب لحوالي 1000 إلى 1500 جندي بين عشية وضحاها تقريباً لأن القادة السياسيين والعسكريين الإسرائيليين كانوا يخشون ان الانسحاب التدريجي والبطيء من شأنه أن يوفّر لجنود حزب الله وغيرهم، الذين قاوموا الجيش الإسرائيلي، فرصاً لقتل الجنود الإسرائيليين وإصابتهم عند مغادرتهم[2]. وانسحب عناصر جيش لبنان الجنوبي (الذين يبلغ عددهم 2500) جميعهم تقريباً في الوقت نفسه الذي انسحب فيه الجيش الإسرائيلي، وغادروا لبنان بسرعة كبيرة لدرجة أنهم تركوا وراءهم، في مواقعهم العسكرية، وجبات عشاء معدة بالكامل لأن أنباء الانسحاب الإسرائيلي جاءت إليهم على نحو غير متوقع[3].

ويرى أعضاء حزب الله في انسحاب إسرائيل وجيش لبنان الجنوبي نعمة إلهية وشرف أنعمه الله على الناس الذين كرسوا أنفسهم لله، والذين تعرض الكثير منهم للقمع. وبالنسبة لأعضاء حزب الله، فإن جميع الاشخاص الذين استشهدوا في النضال ضد الاحتلال قد أوفوا بعهدهم، إلى حد ما، نتيجة للانسحاب الإسرائيلي[4]. وبالفعل تظهر أسماء هؤلاء الأشخاص وصورهم على نحو متكرر على قناة المنار، وهي محطة تلفزيونية تابعة لحزب الله، وعلى آلاف الملصقات في المناطق الشيعية في لبنان[5]. وكثيراً ما يُكرَّم أعضاء حزب الله الذين لقوا حتفهم في الهجمات ضد الجنود الإسرائيليين في جنوب لبنان ويذكرونهم كأبطال دينيين وسياسيين من لدن عائلاتهم وأصدقائهم وأحبائهم. ويحيي متحفٌ كبير في الهواء الطلق في بلدة مليتا، الواقعة في جنوب لبنان، ذكرى حرب حزب الله ضد الاحتلال الإسرائيلي لجنوب

(1) Norton, Hezbollah, 81. See also Qassem, Hizbullah, 128.

(2) Qassem, Hizbullah, 128. See also Gal Luft, «Israel's Security Zone in Lebanon: A Tragedy?» Middle East Quarterly, September 2000, http://www.meforum.org/70/israelssecurityzoneinlebanonatragedy (accessed March 14, 2018).

(3) Qassem, Hizbullah, 129; Gal Luft, «Israel's Security Zone in Lebanon: A Tragedy?» op.cit.

(4) Qassem, Hizbullah, 130–131.

(5) Lina Khatib, Dina Matar, and Atef Alshaer, The Hizbullah Phenomenon: Politics and Communication (Oxford, UK: Oxford University Press, 2014), 60.

لبنان ونجاح الحزب. وتشمل بعض القطع التي يضمّها ذلك المتحف دبابة إسرائيلية واحدة على الأقل تم الاستيلاء عليها وعدداً كبيراً من الأسلحة[1].

## حزب الله: أهداف المستقبل والنضال الشيعي

ثار نقاش طويل في أوساط كبار المسؤولين في حزب الله خلال الصيف الذي أعقب انسحاب إسرائيل بشأن ما إذا كان ينبغي على حزب الله تركيز انتباهه على: 1. السياسة والقضايا في الداخل اللبناني مثل الفساد داخل الحكومة اللبنانية، أم على: 2. المقاومة السياسية والعسكرية ضد الأحزاب والقوى المعارضة لحزب الله داخل لبنان وخارجه. كانت القوى السياسية التي عارضت حزب الله في الداخل اللبناني، تتألف من اللبنانيين الذين انتقدوا وجود ما يقرب من عشرة ألاف جندي سوري في لبنان، والذين كانت أحد أهدافهم الحفاظ على السلام في لبنان بعد انتهاء الحرب الأهلية في ذلك البلد عام 1990. وكانت سوريا حليف حزب الله[2]. ومن بين الكيانات السياسية العديدة خارج لبنان، والتي استمرت في معارضة حزب الله، كانت إسرائيل بالطبع. وبعد أن استقرت مناقشات حزب الله الداخلية على استراتيجية المقاومة السياسية والعسكرية ضد الأحزاب والقوى السياسية المعارضة لحزب الله داخل لبنان وخارجه، تشاور السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، مع آية الله علي خامنئي، المرشد الأعلى في إيران، الذي يتزعم قمة البنية السياسية في إيران[3]. ودعم خامنئي حزب الله في قراره بمواصلة المقاومة ضد الإسرائيليين ودعم الفلسطينيين.

وحاول حزب الله الاستفادة من انتصاراته في جنوب لبنان عبر الاستمرار في مهاجمة الجنود الإسرائيليين في منطقة صغيرة نسبياً داخل تلك المنطقة بالقرب من مرتفعات الجولان، تُسمى مزارع شبعا، والتي احتلتها إسرائيل في حرب عام 1967 ولم تنسحب منها[4].

(1) The official website of the «Mleeta Resistance Tourist Landmark—Lebanon» is at https://mleeta.com/mleeta/eng/index.html (accessed March 15, 2018).

(2) Esther Pan, «Middle East: Syria and Lebanon,» Council on Foreign Relations, February 22, 2005, https://www.cfr.org/backgrounder/middleeastsyriaandlebanon (March 15, 2018).

(3) Norton, Hezbollah, 90.

(4) Ibid. See also Dominique Avon and AnaisTrissa Khatchadourian, Hezbollah: A History of the «Party of God,» trans. Jane Marie Todd (Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2012), 57–58.

مكّن احتلال إسرائيل لمزارع شبعا، التي يبلغ طولها تسعة أميال وعرضها 1.5 ميل، حزب الله من الحفاظ على موقعه العسكري في تلك المنطقة مما وفّر له مبرراً بأن انسحاب إسرائيل من لبنان لم يكن كاملاً[1]. وقُتل ما مجموعه 17 جندياً إسرائيلياً خلال ما يقرب من ست سنوات بين الانسحاب الإسرائيلي في آيار/مايو عام 2000 والحرب بين حزب الله وإسرائيل عام 2006، والتي وقعت في المدة ما بين 13 تموز/يوليو و14 آب/أغسطس، معظمهم قُتل في مناطق داخل مزارع شبعا والحدود اللبنانية الإسرائيلية أو بالقرب منها[2]. يتناقض هذا العدد مع معدل ما يقرب من خمسة وعشرين جندياً يموتون سنوياً أثناء الاحتلال الإسرائيلي لجنوب لبنان.

واتسمت المدة بين عامي 2000 و2006 بإطلاق نار بين حزب الله وجنود إسرائيليين، وتسيير دوريات ندّية على الحدود اللبنانية الإسرائيلية والمناطق الواقعة في مزارع شبعا وقربها، ومشادات لفضية ساخنة بين حزب الله ومسؤولين إسرائيليين. وحملت لوحات اعلانية، على الجانب اللبناني من الحدود، التي تواجه إسرائيل تصريحات بالعبرية تقول: «إن عُدتم إلى لبنان عُدناإليكم»[3]. وشجّع حزب الله أعمال احتجاج مختلفة ضد الإسرائيليين، بما في ذلك ترديد شعارات مناهضة لإسرائيل ورشق المواقع العسكرية الإسرائيلية بالقرب من مزارع شبعا ومنطقة الحدود اللبنانية الإسرائيلية بالحجارة. وفي الواقع فقد وفّر حزب الله أكواماً من الحجارة بالقرب من بوابة فاطمة على الحدود اللبنانية الإسرائيلية، والتي استعملها الجيش الإسرائيلي مدخلاً إلى لبنان لشن الهجمات البرية في لبنان. وبات رمي الحجارة على الإسرائيليين عملاً شبه شعائري[4].

وشنّ حزب الله في تشرين الأول/أكتوبر 2000 عملية في منطقة مزارع شبعا، أدت إلى أسر ثلاثة جنود إسرائيليين[5]. ولقى الجنود الثلاثة حتفهم إما على الفور أو متأثرين بجراحهم. وقد أُعيدت جثثهم إلى إسرائيل في عملية تبادل أسرى جرت في كانون الثاني/يناير عام

(1) Raffi Berg, «Israeli Views on Shebaa Farms Harden,» BBC News, August 25, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5281178.stm (accessed March 15, 2018).

(2) Norton, Hezbollah, 91.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid., 92.

2004 بوساطة ألمانيا[1]. وبعد عملية حزب الله، استأنفت إسرائيل خروقاتها المتكررة للأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، والتي أوقفتها أثناء انسحابها من لبنان وبعده بقليل في آيار/ مايو 2000 [2]. وقد حلّقت الطائرات الحربية الاسرائيلية، بدءاً من تشرين الأول/أكتوبر عام 2000، بانتظام فوق لبنان، مع دويّ اختراق حاجز الصوت فوق لبنان. كما قامت إسرائيل أيضاً بإطلاق طائرات مسيّرة لجمع المعلومات الاستخباراتية فوق لبنان وشنّت غارات أخرى. ورداً على ذلك، استعمل حزب الله أسلحته المضادة للطائرات لإطلاق النار على الطائرات الحربية الإسرائيلية التي كانت تخترق الأجواء اللبنانية. وعندما أطلق جنود حزب الله النار صوب الجنوب، وهو الاتجاه الذي كانت الطائرات الحربية الإسرائيلية تأتي منه، غالباً ما كانت تسقط قذائف الذخيرة المستنفدة في كثير من الأحيان في إسرائيل. وكانت هذه الذخائر المستنفدة بمثابة تذكير ملموس للمواطنين الإسرائيليين بالتهديد، الذي اعتقدوا أن حزب الله يمثله لإسرائيل، تماماً كما اعتقد أعضاء حزب الله وآخرون في لبنان أن إسرائيل تشكل تهديداً لهم. كما أطلق حزب الله صواريخ كاتيوشا، استهدفت معظمها مرتفعات الجولان التي احتلتها اسرائيل في حرب عام 1967، واستهدفت إسرائيل نفسها.

## حزب الله والفلسطينيون

واصل حزب الله دعم الفلسطينيين، بعد انسحاب إسرائيل من لبنان في آيار/مايو عام، على نحو يتسق مع الاستراتيجية التي عبّر عنها قادته، بالتشاور مع الحكومة الإيرانية 2000. بدأت الانتفاضة الفلسطينية الثانية ضد الاحتلال الإسرائيلي في المناطق ذات الأغلبية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة في أواخر أيلول/سبتمبر عام 2000، بسبب تصاعد الإحباط الفلسطيني إزاء الاحتلال الاسرائيلي ووحشيته والإجراءات القمعية التي ما فتئت إسرائيل تمارسها ضد الفلسطينيين منذ أن بدأت احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967. لقد كانت الانتفاضة الفلسطينية، التي بدأت في أيلول/سبتمبر2000 مستوحاة، إلى حدٍ ما، من نجاح حزب الله في طرد إسرائيل من لبنان. وبالفعل رُفعت أعلام حزب الله في عامي 2000 و2001 في البلدات والمدن الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي الوقت نفسه

(1) «Israel, Hezbollah Swap Prisoners,» CNN, January 29, 2004, http://www.cnn.com/2004/WORLD/meast/0129//prisoner.exchange/(accessed March 16, 2018).

(2) Norton, Hezbollah, 92.

كان لحزب الله دور في تدريب الفلسطينيين المناهضين لإسرائيل على المقاومة والتكتيكات العسكرية، والتي استعملها الفلسطينيون ضد الإسرائيليين أثناء الانتفاضة الثانية وبعدها، التي انتهت في حوالي شباط/فبراير 2005. وفي الوقت الذي كان فيه حزب الله أحد المنظمات التي قدّمت الدعم للمقاومة الفلسطينية، إلا ان السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله قد أكد انه على الرغم من دعم حزب الله الكامل لتحرير فلسطين ومعارضته لإسرائيل، فإن مهمة تحرير فلسطين تقع، جزئياً على الأقل، على عاتق الفلسطينيين[1].

وقد قدّمت المنار تغطية متواصلة تقريباً للانتفاضة الثانية، الأمر الذي جعلها واحدة من أكثر وسائل البث الإقليمية والعابرة للحدود الوطنية مشاهدةً وواحدة من أكثر القنوات جماهيريةً في ذلك الوقت[2]. وأعلنت المنار، خلال الانتفاضة الثانية، أوقات برامجها على أساس «توقيت القدس المحتلة» وأصدرت 50 شريط فيديو موسيقياً مكرساً للانتفاضة الفلسطينية[3]. وعندما قُصفت إسرائيل محطة التلفزيون الفلسطينية في رام الله والضفة الغربية، أضافت المنار شعار تلك المحطة التلفزيونية إلى صورتها الخاصة، رمزاً لدعم الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية ككل[4].

## اغتيال رفيق الحريري وتداعياته

كان السياسي اللبناني السنّي رفيق الحريري، زعيم تيار المستقبل السنّي في لبنان، رئيساً لوزراء لبنان بين عامي 2000-2004. وكان واحداً من عدة شخصيات في لبنان أدت دوراً قيادياً في إعادة التنمية الاقتصادية بعد انتهاء الحرب الأهلية في البلاد عام 1990. وقد قُتل هو واثنان وعشرون آخرون في بيروت في انفجار ضخم لسيارة مفخخة وقع في 14 شباط/فبراير عام 2005. وان الشخص أو الأشخاص الذين ربما اغتالوا الحريري موضع جدل كبير في أوساط اللبنانيين. وفيما كانت هناك وجهات نظر مختلفة فيما بينهم بصدد من قتله، فإن بعض المؤسسات والأشخاص الذين يُزعم أنهم مسؤولون عن اغتياله تشمل أعضاء لحزب الله والحكومة السورية والحكومة الإسرائيلية. وخلال هذه

(1) Ibid.

(2) Khatib, Matar, and Alshaer, The Hizbullah Phenomenon, 76.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

الحقبة، حافظ آلاف الجنود السوريون على تواجد عسكري نشط في أنحاء لبنان كافة. وفي أعقاب اغتيال الحريري، وفيما شعر حزب الله وحلفاؤه بالتهديد باحتمال ظهور مشاعر معادية لسوريا في أوساط اللبنانيين، نتيجة لذلك الاغتيال إلى حدٍ ما، فقد عبّر حزب الله وحلفاؤه عن امتنانهم لسوريا ومعارضتها للتدخل الغربي في لبنان من خلال مظاهرة كبيرة نُظمت في بيروت في 8 آذار/مارس عام 2005 شارك فيها، على وفق تقديرات بعض الصحفيين، مئات الآلاف من الأشخاص[1]. ثم خرجت مظاهرة أخرى كبيرة بعد ستة أيام في 14 آذار/مارس عام 2005 شارك فيها مئات الآلاف من المتظاهرين، الذين عارضوا الوجود السوري في لبنان[2]. واستجابة للضغط الشعبي المناهض لوجود الجنود السوريين في لبنان، إلى حد ما، فقد انسحب آخر الجنود السوريين من لبنان في 26 نيسان/أبريل عام 2005[3].

وفي أعقاب الانسحاب السوري، كانت هناك ستة أشهر من المفاوضات السياسية بين حزب الله والتيار الوطني الحر بقيادة الجنرال اللبناني السابق (المسيحي الماروني) ميشال عون من جهة، وحزب الله من جهة أخرى، بهدف اقامة التحالف السياسي بينهما[4]. وأُعلن في 6 شباط/فبراير عام 2006 عن مذكرة تفاهم بين هذين الحزبين السياسيين والتي باتت أساساً بالغ الأهمية لتحالفهما[5]. ودعت المذكرة، من بين مبادئ أخرى، إلى حوار وطني، وإلى استمرار الديمقراطية التوافقية في لبنان، وإصلاح قانون الانتخابات اللبناني، وبناء مؤسسات الدولة، واستمرار عمل المؤسسات الدستورية، والقضاء على الفساد أو الحد منه على نحو كبير، وإصلاح الأجهزة الأمنية اللبنانية، وإقامة علاقات لبنانية-سورية سليمة وطبيعية، والتأكيد على احترام الفلسطينيين لسلطة الدولة اللبنانية والامتثال لقوانينها، من جهة، مع

---

(1) Norton, Hezbollah, 128. See also Tobias Schwerna, Lebanon: A Model of Consociational Conflict (Frankfurt am Main, Germany: Peter Lang, 2010), 53–55.

(2) Schwerna, Lebanon, 53–55.

(3) «Syrian Troops Leave Lebanon after 29Year Occupation,» New York Times, April 26, 2005, http://www.nytimes.com/200526/04//international/middleeast/syriantroopsleavelebanonafter29yearoccupation.html (accessed March 17, 2018).

(4) Avon and Khatchadourian, Hezbollah, 78.

(5) «Memorandum of Understanding by Hezbollah and Free Patriotic Movement by General Michel Aoun [and] Hassan Nasrallah,» Voltaire Network, February 6, 2006, https://www.voltairenet.org/article163916.html (accessed November 20, 2019).

التأكيد على التضامن مع القضية الفلسطينية من جهة أخرى[1]. ومن بين الأسباب التي جلعت من هذه الاتفاقية معلماً تاريخياً هو أنها أضفت الطابع الرسمي على التحالف بين حزب الله، أحد أقوى الأحزاب السياسية الشيعية في لبنان، مع التيار الوطني الحر، الذي كان أحد أقوى الأحزاب السياسية المسيحية المارونية في لبنان. كما أسس التحالف بين الزعيمين الأقوى لهذين الحزبين، نصر الله وعون، تحالف سياسي لبناني مؤثر وهو تحالف 8 آذار/مارس عام 2005 احياءً لذكرى التظاهرات المؤيدة لسوريا في 8 آذار/مارس عام 2005. وانضم إلى هذا التحالف أيضاً حركة أمل الشيعية، بقيادة السياسي الشيعي نبيه بري، الذي تسنّم رئاسة البرلمان اللبناني في عام 1992 واستمر لمدة طويلة في هذا المنصب. فيما كان تحالف 14 آذار (الذي سُمي على اسم التظاهرات المناهضة لسوريا في 14 آذار/مارس عام 2005) أحد الائتلافات المعارضة، والذي ضمّ تيار المستقبل بزعامة سعد الحريري نجل الراحل رفيق الحريري وحزب القوات اللبنانية الماروني بقيادة سمير جعجع.

## المطالب الموجهة إلى حزب الله وردوده

دأب قادة تحالف 14 آذار وأخرون في لبنان، ممن عارضوا حزب الله على المطالبة بنزع سلاحه بعد الانسحاب السوري من لبنان[2]. وقد قدّم معارضو حزب الله أسباباً عديدة لمطالبهم منها:

1. ان حزب الله يمتلك امدادات كبيرة وغير متكافئة من الأسلحة والمقاتلين مقارنة بالأحزاب السياسية الأخرى في لبنان وحتى الجيش اللبناني، الأمر الذي منحه قدراً غير متناسب من القوة العسكرية محلياً، مما جعله تهديداً هائلاً لكل حزب وجماعة سياسية أخرى تقريباً في لبنان، وتبعاً لهذه الحجة، فإن ذلك الخلل في التوازن لصالح حزب الله، والتهديد الذي يشكله للجماعات والأحزاب اللبنانية الأخرى، قد يعزز من احتمال اندلاع حرب أهلية أخرى في لبنان.
2. ان العدد الكبير من مقاتلي حزب الله وأسلحته يمكن أن يقوّض سيادة الحكومة اللبنانية، لأن حزب الله يمكن أن يستعمل جيشه لمقاومة الجيش اللبناني، أو قد يستعمله وسيلةً لتحقيق سياساته الداخلية والخارجية.

(1) Ibid.

(2) Norton, Hezbollah, 132–133.

3. ان جنود حزب الله وأسلحته وقوته كبيرة لدرجة أنهم يهددون إسرائيل، ونتيجة لذلك ستهاجم إسرائيل حزب الله لتحجيم القوة العسكرية له.

ردّ قادة حزب الله على هذه الحجج بالقول: 1. ان حزب الله ملتزم تماماً باستعمال جيشه وسلاحه للدفاع عن اللبنانيين كافة وليس مصالح حزب الله فحسب.2. ان حزب الله لا يرغب في إحداث حرب أهلية أخرى في لبنان لأن كل اللبنانيين، بمن فيهم الشيعة، سيتضررون منها بشدة. 3. لحزب الله مصلحة قوية في دعم سيادة الدولة اللبنانية والجيش اللبناني لأنهما ضروريان لسلام لبنان وأمنه. 4. على حزب الله الالتزام حيال اللبنانيين كافة، وحيال نفسه، بالحفاظ على أسلحته كافة وقوة جيشه من أجل حماية لبنان من إسرائيل[1].

## حرب عام 2006 بين حزب الله وإسرائيل

أعربت الحكومة الإسرائيلية، في المدة التي سبقت الهجمات الإسرائيلية الضخمة على لبنان التي بدأت في 12 تموز/يوليو عام 2006 وانتهت في 14 آب/أغسطس عام2006 تقريباً، عن مخاوفها العميقة من قوة جيش حزب الله والأسلحة التي بحوزته، ولاسيما صواريخه التي يمكن أن تستهدف إسرائيل، والتهديد الذي يمكن أن يُشكله عليها[2]. كما بات المسؤولون الإسرائيليون قلقين على نحو متزايد بشأن دعم حزب الله لمنظمة المقاومة الإسلامية الفلسطينية السنّية حماس المناهضة لإسرائيل، والتي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتنسيق بينهما في مواجهة إسرائيل. وكان أحد المصادر العديدة التي أثارت قلق المسؤولين الإسرائيليين سلسلة من الاتصالات التي رصدت سراً بين حزب الله وحماس خلال ربيع وأوائل صيف عام 2006 [3]. فقد حثّ قادة حزب الله الفلسطينيين في هذه الاتصالات، بتبني موقف قوي ومتشدد في مفاوضاتهم مع إسرائيل بشأن عودة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط إلى إسرائيل، الذي كانت حماس قد ألقت القبض عليه واحتجزته كأسير حرب في 25 حزيران/يونيو عام 2006 واستمرت حماس باحتجازه إلى أن وافقت إسرائيل على إطلاق سراح الفلسطينيين الذين سجنتهم[4].

(1) Ibid.

(2) Ibid., 133–134.

(3) Ibid., 133.

(4) Ibid., 133–134.

وأشار نصر الله في الاتصالات بين حزب الله وحماس إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت ووزير الدفاع الإسرائيلي عمير بيريتز ضعيفان[1]. وعندما علم القادة الإسرائيليون بمضمون هذه الاتصالات والتقارير التي تفيد بأن حزب الله كان يطوِّر قدرة تسديد الضربة الأولى للانخراط في هجمات استباقية واسعة النطاق على إسرائيل، اشتدت رغبة قادة الحكومة الإسرائيلية في مهاجمة حزب الله ومحاولة تدميره. وتشاور مسؤولون إسرائيليون وأمريكيون مع بعضهم الآخر في واشنطن العاصمة خلال أوائل صيف عام 2006 بشأن حرب إسرائيلية على حزب الله. وفي الوقت الذي لم يتضح فيه مدى التنسيق العملياتي الذي ربما نوقش في ذلك الاجتماع، إلا أن هذه المشاورات أفصحت عن مستوى من التعاون الأمريكي مع إسرائيل فيما يتصل بتلك الحرب. ومما زاد من هذه التوترات بين حزب الله وإسرائيل، محاولة حزب الله في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2005 أسر عدد من الجنود الإسرائيليين في بلدة الغجر الواقعة في المنطقة الحدودية بين لبنان ومرتفعات الجولان التي تحتلها إسرائيل. كانت هذه العملية، التي أوقفها الجيش الإسرائيلي، جزءاً من محاولة حزب الله لتأمين إطلاق سراح السجناء اللبنانيين في السجون الإسرائيلية، بمن فيهم سمير القنطار، وهو رجل لبناني نفّذ هجوماً على إسرائيل في العام 1979 [2].

وقد أدى حدث آخر إلى تعجيل الهجوم الإسرائيلي الواسع على حزب الله، وهو العملية المذهلة التي قام بها حزب الله في 12 تموز/يوليو عام 2006، وكانت جزءاً من محاولته التفاوض على إطلاق سراح سجناء لبنانيين كانت اسرائيل تحتجزهم[3]؛ إذْ نصب جنود حزب الله كميناً لدورية إسرائيلية آلية في شمال إسرائيل، بالقرب من الحدود مع لبنان، وأسر جنديين إسرائيليين وقتل ثلاثة آخرين. وبعد أن طارد الجنود الإسرائيليون جنود حزب الله بقصد انقاذ الجنديين الإسرائيليين الأسرى، قُتل خمسة جنود إسرائيليين آخرين ودُمرت دبابة إسرائيلية[4].

وفيما كان قادة حزب الله يأملون في استعمال الجنود الإسرائيليين الأسرى ورقة مساومة للإفراج عن اللبنانيين والفلسطينيين الذين يحتجزهم الإسرائيليون، كما فعل حزب الله في

(1) Ibid., 134.
(2) Ibid.
(3) Ibid., 135.
(4) Ibid.

الماضي، إلا ان رد إسرائيل العسكري العنيف ربما تجاوز توقعات قادة حزب الله[1]. ففي غضون يوم واحد حاصرت إسرائيل لبنان من البحر الأبيض المتوسط، وقصفت مطار بيروت، مما أدى إلى إغلاقه. وبعد ذلك بمدة وجيزة هاجمت إسرائيل مكاتب نصر الله في 14 تموز/يوليو عام 2006. بعدها أصدر حزب الله بياناً مسجلاً من نصر الله لإسرائيل أعلن لها فيه ان حزب الله مستعد لحرب مفتوحة، وفي التسجيل نفسه، دعا المستمعين إلى النظر صوب البحر الأبيض المتوسط. مع توقيت مسرحي متقن تقريباً، حيث ضرب انفجار في الأفق بقوة السفينة البحرية الإسرائيلية هانيت التي أُصيبت بصاروخ موجه من انتاج إيران. وقد عُطلت السفينة وقُتل أربعة من بحارتها. وكان هذا مؤشراً مبكراً على أن حزب الله ربما كان أفضل استعداداً مما كان يعتقده القادة العسكريون والسياسيون الإسرائيليون في البداية[2]. وبعد بدء الأعمال القتالية، انتقدت مصر والأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومواطنيها السنّة كافة حزب الله، فيما أعربت حكومة الولايات المتحدة بوضوح دعمها لإسرائيل[3].

وكان المسؤولون الحكوميون في تلك البلدان ذات الأغلبية السنّية قلقين للغاية بشأن القوة المتزايدة لإيران وحلفائها الشيعة في الشرق الأوسط، بمن فيهم الشيعة في العراق في أعقاب الغزو الأمريكي ابتداءً من عام 2003[4]. وكان قادة تلك البلدان ذات الأغلبية السنّية قلقين أيضاً بشأن ما يعدونه قوة حزب الله المتزايدة في لبنان وربما خارجه. وكان من الممكن أن يكون للحرب بين حزب الله وإسرائيل تأثير مزعزع للاستقرار في العديد من البلدان ذات الأغلبية المسلمة في الشرق الأوسط، حيث دعم العديد من السنّة في أنحاء الشرق الأوسط كافة أي معارضة مباشرة لإسرائيل، سواءً أكان هؤلاء المعارضون لإسرائيل من الشيعة أو السنّة. وكان هذا هو الحال لأن عدداً كبيراً جداً من الناس الذين يعيشون في الشرق الأوسط منزعجون بشدة من معاملة إسرائيل للفلسطينيين والتهديد العسكري، الذي يعتقد الكثير في الشرق الأوسط أن إسرائيل تشكله على المنطقة بأكملها. وقد كانت الولايات المتحدة وإسرائيل تأملان في أن تودي الهجمات التي كانت موجهة ضد حزب الله خلال تلك الحرب، إلى إضعاف حزب الله بشدة عسكرياً وبطرق أخرى.

---

(1) Ibid., 136.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 136–137.

(4) Ibid., 137.

واعتمدت خطة الحرب الإسرائيلية بنحوٍ كبير على قوتها الجوية وقصفها المدفعي من شمال إسرائيل إلى لبنان. وفي الوقت الذي تضمّنت فيه أهدافها العسكرية محاولة عزل الوحدات العسكرية لحزب الله عبر إغلاق طرق إمداده وتدمير ترسانة الصواريخ الخاصة به (لا سيما صواريخه التي كانت قادرة على ضرب أهداف في العمق الإسرائيلي)، فقد قامت أيضاً بمهاجمة منشآت القيادة والسيطرة التابعة إلى حزب الله والمراكز الإعلامية بما في ذلك محطتها التلفزيونية المنار[1]. ومع وضع هذه الأهداف في الحسبان، فقد شنّ الجيش الإسرائيلي هجماتً مدمرة على الطرق، والجسور، والموانئ، البحرية والمطارات في أنحاء لبنان كافة. ومن بين الأهداف الرئيسة لإسرائيل الضاحية، وهي ضاحية كبيرة ذات أغلبية شيعية جنوب بيروت حيث كانت توجد مراكز القيادة والسيطرة التابعة لحزب الله ومنشآت مهمة أخرى[2]. كما قصفت إسرائيل مرافق البث لقناة المنار مراراً وتكراراً خلال الحرب، ومع ذلك استمرت المحطة في البث طوال الحرب، باستثناء توقف دام لبضع دقائق. وقد تمكنت من البث لأن لديها محطة بديلة في مكان غير معروف للإسرائيليين[3]. وهاجمت الطائرات الحربية الإسرائيلية منازل قادة حزب الله ومكاتبهم، بما في ذلك منزل آية الله فضل الله الذي دمرت. وأُجبرت أعداد كبيرة من الناس في جنوب لبنان على الفرار بحثاً عن الأمان النسبي أينما وجدوه. وفي ظل القصف الإسرائيلي، حاولوا إيجاد ملاذٍ مع الأصدقاء والأقارب، وفي المدارس وفي مواقف السيارات[4]. ومع نية إسرائيل قتل أكبر عدد ممكن من الناس وإلحاق أكبر قدر ممكن من الضرر في جنوب لبنان، هاجم جيشها محطات الوقود ومخازن الطعام والمواقع العسكرية لحزب الله، بهدف جعل من المستحيل على المدنيين اللبنانيين وحزب الله تحمل حصار عسكري.

وكانت إحدى ردود حزب الله إطلاق الصواريخ على إسرائيل، وعادة ما كان يطلق ما يقرب من 150 صاروخاً في اليوم، ثم أطلق حوالي 250 صاروخاً خلال اليوم الأخير من الحرب[5]. وفي أحد أقوى الردود العسكرية لحزب الله، ضرب محطة قطار في حيفا، واحدة

(1) Ibid.

(2) Ibid., 138.

(3) Avon and Khatchadourian, Hezbollah, 84.

(4) Norton, Hezbollah, 138.

(5) Ibid.

من أكبر المدن الإسرائيلية، بصواريخ بعيدة المدى قدمتها سوريا وإيران، الأمر الذي أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص[1]. وألقى رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت، في اليوم التالي لهجوم حيفا، كلمة أمام الكنيست، وهو البرلمان الإسرائيلي، وقال أن أهدافه في الحرب ضد حزب الله كانت عودة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما في 12 تموز/يوليو عام 2006، ووقف إطلاق النار الكامل، وإنهاء انتشار حزب الله العسكري في جنوب لبنان، ونشر الجيش اللبناني في ذلك الجزء من البلاد[2]. وأكد أولمرت أمله في القضاء على حزب الله وتفكيك كل المليشيات في ذلك البلد. وقد ردد دان جيلرمان، الذي كان سفير إسرائيل في الأمم المتحدة في ذلك الوقت، وكان ضيفاً متكرراً على البرامج الإخبارية الأمريكية، وجهات نظر أولمرت، وكرر اعتقاد الحكومة الإسرائيلية بأنه يمكن محو حزب الله من لبنان[3]. وكان أولمرت وجيلرمان ومسؤولون إسرائيليون حريصون على إقناع الرئيس بوش وآخرين في البيت الأبيض بأن هذا الهدف واقعي. الا أن الأحداث المستقبلية أظهرت أن هؤلاء الإسرائيليين كانوا على خطأ[4].

فقد أظهر حزب الله نفسه على أنه أكثر مرونة مما توقعه المحللون الإسرائيليون؛ إذْ صرح العميد الإسرائيلي غاي تسور قائد الفرقة 162، التي قاتلت في لبنان، أن حزب الله كان أعظم منظمة حرب عصابات في العالم[5]. واستمرت اعداد كبيرة من الشيعة اللبنانيين في دعم حزب الله حتى بعد شهر من القصف الإسرائيلي. وكانت استجابة حزب الله السريعة والشاملة لاحتياجات الاشخاص، الذين تضررت منازلهم وحياتهم بشدة، عاملاً هاماً في تعزيز الدعم له في أوساط بعض الشيعة اللبنانيين وغير الشيعة. وأعطى جنوده، خلال الحرب مع إسرائيل، سندات دين لأصحاب المحلات التجارية مقابل البضائع التي في متاجرهم ودأبوا على سداد هذه السندات بالكامل بعد انتهاء الحرب. كما دفع حزب الله ما بين 10,000 دولار و12,000 دولار لأشخاص فقدوا منازلهم نتيجة الحرب. وقد تلقت هذه المنح قرابة خمسة عشر ألف

(1) Human Rights Watch, «Why They Died: Civilian Casualties in Lebanon during the 2006 War,» September 2007, vol. 19, no. 5(E), 74–75, https://www.hrw.org/reports/2007/lebanon0907/lebanon0907webwcover.pdf (accessed March 20, 2018).

(2) Norton, Hezbollah, 139.

(3) Ibid.

(4) Ibid., 140.

(5) Norton, Hezbollah, 140.

عائلة بلا مأوى[1]. وقد خطط مهندسون معماريون ومهندسون، بعضهم كان يدعمه حزب الله، لبناء منازل جديدة. وقام الأطباء الذين حصلوا على تمويل منه بتوزيع الأدوية مجاناً، فيما وزع الحزب خمسة عشرين ألف وجبة مجانية في الأسابيع التي أعقبت وقف إطلاق النار، الذي طُبّق في منتصف آب/أغسطس عام 2006[2].

وتضمنت إحدى الركائز الأساسية لوقف إطلاق النار هذا صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 وتنفيذه في 11 آب/أغسطس عام 2006، والذي عزز قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل)، التي بدأت عملها لحفظ السلام، ومعظمها في جنوب لبنان، في العام 1978، وكانت مهمتها الأولى هي الإشراف على الانسحاب الإسرائيلي بعد عملية الليطاني[3]. وكانت إحدى مسؤوليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) ضمان السماح للمدنيين اللبنانيين بالعودة بسلام إلى مدنهم التي دمرتها في دُمرت في غالبها من أجل إعادة بنائها. كما دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 إلى نشر الجيش اللبناني في جنوب لبنان، وهذا كان أحد مطالب إسرائيل[4].

وأعلن كل من حزب الله وإسرائيل انتصارهما في الحرب عام 2006؛ إذْ صرح نصر الله ان الحرب كانت الأعنف في تاريخ لبنان، وأشاد بعمل حزب الله في تلك الحرب باعتباره حقق انتصاراً استراتيجياً وتاريخياً وإلهياً للبنان والمجتمع الإسلامي العالمي[5]. كان ادعاء نصر الله بالنصر مقنعاً لأنصاره في ضوء حقيقة أن حزب الله بقي معافى إلى حد كبير بعد تلك الحرب، وأن إسرائيل لم تحتل أي أرض لبنانية نتيجة لها. زد على ذلك، فقد نجح حزب الله في صدّ الجيش الإسرائيلي، وهو أحد أقوى الجيوش في العالم، وبدا للعديد من المراقبين، حتى حرب عام 2006، أنه الجيش الذي لا يُقهر بالفعل. واعتقد معظم أعضاء حزب الله أن نجاح الحزب في تلك الحرب شكك بجدية في إمكانية عدم قهر الجيش الإسرائيلي. وأكد إيهود أولمرت

(1) Ibid.

(2) Ibid., 141.

(3) United Nations Security Council Resolution 1701 (2006) on the website of The Office of the United Nations Special Coordinator for the Middle East Peace Process at https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/s_res_17012006.pdf (accessed March 20, 2018).

(4) Norton, Hezbollah, 141.

(5) Joseph Alagha, Hizbullah's Identity Construction (Amsterdam: Amsterdam University Press, 2011), 127.

أنه إلى جانب الانتصار العسكري الإسرائيلي في تلك الحرب، فقد حققت إسرائيل انتصاراً دبلوماسياً عبر تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701، الذي زعمت الحكومة الإسرائيلية أنه وضع قيوداً شديدة على حزب الله، وعزز موقف الجيش اللبناني، ولاسيما في جنوب لبنان. كما زعم الإسرائيليون الذين اعتقدوا أن إسرائيل قد انتصرت في حرب عام 2006 أن حزب الله قد أُضعف بشدة نتيجة تلك الحرب[1]. واستمرت الحرب أكثر من ثلاثين يوماً، وخلال تلك المدة هُجّر ما يقرب من 915.762 لبنانياً (أي ما يقرب من 25 % من السكان اللبنانيين)، وكذلك 500 ألف إسرائيلي (يمثلون 50 % من سكان شمال إسرائيل) [2]. وبحلول الوقت الذي انتهت فيه الحرب، قُتل 1109 مدنياً، و28 جندياً لبنانياً، و250 إلى 530 جندياً من حزب الله، و116 جندياً إسرائيلياً و34 مدنياً إسرائيلياً[3].

ومع ذلك، وعلى الرغم من ادعاءات الحكومة الإسرائيلية بأن حزب الله قد ضعف، إلا أنه أعاد، في نهاية الحرب، بناء ترسانته واكتسب قدرات عسكرية أكثر مما كان عليه قبلها [4]. فعلى سبيل المثال، شيّد حزب الله تحصينات كبيرة شمال نهر الليطاني في لبنان لصواريخه بعيدة المدى. وقام ببناء تلك التحصينات شمال ذلك النهر لأن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 يحظر، وجود عناصر مسلحة وعتاد وأسلحة غير تلك التابعة للحكومة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل)، بين الحدود اللبنانية والإسرائيلية ونهر الليطاني[5]. وقد نجح حزب الله في ربط دوائره الشيعية الرئيسة في جنوب لبنان بوادي البقاع عبر شراء أراض وقرى بأكملها، الأمر الذي جعل بعض هذه الممتلكات مناطق لمساعيه العسكرية[6]. وعلى الرغم من ان قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 يحظر على حزب الله القيام بنشاط بين

(1) Ibid., 127–128.

(2) «Middle East Crisis: Facts and Figures,» BBC News, August 31, 2006, http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/5257128.stm (accessed March 22, 2018). See also Ali M. Kanso, JosephAjami, and Abdul Karim Sinno, «Lebanon; Risk Perception and Change Management: Strategic Efforts to Restore Lebanon's Tourism Sector,» in Case Studies in Crisis Communication: International Perspectives on Hits and Misses, eds. Amiso M. George and Cornelius B. Pratt (New York: Routledge, 2012), 406.

(3) «Middle East Crisis: Facts and Figures,» BBC News, August 31, 2006.

(4) Alagha, Hizbullah's Identity Construction, 128.

(5) United Nations Security Council Resolution 1701 (2006), 2–3.

(6) Alagha, Hizbullah's Identity Construction, 128.

نهر الليطاني والحدود اللبنانية الإسرائيلية، إلا انه يبدو انه حاول إخفاء جنوده وأسلحته في تلك المنطقة. وفي الوقت الذي أدى فيه قرار 1701 إلى وقف الأعمال العدائية بين حزب الله وإسرائيل، إلا ان عدم وجود اتفاق عسكري وسياسي شامل بين حزب الله من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، هو أحد العوامل العديدة التي تجعل الوضع بين هذين الكيانين هشاً مثل البركان الذي يمكن أن يثور في أي وقت.

**استراتيجية حزب الله لحقبة ما بعد حرب عام 2006**

كان أحد التغييرات الرئيسة في النهج العسكري لحزب الله بعد الحرب عام 2006 هو أنه بدأ في التأكيد على استراتيجيته العسكرية الهجومية بالإضافة إلى استراتيجيته الدفاعية. ويشمل الجانب الهجومي لهذه الاستراتيجية العسكرية هدف حزب الله المتمثل في احتلال معظم شمال إسرائيل أو كله، في حالة اندلاع حرب أخرى مع إسرائيل. ومن ثم، إذا ما أقدمت إسرائيل على مهاجمة لبنان، فسيحاول حزب الله جعل شمال إسرائيل أحد مراكز تلك الحرب، الأمر الذي قد يضع إسرائيل في موقف دفاعي[1]. وأُختبرت استراتيجية حزب الله، بجانب منها، في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2007 عندما أجرى، فيما عدّه البعض استعداد إسرائيل لحرب أخرى في لبنان، مناورات عسكرية شارك فيها خمسون ألف جندي إسرائيلي بالقرب من الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وردّ حزب الله بسرعة بمناوراته العسكرية التي دامت ثلاثة أيام، والتي تضمنت حشد 120 ألف جندي، يرتدون ملابس مدنية، جنوب نهر الليطاني، حيث كان يتموضع ما يقرب من 12500 من قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفل) و15000 جندي لبناني. وكانت مناورات حزب الله العسكرية واسعة النطاق تهدف إلى إرسال رسالة إلى: 1. القادة العسكريين والسياسيين الإسرائيليين، في حال كانوا يفكرون في احتمال مهاجمة لبنان مرة أخرى.2. الدول الأخرى في العالم، للتأكيد على أن إيران وسوريا ستدعمان حزب الله في حال نشوب حرب أخرى مع إسرائيل. و3. السياسيون في داخل لبنان، توضح القوة العسكرية التي مارسها حزب الله حتى يتمكن من زيادة نفوذه السياسي داخل لبنان[2].

وقد صرّح نصر الله في سياق دأبه المستمر للاستفادة مما يعتقد انه انتصار حزب الله في حرب عام 2006، في خطاب ألقاه في 14 أيلول/سبتمبر عام 2009 بمناسبة الذكرى الثالثة

(1) Ibid.

(2) Ibid., 128–129.

لانتصار الحزب في تلك الحرب، أن قدرات حزب الله العسكرية باتت أكبر بثلاث مرات مما كانت عليه في العام 2006. وقدّم في ذلك الخطاب أيضاً معادلة ميزان القوى التي تهدف إلى الردع ضد إسرائيل. وذكر أنه إذا قصفت إسرائيل بيروت أو الضاحية الجنوبية لبيروت حيث تتواجد أهم مكاتب حزب الله، فإن الحزب سيهاجم تل أبيب، وهي واحدة من أكبر المدن الإسرائيلية وأهمها[1]. وأقام حزب الله، بعد ثمانية أيام في 22 أيلول/سبتمبر عام 2009 مسيرة النصر الإلهي، إحياءً لذكرى انتصاره في حرب عام 2006، والتي جذبت جمهوراً بلغ زهاء ثمانمائة ألف شخص. وصرح نصر الله أن حزب الله سيسلم سلاحه إذا انسحبت إسرائيل من مزارع شبعا، وأطلقت سراح أسرى الحرب اللبنانيين، وقدّم حزب الله خرائط تشير إلى مواقع الألغام التي زرعتها إسرائيل في لبنان، ومعظمها في الجنوب. وذكر ان حزب الله يمتلك 33 ألف صاروخ، مقارنة بعشرين ألفاً قبل بداية حرب عام 2006[2]. ويعد هذا النوع من المسيرات الكبيرة، حيث يظهر نصر الله عادة على شاشات فيديو كبيرة من مواقع سرية من أجل حماية نفسه من محولات الاغتيال إحدى السمات المميزة لتحشيد حزب الله الديني والسياسي في لبنان.

## حزب الله والخدمات الاجتماعية والتعليم والإعلام

عملت قيادة حزب الله في الوقت نفسه على تمكين الحزب من تقديم الخدمات الاجتماعية والتعليم لأعداد كبيرة من الشيعة اللبنانيين. ولسوء الحظ فإن الحكومة اللبنانية تقدم خدمات رعاية اجتماعية محدودة لمواطنيها[3]. وعادة ما كان سكان الضاحية، على سبيل المثال، حيث يبلغ دخل الفرد من 15 إلى 20 % من المعدل الوطني، بحاجة إلى أنواع مختلفة من الخدمات الاجتماعية التي لم توفرها الحكومة اللبنانية على نحو كافٍ. ومن دون تلك الخدمات التي تقدمها الدولة، كانت الحياة صعبة للبنانيين الذين ليس لديهم أسر ممتدة مزدهرة. وبدأ النقص المؤلم في الخدمات الاجتماعية غير القائمة على الأسرة في التراجع في أوساط الشيعة في لبنان، ابتداءً من ثمانينيات القرن المنصرم، بسبب رؤية آية الله محمد حسين فضل الله، الذي كان زعيماً مؤثراً في حزب الله؛ إذْ تحدث، خلال الحرب

(1) Ibid., 129.

(2) Ibid.

(3) Norton, Hezbollah, 107.

الأهلية في لبنان، عن أهمية قيام الشيعة بإنشاء «دولة انسانية» والتي من شأنها توفير الموارد للشيعة لمساعدة أنفسهم وبعضهم بعضاً[1]. وقد ألهمت فكرة فضل الله إنشاء جمعيات خاصة للخدمة الاجتماعية الشيعية والتي تخدم في الغالب الشيعة في لبنان[2].

وقد أسس فضل الله نفسه ورجال دين شيعة أو شيعة آخرون من غير رجال الدين بعض هذه الجمعيات. وكان حزب الله ومؤسسة موسى الصدر، والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، وحركة أمل هي بعض المنظمات التي أنشأت جمعيات الخدمة الاجتماعي الشيعية وادارتها في لبنان[3]. وكانت المساجد والممتلكات الشيعية القريبة منهم هي بعض المواقع التي تقدم فيها منظمات الخدمة الاجتماعية الشيعية خدماتها لمجتمعاتهم. وساهمت الوفرة النسبية لهذه الجمعيات في أوساط الشيعة في لبنان في تأسيس ركن مهم في ثقة الشيعة وهويتهم. ويقف النشاط الديني السياسي، الذي تحفزه هذه الجمعيات، في تناقضٍ حاد مع القبول السلبي للحرمان في أوساط الشيعة اللبنانيين في العقود السابقة.

لقد كان فضل الله فعّالاً بوجه خاص في بناء المؤسسات الشيعية في لبنان. وقد عُيّن في العام 1976 نائباً لآية الله أبو القاسم الخوئي المقيم في النجف، والذي كان حتى وفاته في عام 1992 أحد أكثر علماء الشيعة شهرة في الشريعة الإسلامية. وعُهد إلى فضل الله، بصفته نائباً للخوئي، بجمع التبرعات نيابة عنه وانفاقها لأغراض مفيدة في لبنان. وهكذا أشرف فضل الله بالتعاون مع موسى الصدر وقادة شيعة آخرين على دار أيتام الإمام الخوئي في بيروت ومستشفى بهمن، وهو مركز طبي رئيس في الضاحية. وبعد وفاة كبار زملاء فضل الله، باتت هذه المؤسسات تحت إشراف جمعية فضل الله الخيرية واسعة النطاق[4]. وتوظف هذه المؤسسات مجتمعةً عدة آلاف من الأشخاص وتضم متطوعين.

وعلى الرغم من إن الشيعة الأثرياء في أجزاء مختلفة من الشرق الأوسط والحكومة الإيرانية هم مانحون مهمون لمؤسستي حزب الله وفضل الله، المرتبطتين بحزب الله، إلا ان معظم هذه المؤسسات تعتمد أيضاً على التبرعات من الشيعة اللبنانيين أو تعمل على استدرار الدخل بنفسها. وتشمل الطائفة الواسعة من المؤسسات التي أنشأها فضل الله

(1) Ibid.

(2) Ibid.

(3) Ibid., 108.

(4) Ibid.

أو دعمها الأعمال مثل محطات الوقود ودور النشر ومتاجر النسخ الضوئي ومصانع للحوم الحيوانات المذبوحة على وفق الضوابط الغذائية الإسلامية (التي يُطلق عليها حلال)، ومتاجر الكومبيوتر. ويقدم المسلمون الشيعة تبرعات نقدية وغير نقدية لمؤسسات فضل الله وحزب الله. ويمكن أن تشمل التبرعات غير النقدية تقديم الطعام للأشخاص المحرومين. فعلى سبيل المثال في الإسلام الشيعي، يعد الخُمس، الجزء من خمسة أجزاء لفقرات معينة، والتي يحوزها الإنسان كثروة، وهو تبرع سنوي إلزامي يقدّمه الشيعة لمسجد أو منظمة شيعية. وقد استفادت مؤسسات فضل الله وحزب الله بنحوٍ كبير من هذه الانواع من التبرعات أيضاً.

كما تدير رباب الصدر، شقيقة موسى الصدر، مؤسس حركة أمل، مدرسة مهنية للبنين ومعهداً مهنياً للنساء، وكلاهما في مدينة صور جنوب لبنان، ممولان من تبرعات كبيرة من الشيعة[1]. ويقدم حزب الله، على نحو مستقل إلى حدٍ ما عن المؤسسات الشيعية الأخرى، طائفة واسعة من الخدمات الاجتماعية لجماهيره، والتي تشمل العيادات الطبية والمستشفيات والصيدليات والمدارس والتمويل والقروض الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، من أجل البدء بالأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم والحفاظ عليها[2]. وتقع هذه المؤسسات عادة في المناطق ذات الأغلبية الشيعية.

وعادة ما يعالج العاملون في العيادات الطبية التابعة لحزب الله جميع المرضى بصرف النظر عن دينهم وآرائهم السياسية. وغالباً ما تُفرض رسوم رمزية مقابل هذه الخدمات. وقد يتلقى المرضى الذين لا يستطيعون الدفع بعض الخدمات الطبية الأساسية مجاناً. وتقدم منظمة الشهداء الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى لعائلات مقاتلي حزب الله الذين لقوا حتفهم في معارك وحروب مختلفة. وتقدم جمعية الجرحى في الوقت نفسه، الدعم المالي وأشكال الدعم الأخرى لمقاتلي حزب الله الجرحى وعائلاتهم[3]. وتتصدى لجنة المرأة في حزب الله لاحتياجات النساء ولاسيما النساء المحرومات منهن، فيما قامت لجنة البناء والتشييد التابعة لحزب الله بإصلاح الكثير من الأضرار التي سببتها الحرب[4].

(1) Norton, Hezbollah, 109. See also Lamia Rustum Shehadeh, «Impact of Armed Conflict on Gender Roles in Lebanon,» in Gender and Violence in the Middle East, eds. Moha Ennaji and Fatima Sadiqi (Abingdon, UK: Routledge, 2011), 84.

(2) Norton, Hezbollah, 109–110.

(3) Ibid., 110.

(4) Ibid.

كما يخصص حزب الله أيضاً مبالغ كبيرة من الأموال والموارد القيمة الأخرى لمؤسساته التعليمية[1]. وتعمل لجنة التحشيد من أجل التعليم في حزب الله على التنسيق بين المؤسسات التعليمية كافة التي أسسها حزب الله ويديرها[2]. وتشمل هذه المؤسسات التعليمية:1. المدارس الدينية الشيعية، التي تقوم بتعليم وتدريب ممن سيصبحون رجال الدين الشيعة في المستقبل. 2. المساجد الشيعية، والتي غالباً ما تشمل مدارس من ممتلكاتها. 3. المدارس الابتدائية والثانوية من ممتلكاتها الخاصة. وكل هذه المدارس تعتمد الإسلام الشيعي أساساً لمناهجها، وهي تعد النوع الأول من ثلاثة أنواع من مؤسسات حزب الله التربوية[3].

أما النوع الثاني من المدارس، التي يديرها حزب الله، فيجمع بين محتوى من مصادر شيعية كلاسيكية ومعاصرة مع مصادر غير دينية في المناهج الدراسية التي تُنظم على وفق أطر حديثة. فيما تدير منظمات شيعية غير حزب الله النوع الثالث من المدارس، وتتفق المناهج الشيعية لتلك المدارس ومهامها مع أهداف حزب الله. ويتبع تعيين المعلمين للنوعين الأول والثاني من المدارس مجموعتين من المعايير: المؤهلات المهنية التي تتوافق مؤهلات التدريس في المدارس اللبنانية على نطاق أوسع، والالتزامات الدينية التي تتوافق مع فهم حزب الله للإسلام الشيعي[4]. ويلتحق خريجو هذه المؤسسات التعليمية الشيعية بمجموعة متنوعة من الكليات والجامعات في لبنان، مثل الجامعة اللبنانية وجامعة بيروت العربية والجامعة الاسلامية في لبنان. ويؤهل الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الابتدائية والثانوية التابعة لحزب الله للحصول على بعثات ومنح دراسية للتعليم في الكليات

(1) Catherine Le Thomas, «Socialization Agencies and Party Dynamics: Functions and Uses of Hizballah Schools in Lebanon,» in Returning to Political Parties? Partisan Logic and Political Transformations in the Arab World, eds. Myriam Catusse and Karam Karam (Beirut, Lebanon: Presses de l'Ifpo and the Lebanese Center for Policy Studies, 2013), 217–249. See also Catherine Le Thomas, «Mobiliser la communauté: L'emergence d'un secteur éducatif chiite depuis les années 1960 au Liban» (doctoral dissertation under the supervision of Gilles Kepel, Institute d'Études Politiques, Paris, 2009), 16–23.

(2) Avon and Khatchadourian, Hezbollah, 61.

(3) Catherine Le Thomas, Les écoles chiites au Liban: construction communautaire et mobilisation politique (Paris: Karthala and Beirut, Lebanon: IFPO, 2012), 12–19. See also Catherine Le Thomas, Etudiants chiites à Beyrouth: trajectoires, aspirations, strategies (graduate thesis under the supervision of Gilles Kepel, Institut d'études politiques, Paris: 2003), 15–23.

(4) Avon and Khatchadourian, Hezbollah, 61.

والجامعات عبر المؤسسات التعليمية الشيعية في لبنان[1]. وترعى المدارس الابتدائية والثانوية الشيعية الالتزامات الدينية لطلابها بطرق متنوعة بما في ذلك، على سبيل المثال: 1. من خلال مناهجها الدراسية. 2. الزام الطلاب بالمشاركة في صلاة المسلمين الواجبة خلال اوقات الصلاة. 3. تشجيع الالتزام بأخلاق الشيعة. 4. اشتراط الصيام خلال شهر رمضان ومراعاة الأعياد الدينية الشيعية على سبيل المثال[2].

هناك طرق أخرى مهمة ينقل بها حزب الله رسائله، إلى جانب المؤسسات التعليمية، وهي وسائل الإعلام؛ إذْ يصدر الحزب صحيفة دورية أسبوعية سياسية الموسومة بـ «العهد» أسست في حزيران/يونيو عام 1984. وتضاعف توزيعها ثلاث مرات خلال تسعينيات القرن الفائت بعد أن كان خمسة آلاف. وغيّرت اسمها 2001 في العام إلى الانتقاد وراجعت شكلها. وأضيف في العام 1988، إلى جانب المحطتين الإذاعيتين الأخريين لحزب الله، إذاعة النور وهي واحدة من أهم المحطات الإذاعية لحزب الله[3]. تبث هذه المحطة الأخبار والمقابلات والمواعظ والتراتيل وغيرها من المحتويات الدينية والسياسية. وأطلقت محطة المنار التلفزيونية في حزيران/يونيو عام 1991. وتقدم هذه المحطة مجموعة متنوعة من البرامج بما في ذلك الأخبار والتحليلات والمقابلات والتعليم الديني[4]. ان وسائل الاتصال الجماهيري التي يستعملها حزب الله تمكنه من تقديم الأخبار والمعلومات الدينية والتعاليم الدينية من وجهة نظره، مع ابقاء أفراده والاشخاص المتعاطفين مع أهدافه على إطلاع وعلم بها[5].

## حزب الله في السياسة اللبنانية

دخل حزب الله رسمياً النظام السياسي اللبناني لأول مرة في انتخابات عام 1992 وشارك أيضاً في الانتخابات اللبنانية منذ ذلك الوقت[6]. وقبل مشاركة حزب الله في انتخابات عام 1992، كان قد رفض المؤسسات اللبنانية واتفاقات الطائف لعام 1990، والتي شكّلت أساساً

(1) Ibid., 61–62.

(2) Ibid., 62–64.

(3) Ibid., 64.

(4) Ibid., 64–65.

(5) Avon and Khatchadourian, Hezbollah, 64–65. See also Khatib, Matar, and Alshaer, The Hizbullah Phenomenon, 1–12.

(6) James Worrall, Simon Mabon, and Gordon Clubb, Hezbollah: From Islamic Resistance to Government (Santa Barbara, California: Praeger, 2016), 92.

مهماً للحياة السياسية اللبنانية، لأن قادته أرادوا إحداث ثورة إسلامية شيعية في لبنان، والتي كانت ستشبه الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، من أجل تأسيس دولة إسلامية شيعية في لبنان على غرار دولة إيران. لقد كان، لانتهاء الحرب الأهلية في لبنان في عام 1990 والاعتقاد السائد في أوساط حزب الله السياسيين بأن حزب الله نفسه وأنصاره الشيعة سيستفيدون من مشاركة ذلك التنظيم في العملية السياسية الديمقراطية في لبنان، العوامل الحاسمة التي أدت إلى أن تحول حزب الله إلى حزب سياسي كامل في لبنان.

أضف إلى ذلك لم يرغب قادة حزب الله في أن تصبح حركة أمل الحزب السياسي الأساسي أو الحصري للشيعة في لبنان، ويرجع ذلك، إلى حدٍ ما، إلى أن قادة حزب الله اعتقدوا أن فهمهم للإسلام الشيعي أقرب بكثير مما علمته حركة أمل من معتقدات بخصوصه؛ إذْ يعتقد بعض قادة حزب الله وأعضائه العاديين أن العديد من قادة حركة أمل وأعضائها كانوا علمانيين للغاية في معتقداتهم ولا يلتزمون بتعاليم الإسلام الشيعي الحقيقية. كما أن بعضهم يعدون حركة أمل فاسدة. وفيما يتعلق بهذه المعتقدات، فقد شعروا بنوع من التنافس مع حركة أمل على الولاء الديني والسياسي لشيعة لبنان. فقد تشاور قادة حزب الله الدينيون والسياسيون مع القادة الدينيين والسياسيين في إيران، خلال أوائل تسعينيات القرن المنصرم، بشأن إمكانية مشاركة حزب الله في العملية السياسية اللبنانية، وحصلوا على موافقة من الحكومة الإيرانية للقيام بذلك. وبعد هذه المشاورات، ناقش اثنا عشر من قادة حزب الله إمكانية دخول الحزب في العملية السياسية وصوتوا لصالح حزب الله بأغلبية عشرة أصوات بإزاء اثنين[1].

وفي الانتخابات اللبنانية لعام 1992 فاز مرشحو حزب الله بثمانية مقاعد في البرلمان اللبناني المؤلف من 128 مقعداً، فيما فاز المرشحون الآخرون المنتمون لهذا الحزب بأربعة مقاعد إضافية متجاوزين حركة أمل في أول انتخابات لحزب الله[2]. وظل حزب الله في العديد من الانتخابات اللبنانية اللاحقة عند مستوى 10 % فيما يتصل بتمثيله في البرلمان. وقد طوّر، إلى جانب تأكيده على توسيع قاعدته الانتخابية، تحالفات قوية مع أحزاب أخرى، مثل التيار الوطني الحر المسيحي الماروني، وفي نهاية المطاف حركة أمل. وكانت هذه التحالفات من بين العوامل التي مكّنته من أداء دور مهم في الحكومة اللبنانية[3].

(1) Ibid.

(2) Ibid., 94. See also Taku Osoegawa, Syria and Lebanon: International Relations and Diplomacy in the Middle East (London, UK: I.B. Tauris, 2013), 122.

(3) Worrall, Mabon, and Clubb, Hezbollah, 94.

وفي انتخابات عام 1996 تراجعت مقاعد حزب الله في البرلمان إلى سبعة (من الثمانية السابقة) مع انتقال حركة أمل من ثلاثة مقاعد في الانتخابات السابقة إلى ثمانية مقاعد في انتخابات عام 1996. وفي العام 2000 تعادل حزب الله وحركة أمل في عشرة مقاعد برلمانية لكلٍ منهما. وفي العام 2005 حصلت حركة أمل وحلفاؤها على أربعة عشر مقعداً برلمانياً، فيما حصل حزب الله وحلفاؤه على العدد نفسه. فيما لم يكن هناك تغيير يذكر في العام 2009، حيث فازت حركة أمل بثلاثة عشر مقعداً وحزب الله باثنتي عشر مقعداً. وفي الانتخابات البرلمانية لعام 2018، فازت أمل بخمسة عشر مقعداً فيما فاز حزب الله بثلاثة عشر مقعداً[1].

ان التحالف النهائي بين حزب الله وحركة أمل حصل، إلى حدٍ ما، بوساطة السوريين الذين ربما رأوا أنه من مصلحتهم وجود الحزبين الشيعيين الرئيسين في تحالف، لأن مثل هذا التحالف من شأنه أن يزيد من نفوذ سوريا على كلا الحزبين[2]. وكانت إحدى نتائج تحالف حزب الله في الأعوام 2005، و2009، و2018 هي سلسلة من القوائم المشتركة بين حزب الله وحركة أمل لتلك الانتخابات[3]. وظهرت هذه الأنواع من القوائم بنحوٍ رئيس في جنوب لبنان ووادي البقاع. وتماشياً مع تحالفات حزب الله مع التيار الحر المسيحي الماروني وحزب أمل الشيعي، حاول حزب الله توسيع قاعدته السياسية بطرق أخرى[4]. فعلى سبيل المثال، تتضمن أحد التغييرات الأيديولوجية المهمة التي نفذها قادة حزب الله منذ قراره بالمشاركة في الانتخابات البرلمانية اللبنانية لعام 1992، هو قيامه بإعادة وضع نفسه حامياً لشيعة لبنان وحزباً سياسياً يهتم بالأمة بأكملها، على الرغم من وجود بعض اللبنانيين غير الشيعة الذين يشككون بشدة في محاولات حزب الله إظهار نفسه على أنه يدافع عن اللبنانيين جميعهم؛ إذْ يعتقد خصوم حزب الله إن قادة الحزب يستعملون فكرة الشمول بوصفها طريقة أخرى

(1) Yakshof, graph entitled «Elections, Official Results, Seats' History,» https://www.lebaneseelections.com (accessed May 24, 2018). Yakshof is a news and data analytics firm based in Beirut, Lebanon. See https://www.corporate.yakshof.com (accessed May 24, 2018).

(2) Worrall, Mabon, and Clubb, Hezbollah, 94.

(3) Ibid. See also «Hezbollah, Amal Announce South Electoral List,» The Daily Star (Lebanon), March 25, 2018, http://www.dailystar.com.lb/News/LebanonNews/2018/Mar25442930/hezbollahamalannouncesouthelectorallist.ashx (accessed May 25, 2018).

(4) Worrall, Mabon, and Clubb, Hezbollah, 97.

للتلاعب بالنظام السياسي اللبناني من أجل زيادة قوة حزب الله السياسية. والحقيقة يعتقد معارضو حزب الله انهم الحزب الوحيد حماية نفسه على حساب اللبنانيين الآخرين[1].

وذكر بيان حزب الله لعام 2009، الذي يؤكد التزام حزب الله حيال اللبنانيين كافة وهو أكثر شمولاً من رسالته المفتوحة لعام 1985، أن الحزب يريد لبنان موحداً للبنانيين جميعهم وأنه يريد أن يكون لبنان سيداً وحراً ومستقلاً وقوياً وقادراً. وتبعاً لهذه الوثيقة فإن أحد الشروط الأساسية لإقامة وطن للبنانيين كافة واستمراره هو «وجود دولة عادلة وقادرة وقوية ونظام سياسي يمثّل بحق إرادة الشعب وتطلعاته إلى العدالة والحرية والاستقرار والرفاهية والكرامة»[2]. وتنصّ الوثيقة على أن هذا هو ما يسعى إليه اللبنانيين كافة ويعمل على تحقيقه وأن حزب الله جزءاً منهم[3]. ورفض البيان الطائفية ويؤكد أهمية الحوار الوطني[4].

كما نصّ على أن الديمقراطية هي الأساس الجوهري للحكم في لبنان لأن الديمقراطية، في نظر قيادة حزب الله، هي خلاصة روح دستور لبنان وجوهر التعايش في ذلك البلد. وأوضح البيان أهمية التعايش المشترك بين اللبنانيين بكرامة وحقوق متساوية مع التأكيد على أهمية التعاون المثمر بين اللبنانيين كافة من أجل تعزيز مبدأ الشراكة الحقيقية التي تشكل أنسب صيغة «لحماية التنوع والاستقرار داخل البلد»[5]. ويبدو أن هذه الأفكار الشاملة الواردة في البيان تشير إلى اعتناق حزب الله الديمقراطية والتعددية، والتي تشكل أيديولوجية أوسع نطاقاً من تلك التي تمثلها الرسالة المفتوحة عام 1985، والتي كانت أكثر تحديداً للشيعة وأكثر ثورية في نواياه مقارنة ببيان عام 2009. مع ذلك، وعلى عكس شمولية بيان عام 2009، ما يزال هناك أعضاء يدعمون بقوة قيادة حزب الله لثورة إسلامية شيعية بروح الثورة الإسلامية الإيرانية وتأسيس حكومة شيعية في لبنان. ومن ثم، هناك نقاشات بين قادة حزب الله

(1) Authors' conversations and observations in Lebanon between 2012 and 2019.

(2) Hezbollah, «The New Hezbollah Manifesto: November 2009,» Lebanon Renaissance Foundation, http://www.lebanonrenaissance.org/assets/Uploads/15TheNewHezbollahManifestoNov09.pdf , 4–5 (accessed August 12, 2019). According to the Lebanon Renaissance Foundation's website, it is a nonprofit organization which was established in Washington, DC as an independent, nongovernmental and nonsectarian educational organization.

(3) Hezbollah, «The New Hezbollah Manifesto,» 5.

(4) Ibid., 6.

(5) Ibid.

وأعضائه العاديين بشأن مدى ضرورة أن يكون فيه حزب الله حركة ثورية شيعية من عدمه، وما إذا كان قد أضر بمبادئه الشيعية من خلال المشاركة في العملية السياسية الديمقراطية في لبنان أم لا؛ إذْ دعم الأعضاء المتشددون ثورة إسلامية، فيما يدعم الأعضاء الذين يتبنون نهجاً أكثر شمولاً مشاركة حزب الله في العملية السياسية في لبنان[1].

كما كان لحزب الله أيضاً تأثير كبير على السياسة المحلية، التي تعمل على مستوى البلديات. فهو في وضع قوي يتيح له السيطرة على بعض البلديات التي تضم أعداداً كبيرة من الشيعة. ونتيجة للانتخابات المحلية، سيطر حزب الله على ما يقرب من ثلثي البلديات ذات الأغلبية الشيعية، بما في ذلك ضواحي بيروت الكبيرة التي تضم عدداً كبيراً من السكان الشيعة[2]. وشدد حزب الله في بياناته للحكومات المحلية على قدراته الحالية في تقديم الخدمات لعنصره مع التركيز على الأمور العملية. وانسجاماً مع هذه الحقائق، فإن لديه الأولويات الآتية فيما يتصل بعمله بتلك الحكومات المحلية:

1. تشجيع المواطنين على أداء دور أكثر فاعلية في اختيار المشاريع التنموية في مجتمعاتهم المحلية.
2. زيادة وظائف البلديات وصلاحياتها في توفير التعليم والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية.
3. تمويل المشاريع التنموية من عائدات البلدية والتبرعات الخيرية لحزب الله.
4. ممارسة الرقابة على الأشغال العامة ومنع الاختلاس.
5. ترميم الهياكل المادية والإدارية للبلديات بما في ذلك الحوسبة.

أدت محاولات تنفيذ هذه الأولويات بالتساوق مع التحالف المحلي لحزب الله مع حركة أمل في الانتخابات المحلية لعام 2010 والتي تضمنت قوائم مرشحين مشتركة، إلى ظهور أداء قوي للغاية لكلا الحزبين. وقد هجر هذا التحالف المحلي بين حزب الله وحركة أمل في عام 2010 الممارسة السابقة لحزب الله المتمثلة في إدارة مرشحيه المحليين بنحو مستقل عن حركة أمل، كما برهن على براغماتية حزب الله على الرغم من المنافسة السابقة بين هذين الحزبين على المستوى المحلي.

(1) Authors' conversations and observations in Lebanon between 2012 and 2019.

(2) Worrall, Mabon, and Clubb, Hezbollah, 97–98.

## أنماط ثورية

تعد حركة أمل وحزب الله مؤسسات دينية وسياسية مهمة، ترسخت جذورها بعمق في الحياة الدينية والسياسية في لبنان، بنحوٍ عام، وفي حياة المسلمين الشيعة في لبنان على وجه الخصوص. وفي الوقت الذي يمتلك فيه حزب الله بعض الجذور في حركة أمل، فقد نشأ كلا الحزبين بوصفهما حركات ثورية، عززتا وضع الشيعة في لبنان دينياً وسياسياً، ووفرتا للشيعة شعوراً عميقاً بالهوية الطائفية الدينية والسياسية، مع منحهم فرصاً قوية للمشاركة في الحياة السياسية في لبنان. لقد نشأت كلتا الجماعتين من عدة جذور تاريخية، ودينية، وسياسية، وعقائدية، وكانت أجزاء من تلك الجذور تعود إلى؛ الحياة الفكرية النشطة في لبنان، وإلى العراق ولاسيما في النجف وكربلاء وبغداد، وإلى إيران وخاصة في قم وطهران. وكانت كل من حركة أمل وحزب الله جزءاً لا يتجزأ من نمط عام واحد من الحياة الدينية والسياسية في الشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم في العصر الحديث الذي شمل اندماج الدين والسياسية، والاستنهاض الديني في ظل قيادة واحدة او أو أكثر من القادة الدينيين والسياسيين الفكريين ذوي الصفات الكاريزمية. حدث هذا النوع من الاستنهاض في مختلف الأديان والمجالات الجغرافية، كما بدا جلياً في حسن البنا وسيد قطب اللذين قادا جماعة الإخوان السنّية في مصر، وأسامة بن لادن الذي قاد القاعدة وأبو بكر البغدادي الذي قاد تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، وآية الله الخميني الذي قاد الثورة الإسلامية الإيرانية، والمهاتما غاندي الذي قاد الحركة الهندية اللاعنفية المناهضة للاستعمار البريطاني، ومارتن لوثر كنغ الذي قاد حركة الحقوق المدنية اللاعنفية في الولايات المتحدة، وديزموند توتو الذي كان أحد قادة جنوب أفريقيا لحركة مناهضة الفصل العنصري، وهي أمثلة قليلة من أمثلة أخرى عديدة. وفي سياق حركة أمل وحزب الله، عمل القادة الدينيون والسياسيون الشيعة مثل موسى الصدر وراغب حرب وصبحي الطفيلي وعباس الموسوي ومحمد حسين فضل الله وحسن نصر الله ضمن هذا النمط من دمج الدين بالسياسة والاستنهاض السياسي والديني في القرنين العشرين والحادي والعشرين.

حشدت الشخصيات الحركات الدينية-السياسية، التي قام قادتها وأعضاؤها العاديون، بناءً على فهمهم للنصوص المقدسة في تقاليدهم الدينية، بتوليد أهدافٍ عملية لمجتمعاتهم الدينية- السياسية، فيما رفضوا بفاعلية جوانب الوضع الراهن، والتي اعتقدوا أنها تتعارض مع المبادئ الدينية، والسياسية، والاقتصادية، والاجتماعية التي علمتها دياناتهم. واستمرت

حركة أمل وحزب الله، في ظل هذه البيئة، في العمل بوصفيهما أحزاباً ومؤسسات فاعلة ضمن الإطار السياسي اللبناني بعد انتقالها من الحركات الثورية إلى المؤسسات، لخدمة احتياجات جمهوريهما الشيعي. وقد أنشأ حزب الله، على وجه الخصوص، في ظل قيادته في كل من لبنان وإيران، مؤسسات دينية واجتماعية واقتصادية واسعة النطاق، والتي تمتلك القدرة، بدعم من إيران وأعضاء حزب الله العاديين، على خدمة جمهورها في لبنان لعقود في المستقبل. وقد أظهر كلٌ من حزب الله وحركة أمل مرونة ملحوظة فيما يتصل بالتكيف مع النظام الديمقراطي في لبنان. كما أدى الحزبان دوراً حاسماً على مدى عقود في تحويل الشيعة في لبنان من مجتمع يعاني من التهميش سياسياً واقتصادياً قرب بداية القرن العشرين إلى مجتمع مؤثر سياسية وقوي اقتصادياً في الجزء الأول من القرن الحادي والعشرين.

مع ذلك فإن استعمال حزب الله للقوة العسكرية ومعارضة قادته الشديدة لإسرائيل يعد عامل قوة وضعف في آن واحد. فهي عامل قوة بمعنى أن تلك المواقف الأيديولوجية تمكن حزب الله من حشد أوجه مهمة من جيشه في مواجهة ما يصوره قادته على أنه عدو مشترك. ويشكل هذا الموقف الأيديولوجي نقطة ضعف لأنه أحد العوامل العديدة التي تنفّر حزب الله من عدة دول، بما في ذلك دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة وإسرائيل، وكذلك في الأماكن التي يُحتمل أن يكون فيها حزب الله في وضع ضعيف اقتصادياً وعسكرياً. فحزب الله في موقف ضعيف اقتصادياً، ويعود ذلك، إلى حدٍ ما، إلى العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه من جانب الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية والعديد من دول العربية في الخليج العربي على سبيل المثال[1].

أحد الأسئلة لحاسمة التي ماتزال من دون إجابة فيما يتعلق بمستقبل حزب الله وإيران هو ما إذا كان هذان الكيانات سيعترفان في وقتٍ ما في المستقبل بإسرائيل، إلى حدٍ ما، تحت وطأة ضغط العقوبات الاقتصادية وإلى حدٍ ما أيضاً بسبب المشهد السياسي سريع التغير في الشرق الأوسط، ويقيمون علاقات دبلوماسية معها كما فعلت مصر والأردن على سبيل المثال. فيما يبقى هذا السؤال بلا إجابة، سيبقى حزب الله مؤثراً في السياسة اللبنانية في

(1) «U.S. and Gulf States Impose More Sanctions on Hezbollah Leaders,» Middle East Eye,May 16, 2018, http://www.middleeasteye.net/news/usgulfstatessanctionhezbollahleaders492203809.

المستقبل المنظور. وفي الوقت نفسه، سيكون لحركة أمل، بنهجها العلماني والشيعي الأكثر اعتدالاً، على ما يبدو دور مهم في السياسة اللبنانية أيضاً. وفي هذا السياق، ما يزال يتعين أن ننتظر نتائج الاحتجاجات الجماهيرية العابرة للطوائف في لبنان عام 2019 ضد ارتفاع معدلات البطالة وضعف الاقتصاد والفساد الحكومي. ونتائج تلك الاحتجاجات وانعكاساتها على الحكومة والمواطنين غير مؤكدة[1].

(1) Anchal Vohra, «The Arab World's Revolution against Sectarianism: Lebanon and Iraq are Rising Up against Constitutions that Have Empowered Religious Factions and Enabled their Corruption,» Foreign Policy, October 24, 2019, https://foreignpolicy.com/201924/10//lebanon iraqarabworldwantstooverthrowsectarianism/(accessed November 10, 2019).

## الفصل السابع

# آفاق المستقبل ـ إيران والعراق ولبنان والولايات المتحدة

ماهي آفاق علاقات الولايات المتحدة مع إيران والعراق ولبنان وكذلك الشيعة في تلك البلدان؟ وفي أمر ذي صلة، ما احتمالات حماية إيران لحدودها وحلفائها في الشرق الأوسط؟ فيما يتصل بالسؤال الأول، على الرغم من أن النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط والعالم آخذ في التضاؤل، إلا أنه سيستمر في أداء دور كبير في سياسات الشرق الوسط في المستقبل والمسائل المتصلة بإيران والعراق وكذلك الشيعة في تلك البلدان.

### إيران

ثمة خلافات حادة بين إيران والولايات المتحدة، لكن بينهما أيضاً مجالات اهتمام مشترك. ولم يكن بين الدولتين علاقات دبلوماسية وكانت العلاقات بينهما عدائية، منذ اندلاع الثورة الإسلامية الإيرانية واحتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية في طهران بدءاً من عام 1979.

وقد صرّح وزير الخارجية الأمريكي مايك بومبيو في خطابٍ ألقاه أمام مؤسسة التراث في العاصمة واشنطن، في 21 آيار/مايو عام 2018، باثني عشر مطلباً ستقدمه الولايات المتحدة بشأن إيران، إذا تفاوض البلدان على اتفاق جديد بشأن البرنامج النووي الإيراني. وقد ألقى هذا الخطاب في أعقاب إعلان الرئيس ترامب في 8 آيار/مايو عام 2018، إعلان انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة مع إيران. ويتضمن خطاب الرئيس بومبيو شكاوى الولايات المتحدة مع إيران. وصرح بومبيو أنه يجب على إيران:

1. إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن تفاصيل كاملة للأبعاد العسكرية السابقة لبرنامجها النووي، والتخلي عن هذا العمل بنحو دائم مع امكانية التحقق منه.
2. وقف التخصيب وعدم السعي إلى معالجة البلوتونيوم بما في ذلك إغلاق إيران لمفاعل الماء الثقيل.

3. السماح لوكالة الطاقة الذرية بالوصول غير المشروط إلى المواقع في أنحاء البلاد كافة.
4. انهاء انتشار الصواريخ الباليستية ووقف اطلاق المزيد من أنظمة القذائف ذات القدرة النووية أو تطويرها.
5. إطلاق سراح مواطني الولايات المتحدة كافة وكذلك مواطني شركاء وحلفاء ذلك البلد، وجميعهم، الذين احتجزتهم إيران بتهم ملفقة من وجهة نظر الحكومة الأمريكية.
6. إنهاء الدعم للجماعات المسلحة، بما في ذلك حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.
7. احترام سيادة الحكومة العراقية والسماح بنزع سلاح المليشيات الشيعية وتسريحها وإعادة دمجها.
8. انهاء دعمها العسكري لمليشيا الحوثي الشيعية في اليمن والعمل على تسوية سياسية سلمية في ذلك البلد.
9. سحب القوات الخاضعة للقيادة في الإيرانية جميعها في أنحاء سوريا كافة.
10. إنهاء الدعم لطالبان وغيرها من المنظمات المسلحة في أفغانستان والمنطقة، ووقف إيواء كبار قادة تنظيم القاعدة.
11. إنهاء دعم فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإسلامي لشركاء إيران المتشددين حول العالم.
12. انهاء سلوكها التهديدي ضد جيرانها، وكثير منهم من حلفاء الولايات المتحدة، بما في ذلك تهديدات إيران بتدمير إسرائيل، وإطلاقها صواريخ على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، فضلاً عن التهديدات للشحن الدولي والهجمات الالكترونية (السيبرانية)[1].

ومع ذلك صرح الرئيس ترامب، في 30 تموز/يوليو عام 2018، بعد شهرين من إعلان بومبيو عن المبادئ المذكورة أعلاه انه سيلتقي بقيادة إيران من دون شروط مسبقة، وصرح بومبيو في 30 حزيران/يونيو عام 2019 أن إدارة ترامب مستعدة للتفاوض مع قادة إيران وأنه

(1) Mike Pompeo, «After the Deal: A New Iran Strategy,» a speech to the Heritage Foundation, Washington, DC, May 21, 2018, U.S. Department of State, https://www.state.gov/afterthedealanewiranstrategy/(accessed August 5, 2018).

«لا توجد شروط مسبقة»[1]. تفضي هذه الظروف الى غموض فيما يتصل ببعض مواقف إدارة ترامب بشأن ما إذا كانت هناك شروط مسبقة فعلاً فيما يتصل بالمفاوضات المحتملة مع إيران[2]. ورداً على ذلك فقد صرحت الحكومة الإيرانية بما يأتي:

1. أنها امتثلت للشروط كافة الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة وكان انسحاب الولايات المتحدة من تلك الاتفاقية غير قانوني.
2. ان وجود نظام الصواريخ الباليستية يرمي إلى تمكين إيران من الدفاع عن نفسها ضد خصومها بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية.
3. أن إيران تحتجز مواطني الولايات المتحدة ومواطني شركاء وحلفاء ذلك البلد بتهم مشروعة تشمل التجسس على إيران ومحاولة إلحاق الضرر بها.
4. أن إيران تدعم حزب الله لأنه حليف شيعي يحمي مصالح الشيعة اللبنانيين ولبنان ككل، وكذلك الشعب السوري في تحالفه مع إيران والحكومة السورية ضد الجماعات الإسلامية السنّية كتنظيم داعش.
5. ان إيران تدعم حماس والجهاد الإسلامي في معارك الفلسطينيين المشروعة ضد قمع إسرائيل للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة والقدس.
6. تعترف إيران بسيادة الحكومة العراقية وتدعم الجماعات المسلحة الشيعية العراقية في ذلك البلد في معركتها ضد تنظيم داعش والقاعدة والمنظمات الإسلامية السنّية الأخرى.
7. ان إيران تدعم الحوثيين الشيعة[3] في اليمن لأنهم يدافعون عن أنفسهم ضد العدوان السنّي المتمثل في المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والقاعدة، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

(1) Edward Wong, «Trump Administration Says It Will Negotiate with Iran with 'No Preconditions,'»New York Times, June 2, 2019, https://www.nytimes.com/201902/06//world/Middle east/usiranmikepompeo.html (accessed July 2, 2019).

(2) Ibid.

(3) هناك اختلاف حول نسبة الحوثيين إلى التشيّع أم إلى غيره من فرق المسلمين، غير أنهم يشتركون مع الشيعة باعتقادهم بإمامة علي بن أبي طالب وولديه الحسن والحسين وحفيده زين العابدين عليهم السلام ويوالونهم، لكنهم يأخذون أحكامهم الفقهية واعتقاداتهم المذهبية من باقي المذاهب الإسلامية والمذهب الشافعي على نحوٍ خاص، ويؤمنون بشرعية بيعة الخلفاء الثلاثة الأوائل. (المُراجع)

8. ان إيران عارضت بفاعلية حركة طالبان والقاعدة والمنظمات الإسلامية السنّية المشابهة لها، لأنها ملتزمة بالإطاحة بالحكومة الشيعية في إيران.

وشملت شكاوى الحكومة الإيرانية ضد الولايات المتحدة:

1. ان الولايات المتحدة انتهكت خطة العمل الشاملة المشتركة عبر: أ. الانسحاب منها رغم امتثال إيران، ب. الإبقاء على بعض العقوبات التي وعدت بتعليقها ضد إيران، ج. تشجيع البلدان الأخرى التي كانت أطرافاً في خطة العمل الشاملة المشتركة على عدم التعامل مع إيران. د. منع إيران من الوصول إلى الأسواق الدولية في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة[1].
2. الوجود العسكري الأمريكي في العراق والمملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى في الخليج العربي وأفغانستان، وكلها تمثل تهديدات لإيران.
3. دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، التي ترى الحكومة الإيرانية أنها معادية لإيران وحلفائها في الشرق الأوسط.
4. دعم الولايات المتحدة للتجسس والأنشطة السرية الأخرى في إيران.
5. سياسة الولايات المتحدة للإطاحة بالحكومة الإسلامية الإيرانية (المعروفة باسم تغيير النظام) واستبدالها بأخرى صديقة للولايات المتحدة.

وفي الوقت الذي كانت هناك اختلافات كبيرة بين إيران والولايات المتحدة، فقد تفاوض الجانبان أو تعاونا مع بعضهما بعضاً، بنحو مباشر أو غير مباشر في عدة مناسبات منذ بداية الثورة الإسلامية الإيرانية، والتي تضمنت: 1. تفاوض البلدان في الأعوام 1970 و1989 على إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين الذين تحتجزهم الحكومة الإيرانية.2. إرسال الولايات المتحدة إمدادات عسكرية إلى إيران في منتصف ثمانينات القرن الفائت، مقابل استعمال إيران نفوذها لتحرير الرهائن الأمريكيين، الذين كانت تحتجزهم الجماعات الشيعية في لبنان، في صفقة تُعرف باسم قضية إيران كونترا[2]. 3. قيام إيران بإلقاء القبض على مئات من

(1) Darius Shahtahmasebi, «Iran Isn't Violating the JCPOA Nuclear Agreement—America Is,» Global Research: Centre for Research on Globalization, May 2, 2018, https://www.globalresearch.ca/iranisntviolatingthejcpoanuclearagreementamericais/5639055 (accessedAugust 5, 2018).

(2) Jeffery Delviscio et al., «Iran, the United States and a Political Seesaw,» New York Times, April 7, 2012, https://archive.nytimes.com/www.nytimes.com/interactive/201207/04//world/middleeast/irantimeline.html#/#time5_211 (accessed August 5, 2018).

أعضاء القاعدة وإرسالهم إلى الدول العربية والتعاون مع الولايات المتحدة في حربها ضد طالبان في أفغانستان بعد هجمات تنظيم القاعدة على مركز التجارة العالمي والبنتاغون في 11 أيلول/سبتمبر عام 2011[1]. 4. تفاوض إيران والولايات المتحدة بين عامي 2006 و2015 في سياق دول مجموعة 5+1، فيما يتصل ببرنامج إيران النووي، الأمر الذي أدى إلى الاتفاق على خطة العمل الشاملة المشتركة. وقد صرح ترامب في أكثر من مناسبة بأنه على استعداد للتفاوض بشأن اتفاق نووي جديد مع الحكومة الإيرانية، فيما أعرب مايك بومبيو عن رغبته في إشراك إيران في مفاوضات التوصل إلى اتفاق شامل يؤدي إلى تطبيع العلاقات[2]. وأظهرت تصريحات الرئيس ترامب الصارمة بشأن إيران ومسائل أخرى، استعداداً للانخراط في الدبلوماسية كما تشير إلى ذلك اجتماعاته مع الزعيم الأعلى لكوريا الشمالية كيم جونغ أون في12 حزيران/يونيو عام 2018، وفلاديمير بوتين في 16 تموز/يوليو عام 2018. وعلى الرغم من أن قادة إيران رفضوا قطعياً هذا الاجتماع في ضوء انسحاب الولايات المتحدة من خطة العمل الشاملة المشتركة وعدم ثقتهم بنحوٍ عام في الولايات المتحدة، فإن الضغوط التي قد تفرضها العقوبات الاقتصادية على إيران والاحتجاجات السياسية والاقتصادية قد تجبر الحكومة الإيرانية على إعادة التفاوض بشأن الاتفاق النووي. وقد يكون التهديد المحتمل الآخر الذي قد يشجع الإيرانيين على إعادة التفاوض هو تهديد الولايات المتحدة، أو إسرائيل أو المملكة العربية السعودية بقصف المنشآت النووية الإيرانية وكذلك صواريخها الباليستية وغيرها من المواقع العسكرية، وهي تهديدات كبيرة تواجهها إيران فيما يتصل بحدودها[3].

(1) «Iran Gave U.S. Help on Al Qaeda after 911/,» CBS News, October 7, 2008 https://www.cbsnews.com/news/irangaveushelponalqaedaafter911/(accessed August 5, 2018).

(2) Michael D. Shear and Rick Gladstone, «Trump Says He Would Meet with Iranian Leader, but Iran Rules It Out,» New York Times, July 30, 2018, https://www.nytimes.com/201830/07//us/politics/trumpiranrouhani.html (accessed August 5, 2018). See also Zalmay Khalilzad,«Why Iran Will Choose to Negotiate with Trump,» Washington Post, June 13, 2018 https://www.washingtonpost.com/news/globalopinions/wp/201813/06//hereswhattrumpshoulddonextoniran/?noredirect=on&utm_term=.70834d8918fe (accessed August 5, 2018).

(3) Khalilzad, «Why Iran Will Choose to Negotiate with Trump.»

## العراق

في الوقت الذي يواجه فيه العراق العديد من التهديدات بما في ذلك الاحتكاك الطائفي والعنف وضعف الاقتصاد وتضرر البنية التحتية، فإن إعادة تنظيم داعش لنفسه في ذلك البلد يشكّل أيضاً خطراً كبيراً؛ إذْ أن الأغلبية العظمى من مسلحي تنظيم داعش المتبقين هم عراقيون وليسوا أجانب، الأمر الذي يحول دون وجود حافز لدى الحكومة العراقية والولايات المتحدة التي كان لديها مائتان وخمسون جندي في العراق اعتباراً من كانون الأول/ديسمبر عام 2017، لمغادرة العراق[1]. لقد أعاد تنظيم داعش بناء نفسه، إلى حدٍ ما، لأنه استفاد من استياء السنّة العراقيين في المناطق الريفية؛ حيث بقى هناك مسلحو تنظيم داعش بعد أن طردتهم الجيوش الأمريكية والإيرانية والعراقية من المناطق الحضرية[2]. ومن العوامل الاخرى التي ساهمت في قوة تنظيم داعش هو تنظيمه المحلي والدولي، وتبنيه نظرة عالمية دينية وسياسية مقنعة وموحدة، ووعده بحلّ مشاكل العراق والشرق الأوسط عبر حكومة إسلامية سنّية قوية وتطبيقه صيغة سنّية صارمة من الشريعة الإسلامية. وقد تساهم سلطة الدولة العراقية الضعيفة، والفساد الحكومي، وقوات الأمن الدولة العراقية التي لا يعوَّل عليها، في تعزيز قوة تنظيم داعش.

لقد بنى تنظيم داعش استراتيجياته في أربع مناطق جغرافية في العراق حيث يمكن لمسلحيه الاختباء من دون دعم السكان المحليين. في المنطقة الأولى، استعمل التنظيم جبال حمرين في شمال العراق قاعدةً لنصب الكمائن وشنّ الهجمات على قوات الأمن العراقية. وشملت منطقة العمليات الثانية لتنظيم داعش سامراء التي يستعملها التنظيم بوصفها موقعاً احتياطياً لهجماته. كما يستعمل منطقة عمليات ثالثة وهي تلك الواقعة بين بغداد ودمشق، للانخراط في عمليات الاختطاف والتفجيرات، وتعطيل التجارة والاستيلاء على البضائع التجارية. اما المنطقة الرابعة له فهي تقع في الصحراء الشاسعة على حدود العراق مع الأردن، والمملكة العربية السعودية، وسوريا، والتي يستعملها ايضاً

(1) Mohammed Tawfeeq, «U.S. Will Reduce Troop Levels in Iraq, Baghdad Says,» CNN, February 6, 2018, https://www.cnn.com/201806/02//middleeast/americantroopsiraqintl/index.html.

(2) Geneive Abdo, «The Reality of Daesh [ISIS] in Iraq: Far from Dead,» Daily Star and Reuters, July 21, 2018, http://www.dailystar.com.lb/News/MiddleEast/2018/Jul21457349/therealityofdaeshiniraqfarfromdead.ashx (accessed August 5, 2018).

لشن العمليات. وكانت استراتيجية تنظيم داعش اللاحقة هي حرب العصابات، على عكس استراتيجية التنظيم للأعوام 2014-2015 التي استهدفت المدن العراقية والمناطق الواقعة على طول نهري دجلة والفرات.

يعمل تنظيم داعش في بيئة يمكن أن يجذب فيها السكان العراقيين المحليين، لأنه على الرغم من امتلاك العراق احتياطات نفطية كبيرة، فإن عمليات التهريب واسعة النطاق في كردستان شمال العراق تحوّل الأموال التي يمكن أن تذهب إلى الحكومة المركزية في العراق إلى تنظيم داعش. يقدم تنظيم داعش وما يتبناه من أنموذج للحكومة الإسلامية السنّية بديلاً نزيهاً وذي مصداقية لمشاكل العراق. ان عودة تنظيم داعش إلى الظهور من شأنه أن يطرح مشاكل خطيرة لكل من الولايات المتحدة وإيران لأن الشبكة الموسعة لهذا التنظيم في العراق والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم ستضعه في وضع يسمح له بمواصلة هجماته على الولايات المتحدة، والأهداف في الدول الغربية أخرى، وإيران. وفي الوقت الذي تنظر فيه الحكومة الامريكية في مستوى قوتها العسكرية في العراق وعلاقتها مع البلد ككل، يتعيّن عليها أن تأخذ بالحسبان استمرار نفوذ تنظيم داعش[1]. وفيما يتعلق بإيران، ونظراً لحقيقة أنه في الانتخابات العراقية لعام 2018 قد استعمل مقتدى الصدر وغيره من القادة الدينيين والسياسيين الشيعة العراقيين انتقاد إيران لكسب الأصوات، فقد يفكر المسؤولون الحكوميون الإيرانيون في كيفية الحفاظ على نفوذهم في العراق والدفاع ضد تنظيم داعش من دون الاستمرار في تنفير شرائح من السكان الشيعة في العراق.

## لبنان

في الوقت الذي دمج فيه حزب الله نفسه في النسيج الحكومي والاجتماعي والديني والتعليمي في لبنان، فإنه يواجه ثلاثة تهديدات كبيرة على الأقل وهي: 1. هجوم عسكري إسرائيلي واسع النطاق على أعضاء حزب الله والبنى التحتية في لبنان وسوريا. 2. العقوبات التي يتعرض لها حزب الله حالياً من جانب البحرين، والكويت، وعُمان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والولايات المتحدة. 3. الجماعات الإسلامية السنّية المتشددة مثل تنظيمي داعش والقاعدة وجبهة النصرة التي كانت تعمل في لبنان

(1) Ibid.

وسوريا[1]. هدد قادة الحكومة الاسرائيلية مراراً وتكراراً بشن هجمات عسكرية ضد لبنان وأجزاء من سوريا حيث يتواجد جنود حزب الله لأن هؤلاء القادة الحكوميين يعتقدون أن حزب الله يمكنه استعمال جيشه وآلاف الصواريخ والقذائف التي يمتلكها في هجوم ضد إسرائيل. وعززت تصريحات السيد حسن نصر الله الحادة بشأن إسرائيل مخاوف الإسرائيليين[2].

صحيح أن حزب الله والجيش اللبناني قد يكونان قادرين على الدفاع عن لبنان، إلا ان هجوماً إسرائيلياً من شأنه إضعاف حزب الله ولبنان بشدة لعدة سنوات، حيث سيستثمر كلاهما الموارد المالية والوقت والجهد في إعادة الإعمار. ويمكن للعقوبات المفروضة على حزب الله أن تعرقل أنشطته كافة. وفي الوقت نفسه، ونظراً لأن حزب الله يمتلك أصولاً ضخمة ولأن جذوره تضرب بعمق في الاقتصاد اللبناني، بما في ذلك مصارفه، فإن العقوبات تؤثر على أي مصرف لبناني يتعامل معه ويمكن إعاقة الاقتصاد اللبناني الذي يشهد تباطؤاً بالأساس[3]. أخيراً تشكل الجماعات الإسلامية السنّية في سوريا، التي لها حلفاء في لبنان وترغب في مواصلة الهجمات المسلحة العنيفة في ذلك البلد، تهديداً لقطاعات كبيرة من سكان لبنان، بما في ذلك حزب الله بسبب رغبتهم في: 1. الانتقام من لبنان وحزب الله لوقوفهما إلى جانب الحكومة السورية وحلفائها خلال الحرب الاهلية السورية. 2. إقامة دولة إسلامية سنّية تضم لبنان. وفيما تنفذ الولايات المتحدة سياستها حيال لبنان، والتي قدمت 1.5 مليار دولار من المساعدات العسكرية بين عامي 2007 و2017، يتعين عليها أن تأخذ بالحسبان الآثار السلبية للعقوبات ضد حزب الله على الاستقرار في لبنان ككل، نظراً للتأثير الكبير الذي يمتلكه على الاقتصاد والسياسة في

(1) «U.S. and Gulf States Impose More Sanctions on Hezbollah Leaders,» Middle East Eye, May 17, 2018, http://www.middleeasteye.net/news/usgulfstatessanctionhezbollahleaders492203809 (accessed August 5, 2018).

(2) Ellen Francis and Laila Bassam, «Hezbollah Says Future War Would Be on Israeli Territory,» Reuters, May 11, 2017, https://www.reuters.com/article/usmideastcrisishezbollah/hezbollahsaysfuturewarwouldbeonisraeliterritoryidUSKBN18728W (accessed August 5, 2018).

(3) Nicholas Blanford, «U.S. Sanctions on Hezbollah Cause Fallout on Lebanon's Economy,» The Arab Weekly, June 4, 2017, https://thearabweekly.com/ussanctionshezbollahcausefalloutlebanonseconomy (accessed August 5, 2018).

لبنان[1]. وعلى الرغم من أن حركة أمل منفصلة عن حزب الله إلا أنها قد تواجه تهديدات مماثلة.

تعتمد قدرة إيران على الحفاظ على مصالحها في لبنان ودعمها لحزب الله على الآثار التي ستحدثها العقوبات الأمريكية ضدها وقدرتها على دعم نفسها اقتصادياً وسياسياً في مواجهة تلك العقوبات. صحيح أن حزب الله وحركة أمل يمتلكان أساليب تمويلية قد تمكنهما من الحفاظ على نفسيهما في المستقبل، إذا ما ضعفت إيران سياسياً واقتصادياً جرّاء العقوبات والفساد وعوامل اخرى، إلا أن إيران قد تجد نفسها في موقف صعب فيما يتصل بدعم حزب الله وحركة أمل الأمر الذي من شأنه أن يُفضي إلى مشاكل مالية محتملة لهما. ان خوف المملكة العربية السعودية وحلفائها في الشرق الأوسط، وهم على الأغلب السنّة والولايات المتحدة، من قيام إيران بإنشاء مجال نفوذ إيراني (أو الهلال الشيعي)- بما في ذلك إيران والعراق وسوريا ولبنان- والإجراءات العسكرية والسياسية القوية التي اتخذها خصوم إيران ضدها وضد وحلفائها تشكل أيضاً تهديداً لإيران وحلفائها[2]. وتنذر الأعمال العدائية المتأصلة في المنطقة إلى جانب غياب العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة، من ناحية، وإيران وسوريا وحزب الله من ناحية أخرى، بمستقبلٍ مؤلم للعلاقات السنّية الشيعية في الشرق الأوسط.

(1) Lisa Barrington, «Lebanese Army to Get $120 Million in U.S. Aid,» Reuters, December 13, 2017, https://www.reuters.com/article/uslebanonmilitaryusa/lebanesearmytoget120millioninu saididUSKBN1E72J6 (accessed August 6, 2018).

(2) Anchal Vohra, «Threat of US Sanctions Looms over Lebanon's Hezbollah Allies,» Al Jazeera, April 7, 2019, https://www.aljazeera.com/news/201904//threatsanctionsloomslebanonhezbolla hallies190407065855195.html (accessed June 15, 2019).

# نبذة عن المؤلف

جون أرمجاني: حاصل على شهادة الدكتوراه، وهو أستاذ في قسم دراسات السلام في كلية سانت بنديكت وجامعة سانت جون في ولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة الأمريكية، وهو مؤلف كتاب ديناميات الإسلام: وجهات نظر المسلمين في العصر العابر للحدود الوطنية (2004)؛ الحركات الإسلامية المعاصرة الحديثة: التاريخ والدين والسياسة (2012). شارك مع جيمس إي لندسي الأبعاد التاريخية للإسلام: عصور ما قبل الحداثة والعصر الحديثة؛ مقالات على شرف ر. ستيفن همفريز (2009). وحصل الدكتور أرمجاني على درجة الدكتوراه في الدراسات الدينية مع التركيز على الدراسات الإسلامية ودراسات الشرق الأوسط من جامعة كالفيورنيا، سانتا باربرا، وحصل على الماجستير في اللاهوت من مدرسة برنستون اللاهوتية في برينستون، ولاية نيوجيرسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في الآداب من فاي بيتا كابا، مع تخصص الفلسفة وتخصص فرعي في اللغة الألمانية في كلية أوبرلين في مدينة أوبرلين، ولاية أوهايو، في الولايات المتحدة الامريكية. كما درس الإسلام والمسيحية بعد حصوله على درجة الماجستير لمدة عام واحد في زمالة ما بعد الماجستير في سياق تبادل ثقافي في الدراسات اللاهوتية لمدة عام واحد اجرته مدرسة برينستون، في جامعة إيبهارد كارلس في توبنغن في ألمانيا.

# Bibliography


- Abbas, Shemeem Burney. Pakistan’s Blasphemy Laws: From Islamic Empires to the Taliban (Austin: University of Texas Press, 2013).
- Abdo, Geneive. «The Reality of Daesh [ISIS] in Iraq: Far from Dead.» Daily Star and Reuters, July 21, 2018.
- Abdul-Raof, Hussein. Theological Approaches to Qur’anic Exegesis: A Practical Comparative-Contrastive Analysis (Abingdon, UK: Routledge, 2012).
- Abisaab, Rula Jurda and Malek Abisaab. The Shi`ites of Lebanon: Modernism, Communism, and Hizbullah’s Islamists. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2014.
- Abrahamian, Ervand. The Coup, 1953, the CIA, and the Modern Roots of Modern U.S.—Iranian Relations. New York: The New Press, 2013.
- Abrahamian, Ervand. A History of Modern Iran. Cambridge: Cambridge University Press,2008.
- Abrahamian, Ervand. Iran between Two Revolutions (Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1982).
- Adamec, Ludwig W. Historical Dictionary of Islam. 3rd ed. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield, 2017.
- Adebahr, Cornelius. Europe and Iran: The Nuclear Deal and Beyond. London: Routledge, 2017.
- Adib-Moghaddam, Arshin, ed. A Critical Introduction to Khomeini. New York: Cambridge University Press, 2014.

- Ahmad, Mahmoud and Khalil al-Anani, eds. Elections and Democratization in the Middle East: The Tenacious Search for Freedom, Justice, and Dignity. New York: Palgrave Mac-Millan, 2014.
- Ahmadi, Kourosh. Islands and International Politics in the Persian Gulf: Abu Musa and the Tunbs in Strategic Perspective. London: Routledge, 2008.
- Ahmed, Nafeez. «Iraq Invasion Was about Oil,» The Guardian, March 20, 2014.
- Ajami, Riad A., Karel Cool, G. Jason Goddard, and Dara Khambata, International Business: Theory and Practice. 2nd ed. Armonk, New York: M.E. Sharpe, 2006.
- Alagha, Joseph. Hizbullah's Identity Construction. Amsterdam: Amsterdam University Press, 2011.
- Alikhani, Hossein. Sanctioning Iran: Anatomy of a Failed Policy. London: I.B. Tauris, 2000.
- Alsultan, Fahad Mohammad and Pedram Saied. The Development of Saudi-Iranian Relations since the 1990s: Between Conflict and Accommodation. London: Routledge, 2017.
- Amanat, Abbas. Apocalyptic Islam and Iranian Shi`ism. London, UK: I.B. Tauris, 2009.
- Amanat, Abbas. Iran: A Modern History. New Haven: Yale University Press, 2017.
- Amineh, M. Parvizi, ed. The Greater Middle East in Global Politics: Social Science Perspectives on the Changing Geography of the World Politics. Leiden: Brill, 2017.
- Amirahmadi, Hooshang. Revolution and Economic Transition: The Iranian Experience. Albany: State University of New York Press, 1990.
- Amnesty International. «Iran 20162017/.» https://www.amnesty.org/en/countries/middle-east-and-north-africa/iran/report-iran/.

- Anderson, Liam and Gareth Stansfield. The Future of Iraq: Dictatorship, Democracy, or Division? Updated ed. New York: Palgrave MacMillan, 2004.
- Apodaca, Clair. Understanding U.S. Human Rights Policy: A Paradoxical Legacy. New York: Routledge, 2006.
- Arango, Tim and Thomas Erdbrink. «U.S. and Iran Both Attack ISIS, but Try Not to Look Like Allies.» New York Times, December 3, 2014.
- Arjomand, Said Amir. The Turban for the Crown: The Islamic Revolution in Iran (New York: Oxford University Press, 1988).
- Armajani, Jon. Dynamic Islam: Liberal Muslim Perspectives in a Transnational Age. University Press of America/Rowman and Littlefield Publishing, 2004.
- Armajani, Jon. Modern Islamist Movements: History, Religion, and Politics. Oxford, UK: Wiley-Blackwell, 2012.
- Armajani, Yahya and Thomas M. Ricks. Middle East Past and Present. 2nd ed. Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 1986.
- Associated Press, «Aoun Family Goes to France.» The Journal Times, October 20, 1990.
- Astarjian, Henry D. The Struggle for Kirkuk: The Rise of Hussein, Oil, and the Death of Tolerance in Iraq. Westport, Connecticut: Praeger Security International, 2007.
- Authorization for Use of Military Force against Iraq Resolution of 2002. Public Law
- 107–243.https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE-116/pdf/STATUTE-116Pg1498.pdf.
- Avon, Dominique and Anais-Trissa Khatchadourian. Hezbollah: A History of the «Party of God.» Translated by Jane Marie Todd. Cambridge, Massachusetts: Harvard University Press, 2012.

– Axworthy, Michael. Revolutionary Iran: A History of the Islamic Republic. London: Allen Lane, 2013.

– Ayoub, Mahmoud. Redemptive Suffering in Islam: A Study of the Devotional Aspects of Ashura in Twelver Shi`ism. The Hague: Mouton Publishers, 1978.

– Azad, Shirzad. Iran and China: A New Approach to Their Bilateral Relations. Lanham, Maryland: Lexington Books, 2017.

– Baath Party. The 1968 Revolution in Iraq (The Political Report of the Eighth Congress of the Arab Baath Socialist Party in Iraq, January 1974). Translated by Iraq Ministry of Information.London: Ithaca Press, 1979.

– Bakhash, Shaul. The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution. Revised ed. New York: Basic Books, 1990.

– Baram, Amatzia, Achim Rohde, and Ronen Zeidel, eds. Iraq between Occupations: Perspectives from 1920 to the Present. New York: Palgrave MacMillan, 2010.

– Barker, A. J. The First Iraq War, 1914–1918: Britain's Mesopotamian Campaign. New York: Enigma Books, 2009.

– Barrington, Lisa. «Lebanese Army to Get $120 Million in U.S. Aid.» Reuters, December 13, 2017.

– Barrington, Lowell. Comparative Politics: Structures and Choices. 2nd ed. Boston: Wadsworth/Cengage Learning, 2013.

– Barrington, Lowell, Michael J. Bosia, Kathleen Bruhn, Susan Giaimo, and Dean E. McHenry Jr. Comparative Politics: Structures and Choices. Boston: Wadsworth/Cengage Learning, 2010.

– Ben-Yehuda, Hemda and Shmuel Sandler. The Arab-Israeli Conflict Transformed: Fifty Years of Interstate and Ethnic Crises. State University of New York Press, 2002.

– Bennett, Clinton. In Search of Muhammad. London, UK: Cassell, 1999.

- Berg, Raffi. «Israeli Views on Shebaa Farms Harden.» BBC News, August 25, 2006. «Israel, Hezbollah Swap Prisoners.» CNN, January 29, 2004.
- Biddle, Stephen. Military Power: Explaining Victory and Defeat in Modern Battle. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2004.
- Black, Ian. «ISIS Breach of Iraq-Syria Border Merges Two Wars into One 'Nightmarish Reality.'» The Guardian, June 18, 2014.
- Blake, Kristen. The U.S.-Soviet Confrontation in Iran, 1945–1962: A Case in the Annals of the Cold War. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield Publishing Group/University Press of America, 2009.
- Blanford, Nicholas. «U.S. Sanctions on Hezbollah Cause Fallout on Lebanon's Economy.» The Arab Weekly, June 4, 2017.
- Brenchley, Frank. Britain and the Middle East: An Economic History, 1945–1987. London: I.B. Tauris, 1989.
- Brockman, Norbert C. Encyclopedia of Sacred Places. 2nd ed. Santa Barbara, California: ABC-CLIO, 2011.
- Butenschon, Nils A. Uri Davis, Manuel Hassassian, eds. Citizenship and the State in the Middle East: Approaches and Applications. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2000.
- Caraccilo, Dominic J. Beyond Guns and Steel: A War Termination Strategy. Santa Barbara, California: Praeger/ABC-CLO, 2011.
- Cashman, Greg and Leonard C. Robinson. An Introduction to the Causes of War: Patterns of Interstate Conflict from World War I to Iraq. Lanham, Maryland: Rowman and Littlefield Publishers, 2007.
- Catusse, Myriam and Karam Karam, eds. Returning to Political Parties? Partisan Logic and Political Transformations in the Arab World. Beirut, Lebanon: Presses de l'Ifpo and the Lebanese Center for Policy Studies, 2013.
- Censer, Jack R. Debating Modern Revolution: The Evolution of Revolutionary Ideas. London: Bloomsbury, 2016.

- Cesari, Jocelyne. The Awakening of Muslim Democracy: Religion, Modernity, and the State. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Chambers II, John Whiteclay, ed. The Oxford Companion to American Military History. Oxford, UK: Oxford University Press, 1999.
- Chernus, Ira. Eisenhower's Atoms for Peace. College Station: Texas A&M University Press, 2002.
- Chilcote, Ryan. «Iraq's New Unity Government Sworn In.» CNN, May 20, 2006.
- Christopher, Warren and Paul H. Kreisberg, eds. American Hostages in Iran: The Conduct of a Crisis. New Haven: Yale University Press, 1985.
- Clarke, J. I. and W. F. Fisher, eds. Populations of the Middle East and North Africa. London: University of London Press, 1972.
- Cleveland, William L. and Martin Bunton. A History of the Modern Middle East. 6th ed. Boulder, Colorado: Westview Press, 2016.
- Cockburn, Patrick. Muqtada al-Sadr and the Battle for the Future of Iraq. New York: Scribner, 2008.
- Cohen, Amnon and Noga Efrati, eds. Post-Saddam Iraq: New Realities, Old Identities, Changing Patterns. Eastbourne: Sussex Academic Press, 2011.
- Cole, Juan R. I. and Nikki Keddie, eds. Shi`ism and Social Protest. New Haven: Yale University Press, 1986.
- Corboz, Elvire. Guardians of Shi`ism: Sacred Authority and Transnational Family Networks. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2016.
- Cordesman, Anthony H. Iran's Military Forces in Transition: Conventional Threats and Weapons of Mass Destruction. Westport, Connecticut: Praeger, 1999.
- Cordesman, Anthony H. with assistance from Emma R. Davies. Iraq's Insurgency and the Road to Civil Conflict. Westport, Connecticut: Praeger Security International, 2008.

- Cushman Jr., John H. «U.S. Warships Set to Begin Escorts of Gulf Tankers.» New York Times July 22, 1987.
- Daniel, Elton L. The History of Iran. Westport, Connecticut: Greenwood Press, 2001.
- Danishjuyan-i musalman-i payraw-i khatt-i imam. Asnad-i lanah-i jasusi. Tehran: Danishjuyan-i musalman-i payraw-i khatt-i imam, n.d. [Muslims Students who Follow the Line of theImam, Documents from the Den of Espionage, Tehran: Muslim Students who Follow the Line of the Imam, n.d.].
- De Groot, Joanna. Religion, Culture and Politics in Iran: From the Qajars to Khomeini. London: I.B. Tauris, 2007.
- Debs, Alexandre and Nuno P. Monteiro. Nuclear Politics: The Strategic Causes of Proliferation. New York: Cambridge University Press, 2017.
- Dekmejian, R. Hrair. Islam in Revolution: Fundamentalism in the Arab World. 2nd ed. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 1995.
- Dekmejian, R. Hrair. Patterns of Political Leadership: Egypt, Israel, Lebanon. Albany: State University of New York Press, 1975.
- Delviscio, Jeffery et al. «Iran, the United States and a Political Seesaw.» New York Times, April 7, 2012.
- Demir, Idris. Turkey's Foreign Policy towards the Middle East: Under the Shadow of the Arab Spring. Newcastle Upon Tyne, UK: Cambridge Scholars Publishing, 2017.
- Denny, Frederick Matthewson. An Introduction to Islam. 2nd ed. New York: Macmillan Publishing Company, 1994.
- DeRouen Jr., Karl and Paul Bellamy, eds. International Security and the United States: An Encyclopedia. Volume 1. Westport, Connecticut: Praeger Security International, 2008.
- Diggins, John Patrick. Ronald Reagan: Fate, Freedom, and the Making of History. New York: W.W. Norton and Company, 2007.

- Dimaggio, Anthony R. Mass Media, Mass Propaganda: Examining American News in the «War on Terror.» Lanham, Maryland: Lexington Books, 2009.
- «Document 5: Talking Points, State Department, [for Alexander Haig meeting with Ronald Reagan], Top Secret/Sensitive, circa April 1981.» 2, National Security Archive.
- «Document 29: United States Interests Section in Iraq Cable from William L. Eagleton, Jr. to the United States Embassy in Jordan. 'Talking Points for Amb. [Ambassador] Rumsfeld's Meeting with Tariq Aziz and Saddam Hussein,' December 14, 1983.» 2, National Security Archive.
- D'Souza, Diane. Partners of Zaynab: A Gendered Perspective of Shia Muslim Faith. Columbia: University of South Carolina Press, 2014.
- Ebrahimi, Mansoureh. The British Role in Iranian Domestic Politics, 1951–1953. Switzerland: Springer, 2016.
- Ehteshami, Anoushiravan and Raymond A. Hinnebusch. Syria and Iran: Middle Powers in a Penetrated Regional System. London: Routledge/Taylor and Francis E-Library, 2002.
- Eibner, John, ed. The Future of Religious Minorities in the Middle East. Lanham, Maryland: Lexington Books, 2018.
- Eisenhower, Dwight D. «Dwight D. Eisenhower, 'Atoms for Peace' (8 December 1953).»University of Maryland, Voices of Democracy: The U.S. Oratory Project.http://voicesofdemocracy.umd.edu/eisenhower-atoms-for-peace speech-text/.
- Elliot, Matthew. «Independent Iraq»: The Monarchy and British Influence, 1941–1958. London: Tauris Academic Studies, 1996.
- Ennaji, Moha and Fatima Sadiqi, eds. Gender and Violence in the Middle East. Abingdon, UK: Routledge, 2011.
- Entessar, Nader. Kurdish Politics in the Middle East. Lanham, Maryland: Lexington Books, 2010.

- Epps, Valerie and Lorie Graham. Examples and Explanations for International Law. 2nd ed. New York: Wolters Kluwer Law and Business, 2015.
- Erdbrink, Thomas. «Iran Moderate Wins Presidency by a Large Margin.» New York Times, June 15, 2013.
- Farzaneh, Mateo Mohammad. The Iranian Constitutional Revolution and the Clerical Leadership of Khurasani. Syracuse, New York: Syracuse University Press, 2015.
- Fattah, Halla and Frank Caso. A Brief History of Iraq. New York: Facts on File, 2009. Feener, R. Michael, ed. Islam in World Cultures: Contemporary Perspectives. Santa Barbara,California: ABC-CLIO, 2004.
- Feste, Karen A. Terminate Terrorism: Framing, Gaming, and Negotiating Conflicts. Abingdon, UK: Routledge, 2016.
- Fieldhouse, D. K. Western Imperialism in the Middle East, 1914–1958. Oxford, UK: Oxford University Press, 2006.
- Fleet, Kate, Gudrun Kraemer, Denis Matringe, John Nawas, and Everett Rowson, eds. Encyclopaedia of Islam: Online, Three. Leiden, The Netherlands: Brill, 2015.
- «France, Germany, Britain Formally Request Exemptions from U.S. Iran Sanctions.» Daily Star (Lebanon) and Agence France Presse, June 6, 2018.
- Francis, Ellen and Laila Bassam. «Hezbollah Says Future War Would Be on Israeli Territory.» Reuters, May 11, 2017.
- Friedman, Isaiah. British Miscalculations: The Rise of Muslim Nationalism, 1918–1925. New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, 2012.
- Friedman, Thomas L. «Snipers in Beirut Kill a U.S. Marine and Hit 3 Others.» New York Times, October 17, 1983.

- Galbraith, Peter W. The End of Iraq: How American Incompetence Created a War without End. New York: Simon and Schuster, 2006.
- Ganji, Manouchehr. Defying the Iranian Revolution: From a Minister to the Shah, to a Leader of Resistance. Westport, Connecticut: Praeger, 2002.
- George, Amiso M. and Cornelius B. Pratt, eds. Case Studies in Crisis Communication: International Perspectives on Hits and Misses. New York: Routledge, 2012.
- Gillies, David, ed. Elections in Dangerous Places: Democracy and the Paradoxes of Peacebuilding. Montreal and Kingston, Canada: McGill-Queen's University Press, 2011.
- Goldman, Jan, ed. The War on Terror Encyclopedia: From the Rise of Al-Qaeda to 911/ and Beyond. Santa Barbara, California: ABC-CLIO, 2014.
- Goldschmidt Jr., Arthur with Aomar Boum. A Concise History of the Middle East. 11th ed. Boulder, Colorado: Westview, 2016.
- Gordon, Michael R. and David E. Sanger. «Deal Reached on Iran Nuclear Program; Limits on Fuel Would Lessen with Time.» New York Times, July 14, 2015.
- Graham, William A. Islamic and Comparative Religious Studies: Selected Writings. Farnham, UK: Ashgate, 2010.
- Griffin, James M. A Smart Energy Policy: An Economist's Rx for Balancing Cheap, Clean, and Secure Energy. New Haven: Yale University Press, 2009.
- Gwertzman, Bernard. «U.S. Restores Full Ties with Iraq but Cites Neutrality in Gulf War.» New York Times, November 27, 1984.
- Hackett, Conrad and David McClendon. «Christians Remain World's Largest Religious Group, but They Are Declining in Europe.» Pew Research Center, April 5, 2017.

- Hagopian, Elaine Catherine and Samih K. Farsoun, eds. South Lebanon. Detroit, Michigan: Association of Arab-American University Graduates, 1978.
- Halloran, Richard. «Iran Said to Use F-14's to Spot Targets.» New York Times, June 7, 1984.
- Hamoudi, Haider Ala. Negotiating in Civil Conflict: Constitutional Construction and Imperfect Bargaining in Iraq. Chicago: The University of Chicago Press, 2014.
- Harrison, Trevor W. and Slobodan Draculic, eds. Against Orthodoxy: Studies in Nationalism. Vancouver, Canada: University of British Columbia Press (UBC Press), 2011.
- Heern, Zackery M. The Emergence of Modern Shi`ism: Islamic Reform in Iraq and Iran. London: Oneworld, 2015.
- Hezbollah. «The New Hezbollah Manifesto: November 2009.» Lebanon Renaissance Foundation.http://www.lebanonrenaissance.org/assets/Uploads/15-The-New Hezbollah-Manifesto-Nov09.pdf, 4–5.
- «Hezbollah, Amal Announce South Electoral List.» The Daily Star (Lebanon), March 25, 2018.
- Hinnebusch, Raymond A. The International Politics of the Middle East. 2nd ed. Manchester, UK: Manchester University Press, 2015.
- Hiro, Dilip. Neighbors, Not Friends: Iraq and Iran after the Gulf Wars. London: Routledge, 2001.
- Holliday, Shabnam J. Defining Iran: Politics of Resistance. Abingdon, UK: Routledge, 2016.
- Homayounvash, Mohammad. Iran and the Nuclear Question: History and Evolutionary Trajectory.London: Routledge, 2017.
- Hourani, Albert. A History of the Arab Peoples. Cambridge, Massachusetts: The Belknap Press of Harvard University Press, 1991.

– Human Rights Watch. «Human Rights Watch World Report, 2003; Events of 2002: November 2001–November 2002.» New York: Human Rights Watch, 2003.

– Human Rights Watch. «Why They Died: Civilian Casualties in Lebanon during the 2006 War.» September 2007, vol. 19, no. 5(E).

– Hunter, Shireen T. Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order. Santa Barbara, California: Praeger, 2010.

– Hurst, Steven. The United States and Iraq since 1979: Hegemony, Oil and War. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2009.

– Imam Khomeini (Ayatollah Ruhollah Khomeini). Islam and Revolution I: Writings and Declarations of Imam Khomeini (1941–1980). Translated by Hamid Algar. N.p.: Mizan Press, 1981.

– Interim Constitution of the Republic of Iraq, 1970, in the Weekly Gazette of the Republic of Iraq, No. 10, March 10, 1971. Published by the Ministry of Information in Baghdad, Iraq, on the website of Human and Constitutional Rights. Arthur W. Diamond Law Library, Columbia University Law School, New York. http://www.hrcr.org/hottopics/statute/scans/iraq1.pdf.

– International Atomic Energy Agency. «List of Member States.» https://www.iaea.org/about/governance/list-of-member-states.

– International Business Publications. Iraq Country Study Guide: Strategic Information and Developments. Volume 1. Washington, DC: International Business Publications, 2013.

– International Institute for Strategic Studies. The Military Balance 2010. Oxford shire: Routledge,2010.

– «Iran Gave U.S. Help on Al Qaeda after 911/.» CBS News, October 7, 2008.

– «Iran Hostage Crisis Fast Facts.» CNN Library. October 29, 2016.

- «Iran's Press TV Taken Off Air in N[orth] America.» Aljazeera, February 9, 2013.
- «Iraq Bombs Meeting of Daesh Leaders in Syria—Military.» Daily Star (Lebanon) and Reuters, June 23, 2018.
- Islamic Republic of Iran's Constitution of 1979 with Amendments through 1989. https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=en.
- Ismael, Tareq Y., Jacqueline S. Ismael, and Glenn E. Perry. Government and Politics of the Contemporary Middle East: Continuity and Change. 2nd ed. Abingdon, UK: Routledge, 2016.
- «Israel Releases 15 Prisoners Despite New Violence in Lebanon.» Jewish Telegraphic Agency, October 22, 1991.
- «Israel Releases Final Group of Lebanese Detainees.» Los Angeles Times, September 11, 1985.
- Jabar, Faleh A. The Shi`ite Movement in Iraq. London, UK: Saqi Books, 2003.
- Jachec-Neale, Agnieszka. The Concept of Military Objectives in International Law and Targeting Practice. London: Routledge, 2015.
- Jafarzadeh, Alireza. The Iran Threat: President Ahmadinejad and the Coming Nuclear Crisis. New York: Palgrave Macmillan, 2008.
- Joint Comprehensive Plan of Action [JCPOA]. Vienna, July 14, 2015. https://www.state.gov/documents/organization/245317.pdf.
- Kamrany, Nake M. and Megan Sieffert. «Estimating War Damages Sustained by Iraq
- (2003–2010).» Huffington Post, n.d.
- Katouzian, Homa. Iran: Politics, History and Literature. Abingdon, UK: Routledge, 2013.

- Kaylan, Muammer. The Kemalists: Islamic Revival and the Fate of Secular Turkey. Amherst, New York: Prometheus Books, 2005.
- Keddie, Nikki R. Iran and the Muslim World: Resistance and Revolution. London: MacMillan, 1995.
- Keddie, Nikki R. Roots of Revolution: An Interpretive History of Modern Iran. New Haven: Yale University Press, 1981.
- Keddie, Nikki R. Women in the Middle East: Past and Present. Princeton: Princeton University Press, 2007.
- Kenney, Karen Latchana. Iran. Edina, Minnesota: Abdo Publishing, 2012.
- Kerr, Michael and Craig Larkin, eds. Alawis of Syria: War, Faith, and Politics in the Levant. NMacgregor, Douglas, Marvin Weinbaum, Abdullah Ansary, and Robert Pape. «The 'Global War on Terror': What Has Been Learned?» Middle East Policy, 15, Issue 4, (Winter 2008):1–25.
- Keshavarzian, Arang. Bazaar and the State in Iran: Politics of the Tehran Marketplace. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2007.
- Khalilzad, Zalmay. «Why Iran Will Choose to Negotiate with Trump.» Washington Post, June 13, 2018.
- Khatib, Lina, Dina Matar, and Atef Alshaer. The Hizbullah Phenomenon: Politics and Communication. Oxford, UK: Oxford University Press, 2014.
- al-Khoei, Hayder. «Moqtada al-Sadr Should Not Be Above the Law.» The Guardian, January 6, 2011.
- Khomeini, Ruhullah. Islam and Revolution. Translated by Hamid Algar. London: KPI, 1985.
- Khumayni, Ruh Allah. Islam and Revolution I: Writings and Declarations of Imam Khomeini (1941–1980). Translated by Hamid Algar (n.p.: Mizan Press, 1981).

- Kingsbury, Damien and Costas Laoutides, eds. Territorial Separatism in Global Politics: Causes, Outcomes and Resolution. Abingdon, UK: Routledge, 2015.
- Kinzer, Stephen. Overthrow: America's Century of Regime Change from Hawaii to Iraq. New York: Times Books/Henry Holt and Company, 2006.
- Knysh, Alexander. Islam in Historical Perspective. 2nd ed. New York: Routledge, 2017.
- Kubba, Juman. Meeting the New Iraq: A Memoir of Homecoming and Hope. Jefferson, North Carolina: McFarland Publishers, 2013.
- Landler, Mark. «Trump Abandons Iran Nuclear Deal He Long Scorned.» New York Times, May 8, 2018.
- Lawrence, Bruce, ed. Messages to the World: The Statements of Osama bin Laden. Translated by James Howarth. London: Verso, 2005.
- «Lebanon's Constitution of 1926 with Amendments through 2004.» Constitute.
- www.constituteproject.org/constitution/Lebanon_2004.pdf?lang=en.
- Lentz III, Harris M., ed. Heads of States and Governments since 1945: A Worldwide Encyclopedia of over 2,300 Leaders, 1945 through 1992. Abingdon, UK: Routledge, 2013.
- Le Thomas, Catherine. Les écoles chiites au Liban: construction communautaire et mobilization politique. Paris: Karthala and Beirut, Lebanon: IFPO, 2012.
- Le Thomas, Catherine. Etudiants chiites à Beyrouth: trajectoires, aspirations, strategies. Graduate thesis under the directorship of Gilles Kepel, Institute d'Études Politiques, Paris, 2003.
- Le Thomas, Catherine. «Mobiliser la communauté: L'emergence d'un secteur éducatif chiite depuis les années 1960 au Liban.» Doctoral

dissertation under the supervision of Gilles Kepel, Institut d'études politiques, Paris, 2009.

- Lin, Shaopei and Zhen Huang. Comparative Design of Structures: Concepts and Methodologies. Heidelberg: Springer, 2016.
- Lindsay, James E. and Jon Armajani, eds. Historical Dimensions of Islam: Pre-Modern and Modern Periods; Essays in Honor of R. Stephen Humphreys. Princeton, New Jersey: Darwin Press, 2009.
- Lipka, Michael. «Muslims and Islam: Key Findings in the U.S. and around the World.» Pew Research Center, August 9, 2017.
- Logan, Joseph. «Last U.S. Troops Leave Iraq, Ending War.» Reuters, December 17, 2011.
- Loschky, Jay. «Most Iranians Say Sanctions Hurting Their Livelihoods, yet Majority Says Nuclear Power Should Still Move Forward.» Gallup News, November 6, 2013.
- Louër, Laurence. Shiism and Politics in the Middle East. Translated by John King. London: Hurst, 2012.
- Louër, Laurence. Sunnites et Chiites: Histoire politique d'une discorde. Paris: Seuil, 2017.
- Louër, Laurence. Transnational Shia Politics: Religious and Political Networks in the Gulf. New York: Columbia University Press, 2008.
- Luft, Gal. «Israel's Security Zone in Lebanon: A Tragedy?» Middle East Quarterly, September 2000.
- Luft, Gal and Anne Korin, eds. Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook. Santa Barbara, California: ABC-CLIO, 2009.
- Lung-chu Chen. An Introduction to Contemporary International Law: A Policy-Oriented Perspective. 3rd ed. Oxford: Oxford University Press, 2015.

- Macgregor, Douglas, Marvin Weinbaum, Abdullah Ansary, and Robert Pape. «The 'Global War on Terror': What Has Been Learned?» Middle East Policy, 15, Issue 4, (Winter 2008): 1–25.
- Macris, Jeffrey R. The Politics and Security of the Gulf: Anglo-American Hegemony and the Shaping of a Region. Abingdon, UK: Routledge, 2010.
- Makiya, Kanan. Cruelty and Silence: War, Tyranny, Uprising, and the Arab World. New York: W.W. Norton and Company, 1994.
- Maktabi, Rania. «The Lebanese Census of 1932 Revisited. Who Are the Lebanese? British Journal of Middle Eastern Studies 26, no. 2 (November 1999), 219–241.
- Maloney, Suzanne. Iran's Long Reach: Iran as a Pivotal State in the Muslim World. Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 2008.
- March, W. Eugene. Israel and the Politics of Land: A Theological Case Study. Louisville, Kentucky: Westminster/John Knox Press, 1994.
- Marcinkowski, Ismail M. Religion and Politics in Iraq: Muslim Shia Clerics between Quietism and Resistance. Singapore: Pustaka Nasional PTE, 2004.
- Marr, Phebe and Ibrahim al-Marashi. The Modern History of Iraq. 4th ed. Boulder, Colorado: Westview Press, 2017.
- Marschall, Christin. Iran's Persian Gulf Policy: From Khomeini to Khatami. London, UK:m RoutledgeCurzon, 2003.
- Marx, Karl and Frederick Engels. Manifesto of the Communist Party. N.p.: Marxists Internet Archive, 2010.
- Mavani, Hamid. Religious Authority and Political Thought in Twelver Shi`ism: From Ali to Post-Khomeini. Abingdon, UK: Routledge, 2013.
- McGreevey, Robert M. «The Iranian Crisis and U.S. Law.» Northwestern

Journal of International Law and Business, vol. 2, no. 2 (Autumn 1980): 386–388.

- «Memorandum of Understanding by Hezbollah and Free Patriotic Movement by General Michel Aoun [and] Hassan Nasrallah.» Voltaire Network, February 6, 2006.
- «Middle East Crisis: Facts and Figures,» BBC News, August 31, 2006.
- Miller, Marjorie, John Daniszewski, and Tracy Wilkinson. «Pullout from Lebanon: Israel Leaves South Lebanon after 22 Years.» Los Angeles Times, May 24, 2000.
- Mishal, Shaul and Ori Goldberg. Understanding Shiite Leadership: The Art of the Middle Ground in Iran and Lebanon. New York: Cambridge University Press, 2014.
- Mistry, Dinshaw. Containing Missile Proliferation: Strategic Technology, Security Regimes, and International Cooperation in Arms Control. Seattle: University of Washington Press, 2003.
- «Mleeta Resistance Tourist Landmark—Lebanon.» Official Website, https://mleeta.com/mleeta/eng/index.html
- Moin, Baqer. Khomeini: Life of the Ayatollah. New York: Thomas Dunne Books/St. Martin's Press: 2001.
- Momen, Moojan. Shi`i Islam: A Beginner's Guide. Oneworld Publications: London, UK: 2016. Moore, Molly. «2 Vincennes Officers Get Medals; Citations Do Not Mention Downing of Iranian Airliner That Killed 290.» Washington Post, April 23, 1990.
- Mortazavi, Negaro. «Iranian Leaders Declare Victory Over 'Enemies' after Deadly Protests.» The Independent, November 20, 2019.
- Mottahedeh, Roy. The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran. New York: Pantheon Books, 1985.
- Mousavian, Seyed Hossein with Shahir Shahidsaless. Iran and the United

States: An Insider's View on the Failed Past and the Road to Peace. New York: Bloomsbury Academic, 2014.

- Mufti, Malik. Sovereign Creations: Pan-Arabism and Political Order in Syria and Iraq. Ithaca, New York: Cornell University Press, 1996.
- Murphy, Sean D. United States Practice in International Law, 1999–2001. Vol. 1. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2002.
- Nakash, Yitzhak. The Shi`is of Iraq. Princeton: Princeton University Press, 1994.
- Nasr, Vali. The Shia Revival: How Conflicts within Islam will Shape the Future. New York: W.W. Norton and Company, 2006.
- Nelson, Michael, ed. Guide to the Presidency. Vols. 1–2. 2nd ed. London: Routledge, 1996.ew York: Oxford University Press, 2015.
- Nestorovic, Cedomir. Islamic Marketing: Understanding the Socio-Economic, Cultural, and Politico-Legal Environment. Switzerland: Springer International Publishing, 2016.
- Norton, Augustus Richard. «Al-Najaf: Its Resurgence as a Religious and University Center.» Middle East Policy 18, no. 1 (Spring 2011), 132–145.
- Norton, Augustus Richard. Amal and the Shi`a: Struggle for the Soul of Lebanon. Austin, Texas: University of Texas Press, 1988.
- Norton, Augustus Richard. Hezbollah: A Short History. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2007.
- Nuclear Threat Initiative. «Comprehensive Nuclear Test Ban Treaty and Partial Test Ban Treaty Membership.» http://www.nti.org/media/documents/apmctbt.pdf.
- Nuclear Threat Initiative. «Iran: Overview.» http://www.nti.org/learn/countries/iran/.
- Orlin, Eric, Lisbeth S. Fried, Jennifer Wright Knust, Michael L. Satlow, and Michael E. Pregill, eds., The Routledge Encyclopedia of Ancient Mediterranean Religions. New York: Routledge, 2016.

- Osman, Khalil F. Sectarianism in Iraq: The Making of State and Nation Since 1920. London: Routledge, 2015.
- Osoegawa, Taku. Syria and Lebanon: International Relations and Diplomacy in the Middle East. London, UK: I.B. Tauris, 2013.
- Ostovar, Afshon. Vanguard of the Imam: Religion, Politics, and Iran's Revolutionary Guards. New York: Oxford University Press, 2016.
- Otterman, Sharon. Iraq: Sunni and Shiite Unrest. Council on Foreign Relations Backgrounder, February 16, 2005. https://www.cfr.org/backgrounder/iraq-sunni-and-shiite-unrest.
- Paidar, Parvin. Women and the Political Process in Twentieth-Century Iran. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997.
- Pan, Esther. «Middle East: Syria and Lebanon.» Council on Foreign Relations Backgrounder, February 22, 2005. https://www.cfr.org/backgrounder/middle-east-syria-and-lebanon.
- Pape, Ilan. Ten Myths about Israel. London, UK: Verso, 2017.
- Parker, Ned. «Divided Iraq Has Two Spy Agencies.» Los Angeles Times. April 15, 2007.
- Parsa, Misagh. Social Origins of the Iranian Revolution. New Brunswick, New Jersey, Rutgers University Press: 1989.
- Peters, F. E. Islam: A Guide for Jews and Christians. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 2003.
- Pirzadeh, Ali. Iran Revisited: Exploring the Historical Roots of Culture, Economics, and Society. Switzerland: Springer, 2016.
- Plebani, Andrea, ed. After Mosul: Re-Inventing Iraq. Milan, Italy: Ledizioni LediPublishing, 2017.
- Pompeo, Mike. «After the Deal: A New Iran Strategy.» A Speech to the Heritage Foundation, Washington, DC, May 21, 2018, U.S. Department of State.

- Poulson, Stephen C. Social Movements in Twentieth Century Iran: Culture, Ideology, and Mobilizing Frameworks. Lanham, Maryland: Lexington Books, 2006.
- «President Reagan's Photo Opportunities on November 26–29, 1984: President Reagan Meeting with Foreign Minister Tariq Aziz of Iraq in Oval Office on November 26.» Reagan Library, published on August 22, 2017. YouTube Video, 0:003:34-. https://www.youtube.com/watch?v=wircTm08fFk.
- Qassem, Naim. Hizbullah: The Story from Within. Translated by Dalia Khalil. London, UK: Saqi Books, 2005.
- Rahnema, Ali. An Islamic Utopian: A Political Biography of Ali Shariati. London: I.B. Tauris,2000.
- Rajan, V. G. Julie. Al Qaeda's Global Crisis: The Islamic State, Takfir, and the Genocide of Muslims. Abingdon, UK: Routledge, 2015.
- Ramazani, Rouhollah K. «Document: Constitution of the Islamic Republic of Iran [which is the 1979 version of the constitution].» Middle East Journal 34, no. 2 (Spring 1980): 181–182.
- «Read the Full Transcript of Trump's Speech on the Iran Nuclear Deal.» New York Times, May 8, 2018.
- Reardon, Robert J. Containing Iran: Strategies for Addressing the Iranian Nuclear Challenge. Santa Monica, California: Rand Corporation, 2012.
- Rezaie, Farhad. Iran's Nuclear Program: A Study in Proliferation and Rollback. Cham, Switzerland: Palgrave MacMillan/Springer, 2017.
- Rieffer-Flanagan, Barbara Ann. Evolving Iran: An Introduction to Politics and Problems in the Islamic Republic. Washington, DC: Georgetown University Press, 2013.
- Ritter, Daniel P. The Iron Cage of Liberalism: International Politics and Unarmed Revolutions in Middle East and North Africa. Oxford, UK: Oxford University Press, 2015.

- Roberts, Joel. «Arrest Warrant for Iraqi Cleric.» CBS News, April 5, 2004.
- Robertson, John. Iraq: A History. London: Oneworld, 2015.
- Rolland, John C., ed. Lebanon: Current Issues and Background. Hauppauge, New York: Nova Publishers, 2003.
- Roshandel, Jalil with Nathan Chapman Lean. Iran, Israel, and the United States: Regime Security vs. Political Legitimacy. Santa Barbara, California: Praeger, 2011.
- Rowell, Rebecca. Iraq. Edina, Minnesota: Abdo Publishing, 2012.
- Ryan, Greg. U.S. Foreign Policy towards China, Cuba and Iran: The Politics of Recognition. Abingdon, UK: Routledge, 2018.
- Saad-Ghorayeb, Amal. Hizbullah: Politics and Religion. London, UK: Pluto Press, 2002.
- Saffari, Siavash. Beyond Shariati: Modernity, Cosmopolitanism, and Islam in Iranian Political Thought. Cambridge, UK: Cambridge University Press, 2017.
- Salamey, Imad. The Government and Politics of Lebanon. Abingdon, UK: Routledge, 2014.
- Sanger, David E. «Iran Breaches Critical Limit on Nuclear Fuel Set by 2015 Deal.» New York Times, July 1, 2019.
- Sardar, Ziauddin and Merryl Wyn Davies. The No-Nonsense Guide to Islam. London, UK: New Internationalist Publications/Verso, 2004.
- Schmitt, Eric. «Thousands of ISIS Fighters Flee in Syria, Many to Fight Another Day.» New York Times, February 4, 2018.
- Schwerna, Tobias. Lebanon: A Model of Consociational Conflict. Frankfurt am Main, Germany: Peter Lang, 2010.
- Sciolino, Elaine. Persian Mirrors: The Elusive Face of Iran. New York: Touchstone/Simon and Schuster, 2000.

- Sciolino, Elaine. «7 Years after Embassy Seizure, Iran Still Prints U.S. Secrets.» New York Times, July 10, 1986.
- Seliktar, Ofira. Navigating Iran: From Carter to Obama. New York: Palgrave MacMillan, 2012.
- Shaery-Eisenlohr, Roschanack. Shi`ite Lebanon: Transnational Religion and the Making of National Identities. New York: Columbia University Press, 2008.
- Shahtahmasebi, Darius. «Iran Isn't Violating the JCPOA Nuclear Agreement—America Is.» Global Research: Centre for Research on Globalization, May 2, 2018.
- Shanahan, Rodger. The Shi`a of Lebanon: Clans, Parties and Clerics. London, UK: I.B. Tauris, 2005.
- Shear, Michael D. and Rick Gladstone. «Trump Says He Would Meet with Iranian Leader, but Iran Rules It Out.» New York Times, July 30, 2018.
- Shultz, George P. Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State. New York: Scribner, 1993.
- Shuster, Mike. «The Origins of the Shiite-Sunni Split.» NPR, February 12, 2007.
- Simon, Reeva Spector. Iraq between the Two World Wars: The Militarist Origins of Tyranny. Updated ed. New York: Columbia University Press, 2004.
- «16 Terrorists Are Reported Freed from Kuwaiti Prison.» Deseret News, August 19, 1990.
- Sluglett, Peter. Britain in Iraq: Contriving King and Country. London: I.B. Tauris, 2007.
- Smith, Saphora. «Foreign Firms Doing Business in Iran May Face Sanctions, U.S. Warns.» NBC News, May 9, 2018.

- Spellman, Kathryn. Religion and Nation: Iranian Local and Transnational Networks in Britain. New York: Berghahn Books, 2006.
- Sreberny-Mohammadi, Annabelle and Ali Mohammadi. Small Media, Big Revolution: Communication, Culture, and the Iranian Revolution. Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 1994.
- Stanford University, Mapping Militant Organizations. «Supreme Council for Islamic Revolution in Iraq.» Updated: August 5, 2012.
- Stephan, Maria J., ed. Civilian Jihad: Nonviolent Struggle, Democratization, and Governance in the Middle East. New York: Palgrave Macmillan, 2009.
- «Syrian Troops Leave Lebanon after 29-Year Occupation.» New York Times, April 26, 2005.
- Tabataba'i, Allamah Sayyid Muhammad Husayn. Shi`ite Islam. Translated by Seyyed Hossein Nasr. Albany, New York: State University of New York Press, 1977.
- The Taif Agreement. Website of Permanent Missions to the United Nations. https://
- www.un.int/lebanon/sites/www.un.int/files/Lebanon/the_taif_agreement_english_version.pdf.
- Tawfeeq, Mohammed. «U.S. Will Reduce Troop Levels in Iraq, Baghdad Says.» CNN, February 6, 2018.
- «Terrorist Attacks on Americans: 1979–1988; April 18, 1983: Bombing of U.S. Embassy in Beirut.» Frontline. PBS.
- «Text of Agreement between Iran and the U.S. to Resolve the Hostage Situation.» New York Times, January 20, 1981.
- Thesiger, Wilfred. The Marsh Arabs. London, UK: Penguin Books, 2007.
- Tiliouine, Habib and Richard J. Estes, eds. The State of Social Progress of Islamic Societies: Social, Economic, Political, and Ideological Challenges. Cham, Switzerland: Springer, 2016.

- Traboulsi, Fawwaz. A History of Modern Lebanon. 2nd ed. London: Pluto Press, 2012.
- Trenta, Luca. Risk and Presidential Decision-Making: The Emergence of Foreign Policy Crises. Abingdon, UK: Routledge, 2016.
- Tucker, Spencer C., ed. The Encyclopedia of Middle East Wars: The United States in the Persian Gulf, Afghanistan, and Iraq Conflicts. Santa Barbara, California: ABC-CLIO, 2010.
- Tucker, Spencer C., ed. U.S. Conflicts in the 21st Century: Afghanistan War, Iraq War, and the War on Terror. Santa Barbara, California: ABC-CLIO, 2016.
- Turley, Jeffrey S. and George Bryan Souza. The Commentaries of D. García de Silva y Figueroa on his Embassy to Shah Abbas I of Persia on Behalf of Philip III, King of Spain. Leiden: Brill, 2017.
- Turner, Barry, ed. The Statesman's Yearbook 2007: The Politics, Cultures and Economies of the World. Basingstoke, UK: Palgrave MacMillan, 2006.
- Turner, Barry, ed. The Statesman's Yearbook 2008: The Politics, Cultures and Economies of the World. New York: Palgrave MacMillan, 2007.
- United Nations Peacemaker, Document Retrieval. «Security Council Resolution 598: Iraq- Islamic Republic of Iran, Summary.» July 20, 1987. http://peacemaker.un.org/iraqiranresolution598.
- United Nations Peacemaker, Document Retrieval. «The Situation between Iran and Iraq.»1987.http://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/IQ %20IR_870720_Security %20Council %20Resolution %20598 %20 %281987 %29.pdf.
- United Nations Security Council Resolutions 508, 509, 516, and 520 (1982).
- United Nations Security Council Resolution 1441 (2002).

- United Nations Security Council Resolution 1701 (2006).
- United Nations Treaties. «Treaty Banning Nuclear Weapon Tests in the Atmosphere, in Outer Space and Under Water [Signed in Moscow on August 5, 1963].» https://treaties.un.org/pages/showDetails.aspx?objid=08000002801313d9.
- «US Calls for an End to Iran-Iraq Fighting.» The Christian Science Monitor, July 15, 1982.
- «U.S. and Gulf States Impose More Sanctions on Hezbollah Leaders.» Middle East Eye, May 16, 2018.
- Van der Leeuw, Gerardus. Religion in Essence and Manifestation. Translated by J. E. Turner. Princeton, New Jersey: Princeton University Press, 1986.
- Vohra, Anchal. «Threat of US Sanctions Looms over Lebanon's Hezbollah Allies.» Aljazeera,April 7, 2019.
- Warburg, Gabriel. Islam, Sectarianism, and Politics in Sudan since the Mahdiyya. Madison: The University of Wisconsin Press, 2003.
- Watling, Jack. «The Shia Militias of Iraq.» The Atlantic, December 22, 2016.
- Watts, James N. Iranian Influence in Iraqi Shi`a Groups. Master's thesis, Naval Postgraduate School, Monterey, California, June 2012.
- Wiley, Joyce N. The Islamic Movement of Iraqi Shi`as. Boulder, Colorado: Lynne Rienner Publishers, 1992.
- Wilson, Arnold Talbot. Mesopotamia, 1917–1920: A Clash of Loyalties; A Personal and Historical Record. London: Oxford University Press/H. Milford, 1931.
- Winkler, Carol K. In the Name of Terrorism: Presidents on Political Violence in the
- Post–World War II Era. Albany: State University of New York Press, 2006.

- Wintour, Patrick. «Iran Resumes Uranium Enrichment in New Step Away from Nuclear Deal: Nation has Inched Away from 2015 Agreement after Donald Trump Imposed Tough U.S. Sanctions.» The Guardian, November 5, 2019.
- Wong, Edward. «Trump Administration Says It Will Negotiate with Iran with 'No Preconditions.'» New York Times, June 2, 2019.
- The World Bank. «Mortality Rate, Infant (per 1,000 Live Births).» https://data.worldbank.org/indicator/SP.DYN.IMRT.IN.
- World Health Organization. «New Study Estimates 151,000 Violent Iraqi Deaths since 2003 Invasion.» News Release from World Health Organization, January 9, 2008. http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2008/pr02/en/.
- «World Must Withstand Law-Breaking U.S. Behavior: Iran FM [Foreign Minister].» Press TV,June 3, 2018.
- Worrall, James, Simon Mabon, and Gordon Clubb. Hezbollah: From Islamic Resistance to Government. Santa Barbara, California: Praeger, 2016.
- Wright, Robin. The Last Great Revolution: Turmoil and Transformation in Iran. New York: Vintage Books, 2001.
- Zaid, al-Ali. «Can Anyone Stop Iran from Taking over Iraq?» The Independent, August 17, 2017.
- Zoglin, Richard, Jay Peterzell, and Bruce van Voorst. «Did a Dead Man Tell No Tales? A Furor Erupts over the Disclosures in a Book about Bill Casey's CIA.» Time, October 12, 1987, vol. 130, issue 15, 28.

وبحث المؤلف الأنماط الثورية التي عليها شيعة اليوم، ومدى ارتباطها الوطيد بالاستنهاض الديني والسياسي عبر التاريخ، من خلال جملة قضايا رئيسية، مثل استشهاد الإمام الحسين (ع) ودور ذلك في تاريخ الشيعة ووجدانهم وشعائرهم، والإمام الثاني عشر الغائب (ع) وموقعه في الخطاب الشيعي المعاصر، ومسألة الاستعمار الغربي المقترن بنهب ثرواتهم واستغلالهم وقمعهم سياسياً، والدول المسلمة التي هيمن عليها السُنّة وعدّها الكثير من الشيعة سبباً في تهميشهم وإقصائهم سياسياً وإضعافهم اقتصادياً لأسباب مذهبية من وجهة نظره، مما أدى إلى المزيد من التحشيد الديني لديهم ضدها واندلاع الصراعات والمقاومة لها، مع تحليل عميق للطرق التي تطوّر فيها الإسلام الشيعي دينياً وسياسياً في السياقات التاريخية منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى أوائل القرن الحادي والعشرين.

وركّز الكتاب على إيران، بوصفها الدولة التي تتمتع بحكومة شيعية، وتمتلك تأثيراً كبيراً على الشيعة في أنحاء الشرق الأوسط كافة، وتتخذ من دعمها لهم فيه وفي أجزاء أخرى من العالم، والذي يحمل أبعاداً دينية وسياسية، سبيلاً لتوسيع أهدافها على حساب خصومها من الدول السُنّية القوية كالمملكة العربية السعودية والعراق أبان حكم صدام حسين. ويذهب المؤلف إلى رأي أن إيران تنحاز لشيعة العراق ولبنان، بوصفهم حلفاءً ضد التوسع الأمريكي والسنّي، فهي تقوم بحمايتهم وتثقيفهم وتغذيتهم دينياً وتحشيدهم سياسياً بوصفها مسألة مبدأ، وانطلاقاً من التزام قادتها العاطفي العميق بضرورة تمكين الشيعة سياسياً وتقوية مؤسساتهم، وليس بسبب رغبات الحكومة الإيرانية في حماية إيران من التهديدات الخارجية فقط.




www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
009647826222246
ص.ب. 252
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية


ISBN 978-1-7747219-0-2
9 781774 721902